سوسيولوجية الثورة وفلسفتها في الفكر الجزائري المعاصر

د. عبد اللطيف عبادة

أستاذ الفلسفة السياسية بقسم الفلسفة في معهد العلوم الاجتماعية - جامعة قسنطينة - الجزائر.

لا غرابة أن أبدأ كلامي بنص معبر جداً يقول فيه صاحبه «عندما اصطفينا خطتنا المتفقة مع الايديولوجية المرموقة ينبغي لنا أن نعض على تلك الخطة بالتواجد وأن نسير على منهاجها، فالاشتراكية الراهنة التي اقتحمناها باختيارنا منذ معركة التحرير ينبغي لها أن تساير روح مجتمعنا وواقعه الخاص وأن تتحرى تنمية الوطن وتهذيب شخصية المواطن الذي تربطنا به وشائج اللهجة وروابط الدين والشعور واللسان العربي والتاريخ المجيد وإلّا فنحن نخبط خبط عشواء، ولهذا ستكون اشتراكيتنا مصبوغة بصبغة الدين آخذة رسومها من وحي الاسلام ومظاهره الطاهرة... ولا يترعرع شعب إلّا في ظل المبادىء الطاهرة التي خلفها له سلفه المجيد، ومن ماضيه يستمد العظمة والمنهاج الحافزين له للوصول إلى أوج التقدم والحضارة، وهذا ما لاحظناه في أثناء كفاحنا، وقد طرحنا الرذائل والأدران التي الصقها بنا الاستعمار، وملأ قلوبنا الطموح والظفر حتى نلنا أمنيتنا والحمد لله... ولا يتحقق لنا نظام سياسي واجتماعي واقتصادي، إلّا إذا كان مستمداً من ديننا الحنيف وملائماً لأخلاقنا الكريمة وشخصيتنا الممتازة».

أقول لا غرابة في ذلك لأن هذه الكلمات التي قالها أحد جنود الثورة التحريرية في فجر الاستقلال إذا دلت على شيء فإنما تدل على أن الحركة الثورية عندنا لم تكن مجرد حركة عفوية ومجرد رد فعل تلقائي ضد الظلم الاستعماري. بل إن الثورة الجزائرية مثل غيرها من الثورات الصينية والسوفياتية والفيتنامية والكوبية والفرنسية ثورة واعية لها ممهدون وزعماء حملوا لواءها خفاقاً وقادوها بحكمة وحنكة نادرتين. ولذلك يقول د. أحمد طالب الابراهيمي وهو على حق في ما يذهب إليه أن «التاريخ سيبين بما لا يدع مجالاً للشك أن ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤ لم تكن صاعقة في سماء صافية بل كانت تتويجاً حتمياً لتطور بطيء ترجع جذوره إلى الأمير عبد القادر الذي سيكتب لعمله أن يزدهر وينمو وينتشر من قبل الأمير خالد وحزب الشعب والعلماء»[1].

والثورة الجزائرية ظاهرة اجتماعية لا تشذ عن القوانين الاجتماعية التي تتحكم في نشوء غيرها من الثورات وتبلورها ونجاحها. ذلك أن الرباط الذي يربط بين الثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الحركات الفكرية التي ساهمت في اندلاعها ليس رباطاً

(١) Ahmed Taleb Ibrahimi, *Lettres de prison [1957-1961]* (Alger: Editions nationales algérien-nes, 1966), p. 46.

واهناً كخيط العنكبوت كما يحلو للبعض أن يتصوروه بل هو رباط متين لا تنفصم عراه. وكما أن تأثير أصحاب الموسوعة من مفكري عصر الأنوار على الثورة الفرنسية وتأثير ماركس وانغلز ولينين وماوتسي تونغ وهوشي منه وفيدال كاسترو وتشي غيفارا وستالين على الثورات السوفياتية والصينية والفيتنامية والكوبية أضحى من الأمور البديهية، فإن البداهة تفرض علينا أن نسلم بأن ثورة الموحدين على المرابطين كانت مدينة لفكر ابن تومرت الذي ضمنه كتاب أعز ما يطلب، وأن الثورة الناصرية في مصر كانت مدينة لجمال الدين الأفغاني وتلميذه محمد عبده اللذين أثرا تأثيراً بالغاً في سعد زغلول سلف عبد الناصر.

وهكذا يتضح لنا أن الثورة الجزائرية بصفتها ظاهرة اجتماعية هي نتيجة حتمية لحركة الأفكار التي بدأت في عهد الأمير عبد القادر واستأنفها في بداية القرن الحالي الأمير خالد وابن باديس ومن حذا حذوهما.

ولا يكفي كما يذهب إلى ذلك د. أحمد طالب الابراهيمي أن نسلّح الفلاح بالرشاش بل يجب أن نسلحه أيضاً بأسس (بنسيات) ذهنية جديدة مع تقوية جذوره وأصوله، وإلّا كان كفاحه عديم الجدوى، لأنه إذ ذاك لا يفلت من قبضة استلاب إلّا ليسقط في قبضة استلاب آخر[٢].

وهكذا يتضح لنا أن الثورة الجزائرية ليست من الأمور الغريبة التي ذكرها الشاعر في قوله:

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنو إلى الافهام
الكسب عند الأشعري والحال عند ... الهاشمي وطفرة النظام

إنها ظاهرة اجتماعية سوية لها أسباب وأهداف وغايات، وتتحكم فيها قوانين. إنها ظاهرة اجتماعية كغيرها من الثورات تخضع لقوانين وتتصف بخصائص ومميزات. ولذلك انكب الفكر الجزائري المعاصر الذي عايشها على تحليلها اجتماعياً وعلى التنظير لها وإبراز معالم فلسفتها. وضمن هذه الأرضية الفكرية تكتسي الثورة الجزائرية حلة من الدلالات الانسانية، وتعود للعنف الثوري مشروعيته فيصبح جهاداً لا بغياً وتمرداً وخروجاً على القانون. وما أشبه أبناء بلادي غداة الثورة التحريرية بالمهاجرين المسلمين الذين أجبرتهم قريش على مغادرة أوطانهم وعلى التفريط في أموالهم وأملاكهم وأهليهم، فنزل في حقهم قوله تعالى: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظُلموا وإنّ الله على نصرهم لقدير﴾[٣].

وسأحاول في هذه العجالة أن أعطي فكرة موجزة عن سوسيولوجية الثورة وفلسفتها في الفكر الجزائري المعاصر، غير أنني لن أتوقف عند الفكر الجماعي الذي تجلى في بيان أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ وميثاق الصومام وميثاق طرابلس وميثاق الجزائر بل سأتوقف عند الأفكار النيرة التي آمن بها المفكرون الجزائريون المعاصرون ودافعوا عنها فرادى. وهذا لا يعني أن الفكر الجماعي لا قيمة له عندي بل إن أهميته كبيرة جداً إذ لولاه لكانت الحركة الثورية عبارة عن حركة فوضوية وتلقائية خالية من كل معقوليةٍ ولكانت تخبط خبط عشواء. بل كل ما هنالك أن هذا الفكر الجماعي معروف عند العام والخاص لأنه منشور ومدروس. أما الفكر الثوري الفردي فمجهول لأسباب يطول شرحها في محاضرة بكهاته.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الحج،» الآية ٣٩.

أولاً: سوسيولوجية الثورة الجزائرية

من الظواهر التي اعتنى بدراستها علم الاجتماع المعاصر عناية كبيرة الظاهرة الثورية. وقد لخص لنا أندريه ديكوفليه أهم النظريات في هذا الموضوع في كتابه **سوسيولوجيا الثورات**.

ويعرف الباحثون أن هناك مدرستين تتنازعان سوسيولوجية الثورة وهما:

- المدرسة الأمريكية: وأشهر روادها سوروكين ومورينو وبارسونس.
- المدرسة الماركسية اللينينية: وأشهر روادها ماركس ولينين وانغلز وغيرهم.

- **المدرسة الأمريكية**: يعتبر سوروكين صاحب كتاب **سوسيولوجية الثورة** مؤسس اجتماعية الثورة، وقد ألف هذا الكتاب سنة ١٩٢٥. أسسها على تجربته الشخصية التي عاشها في السنوات الأولى للثورة السوفياتية قبل أن يهاجر إلى أمريكا.

ويدور كتابه حول محور رئيسي يتمثل في ارتباط العملية الثورية بانحرافات تلحق بالسلوكات البشرية، انحراف الشعور بالملكية، علاقات العمل، السلوكات الجنسية... الخ،... علاقات السيادة والتبعية، المواقف الدينية والأخلاقية والجماعية... الخ، ويتبع هذا الاحصاء الدقيق للانحراف والشذوذ الثوري بمحاكمة الأوهام الثورية. فالثورة بائعة أوهام في نظر سوروكين وغيره من علماء الاجتماع الأمريكيين وهي امرأة بغي في مجال النظام الاجتماعي ذلك الحد الأكبر. وإن الصورة الجنسية التي تقود خطوات سوروكين والبرهنة التي يجهد نفسه في تقديمها فيما يتعلق بالتغير في التركيب البيولوجي للشعب ولعملية التكاثر هما أكثر من سذاجة في اللغة. ولا غرابة أن ينتشر هذا اللون من علم الاجتماع في أمريكا قامعة الثورات والحركات التحررية[٤].

- **المدرسة الماركسية**: تبني الماركسية اللينينية اجتماعية الثورة على المسلمات الآتية:

- ارتباط الثورة بالطبقية: فالثورة البرجوازية تقوم على أنقاض المجتمع الاقطاعي والثورة البروليتارية تقوم على انقاض المجتمع الرأسمالي.

- الثورة الشيوعية ترتكز على حزب واحد وهو الحزب الشيوعي المرتكز على البروليتاريا. وهو طليعتها الثورية.

- إن حتمية الثورة ناجمة عن حتمية انهيار الرأسمالية. وتعتبر هذه المقولة نتيجة «علمية» للجدلية التاريخية، وهي نتيجة لا يتطرق إليها الشك على حد زعمهم.

- يعترف منظرو الشيوعية بالأمراض الطفيلية للثورة لذلك يسطرون لها قيماً يطلقون عليها اسم «أخلاقيات الثورة».

- ضرورة اتحاد عمال العالم من أجل الاطاحة بالنظام الرأسمالي عن طريق العنف الثوري المفجر الوحيد للثورة[٥].

ويكاد الباحثون يقصرون اجتماعية الثورة على هذين النوعين من التحليل. والواقع أن

---

(٤) André Découflé, *Sociologie des révolutions* (Paris: Presses universitaires de France, 1968), p. 18.

(٥) عبد اللطيف عبادة، **صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي** (دار الشهاب، ١٩٨٤)، ص ٨٥.

امكانات التفسير الاجتماعي للثورة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحصر في هذين النمطين، مثال على ذلك تحليلات مالك بن نبي التي تتجاوزهما بكل جدارة وموضوعية. ويستوحي مالك بن نبي وجهة نظره في اجتماعية الثورة من الإسلام ذاته بعد أن استوحى منهجه في تحليل الحضارة والتنمية والاقتصاد والسياسة من الاسلام. وهذا أمر طبيعي بالنسبة إلى شخصية مالك بن نبي التي تؤمن بالاستقلال وضرورة الابداع خصوصاً في المجالات الفكرية والثقافية والحضارية. ذلك أنه يمنع الاستيراد هنا منعاً باتاً لما يؤدي إليه من عواقب وخيمة، تجرع مالك بن نبي مرارتها في واقع العالم الاسلامي المريض. فهو يقول: «تمثل «الذرية» معياراً ذا قيمة من حيث الدراسة المتعلقة بعلم الاجتماع الخاص بالبلدان الاسلامية الراهنة، فهي تفسر لنا عدداً من مشاكلها، وخاصة منها نزعة «التكديس»... فنحن نعتقد أننا نبني إذ نقوم بالتكديس كما لو كان البناء يمثل مرادفاً لتكديس المعدات والأشياء؟... وحتى عالم أفكارنا لا يمثل «بناية» ولكن مجرد «كدس» من الأفكار؛ فالذرية أعني صعوبة أو استحالة اقامة بنية عقلية، إنما تمثل الانعكاس البسيط لافتقار عالمنا النفسي لبعد معين هو الفكرة»[٦].

وهكذا، وبفضل هذه الروح الاستقلالية المبدعة، الثائرة على الذرية والتكديس يقدم لنا مالك بن نبي تفسيراً فريداً من نوعه للثورة بصفة عامة ويساهم مساهمة علمية راقية في التحليل الاجتماعي للثورة الجزائرية.

١ ـ التحليل الاجتماعي للثورة الجزائرية

قامت الكثير من الدراسات حول اجتماعية الثورة الجزائرية غير أن أهم هذه الدراسات على الاطلاق هي:

ـ دراسة فرانز فانون: **سوسيولوجية ثورة**.
ـ دراسة مالك بن نبي الموزعة على عدة مؤلفات.

أ ـ فانون والتحليل الاجتماعي للثورة الجزائرية

انكب فرانز فانون على دراسة الثورة الجزائرية وشارك فيها مشاركة فعّالة وألّف **سوسيولوجية ثورة: العام الخامس للثورة الجزائرية**، كما نشر مجموعة مقالات في جريدة «المجاهد» اللسان الرسمي لجبهة التحرير الوطني أثناءالثورة التحريرية، والتحق بصفوف الثورة الجزائرية عام ١٩٥٦. ثم عين سفيراً للحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية بأكرا، وبقي يناضل على الصعيدين الجزائري والافريقي إلى أن وافته المنية في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١.

حاول فرانز فانون أن يبين لنا التحول العميق والجذري الذي أحدثته الثورة الجزائرية في عامها الخامس في المجتمع الجزائري. إن خلخلة المجتمع الجزائري التقليدي لم تكن سوى الوجه الآخر لإعادة بنائه على أسس جديدة. ذلك ما يعبر عنه بوضوح فانون عندما يقول: «إننا نريد أن نوضح أنه قد ولد على الأرض الجزائرية مجتمع جديد... إن الجزائريين يعتبرون أنفسهم مستقلين وسادة مصيرهم. إن رجال الجزائر ونساءها اليوم يختلفون عن رجال ونساء الجزائر غداة ١٩٣٠ و١٩٥٤ و١٩٥٧»[٧]. وفي مقابل سياسة التجميع التي سلكها الاستعمار بالنسبة إلى الأهالي (والتي يضيف إليها فانون سياسة

---

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٧) Frantz Fanon, *Sociologie d'une révolution (l'an V de la révolution algérienne)*, Petite collection Maspero, 28 (Paris: Maspero, 1959), pp. 13-14.

الحبس والاغتيال وتشتيت شمل الأسرة الجزائرية) يبرز لنا فانون معالم مجتمع جديد: «إن الاستعمار بعجنه لهؤلاء الرجال والنساء يكون قد جمعهم تحت شعار واحد. إذ يجمعهم كونهم ضحايا لنفس الاستبداد، ولنفس العدو، وهو بذلك يؤسس من حيث لا يشعر تحت وطأة الآلات المشتركة جماعة روحية تشكل أقوى معقل للثورة الجزائرية»[٨].

ولهذا التحول الجذري ثلاثة تجليات: جدلية الحجاب عند المرأة، دور آلة تكنولوجية معينة وهي الراديو، والعلاقة مريض ـ طبيب.

(١) تخلت المرأة الجزائرية ـ في نظر فانون ـ عن الحجاب سنة ١٩٥٦ عندما التحقت بصفوف الثورة التحريرية وعادت إلى ارتدائه في ١٣ أيار/ مايو ١٩٥٨، لكن بعد أن جردته من بعده التقليدي البحت. وهكذا يكتسي الحجاب حركية تاريخية عندما يصبح أداة وسلاحاً خارقاً للعادة. في البداية كان الحجاب وسيلة للمقاومة إلاّ أن قيمته بالنسبة إلى الجماعة الاجتماعية بقيت مهمة جداً. وفي وقت ثانٍ ظهر التحول أثناء الثورة... إن ما كان يخدم الاهتمام برد كيد الهجومات والتحديات النفسية والسياسية للمحتل أصبح مجرد وسيلة وأداة. ويشير فانون بهذا الصدد إلى الدعاية الاستعمارية التي ارتكزت على أصالة المرأة القبائلية التي لا تعرف الحجاب، وعلى استبدال الحجاب الأسود بالحجاب الأبيض أثناء حركة التحرير المغربية، وعلى الرغبة في تعرية المرأة الجزائرية من حجابها من طرف المحتل الفرنسي[٩].

(٢) وبصدد تحليله للمواقف الجديدة التي وقفها الشعب الجزائري من جهاز الراديو أثناء الثورة التحريرية، أكد فانون أن إدخال هذا الجهاز بشكل مكثف إلى المجتمع الجزائري يشكل خرقاً للعادات والتقاليد. ذلك أن احتمال الضحك أمام رب الأسرة أو الأخ الأكبر والانصات جماعياً إلى الكلمات الغرامية وإلى التفاهات؛ كل ذلك أدى إلى وقف انتشار أجهزة الراديو داخل المجتمع الجزائري. غير أن فانون يقابل هذا التحليل بتحفظ ويقترح علينا تفسيراً آخر يتمثل في كون جهاز الراديو في الجزائر المحتلة تقنية استعمارية. إنه رمز للوجود الفرنسي. وابتداء من ١٩٥٦ بدأ التحول. أصبح ينظر إلى جهاز الراديو على أنه آلة من آلات الثورة إذ عن طريقه يستمع الجزائري إلى صوت الجزائر الحرة. وبفضل هذا الصوت بدأ الوعي الوطني يستقي أخباره ويتشكل[١٠].

(٣) ويتعرض للعلاقة طبيب ـ مريض، فيبين أن النظرة التقليدية إلى المرض وإلى الطبيب بدأت تترك مكانها لنظرة جديدة ناتجة عن التحول الثوري. إن الغموض الذي كان يكسو نظرة المريض إلى طبيبه وإلى مرضه بدأ يترك مكانه إلى موقف جديد للمريض من أعوان الصحة المكلفين من طرف قيادة الثورة بالاشراف على صحة الشعب.

وأصبح الشعب ينفذ بدقة تعليمات الطبيب الجزائري. هذا الطبيب الذي كان قبل الحرب التحريرية ينظر إليه على أنه سفير المحتل أصبح منذ اندلاع الثورة التحريرية عضواً في المجموعة الوطنية[١١].

ولقد حاول فانون من خلال هذه التحليلات الاجتماعية أن يبرهن على الوجود الواقعي للأمة

---

(٨) المصدر نفسه، ص ١١١ ـ ١١٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٥٥.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٧٢.
(١١) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٣٨.

الجزائرية. وحاول أن يقنع بذلك القوى الديمقراطية الفرنسية التي تتجاهل وجود الأمة الجزائرية. ويؤكد فانون حقيقة أخرى قد تبدو للبعض نوعاً من الهمجية وهي مشروعية العنف الثوري. فالشعوب الأوروبية هي التي خانت تاريخها بارتكابها أبشع الجرائم في حق شعب أعزل. أما الشعب الجزائري فهو في حالة مشروعة جداً للدفاع عن النفس. وإن كان فانون يوضح من جهة أخرى أن الشعوب المستعمرة في حربها التحريرية يجب أن تنتصر لكن دون همجية وبنظافة، ولا يجرى منها جري المستعمر الظالم وراء الوسيلة الجديدة لبث الرعب الذي لا يرحم، بل يجب عليها أن تكون نقية ومتحكمة بنفسها[١٢].

ويحلل فانون المشاركة التلقائية للشعب في الثورة التحريرية كما يحلل في كتابه **المعذبون في الأرض** فكرته التي مفادها أن الحصول على الاستقلال ليس سوى الهدف القريب للثورة. إذ يجب في نظره أن تبقى الثورة مستمرة لتقضي نهائياً على جميع أشكال الاستعمار ومخلفاته، ولتقضي على محاولات البرجوازية الوطنية المترفة لإخماد جذوة الثورة[١٣].

ب ـ رأي مالك بن نبي في فرانز فانون

لذلك تكونت لدى مالك بن نبي فكرة خاصة عن فانون تخالف الأفكار الشائعة التي تجعل منه منظّراً للثورة الجزائرية ويجعل منه مجرد مبدع للايديولوجيا الافريقية. والواقع أن فرانز فانون مناضل جزائري من الطراز الرفيع، وعالم اجتماع بارع خصوصاً في دراسة الثورة وتصفية الاستعمار والمسألة الوطنية. إلّا أن قلّة احتكاكه بالشعب الجزائري ـ إذ لا تزيد حدة احتكاكه بهذا الشعب عن ثماني سنوات ـ لا تسمح لنا أن نجعل منه منظّراً لثورته. وفكرة مالك بن نبي عن فانون تستند إلى مقاييس موضوعية:

ـ إن فرانز فانون الذي لا يقاسم الشعب الجزائري معتقداته، وهو كما يعرف الجميع ملحد، لا يمكن أن ينصب منظراً للثورة الجزائرية. يقول مالك بن نبي: «إننا لنظلم فانون نفسه عندما نجعله كما أريد به ذلك يلعب دور صاحب النظرية الثورية الجزائرية، فلكي يتكلم المرء لغة شعب معين يجب ان يقاسمه معتقداته: وقد كان فانون إنساناً ملحداً»[١٤].

ـ يعتبر فرانز فانون أحد المنظرين البارزين للايديولوجيا الافريقية. وتشهد على ذلك كتبه: **بشرة سوداء وأقنعة بيضاء** (Peau noire masques blancs) **من أجل الثورة الافريقية** (Pour la révolution africaine) كما تشهد على ذلك الكثير من مقالاته. لذلك ينصفه مالك بن نبي فيقول: «ولكننا سنظلمه كذلك إذا نسينا أو قللنا من قيمة دوره في تشييد مفهومية افريقية، ففي هذا الميدان يمثل فانون كلاً متكاملاً لأنه يحمل في روحه كل روح افريقيا، وكل تاريخها وكل مأساتها»[١٥].

ـ إن فانون غريب عن الروح الجماعية التي أدت إلى انفجار الثورة الجزائرية، وهو لذلك لا يمكنه أن يؤلف سمفونيتها، ذلك لأن النشيد الذي يحشد طاقة الشعب لا يمكنه أن يتشكل على سجل أجنبي. يقول مالك بن نبي بهذا الصدد عن فانون أنه «كان يفتقد اللمسة التي تهز الروح

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ٥٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ٨٨. انظر أيضاً:

Frantz Fanon, *Les damnés de la terre,* collection cahiers libres, 27-28 (Paris: Maspero, 1966), pp. 29-138.

(١٤) عبادة، **صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي**، ص ٨٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٨.

الجزائرية، وتصلها بذلك الرعش المقدس الذي دفع بالشعب الجزائري إلى النضال المحرر، والذي يتعين اليوم أن يدعم انطلاقته الثورية إلى حظائر الشغل والعمل»[١٦].

ـ والتاريخ يشهد أن هذا القانون ينطبق على جميع الثورات من دون استثناء. يقول مالك بن نبي: فليس رفاق «غاندي من الانجليز أمثال «پيرسن» والآنسة «سلاد» هم الذين ألفوا النشيد العظيم الذي اقتاد الجموع الهندية إلى «التحرر» لكن المهاتما غاندي نفسه هو الذي جمع جوهره من ذات روحه المفعمة بحمية الهند»[١٧].

ج ـ سوسيولوجية الثورة الجزائرية في مؤلفات مالك بن نبي

يعتبر مالك بن نبي من أكثر المفكرين التزاماً بقضايا الوطن والثورة لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من قضايا الحضارة الاسلامية والنهضة التي خصص لها حصة الأسد من مؤلفاته. ولقد كلفه هذا الالتزام التضحية الكاملة بمصالحه المادية. ومن أهم القضايا التي استرعت انتباهه وحظيت بعنايته سوسيولوجية الثورة التي نجدها مبثوثة في كتبه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ **مشكلة الثقافة**.
ـ **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**.
ـ **آفاق جزائرية**.
ـ **بين الرشاد والتيه**.
ـ **في مهب المعركة**.

هذا بالنسبة إلى المراجع المطبوعة، ولعل المراجع المخطوطة تكون أكثر عمقاً في تحليل الثورة الجزائرية. غير أن الجزم بهذا القول لن يتأكد إلاّ بعد أن يتيسر طبعها ودراستها من قبل المختصين. وتحليلات مالك بن نبي فريدة من نوعها لأنها نابعة من فكر عاش في خضم الصراع الذي خاضته الحركة الاصلاحية والحركة الوطنية بوجدانه ونضاله وفكره وقلمه داخل الجزائر وفي المهجر. وتحتوي **مذكرات شاهد القرن** بهذا الصدد على أروع تصوير لهذا الصراع، وهي أيضاً نابعة من فكر عاش مرحلة الثورة التحريرية في المهجر مدافعاً عنها بقلمه ونضاله، وعاش مرحلة الاستقلال مناضلاً ومدافعاً عن السياسة الجزائرية الحقة التي يعتقد أنها لا تكون كذلك إلاّ إذا ظلت وفية لينابيعها الروحية ولرسالة الشهداء وموثق الأحياء[١٨].

د ـ تحليل مالك بن نبي الاجتماعي للثورة

تدور اجتماعية الثورة عند مالك بن نبي حول المحاور الآتية:

ـ تحليل النموذج الأسمى للثورة المتمثل في الثورة الاسلامية بقيادة الرسول (ص).
ـ تحليل الطرق التي يتبعها الاستعمار في احباط الأفكار الثورية.
ـ تحليل أخلاقيات الثورة.
ـ تحليل مفهوم الثورة والنقد الثوري.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨٨.
(١٧)المصدر نفسه، ص ٨٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

ـ تحليل الثورة المضادة.
ـ تحليل النقد والنقد الذاتي.
ـ الدعوة إلى قيام علم اجتماع خاص بمرحلة الاستقلال.

(١) ثورة الاسلام بقيادة الرسول (ص)

إن أول ما انبهر به مالك بن نبي هو القرآن الكريم الذي خصص له كتاب **الظاهرة القرآنية**، ثم نشأة المجتمع الاسلامي بالمدينة المنورة بقيادة الرسول (ص) وتحت إشرافه، ولذلك فلا غرابة أن يستشف مالك بن نبي نموذج الثورة من الاسلام «القرآن والسنة والمجتمع الاسلامي الأول في عهد الرسول (ص) والخلفاء الراشدين».

إننا لو اعتبرنا الاسلام من وجهة التاريخ المجردة لرأيناه ثورة كبيرة غيرت كل البناءات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية في المجتمع الجاهلي، إننا نراها في أصعب الظروف وأحلك حقب التاريخ قد غيرت كل شيء، حتى أسماء معتنقيها؛ فكانت ـ على حد تعبير مالك بن نبي ـ النموذج الثوري في أدق ما في هذه الكلمة من معنى.

إن الثورة الاسلامية تقدم لنا درساً، ربما زهدنا فيه أو تناسيناه في ضبط السلوك وفي نبذ الماكيافيللية وفي ترجيح كفة الواجبات على كفة الحقوق وفي ممارسة النقد والنقد الذاتي. ففي غزوة أحد حيث يتعرض جيش المسلمين لضربة قاسية من قبل جيش المشركين تحت قيادة قريش، نرى النبي (ص) يرفض رغم قلة عدد وعدة من معه من المهاجرين والأنصار سند عبد الله بن أبي بن سلول وهو على رأس المنافقين واليهود. ويقول: «لا يقاتل معنا إلّا من هو على ملتنا» فالإسلام بخلاف السياسات الوضعية يرى أن الغاية تتأثر بالوسيلة سلباً وإيجاباً، نبلاً وحطة، لذلك يرفض المساومة في المبادىء والمثل. ولم يكن هذا الموقف مجرد اندفاع خاص في لحظة معينة، فالقرآن سيعطي له كل معانيه في الآية الكريمة: ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلّا خبالاً...﴾[١٩] مجدداً فيها السبب لتجنب القتال مع متطوعين غرباء عن الثورة، أي مجرد مرتزقة كما نقول اليوم بلغة العصر، فالثورة لا يصنعها إلّا الثوار، إنها ليست كإحدى الحروب تدور رحاها مع العدو والعتاد، بل إنها تعتمد على الروح والعقيدة وعلى الأخلاقيات[٢٠].

إن لكل ثورة منهجاً يتضمن المبادىء التي تسير عليها، كما يتضمن فحوى القرارات التي ستمليها عليها ظروف الطريق. ويرى مالك بن نبي في محاربة أبي بكر لأهل الردة، ومانعي الزكاة موقفاً ثورياً، يجب أن نستخلص منه العبر الكافية والدروس الضرورية لكل ثورة مقبلة، ولنا نحن في موقف أبي بكر اسوة حسنة، والعبرة التي نأخذها منه هي أننا إذا لم نحفظ في عقولنا وقلوبنا مقدمات ومسلمات ومبادىء الثورة، فسوف لا نفقد «عقالاً» فقط، بل سوف نفقد الروح الثورية ذاتها، يجب على صانعي الثورة أن يعضوا على مبادئهم ومثلهم بالوجود إذا أرادوا أن يضمنوا لها عدم الانحراف عن المبادىء. فالثورة قد تتغير إلى «لا ثورة»، بل قد تصبح ثورة مضادة بطريقة واضحة أو خفية. والأمر الذي لا يجوز أن يغيب عن أذهاننا في هذا الصدد هو أن مجتمعاً ما بمقتضى طبيعته البشرية ينطوي على خمائر من روح الثورة المضادة طبقاً لمبدأ التناقض، التناقض المستمر حتى في فترة ثورية، نستطيع تتبع آثاره في تاريخ كل الثورات بحيث لا يكفي أن ندفع

---

(١٩) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٤٧.
(٢٠) عبادة، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٠.

عجلة الثورة في وطن ما، بل يجب أن نتتبع حركتها ورقابتها بعد ذلك، حتى لا تخرج عن مسارها الصحيح[٢١].

(٢) أخلاقيات الثورة

إن ثورة ما لن تستطيع تغيير الانسان إن لم تكن لها قاعدة أخلاقية قوية. ان روبيسبيير وسان جوست وهما من هما في الثورة الفرنسية يمثلان قبل كل شيء أنضج صورة لأخلاق ثورية لا تنازل فيها. إن ثورة تقوم لا تكون حقيقية لمجرد ما تجتهد في نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، إذا هي لم تعلمه كيف يستعيد شخصيته وتلقنه معنى الكرامة. وهذه الاعتبارات عن وظيفة الأخلاق، ليست بنت الأمس: فقضية تكريم الانسان لم تهمل ولم تنس في الثورة الاسلامية منذ أربعة عشر قرناً: ﴿ولقد كرمنا بني آدم...﴾[٢٢] وفي حديث حكيم بن حزام: «يا حكيم إن هذا المال خضر حلو، فمن أخذه بسخاء نفس بورك له فيه، ومن أخذه باستشراف نفس لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع، واليد العليا خير من اليد السفلى.» فهذا الحديث والآية الكريمة قبله يلخصان لنا كل ما يسميه مالك بن نبي بأخلاقيات الثورة التي يعنيها إعطاء الانسان ولكن مع الحفاظ على كرامته. ذلك لأن بعث الانسان ليس ضمان حقوقه فقط: بل إننا نرى في موقف حكيم بن حزام بعد وفاة الرسول (ص) الثمن الحقيقي حين يرفض حقه من الفيء.

وإذا كانت الثورة في حاجة إلى أخلاقيات لا تتنازل عن شيء فمن واجبها أيضاً أن تتمتع بحاسة نقدية لا يفوتها شيء حتى لا تؤخذ على غرة في أي لحظة، وفي أي قطاع من أجهزة الدولة. وهذه الروح النقدية مأخوذة بدورها من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن سير الخلفاء الراشدين[٢٣].

(٣) الثورة والتغيير

يعتقد مالك بن نبي أن الثورة لا تستطيع الوصول إلى أهدافها إذا لم تغير الانسان بطريقة لا رجعة فيها، من حيث سلوكه وأفكاره وكلماته ونمط حياته واستهلاكه... الخ.

وإذا ما نظرنا إلى الأمور في عمقها فإن ثورة ما لا بد لها أن تسير طبقاً للقانون الاجتماعي الذي تشير إليه الآية الكريمة ﴿... **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**...﴾[٢٤].

(٤) التحليل الاجتماعي للثورة الجزائرية

(أ) قبل عام ١٩٥٠

ـ **قبل الاحتلال: ما بعد الموحدين**: ففي المرحلة التي سبقت عهد الاستعمار اكتفى الانسان بمجرد الحياة الخاملة، واختلق له ـ لكي يغالط نفسه بالنسبة إلى وضعه البائس ـ ضروباً من التعلّات الصوفية الكاذبة كان يقيمها مقام الدوافع المعللة. ولقد تكفلت النزعة المرابطية بمده بتلك التعلات مقابل ثمن منخفض أو مرتفع لتصرفه عن ماضيه وحاضره ومستقبله. ثم ضاعف

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٢٢) **القرآن الكريم**، «سورة الاسراء،» الآية ٧٠.

(٢٣) عبادة، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٢٤) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

الاستعمار من خطورة هذه الوضعيّة جاعلاً من الانسان مجرد شيء من جملة أشياء، كما جعل من النزعة المرابطية جهازاً للارسال مضطلعاً بإيصال توجيهاته إلى الشعب بعد تحويلها إلى دوافع جديدة مطابقة لمراميه[٢٥].

ويلخص لنا مالك بن نبي في كتابه **وجهة العالم الاسلامي وفي مذكرات شاهد القرن** سلبيات هذه المرحلة.

ـ **النهضة الجزائرية**: بعد الحرب العالمية الأولى استطاع الشعب الجزائري أن يخرج من مرحلة ما قبل التاريخ المتفقة مع حقبة ما بعد الموحدين لكي يدخل إلى عالم القرن العشرين؛ فالحركة الاصلاحية والحركة الوطنية قد ظهرتا إلى النور في هذه الفترة بالذات. وقد بدأت غشاوة الأوشاب التي سادت عهد ما بعد الموحدين في الانفراط والتفتت تحت تأثير جهد هذا النشاط الأخلاقي والسياسي المزدوج الذي جرد الوعي الجزائري وردّه إلى جادة التاريخ. كما بدأ تاريخ النهضة الجزائرية في هذه الفترة بالذات مع تزايد الضغط الاستعماري الذي كان يرمي إلى استبقاء الطاقات المستيقظة تحت مراقبته.

فالتناقض الانفجاري الذي أدخل الجزائر في حيز الأزمنة العصرية قد بدأ تاريخه من هذا الصدام بين شعب صمم على استئناف سيره، وإدارة أجنبية كانت تعمل على إعاقة هذا السير بمحافظتها على ضباب الاستعمار والقابلية للاستعمار[٢٦].

(ب) الثورة الجزائرية: خصوصياتها

إن الثورة الجزائرية هي من صنع الجماهير الشعبية الواسعة وليست من صنع طبقة خاصة أو نخبة. يقول مالك بن نبي: «ومهما يكن من أمر فإن الشعب الجزائري هو الذي صنع الثورة وكان الفلاح هو الذي حمل عبئها قبل العامل والمهتم بالشؤون العقلية»فقد كانت الثورة «في الواقع ثورة فلاحين لا بمجرد عدد شهدائها فحسب، ولكن بروحها كذلك».

إن ثورتنا هي ثورة ذات ايديولوجيا بدأت بسيطة ثم تعمق وعي الشعب بأبعادها وأصولها التاريخية. يقول مالك بن نبي: «وقد بدأت الثورة بايديولوجيا جد بسيطة، تتلخص في كلمة واحدة هي «الاستقلال» وكان الفلاح الجزائري هو الذي أعطاها محتوى ايديولوجياً، في عبارات جد بسيطة، وقد وضع فيها شعوره بالتضحية، وبالقِرى «كرم الضيافة» وشعوره بالمقدسات، وهو الذي جعل منها معركة مقدسة حيث لم يقم بذلك لا المهتم بالشؤون العقلية ولا حتى العامل الذي كان منبت الجذور في قليل أو كثير عن أصوله الروحية والاجتماعية. وقد كان الفلاح يناضل من أجل استقلال الجزائر وهو على وعي بأنه شخص عربي وإنسان مسلم».

ومالك بن نبي من جهة أخرى بعد أن ينتقد الشيئية والذرية والتكديس التي اتصفت بها حركة النهضة الاسلامية، يصرح أن عملية البناء لم تبدأ في العالم الاسلامي إلّا سنة ١٩٥٢ في مصر ومع ثورة أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ بالجزائر.

وبعد أن حدثنا مالك بن نبي عن الصدام القائم بين الشعب والاستعمار، يقرر أن هذا الصدام يقتضي أن يؤول بصورة حتمية إلى الثورة، إلى النشاط المسلح لشعب مصمم على تقويض الحواجز التي تسد مستقبله، عازم على الخروج بأي ثمن من مرحلة القرون الوسطى وعهود الانحطاط.

---

(٢٥) عبادة، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٩٣ ـ ٩٤.

ولقد مزق هذا النشاط الضباب الذي غشى عليه، وإن كان لم يزحه إزاحة تامة، حيث بقيت على الطريق بعض الأكوام من هذا الضباب تغطي أفقنا حتى هذا الحين[٢٧].

(ج) أصداء الثورة الجزائرية في العالم

إن الثورة الجزائرية نموذج اقتدت به حركات التحرير وأسوة حسنة لدول العالم الثالث الواقعة تحت نير الاستعمار؛ ولقد سبق لـ «رسالة» شهدائنا أن وجدت معناها في جميع النشاطات المتساوقة بالقارة الافريقية حيث أصبحت فيها شارة جبهة التحرير الوطني تمثل مرادفاً للتحرير ذاته وبخاصة في أنغولا وفي افريقيا الجنوبية.

وهي جديرة بأن تشبّه بأعظم الثورات في العالم لا من حيث ايديولوجيتها فحسب، بل من حيث مداها وعظمتها وتأثيرها؛ وبالأمس قاد خيال الثورة الفرنسية المتمثل في الحرية والمساواة والاخاء جيش نابليون إلى قلب موسكو على حداء نشيد المرسيلييه.

ويشعر مالك بن نبي بشمولية أبعاد الثورة الجزائرية فيرى أنه من العيب أن تنغلق على نفسها و «رسالة شهدائنا» يجب أن يكون لها معناها في الجزائر وفي العالم: حيث يجب أن تعني «البناء» هنا و «الحضور» و «المساهمة» هناك.

ويستنتج مالك بن نبي من كل ذلك قانوناً شمولياً ينطبق على جميع الثورات من دون استثناء، وعلى كل انسان مهما كان لونه وجنسه: «وبقدر ما يزداد ارتفاع الغاية وبعد مسافتها، بقدر ما يتعين على الانسان السائر صوب هذه الغاية: أن يمتد طبقاً لمقياس مهماته».

وأخيراً يشرح لنا ابن نبي توجيهات القرآن الكريم بهذا الصدد التي تنبؤنا بحقيقة عظيمة في سورة التوبة: «فعندما كان القرآن يوجه هذا الأمر إلى الجماعة المسلمة لكي يدفعها إلى السير، كان يلذع بسياط استهزائه كذلك أولئك المتخلفين عن التوقيت، حيث قال للرسول (ص) في شأنهم ﴿لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك، ولكن بعدت عليهم الشقة...﴾»[٢٨]. لذلك يرى ابن نبي ضرورة مواصلة السير على الصعيدين الداخلي والخارجي ولو صعب السير[٢٩].

(د) الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال

لقد اهتم مالك بن نبي بهذه المرحلة المهمة في كتابه **آفاق جزائرية** وفي المقالات التي نشرها بمجلة الثورة الافريقية، والتي جمعت تحت عنوان **بين الرشاد والتيه**، وقد دعا في هذه المؤلفات التي كتبها بعد الاستقلال إلى ضرورة سد الفراغ الايديولوجي المهول، وحتمية مواجهة مشاكل التنمية، وفي هذا الصدد اقترح تأسيس علم اجتماع خاص بمرحلة الاستقلال.

إن مرحلة النقد لن تنتهي مع حلول الاستقلال في نظر مالك بن نبي بل تستدعي المشاكل التي خلفها لنا العهد الاستعماري والتي تنضاف إليها مشاكل عهد الاستقلال وتوفر كل الوضوح الوضيء الضروري لحلولها، وفي مقدمة هذه المشاكل المشكلة الايديولوجية التي يجب أن تحل في ضوء مبادئنا وحضارتنا ودِيننا.

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٨) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٤٢.

(٢٩) عبادة، المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

وبهذا الصدد يسجل مالك بن نبي أن الثورة الجزائرية قد وضعت في ميثاق طرابلس الاسلام ضمن مبادئها الموجهة لها... علماً منها بأنها تستطيع أن تستمد منه الشرارة الضرورية لتركيبة الانسان والتراب والزمن المتماسكة للجزائر وسيكون أقوى ركائز مفهوميتها وسينبثق من كل ذلك:

- اصلاح التربية لوضع مشكلة الانسان ضمن اتجاه الحضارة.
- الاصلاح الزراعي «وضع التراب ضمن اتجاه الحضارة».

إن الثورة قد شحذت إرادة شعب يرمي إلى التحرر مهما كلفه الثمن من ارتهانه الثقيل الوطأة للتخلف، ويعتزم في كلمة واحدة أن ينتمي إلى الحضارة[٣٠].

(هـ) النقد الذاتي والثورة

تحتل الأخلاق في مذهب مالك بن نبي حجر الزاوية فهي مرتبطة بالسياسة وبالثورة وبالحضارة وبالمجتمع، وليس هناك شيء يقضي على الحضارة كالرجوع إلى المرحلة الغريزية. وبفقدان الأخلاق الحقة تتحول السياسة إلى بوليتيك والثورة إلى ثورة مضادة والمجتمع المتحضر إلى مجتمع منحط.

وفي هذا الاطار يندرج النقد بصفته ممارسة أخلاقية رفيعة. لذلك يحدثنا مالك بن نبي عن النقد الذاتي، الذي يطلق عليه أيضاً اسم التطهير النفساني الذي يرمي في نظره إلى تحريرنا من جميع ضروب العطالة التي توقف الجهد، ومن سائر أعذار العطالة التي تبرر كسلنا. كما يرمي إلى تحقيق الوحدة الأخلاقية والارادة الجماعية داخل البلاد بتصفية العقد المخجلة التي لا يقبل المواطنون الإقرار بها والموروثة عن العهود البائدة. ولقد طبقت هذه الوسيلة الناجعة في الصين الشعبية التي أتاحت لكل مواطن صيني فرصة الإقرار بأخطائه الماضية وإراحة ضميره من عبء اثم كان يخضعه لضغط داخلي لا يحتمل، جاعلاً منه شخصاً غير صالح للنشاط المشترك.

إن العقد التي ورثناها عن العهد الاستعماري وهي غير قليلة تفرض علينا أن نسلك الطريق نفسه دون خجل. لأن هذه الطريقة وإن طبقت في الصين الشعبية، إلّا أنها ليست ابتداعاً صينياً، فقد طبقها المجتمع الاسلامي من قبل. يقول مالك بن نبي: «ولقد مارسه المجتمع الاسلامي الوليد كذلك، لغايات تطهيرية في تلك الضروب الذائعة الصيت من «الإقرار بالذنب» أو الاعلان عن الخطيئة من مثل اليوم الذي اعتقد فيه «عمر» أنه قد أثملته نشوة السلطة. فما كان منه إلّا أن استدعى «الصحابة» رضي الله عنهم وجمعهم حذو المنبر، ليعلن أمامهم ما مؤداه: انه لم يكن شيئاً مذكوراً، بل هو اقل من اللاشيء: وإنه لا يعدو كونه مجرد راعي ماشية جعل منه الاسلام خليفة». وهكذا كان عمر العظيم الذي نعرف مدى حساسيته الأخلاقية المتحفزة أول من فتح طريق النقد الذاتي.

وسواء أتم التطهير لغايات أخلاقية (كما هو الحال بالنسبة إلى عمر بن الخطاب) أم لغايات سياسية (كما هو الحال في الصين الشعبية)، فإنه يتكفل بإدماج الفرد ومعاملته أخلاقياً في قلب جماعة من المواطنين أو المؤمنين، وهو لذلك في رأي مالك بن نبي ضرورة ملحة في جزائر ما بعد الاستقلال[٣١].

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(و) علم الاجتماع الخاص بمرحلة ما بعد الاستقلال

اقترح علينا مالك بن نبي إقامة هذا اللون من علم الاجتماع وطبقه على الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، فوصل إلى نتائج مهمة تتعلق بأخلاقيات الثورة وبالنقد الذاتي وبأخطار الفردية في المجتمع المستقل. لن نعود إلى الموضوعات التي سبق لنا أن أشرنا إليها وسنكتفي بالإشارة إلى أخطار الفردية في المجتمع المستقل، وإلى ضرورة تصفية مشاكل ما يسميه بالاستقلال الطوباوي.

لكي نفهم مزايا الثورة يجب أن نرجع قليلاً إلى الوراء، وإلى فظائع الاستعمار بالذات التي فككت المجتمع الجزائري، بمقتضى مبدأ «فرق تسد»، وجعلت الفرد يعيش من أجل ذاته بل خلقت لديه خلاع الاحتكاك الذي يؤدي إلى الموت البطيء عن طريق الانعزال والانزواء، وأماتت لديه انسانيته، بل اجتثت منه نية الاحتكاك البشري وأماتت المجتمع البشري في طوايا نفسه.

وجاءت الثورة فبعثت المجتمع الجزائري من جديد؛ بإقامة صلات اجتماعية لخدمة القضية الوطنية.

غير أن مالك بن نبي يصب جام غضبه على الفردية التي عادت إلى الظهور بعد وقف اطلاق النار، في بعض الأوساط، والتي ظهرت لفصم عرى الروابط التي أنشأها موثق الثورة الوطنية، وتتجلى في بعض الحالات التي «جدد فيها الفرد شجب روابطه الاجتماعية لكي ينقض على إحدى الوظائف التي تدر دخلاً دونما عمل كبير أو لكي يختار إحدى الملكيات الشاغرة»[٣٢].

ولذلك يصف مالك بن نبي أصحاب هذه النزعة الفردية أحياناً بـ «الذئاب» وأحياناً أخرى بـ «الضباع». ويدعو الثورة إلى تصفية مشاكل الاستقلال الطوباوي «الخيالي» المتمثلة في التخاذل والتراخي، كما لو كان يتعين على الاستقلال أن يحل جميع مشاكلنا العمومية والخصوصية بطريقة آلية للعمل والتفكير الجدي في مشاكل البلاد، في ضوء ادراكنا لكون المشاكل القائمة في مرحلة ما بعد الاستقلال إنما هي مشاكل البنية القاعدية، ويعني بها مالك بن نبي مشاكل الانسان والتراب والزمن، ويضيف إليها مشكلة الايديولوجيا[٣٣].

(ز) النقد الثوري

إن تحليل مالك بن نبي لهذه المراحل لا يخلو من نقد ثوري أصيل يتمحور حول:

ـ تحليل مفهوم القابلية للاستعمار، الذي هو مفهوم نفسي وليس مفهوماً عرقياً أو جبلياً فطرياً كما فهمه بعض الناس.

ـ تحليل عقدة الرفض التي طالما سدت الطريق أمام الثورة على كل محاولة إصلاح بدعوى أن كل نقد سيكون في مصلحة الاستعمار، بينما يرى مالك بن نبي أن الاستعمار هو وحده الذي استفاد من هذا الرفض.

فهذا الذي يقيم السدود أمام كل محاولة نقد، أي مراجعة للأخطاء وما زال يغذي أدب تعمية يحرف حتى المصطلحات ذاتها، التي يستعملها النقد النزيه.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

ـ على جامعاتنا أن تتولى أمر «النقد والنقد الذاتي» وتشرف على دراسات اجتماعية متخصصة تتناول الحالات المنحرفة، الشاذة لتصفية ما امتنع منها عن العلاج الثوري.

ـ ضرورة مجابهة مشاكل قصورنا قبل الاستقلال ومشاكل بلوغنا بعده.

ـ ضرورة ضرب المجاهدين لأروع الأمثلة في المجال الاجتماعي، بعد أن ضربوا أروع الأمثلة في مجال البطولات[٣٤].

(ح) ضرورة الثورة الثقافية

إن مالك بن نبي هو أول من نادى بضرورة صياغة ايديولوجيا تكون في مستوى عظمة الثورة وبضرورة ابداع ثقافة أصيلة نابعة من قيمنا وحضارتنا.

يرى مالك بن نبي أن المسألة تقوم بالنسبة إلى الجيل الذي حقق الثورة الجزائرية في إعداد وإنجاز مشروع ثقافة يكون في مستوى مهام وطموحات الثورة، حسبما نص عليها في مواثيقنا، على أن يأخذ بعين الاعتبار المشاكل النوعية الخاصة بالتخلف، وباللانفعالية. وقد علمتنا تجربتنا في الجزائر حقيقة لا تحتمل الشك، وهي أن الثقافة لا يمكن أن تستورد بنقلها من مكان إلى آخر، بل يجب ابداعها في المكان عينه: لأن البيئة ليست إحدى لوحات الرسم التي نفكها من مسمار الجدار الذي علقت عليه أول مرة، لكي ننقلها إلى منزلنا[٣٥].

(ط) تقييم التحليل الاجتماعي للثورة كما قدمه لنا مالك بن نبي

إن الثورة الجزائرية تستطيع أن تستوحي من الثورات العصرية لبعث الانسان الجزائري وتغييره بعد ما أصابه في فطرته طيلة عهد الاستعمار، ولكن الشيء الذي يؤمن به شعبنا هو ضرورة ربط ثورتنا بجذور الثورة الاسلامية بقيادة الرسول (ص). والشعب يؤمن بذلك لأنه يعيد الثورة إلى إطارها التاريخي الحقيقي، والثورة لا بد أن تلتزم في نظر مالك بن نبي بواجبات منها:

ـ أن تحمي نفسها من سائر المحاولات التخريبية التي يكون فيها أصحابها سلطة جانبية في وطن ثوري، يؤثرون فيه حتى لحساب الخارج بما في أيديهم من وسائل السلطة.

ـ الثورة في حاجة إلى أخلاقيات صارمة.

ـ الثورة في حاجة إلى النقد والنقد الذاتي.

ـ علم الاجتماع ملزم في البلاد التي دخلت في عهد ما بعد الثورة أن يَطرح السؤال أمام كل ما يشتم منه رائحة الأمر الغريب الشاذ.

وينبغي أن يؤسس علم اجتماع خاص بمرحلة الاستقلال ليكون بين أيدي من يشرفون على أجهزة الدولة أداة رقابة، لا ينفصل عن جهاز التخطيط.

ـ ينبغي على الثورة لتفادي الابهام أن ترسم خطاً واضحاً حول موضوع التغيير حتى لا يبقى مجال للخلط.

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

أما إذا تركت الأمور للغموض والضبابية، فإن أي انحراف سيكون محتملاً، وسوف تبقى الثورة معرضة لأن تدع مكانها ـ دون أن تعلم ـ لشبه ثورة، تبدل الكيف بالكم، والتغيير الجذري الضروري بشبه التغيير.

ـ لا تستطيع أي ثورة بناء وضع جديد والحفاظ على مكتسباتها، إلّا إذا كان أثر عملها في تصفية الاستعمار ناجحاً في تصفية الانسان من القابلية للاستعمار، فتصفية الاستعمار في الانسان تشرط تصفيته في الأرض ويجب أن تتقدمها.

ـ يجب على الثورة أن تحافظ على صفاء لغتها حتى تحافظ على قدرتها على تغيير الانسان.

ـ وجهة نظر مالك بن نبي تستند إلى القرآن والسنة وسير الخلفاء الراشدين.

ـ لقد استنتج مالك بن نبي من قوله تعالى: ﴿**... إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم...**﴾[٣٦] كون تصفية النفس تسبق بالضرورة تصفية الاستعمار.

ـ واستنتج من قوله (ص) «لا يقاتل معنا إلّا من هو على ملتنا» وقوله تعالى: ﴿**لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلّا خبالاً...**﴾[٣٧] أن الثورة تعتمد على الروح والعقيدة لا على العدد والعدة وأنها لا تساوم في المبادىء.

ـ واستنبط من قضية المخلفين الواردة في القرآن الكريم قاعدة الجزاء في الثورة في كون اللولب النفسي ذي فعالية أكبر من اللولب الاقتصادي. وهذه القاعدة لا نتصور أثرها إلّا في مناخ أخلاقي حقيقي، تكونه الثورة وتحافظ عليه كرصيد أساسي لها.

ـ ويستنبط من قوله تعالى ﴿**ولقد كرمنا بني ادم...**﴾[٣٨] ومن حديث حكيم بن حزام أخلاقيات الثورة التي تعطي للإنسان حقه ولكن مع الحفاظ على كرامته.

ـ كما يستنبط أموراً أخرى من العديد من الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة ومن سير الخلفاء الراشدين.

هذه لمحة سريعة عن سوسيولوجية الثورة عند مالك بن نبي مستوحاة من مؤلفاته ومحاضراته وهي في حاجة إلى دراسة وتحليل وتدقيق في دراسة مقبلة في ضوء مؤلفات مالك بن نبي والأحداث التي شهدتها الثورة.

ثانياً: مالك بن نبي وفلسفة الثورة الجزائرية

من الصعب بل من العسير أن نفصل سوسيولوجية الثورة عند مالك بن نبي عن فلسفة الثورة. ولذلك سنكتفي في هذه الفقرة بالتأكيد على بعض المبادىء التي ألح عليها مالك بن نبي والتي أشرنا إليها من قبل.

ويجدر بنا أن نشير بأن مالك بن نبي سلفي يتبنى أطروحات الحركة الاصلاحية كلها وهو إضافة إلى ذلك أحد مناضلي الحركة الوطنية.

---

(٣٦) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة التوبة،» الآية ٤٧.

(٣٨) المصدر نفسه، «سورة الاسراء،» الآية ٧٠.

والأفكار الموجهة التي ألح عليها مالك بن نبي هي:

١ ـ الثورة هي محاولة تغيير أوضاع معينة بطريقة مستعجلة. إنها عملية هادفة. يجب أن تكون أهدافها ووسائلها محددة.

٢ ـ إما أن نقوم نحن المسلمين بالتغيير في مجتمعاتنا وإما أن تفرض علينا تغييرات من الخارج. إننا إذا لم نقم نحن بثورتنا فإن التغيير سوف يأتي من الخارج ويفرض علينا فرضاً.

٣ ـ إن نجاح ثورة ما أو فشلها هو بقدر ما تحتفظ بمحتواها أو تضيعه في الطريق.

٤ ـ الثورة لا ترتجل. إنها اطراد طويل يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها وما بعدها. والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع فيه بمجرد إضافةٍ زمنية، بل تمثل فيه نمواً عضوياً وتطوراً تاريخياً مستمراً، وإذا حدث أي خلل في هذا النمو وفي هذا التطور، فقد تكون النتيجة زهيدة تخيب الآمال.

٥ ـ الاسلام ثورة كبيرة غيرت كل البناءات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والثقافية في المجتمع الجاهلي وحتى أسماء معتنقيها. فكانت النمو الثوري في أدق ما في هذه الكلمة من معنى.

٦ ـ إن الثورة الاسلامية تقدم لنا درساً في ضبط السلوك.

٧ ـ لا يصنع النظرية الثورية إلّا الثوار أنفسهم من أبناء الوطن. ولا يمكن لأشخاص أجانب عن الوطن أن يصنعوا النظرية الثورية لاختلافهم مع أبناء المجتمع في العقيدة التي هي محور الثورة.

٨ ـ بالنقد والنقد الذاتي تتجدد الثورة وتتلافى أخطاؤها وتتسدد خطاها. ومثل هذه الروح النقدية ليست غريبة عنا بل طبقها المسلمون الأوائل في مجال السياسة تطبيقاً واسعاً.

٩ ـ ليست الثورة كإحدى الحروب تدور رحاها مع العدد والقنا بل إنها تعتمد على الروح والعقيدة.

١٠ ـ إن لكل ثورة منهجاً يتضمن المبادىء التي تسير عليها كما يتضمن فحوى القرارات التي ستمليها عليها ظروف الطريق.

١١ ـ إننا إذا لم نحفظ في قلوبنا وعقولنا مقدمات ومسلمات الثورة فسوف لا نفقد «عقالاً» فقط بل نفقد الروح الثورية ذاتها.

١٢ ـ الثورة قد تتغير إلى لا ثورة بل قد تصبح ثورة مضادة بطريقة واضحة أو خفية.

١٣ ـ لا يكفي أن ندفع عجلة الثورة في وطن ما إلى الأمام بل يجب أن نتتبع حركتها ورقابتها بعد ذلك قصد المحافظة على الخط الثوري من أخطار الثورة المضادة التي يفرزها المجتمع نفسه بطبيعته أو التي تهدد الاطراد الثوري من الخارج على أيدي خبراء يعرفون كيف تجهض الثورات.

١٤ ـ إن الثورة التي نخشى أخطاءها ليست بثورة والثورة التي نكتشف خطأ من أخطائها ثم نلتفت عنه يكون أمرها أدهى وأمر. لذلك يقول ماركس: «يجب دائماً أن نكشف الفضيحة عندما نكتشفها حتى لا تلتهمنا».

١٥ ـ يجب على الثورة أن تحمي نفسها من المزايدة الديماغوجية والخيانة الصرفة التي ترمي إلى تبريد المناخ الثوري.

١٦ ـ إن كل ثورة ملزمة بـأن تحمي نفسها من سـائر المحـاولات التخريبيـة، التي يكون فيهـا أصحابها سلطـة جانبيـة في وطن ثوري، يؤثـرون فيه لحسـاب الخارج بمـا في أيديهم من وسـائل السلطة.

١٧ ـ إن الثورة في حاجة إلى أخلاقيات لا تتنازل عن شيء، ومن واجبها أن تتمتع بحاسة نقدية لا يفوتها شيء حتى لا تؤخذ على حين غرة في أي لحظة وفي أي قطاع من أجهزة الدولة.

١٨ ـ إن الثورة التي تقف في منتصف الطريق خلال انجاز مهماتها أو تخشى اصلاح أخطائهـا يكون مآلها الانتحار.

١٩ ـ إن السياسة تستطيع المراوغة والمداهنة لكن الثورة تفرض عليها أخلاقياتها أن تمضي إلى آخر المطاف.

٢٠ ـ إن تصفية الاستعمار من العقول تتطلب أشياء كثيرة يتضمنها مفهوم الثقافة والحضارة، فهي إذاً لا تتحقق بمجرد انسحاب جيوش الاستعمار ومجرد اعلان الاستقلال وتحرير الدستور.

٢١ ـ يجب أن ينشأ علم اجتماع خاص بمرحلة الاستقلال ليكـون بين أيـدي من يشرفون عـلى أجهزة الدولة أداة رقابة، لا ينفصل عن أجهزة التخطيط.

٢٢ ـ إن ثورتنا كغيرها من الثورات ليست خالية من الأخطاء العضـوية في اطـرادها الثـوري، التي أفـرزها المجتمـع أو لحقت به من الخـارج حتى صارت جـزءاً من كيانـه. إن هذه الأخطـاء العضوية لا يصلحها الزمن بل ينبغي أن تمحوها الثورة. والثورة التي تريد الوصـول إلى هدفهـا، يجب أن تدفع هذا الثمن. وبهذا الثمن وحده تستطيع ذلك.

٢٣ ـ إن ثورة ما، لن تستطيع تغيير الانسان، إن لم تكن لها قاعدة أخلاقية قوية.

٢٤ ـ إن أي ثورة تقوم، لا تكون ثورة حقيقية لمجرد ما تجتهد في نشر العدالة الاجتمـاعية بـين طبقات الشعب، إذا لم تعلمه كيف يستعيد شخصيته وتلقّنه معنى كرامته.

٢٥ ـ إن الثـورة الجـزائـريـة تستطيـع أن تستـوحي من الثـورات العصريـة لبعث الانسـان الجزائري وتغييره بعدما أصابـه في فطرتـه طيلة عهـد الاستعمار. ولكن قـوتها الحقيقيـة تكمن في تمسكها بأصالتها وارتباطها بجذور الثورة الاسلامية.

٢٦ ـ يجب على الثورة أن تسمح بالنقد والنقد الذاتي لتصحيح أخطائها وتعـديل مسـارها إذا لزم الأمر.

٢٧ ـ وعلى جامعتنا أن تدرس الحالات المنحرفة أو الشاذة لتصفية ما امتنـع منها عن العـلاج الثوري.

٢٨ ـ إن الثورة لا تستطيع الوصول إلى أهدافها إذا هي لم تغير الانسان بطريقة لا رجعة فيها من حيث سلوكه وأفكاره وكلماته.

٢٩ ـ إن السياسة من دون أخلاق ليست سوى خراب للأمة.

٣٠ ـ إن الإسلام هو الحـافز الايـديولـوجي الرئيسي الـذي دعم جهدنـا البطولي خـلال الثورة التحريرية.

٣١ ـ إن الأحزاب الثورية التي أخفقت حتى الآن قد أخفقت لأن الغرور قد استولى عليها ولم تكن تقدر ما يكوّن قوتها، كما كانت تخشى الحديث عن جوانب الضعف فيها[٣٩].

وهكذا يتضح لنا أن مالك بن نبي قد أرسى قواعد فلسفة للثورة استوحاها من تجربة الثورة الاسلامية بقيادة الرسول (ص). وبيّن أن الثورة الجزائرية ثورة شعبية ترجع جذورها إلى الثورة الاسلامية، ولذلك فهي تقتدي بها في تحديد أهدافها ووسائلها التي تسمح لها بتحقيق التغيير كما تقتدي بها في مراقبة مسارها وفي الحفاظ على حرارة مناخها والحفاظ على سلامة مبادئها وفي تجديد نفسها وتصحيح أخطائها وتعديل مسارها باللجوء إلى النقد والنقد الذاتي. والثورة الجزائرية حتى تكون قوية يجب أن تواجه أخطاءها بكل شجاعة وتصحّحها وتحذر من الثورة المضادة التي يفرزها المجتمع بطبيعته أو التي يحقنها بها خبراء اجهاض الثورات الأجانب وتحبط محاولاتها.

إن الثورة الجزائرية ثورة مستمرة، ولذلك فإن أهدافها لا تتحقق بتحقيق الاستقلال، بل تبقى متواصلة حتى بلوغ كل أهدافها ويساعدها على ذلك علم الاجتماع الخاص بمرحلة ما بعد الاستقلال والمثقفون الثوريون. إن أبناءها الذين يؤمنون بعقيدتها وعقيدة شعبها هم وحدهم الذين يحق لهم أن ينظروا إليها.

ثالثاً: فلسفة الثورة عند د. أحمد طالب الابراهيمي

درس د. أحمد طالب الابراهيمي بدوره الثورة الجزائرية دراسة متأنية وأبدى ملاحظات تكوّن كلاً نستطيع أن نطلق عليه اسم فلسفة الثورة.

إن ثمن الحرية قد يكون باهظاً في بعض الأحيان. خصوصاً بالنسبة إلى شعب كالشعب الجزائري الذي واجه الاستعمار الفرنسي وجيوشه الهمجية المدججة بالأسلحة المتطورة وهو أعزل. ولقد أهانه الاستعمار وحاول النيل من كرامته ولكنه صمد صمود الأبطال. إن الشعب الجزائري الذي كان ملتفاً حول جبهة التحرير الوطني، ومتمسكاً بعقيدته قد خاض معركة بطولية من أجل انتزاع الحرية مضحياً بكل غال وعزيز[٤٠].

إن المثقفين الموالين للاستعمار كانت تزعجهم الحوادث والاغتيالات التي يقوم بها الثوار والفدائيون، ويزعجهم العنف وينسون الجرائم البشعة التي يرتكبها الاستعمار في حق الأبرياء، لذلك عمد د. أحمد طالب الابراهيمي إلى تحديد موقفه من العنف فيبين أنه ليس من أنصار العنف لذاته. ولكنه لا يرضى لشعبه أن يرد على الضربات بالصفح والمباركة، وأن يدير خده الأيسر لمن يضربه على الأيمن. إن الضربات لا يرد عليها إلّا بالضربات في شريعتنا. والاعتداء لا يرد إلّا بمثله. ويضيف أن الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري يخضع دائماً لمجموعة من المبادىء. غير أنه كفاح استثنائي. إنه كفاح موت أو حياة. وهو فوق هذا عدو لا يتردد في اللجوء إلى التعذيب والغارات الجوية الكاسحة. إنّ أعمال العنف كانت ردود فعل على حالات عنف. ويجد د. الابراهيمي ما يدعم موقفه في قول مونييه: «كثيراً ما تشد انتباهنا أعمال العنف الأمر الذي يمنعنا في الغالب من مشاهدة حالات العنف. هذه الحالات التي تتسبب اليوم في بطالة الملايين من الكائنات وفي موتهم وفي تجريدهم من

---

(٣٩) مالك بن نبي، **بين الرشاد والتيه** (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٨)، ص ٩ ـ ٤١.

(٤٠) Ibrahimi, *Lettres de prison [1957-1961]*, pp. 147-148.

انسانيتهم. وكما أن المشاغب الحقيقي هو الطاغية فإن العنف الحقيقي وبالمعنى المستبشع للكلمة هو بقاء النظام».

ويوضح د. الابراهيمي في مكان آخر أن الشعب الجزائري لجأ إلى السلاح لأنه لا يكفي أن نكون على حق أمام الظلم والحقد والباطل بل يجب أن ننتصر عليها[٤١].

ويذكرنا د. أحمد طالب الابراهيمي أن ألبير كامو حاول جاهداً تبرير رفضه لاستقلال الجزائر مرتكزاً على حجج ظرفية صاغها صياغة مبهمة. يقول ألبير كامو: «مهما كانت الأسباب القديمة والعميقة للمأساة الجزائرية فإن هناك حقيقة لا تقبل الجدال وهي أن أي واحد من هذه الأسباب لا يبرر موت البريء».

ويرد د. الابراهيمي على قول كامو هذا بقول سيمون الذي لاحظ أن موقف كامو يمكن أن يؤول في نهاية المطاف وفي بعض الحالات إلى أن يبقى الأبرياء يتألمون ويموتون وقد أشار امانويل مونييه إلى أن رفض العنف الرامي إلى تقويض أركان نظام ظالم معناه نسيان كون الظلم داخل النظام هو نفسه عنف.

ومن الغريب حقاً أن يساند كامو كفاح الجمهوريين الاسبان وتمرد بودابيست وأعمال المقاومة الفرنسية دون أن يكترث للضحايا الأبرياء الذين حصدتهم المعارك هنا وهناك. ثم تقض مضجعه عمليات شعب مظلوم أعزل ضد استعمار عاتٍ يدعمه الحلف الأطلسي برمته خوفاً من أن يتسبب في موت الأبرياء. فإذا جاز له أن يقول بأنه لا يوجد سبب يبرر موت الأبرياء فيجب أن يصدق ذلك على كل زمان ومكان. غير أن كامو لا يصدع بهذه الفكرة إلّا عندما يتعلق الأمر بالثورة الجزائرية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم النزاهة لا غير. أليس كامو هو القائل: «لا أعتقد أنه يجب مقابلة العدوان بالصفح. إنني أعتقد أن العنف لا يمكن اجتنابه: ذلك ما تعلمته من سنوات الاحتلال (الهتلري)». ومن الغريب أن يتراجع في قوله ويبرر مواقف المستعمرين فيقول: «لقد نددت دائماً بالإرهاب، ويجب أن أندد أيضاً بالارهاب الذي يمارس عشوائياً في طرقات الجزائر العاصمة على سبيل المثال. هذا الارهاب الذي قد يصيب في يوم من الأيام والدتي. إنني أؤمن بالعدالة ولكنني سأدافع عن والدتي قبل العدالة»[٤٢].

ويعتقد د. الابراهيمي أن الاستقلال السياسي وحده لا يكفي. إنه وسيلة لا غاية. وحتى يكون كاملاً يجب أن يكون مصحوباً بالاستقلال الاقتصادي والثقافي. ويضيف أن الثورة الجزائرية يجب أن تفسح المجال أمام النقد الذاتي. ولا ينبغي للثورة أن تَتَسَبّع مثالب الآخرين وتغفل عن أخطائها. بل يجب عليها ألا تهتم بأخطاء الآخرين إلّا قصد الاعتبار بما وقع لهم واجتناب الوقوع فيما وقعوا فيه لا غير. ذلك أن الاستقلال لا بد أن يمر بمصاعب أو بما يسميه د. أحمد طالب الابراهيمي بالأمراض الطفيلية للاستقلال. ويرى أن إحدى الصفات الرئيسية للمناضل هي التواضع. والتواضع يتطلب منه أن يعترف بأخطائه. ويشير بهذا الصدد إلى قول لينين الذي أشار إليه مالك بن نبي من قبل وهو: «ان الأحزاب الثورية التي أخفقت حتى الآن قد أخفقت لأن الغرور قد استولى عليها. ولم تكن تقدر ما يكوّن قوتها، كما كانت تخشى الحديث عن جوانب الضعف فيها»[٤٣].

ويرى د. الابراهيمي أن تصفية الاستعمار سياسياً غير كافية بل يجب علينا أن نتحرر منه

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦ و ٤٣.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٨. انظر أيضاً:

Ahmed Taleb Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)* (Alger: Société nationale d'édition et de diffusion, 1976), pp. 177-179.

(٤٣) Ibrahimi, *Lettres de prison [1957-1961]*, pp. 28-29 et 31.

ثقافياً لأن فترة الاحتلال قد مكّنته من أن يؤثر في عاداتنا وفي ثقافتنا وفي أسلوب تفكيرنا. كما يجب علينا أن نتحرر منه اقتصادياً[٤٤].

ويشير من جهة أخرى إلى كون الاسلام يدعو إلى الالتزام. إنه لا يشجعنا على التزام بيوتنا عندما تلم الأخطار بالأمة والوطن، بل يحضنا على مدّ يد العون لأبناء وطننا عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. بل يندد القرآن بمن يتخلى عن معاونة اخوانه. إن المسلم الحقيقي لا يتهرب أبداً من مسؤولياته وواجباته متذرعاً بأسباب واهية[٤٥].

ويعتقد مؤلف **رسائل السجن** أننا في حاجة إلى مثقفين متمسكين بتراثهم الثقافي من غير جمود، منفتحين على الثقافة الغربية من غير استلاب. فالشر في الجمود والاستلاب.

ولئن كان التزمت الذي اتصف به بعض أفراد الحركة الاصلاحية رد فعل طبيعي يرمي إلى الحفاظ على الشخصية الوطنية حتى لا تمسها بسوء الأعمال التخريبية لدعاة التغريب الذين أفرزتهم سياسة الادماج للمدرسة الفرنسية، فإن التفتح يبقى الطابع المميز لجمعية العلماء التي قادت حركة شجاعة ضد شتى أشكال الاستلاب الثقافي. ووطننا في حاجة ماسة إلى التفتح الثقافي الذي يستفيد من الغرب دون أن يتنكر لأصوله التاريخية والحضارية[٤٦].

ويحدثنا د. الابراهيمي عن ضرورة تحقيق المغرب العربي الكبير. لأن عهد الدويلات الصغيرة المعزولة قد ولّى إلى غير رجعة خصوصاً في عصرنا هذا، عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى[٤٧].

ويذكرنا بأهداف الثورة الجزائرية كما كان يتصورها حوالى عام ١٩٥٥ وعام ١٩٥٦، وهي الاصلاح الزراعي والتعريب والتعليم. ويبيّن أن الاستقلال ليس سوى مجرد وسيلة لا غير[٤٨].

براءة الجزائر من بعض المفكرين الذين تخلوا عنها أيام الشدة

يمكن أن نذكّر أن روح المقاومة قد سرت في الفكر الجزائري والثقافة الجزائرية والأدب الجزائري وأصبحت تشكل روحها وماهيتها. ويكفي أن نقرأ قصائد شاعر الثورة مفدي زكريا، أو قصائد أمير شعراء الجزائر شاعر الاصلاح والوطنية محمد العيد آل خليفة لندرك هذه الحقيقة.

يعلن د. أحمد طالب الابراهيمي براءة الجزائر من بعض المفكرين الذين عاشوا على أرضها وترعرعوا بين أحضانها، ثم تنكروا لها عندما جد الجد وعندما حلت بها الملمات. وفي مقدمة هؤلاء ألبير كاموا الذي يعتبر الثورة الجزائرية مجرد تمرد وإرهاب. وقد عزم د. الابراهيمي على اعداد دراسة عنوانها «كامو الخائن» يصدّرها بجملة لاستاذ كامو جان غرونييه مفادها أن «لا عظمة دون وفاء ودون إيمان مستديم»، وذلك لأن تاريخ كامو هو عبارة عن سلسلة من التنكرات، إنه عبارة عن سقوط حقيقي. لقد صدع بحبه للجزائر في كل ناد. إلاّ أنه لم يلبث أن تنكر لها عندما أصبحت

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨ و ٣١.

(٤٨) Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)*, p. 11.

في أمس الحاجة إليه، وآثر الصمت والحياد والحذر. وحاول من جهة أخرى أن يعبر عن مفهوم عقيم جداً للعمل الثوري. ذلك الخليط الذي أطلق عليه عنوان «الانسان المتمرد». وفي الوقت الذي لم تكن الثورة الجزائرية تنتظر منه سوى الادلاء بشهادته صدع باحتقارها أمام الملأ[٤٩]. وقد كان د. الابراهيمي عند وعده. فقد كتب رسالة مفتوحة إلى كامو في ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٥٩، هذه الرسالة التي طورها فيما بعد لتصبح دراسة مستفيضة عنوانها «ألبير كامو من وجهة نظر جزائري» ألقاها في شكل محاضرة في شباط/ فبراير ١٩٦٧.

لقد اضطرته الثورة التحريرية إلى أن يرفع كل لبس عن موقفه إزاء الجزائر. فأذعن للمنعكس الشرطي عوض أن يذعن لنداء العقل. لقد عارض الاستقلال الوطني للجزائر واعتبره صيغة عاطفية بحتة. ووضع من جهة أخرى معارضته للعنف الثوري وجرده من كل مشروعية لأنه يؤدي إلى قتل الأبرياء ونسي أن بقاء الأوضاع الاستعمارية على ما هي عليه يؤدي إلى ظلم وموت الأبرياء بدوره. في حين نجده يبرر العنف في مواطن أخرى وعندما يتعلق الأمر بالكفاح الذي خاضه أبناء جلدته وجنسه كما هو الشأن بالنسبة إلى مقاومة الفرنسيين للاحتلال النازي.

إن كامو كان أقل وفاء للجزائر من جان عمروش الأديب المتشبع بالثقافة الفرنسية والكاثوليكي الديانة. إن تشبث جان عمروش الكبير بالثقافة الفرنسية لم يحل دون ايمانه الكامل بعدالة كفاح شعبه. وقد ناضل منذ عام ١٩٥٤ في سبيل نصرة القضية الجزائرية. إن جان عمروش قد تأثر بالآلام المضنية لشعب يكافح من أجل استعادة حريته فأبى إلّا أن يكون جزائرياً. أما كامو فلم يرض بذلك. بل اعتبر مطالبة الجزائر بالاستقلال مظهراً من مظاهر الامبريالية العربية التي تتزعمها مصر وتستغلها روسيا في محاربتها للغرب.

ويعود د. أحمد طالب الابراهيمي إلى قضية العنف مرة أخرى فيذكر مؤلف **الانسان المتمرد** أنه عندما يندد بالإرهاب لحماية أمّه وذويه فإنه ينسى أن البعض من الجزائريين قد فقد عائلته بأكملها بعد الغارات الكاسحة للجيش الفرنسي. وقد شاهد البعض منهم أمه تداس كرامتها ببشاعة من طرف الجنود الفرنسيين. لقد حاول كامو أن يضفي على الجريمة ثوب البراءة وسمى عالم الحرب المعاصرة دعوة إلى السلم والاعتداء على الممتلكات والاغتصاب حماية للسكان والمحتشدات مراكز ايواء والاغتيال انتحاراً... الخ.

وكما لو كان كامو قد أصابه العمى أمام هذه الجرائم المستبشعة، نجده ينصحنا بأن نقتدي بداعية اللاعنف «غاندي». ويذكره د. الابراهيمي أن الأولى به هو أن يتوجّه بهذه النصيحة إلى ذويه. أما نحن فنكبر داعية اللاعنف ونحن معجبون به أشد الاعجاب. ونحن نعلم أنه كتب من جهة أخرى قائلاً: «لو كان لي أن أختار بين الجبن والعنف لما ترددت في أن أنصح بالثاني»[٥٠].

ويوضح د. أحمد طالب الابراهيمي موقفه من امانويل دوبليس الذي اعتبره هنري كريا أديباً جزائرياً. وقد منحه هذا اللقب بعد أن ألف كتاب **أعالي المدينة**. إن هذا الكتاب ـ في نظر د. أحمد طالب الابراهيمي ـ عوض أن يكون انعكاساً للشباب الجزائري واهتماماته فهو يشكل الحاقاً بالقوة. ليس اسماعيل هو الذي يتكلم بل دوبليس. وهذا يعتبر خيانة وتضييعاً للأمانة[٥١].

---

(٤٩) Ibrahimi, *Lettres de prison [1957-1961]*, p. 60.
(٥٠) Ibrahimi, *De la décolonisation à la révolution culturelle (1962-1972)*, pp. 117-184.
(٥١) Ibrahimi, *Lettres de prison [1957-1961]*, pp. 152-153.

الخاتمة

كانت هذه جولة مطولة أوقفتنا على بعض ملامح سوسيولوجية الثورة الجزائرية وفلسفتها في الفكر الجزائري المعاصر. ويصعب الاحاطة بكل المحاولات في بحث محدود كهذا. ونأمل أن نكون بمساهمتنا هذه قد فتحنا الأبواب على مصراعيها أمام الباحثين كي يقيموا المحاولات الاجتماعية والفلسفية التي تعرضت للثورة الجزائرية بالدراسة والتحليل.

وقد خرجنا من هذا البحث بنتيجة مهمة جداً، وهي أن الثورة الجزائرية ثورة عملاقة. إنها ليست مجرد حرب كما يحلو لبعض الباحثين أن يسموها، ولا تمرداً ولا إرهاباً بل هي تغيير هادف. وأهدافها وايديولوجيتها معروفة. كان لها ممهدون أرسوا الدعائم الفكرية التي قامت عليها وشحذوا الوعي الثوري في أبناء الشعب الذين حملوا ألويتها. وتربّى في أحضانها مفكرون ثوريون مؤمنون بمبادئها وعقيدتها دافعوا عنها ضد شبهات المبطلين فدحضوا الحجة بنظيرتها، بل بأقوى منها. كما أرسوا الأرضية الفلسفية لايديولوجيتها. فتحدثوا عن أخلاقيات الثورة وعن العنف الثوري ومشروعيته وعن النقد والنقد الذاتي وعن رقابة مسارها وعن كيفيات إحباط مفعول الثورة المضادة. كما تحدثوا عن الاستقلال وأمراضه الطفيلية وعن تصفية الاستعمار وعن الثورة الثقافية.

ويحق لنا في ختام هذا البحث أن نقول إن الشعب الجزائري ليس عظيماً بمقاومته لشتى أنواع الاحتلال عبر تاريخه الطويل فحسب، بل هو عظيم أيضاً بوفائه لمبادئه وتمسكه بأصالته. هذا الوفاء وذلك التمسك اللذان يتجليان في فكرنا الجزائري المعاصر الذي واجه أعتى ضروب الغزو الفكري فصمد أمامها وخرج منتظراً شامخ الرأس واستطاع أن يدافع عن الثورة وأن يصنع نظرية ثورية ليست بشرقية ولا غربية ولكنها جزائرية □

ظاهرة العنف السياسي في مصر:
دراسة كمية، تحليلية، مقارنة، ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧

حسنين توفيق ابراهيم

مدرّس مساعد بقسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمة

تتضمن هذه الورقة دراسة كمية تحليلية لظاهرة العنف السياسي في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧، مع المقارنة بين النظام السياسي في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وعهد الرئيس الراحل محمد انور السادات وعهد الرئيس حسني مبارك من زاوية العنف السياسي، بحيث يمكن تحديد الفترات الزمنية التي تزايدت فيها احداث العنف السياسي، وأكثر أشكال العنف السياسي انتشاراً في مصر، وماهية القوى التي مارست العنف في كل عهد، والأسباب الأساسية للظاهرة في العهود الثلاثة، وحدود الاستمرار والتغيير في النظام السياسي المصري من زاوية العنف السياسي. وهناك عدة ملاحظات عامة تشكل اطاراً عاماً للتفكير في هذا الموضوع منها:

الملاحظة الأولى: إن العنف السياسي ظاهرة عالمية، تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة وبأشكال مختلفة، ولأسباب مختلفة. ويتمثل الاختلاف بين المجتمعات في الأسباب الحقيقية للعنف السياسي، وفي وجود آليات وأساليب فعّالة للتعامل مع هذه الظاهرة من عدمه. وبالتالي، فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معيّن أو بشعب معيّن دون غيره. كما أن العنف السياسي ظاهرة مركبة، أشكالها متعددة، وأسبابها متداخلة، ومن هنا تعددت النظريات والاتجاهات في تعريف وتفسير ظاهرة العنف السياسي.

الملاحظة الثانية: إن العنف السياسي ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام، بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية، وفي هذا الاطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في تاريخ الانسانية، التي لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف، وهكذا يظل العنف السياسي أحد اساليب، بل ربما الاسلوب الوحيد للتغيير السياسي والاجتماعي عندما لا توجد مسالك سلمية وفعّالة للتغيير، ومن هنا، فإن قبول أو رفض العنف السياسي ليس قضية اخلاقية فحسب، ولكن يتوقف على الموقف والموقع من النظام السياسي. واذا كانت الدولة تحتكر حق الاستخدام الشرعي

للقوة، فإن هذا الحق لا بد أن يكون في اطار القانون والدستور حتى لا تجور الدولة على حقوق وحريات المواطنين، وكثيراً ما تتجاوز الدولة ـ وبخاصة في بلدان العالم الثالث ـ هذه الضوابط، لذلك، يقوم الحكام والمؤسسات والأجهزة الرسمية برفض وادانة العنف السياسي، واعتباره خروجاً على المشروعية، بينما قد تراه القوى المعارضة للنظام والراغبة في التغيير السياسي والاجتماعي أسلوباً شرعياً لتحقيق التغيير المنشود. وكذلك يعتبر العنف السياسي عملاً شرعياً للحصول على الاستقلال والتحرر من المستعمر الاجنبي، وهنا يتمثل الفرق بين النضال الذي تمارسه حركات التحرر الوطني ضد السلطة المستعمرة، وبين بعض اعمال العنف التي يمكن ادانتها اخلاقياً وقانونياً. وفي مثل هذه الحالات (نظام سياسي مستبد، اختلالات اقتصادية واجتماعية حادة، مستعمر اجنبي)، يكون العنف السياسي الشعبي رد فعل لعنف آخر هيكلي أو بنياني ومادي، تمارسه السلطة المستبدة أو النظام المستعمر.

الملاحظة الثالثة: إن ظاهرة العنف السياسي في مصر لم تدرس حتى الآن بشكل مباشر ومتكامل، حيث تعرضت لها بصورة جزئية بعض الدراسات التي تعالج قضايا مثل الاستقرار السياسي والتغيير الاجتماعي، أو تلك التي تتناول دور بعض القوى الاجتماعية في الحركة السياسية المصرية، كالطلبة والعمال والاخوان المسلمين والشيوعيين، كما ان هذه الظاهرة تطرح نفسها على المؤسسات السياسية والمراكز البحثية والاكاديمية في مصر بصورة شبه موسمية، وذلك عندما تتفجر بعض احداث العنف لسبب أو لآخر. ومع تزايد النشاط العنيف لبعض الجماعات الاسلامية في مصر منذ منتصف السبعينات، تركّز الاهتمام البحثي على العنف الذي تمارسه بعض هذه الجماعات، وذلك في اطار تحليل ظاهرة الاحياء الاسلامي في مصر[1].

الملاحظة الرابعة: إن هذه الورقة تتخذ مفهوم العنف السياسي كمدخل لتحليل النظام السياسي المصري، ومعرفة مقومات وابعاد الاستمرار والتغيّر فيه، فمن خلال هذا المفهوم، يمكن اثارة العديد من التساؤلات المتعلقة بالايديولوجية السياسية، وحدود قدرتها على خلق وتعميق الرضا العام، وتعبئة المواطنين خلف النظام، وبالسياسات العامة ومدى استجاباتها للحاجات الاساسية للمواطنين، وبالقيادة السياسية ومدى تعبيرها عن الضمير القومي والوعي الجماعي، وبالمؤسسات السياسية وحدود فاعليتها في حل الصراعات الاجتماعية، وتمكين مختلف القوى السياسية من التعبير عن ادائها ومصالحها بصورة فعالة. أي تقوم هذه الدراسة على الانتقال من التحليل على مستوى الجزء (ظاهرة العنف السياسي)، الى التحليل على مستوى الكل (النظام

---

(١) انظر على سبيل المثال: سعد الدين ابراهيم، **مصر تراجع نفسها** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، الفصل الأول؛ فؤاد زكريا «التيار الاسلامي واسطورة الاضطهاد،» **الهلال** (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٠ ـ ٣٧؛ محمد نور فرحات، «دوائر العنف الثلاث في المجتمع المصري،» **الهلال** (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٨ ـ ٤٢؛ محمود اسماعيل، «جذور التطرف الديني،» **الهلال** (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص ٥٠ ـ ٥٤؛ عادل حمودة، **الهجرة إلى العنف: التطرف الديني من هزيمة يونيو إلى اغتيال اكتوبر** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧)؛ ملف عن: «العنف.. ماذا؟ ولماذا.. وإلى أين؟» يتضمن استطلاع آراء مجموعة من المفكرين حول الظاهرة، **الموقف العربي**، السنة ١١، العدد ٩٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٤٥ ـ ٧٥؛ اكرام عبد القادر بدر الدين، «ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨١)؛ مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨١). وقد نظم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة عدة ندوات عن الحركات الدينية المتطرفة خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٢)، قدّم لهذه الندوات مجموعة من الأبحاث حول المصادر الفكرية، والأسس الاجتماعية، والمكونات النفسية للحركات الدينية في مصر.

السياسي برمته). كما ان هذه الدراسة تفتح المجال للتفكير، واعادة النظر في بعض المسلّمات الفكرية عن الطابع القومي للمصريين، وبخاصة حالة السلبية والاستسلام والخضوع التي يؤكد الكثير من الباحثين على أنها من السمات الأساسية للشعب المصري. فهذه الدراسة تنطلق من وقائع واحداث وقعت فعلاً، وليس من تجريدات ومسلّمات فكرية مسبقة. وربما ينتهي التحليل الى عدم دقة بعض المقولات المستقرة.

وتتناول هذه الورقة ظاهرة العنف السياسي في مجتمع لم يستقر بعد ـ رغم قدمه التاريخي ـ فمصر شأنها شأن العديد من بلدان العالم الثالث تمر بمرحلة انتقالية، حيث لا يوجد اتفاق عام حول العديد من القضايا المحورية مثل العلاقة بين الدين والدولة، والعلاقة بين القديم والجديد، ودور المرأة في المجتمع، وشكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي... الخ، وتشكل ارهاصات وديناميات عملية الانتقال ظروفاً مواتية لنمو أحداث العنف السياسي.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تحلل وتقارن ظاهرة العنف السياسي في ثلاثة عهود سياسية (جمال عبدالناصر وأنور السادات وحسني مبارك)، وهناك أسلوبان للتعامل مع هذه العهود من زاوية التحليل والمقارنة: **الأول**، النظر الى العهد السياسي بمجمله كعهد متكامل له خصوصياته وسماته، وذلك بغض النظر عن الفروق الزمنية بين هذه العهود، ويتضمن هذا الاسلوب بعض العيوب منها، ان اغفال الفروق الزمنية يؤثر على النتائج النهائية المتعلقة بحجم الظاهرة، فالفارق الزمني بين عهد مبارك (الرئاسة الأولى) وعهد عبدالناصر حوالى ١٢ سنة، وبين عهد عبدالناصر والسادات حوالى ٨ سنوات، وبين عهدي السادات ومبارك ٤ سنوات. **والاسلوب الثاني** هو، حساب الفروق الزمنية بصورة تناسبية (١٨ ـ ١٠ ـ ٦) ومراعاة ذلك عند التحليل والمقارنة. ونظراً لبعض المشكلات الاحصائية والمنهاجية المتعلقة بالاسلوب الثاني، تم اعتماد الاسلوب الاول مع الاشارة الى الأثر الذي يمكن ان يترتب على الفروق الزمنية كلما أمكن.

أولاً: التعريف النظري والاجرائي لمفهوم العنف السياسي

ليس من السهل التوصل الى تعريف جامع مانع لمفهوم العنف، وذلك نظراً لتعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها ظاهرة العنف، ونظراً لتعدد أفرع المعرفة العلمية التي تناولت هذه الظاهرة، ولذلك تم تصنيف التعريفات المختلفة لمفهوم العنف في اتجاهين أساسيين: **الاتجاه الأول**، ينظر الى العنف باعتباره الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالاشخاص، والإتلاف بالممتلكات[٢].

بينما يتناول **الاتجاه الثاني**، العنف باعتباره تعبيراً عن أوضاع هيكلية بنيانية، أي مجموعة من المقومات والسمات الكامنة في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للمجتمع. لذلك يطلقون عليه اسم العنف الهيكلي أو البنياني[٣]. وغالباً ما تؤدي حالة العنف الهيكلي أو البنياني (غياب

---

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال:

Ernest Van Den Hagg, *Political Violence and Civil Disobedience* (New York: Harpertorch Books, 1977), p. 101; Sandra J. Ball-Rokeach, «The Legitimation of Violence,» in: James F. Short (Jr.) and Marvin E. Wolfgang, *Collection Violence* (New York: Aldine, 1977), p. 101, and Alex P. Schmid, *Political Terrorism* (Amsterdam: North-Holland Publishing Co., 1983), p. 12.

(٣) انظر على سبيل المثال:

= John Galtung, «A Structural Theory of Aggression,» in: Clagett Smith, ed., *Conflict Resolution: Con-*

العدالة الاجتماعية، ضعف التكامل القومي داخل المجتمع، عدم احترام حقوق الانسان... الخ)، الى تفجر العنف السلوكي الذي يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للاحتجاج على استمرار هذه الاوضاع البنيانية والعمل على تغييرها.

وستتناول الدراسة العنف، باعتباره السلوك الفعلي الذي يقوم على استخدام القوة لالحاق الأذى والضرر بالاشخاص والممتلكات. لكن متى يصبح العنف سياسياً؟ وما الذي يميز العنف السياسي عن أشكال العنف الاجتماعي الأخرى؟

يتفق أغلب الباحثين والدارسين على أن العنف السياسي هو الذي تكون دوافعه وأهدافه سياسية، رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف، وطبيعة القوى المرتبطة بها[٤]. وفي اطار هذه الدراسة يشمل العنف السياسي جميع الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة، لتحقيق اهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة[٥]. وبذلك تستبعد الدراسة العنف السياسي كسلوك قولي يقوم على أساس التهديد باستخدام القوة، أو ممارسة نوع من الارهاب الفكري والمعنوي، وذلك ليس تقليلاً من شأن العنف المعنوي، بل ربما في بعض الحالات يكون أكثر خطورة من العنف المادي، ولكن نظراً لطبيعة هذه الورقة البحثية من جانب، ولطبيعة ظاهرة العنف المعنوي من جانب آخر، حيث التعقيد والغموض، الأمر الذي يتطلب منطلقات بحثية أخرى ترتبط بحقول معرفية معينة، مثل نظرية الدعوة والدعايا، وعمليات التسميم السياسي والفكري، وعمليات اعادة تشكيل نظام القيم والسلوك في المجتمع.

والعنف السياسي قد يمارسه النظام من خلال أجهزة ومؤسسات القهر (كالجيش، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، والقوانين الاستثنائية... الخ)، ويعرف في هذه الحالة بالعنف الرسمي أو الحكومي، والهدف منه ضمان استمرار النظام، والحفاظ على الوضع الراهن، وتقليص حجم ودور القوى المناوئة للنظام. وقد يمارس العنف المواطنون أو جماعات معينة منهم ضد النظام، وذلك

---

tributions of Behavioral Sciences(London:University of Northdam Press, 1971), pp. 272-293. =

(٤) انظر على سبيل المثال: Paul Wilkinson, *Terrorism and the Liberal State* (New York: John Wiley and Sons, 1977), p. 30; Chung-Sihn, *Social Development and Political Violence: A Cross National Causal Analysis* (Seoul: National University Press, 1981), p. 12, and Ted Robert Gurr and Vaughn F. Bishop, «Violent Nations and Others,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 20, no. 1 (1976), pp. 82-84.

(٥) لم تتطرق الورقة الى دراسة ظاهرة الارهاب السياسي ـ الذي يمارسه النظام ضد المواطنين أو العكس ـ بصورة مباشرة. وهذا لا يعني استبعاده، فالارهاب السياسي بحكم التعريف هو فعل رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه بشكل يترتب عليه حالة سيكولوجية من الخوف والرهبة وعدم الشعور بالامان لدى المستهدفين وذلك لتحقيق أهداف سياسية، وهكذا يتضمن الفعل الارهابي ممارسة العنف بشكل أساسي ومنظم، فليس هناك الارهاب المسالم. ومن هذا المنطلق يبدو أن هناك قدراً من التداخل بين العنف السياسي والارهاب، فبعض أشكال العنف السياسي كاختطاف الطائرات والشخصيات، وتفجير المؤسسات واغتيال بعض الشخصيات... الخ، تندرج في إطار الارهاب. لكن ليس كل عنف سياسي فعلاً ارهابياً. فالعنف هو الدائرة الأكبر التي تشمل بعض الأشكال الارهابية وغير الارهابية. لمزيد من التفاصيل، انظر: أدونيس العكرة، **الارهاب السياسي: بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)؛ احمد جلال عز الدين، **الارهاب والعنف السياسي** (القاهرة: دار الحرية، ١٩٨٦)، و

Richard Shultz, «Conceptualizing Political Terrorism: A Typology,» *Journal of International Affairs*, vol. 32, no. 1 (Spring - Summer 1978), pp. 7-15.

للتأثير على بعض السياسات والقرارات التي تشكل ضرراً بمصالح وحقوق هذه الفئات أو للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية، أو لتغيير النظام السياسي برمته، وهنا يبرز معنى التغيير الثوري، ويطلق على العنف في هذه الحالة اسم «العنف الشعبي».

وقد يمارس العنف جناح معين داخل النخبة الحاكمة ضد الاجنحة الأخرى، وهنا تثار العديد من القضايا المرتبطة بصراعات النخبة الحاكمة، قد تُستخدم بعض أجهزة القهر في الدولة، وكذلك الضغوط الشعبية كإحدى ادوات الصراع السياسي بين اجنحة النخبة الحاكمة. وكذلك قد تمارس العنف السياسي بعض الجماعات والعناصر الشعبية ليس ضد النظام السياسي، ولكن ضد قوى أخرى في المجتمع لأسباب دينية أو اقتصادية أو عرقية... الخ، وقد يتدخل النظام فيصبح طرفاً في هذه الصراعات، وقد يستثمرها لخلق الصراعات المتوازنة وانهاك هذه القوى وتحجيم دورها.

وستركز الدراسة على العنف السياسي الذي يمارسه النظام ضد المواطنين أو ضد جماعات معينة منهم، (العنف من أعلى أو العنف الرسمي)، وذلك الذي يمارسه المواطنون أو فئات معينة منهم ضد النظام السياسي (العنف من أسفل أو العنف الشعبي).

ونظراً لتعقد ظاهرة العنف السياسي وتعدد متغيراتها، تتعدد الاتجاهات في تفسير هذه الظاهرة. فهناك الاتجاهات الماركسية التي تفسر العنف السياسي، استناداً الى مقولات نمط الانتاج وعلاقات الانتاج والاستغلال والصراع الطبقي والاغتراب والوعي[٦]. وهناك الاتجاه الوظيفي الذي يفسر العنف السياسي بوجود حالة اختلال وظيفي متعدد الوجوه في النظام السياسي، تحدّ من قدرته على الاستجابة للضغوط والمطالب التي تفرضها عليه بيئته الداخلية والخارجية[٧]. وهناك الاتجاهات السيكولوجية التي تربط العنف السياسي ببعض المتغيرات مثل: التوقعات المتزايدة، حيث يحدث العنف بعد فترة طويلة من الازدهار الاقتصادي، تتزايد خلالها توقعات المواطنين، تعقبها فترة قصيرة من التدهور الحاد والسريع، يشعر المواطنون خلالها بأن توقعاتهم وآمالهم مهددة[٨]. وهناك اتجاه سيكولوجي آخر يربط العنف السياسي بظاهرة الحرمان النسبي، وهو يعني وجود فجوة بين ما يتوقع المرء أن يحصل عليه، وبين ما يحصل عليه فعلاً. ويحدث العنف السياسي نتيجة لوجود حالة حرمان نسبي لأعداد كبيرة من المواطنين، وكلما زادت حدة الحرمان النسبي زادت حدة اعمال العنف[٩]. وأخيراً هناك اتجاه يربط العنف السياسي بظاهرة الاحباط

---

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Marx and Engels, «The Communist Manifesto,» in: William Ebenstein, ed., *Great Political Thinkers: Plato to the Present* (New York: Library of Congress, 1965), pp. 691-709; Lenin, «Strategy of Revolutionary Communism,» in: Ebenstein, ed., Ibid., pp. 709-626, and

محمد نعمان جلال، «الثورة الثقافية البروليتارية والتغير السياسي في الصين،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٤).

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Chalmers A. Johnson, *Revolutionary Change* (Boston: Little, Brown, 1976), pp. 56-88.

(٨) حول نظرية التوقعات المتزايدة، انظر:

James C. Davis, «Towards a Theory of Revolution,» *American Sociological Review,* vol. 27, no. 1 (February 1962), pp. 5-19.

(٩) لمزيد من المعلومات حول مفهوم الحرمان النسبي، انظر:

Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970).

التي تحدث نتيجة لفشل بعض الجماعات من تحقيق أهدافها وطموحاتها[١٠].

ولما كانت هذه الدراسة تتضمن تحليلاً كمياً لظاهرة العنف السياسي في مصر، فإنه لا بد من تعريف العنف السياسي اجرائياً[١١]، أي تحويله الى مجموعة من المؤشرات، يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع العملي. وأحد الشروط الاساسية التي يجب ان تتوافر في التعريف الاجرائي، هو تغطية المؤشرات للأبعاد الأساسية للمفهوم النظري.

ومن خلال قراءة وتحليل بعض الدراسات الامبريقية عن العنف السياسي[١٢]، تم الانتهاء الى المؤشرات التالية لظاهرة العنف السياسي بشقيها الشعبي والرسمي. وتتمثل مؤشرات العنف السياسي الشعبي فيما يلي:

ـ **التظاهرات**: والتظاهرة هي تجمع من المواطنين (قد ينتمون الى فئة معينة كالطلبة أو العمال أو عدة فئات)، وغالباً ما تكون منظمة والمفترض فيها عدم العنف، والهدف منها اعلان الاحتجاج ضد النظام برمته، أو ضد سياسة طبقت أو مزمع تطبيقها، أو ضد قرار سياسي معين أو ضد شخصية رسمية.

ونظراً لأن التظاهرات في بلدان العالم الثالث، ومنها مصر، نادراً ما تخلو من اعمال العنف، لذلك تم ادراجها كمؤشر للعنف السياسي، وطبقاً لمعيار الانتشار الجغرافي للتظاهرات، تميّز الدراسة بين التظاهرات العامة والتظاهرات المحدودة. فالتظاهرة العامة هي التي تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (عدة مدن مثلاً)، ويشارك فيها أكثر من فئة اجتماعية (كالطلبة والعمال والفلاحين... الخ) وينتج عنها خسائر كبيرة نسبياً. أما التظاهرة المحدودة، فهي التي تنتشر في نطاق جغرافي محدود (كلية من الكليات، جامعة، حي في مدينة أو مدينة محلية صغيرة... الخ)، وتشارك فيها عادة فئة اجتماعية واحدة (كالطلبة أو العمال) وحجم الخسائر الناجم عنها يكون محدوداً. واستبعدت الدراسة تظاهرات التأييد، التي تهدف الى ابراز المساندة للنظام.

ـ **أحداث الشغب**: وهي تجمعات من المواطنين منظمة أو غير منظمة، تهدف الى اعلان الاحتجاج ضد النظام أو بعض السياسات أو إحدى القيادات الرسمية، وذلك من خلال استخدام القوة المادية (قتل، تدمير، تخريب... الخ). وطبقاً لمعيار الانتشار الجغرافي الذي تم الاعتماد عليه

---

(١٠) حول مقولة الاحباط ـ العنف، انظر:

Ivok Feirabend and Rosalind L. Feirabend, «Systematic Conditions of Political Aggression: An Application Frustration Aggression Theory,» in: Ivok Feirabend, Rosalind L. Feirabend and Ted Robert Gurr, *Violence and Politics* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, [n.d.]), pp. 136-181.

(١١) حول التعريف الاجرائي للمفاهيم النظرية، انظر: كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤)، وفيصل السالم وتوفيق فرح، **مقدمة في طرق البحث في العلوم الاجتماعية**، ط ٢ (الكويت: مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، ١٩٧٩).

(١٢) من هذه الدراسات:

R. Tanter, «Dimensions of Conflict Behavior within and between Nations, 1958-1960,» *Journal of Conflict Resolution,* vol. 10, no. 1 (March 1966), pp. 41-69; Ivok Feirabend and Rosalind L. Feirabend, «Aggressive Behaviors within Politics, 1948-1952: A Cross National Study,» *Journal of Conflict Resolution,* no. 10 (September 1966), pp. 249-271; Michael C.Hudson, *Conditions of Political Violence and Instability: A Preliminary Test of Three Hypotheses* (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1970), pp. 243-263; Chung-Sihn *Social Development and Political Violence: A Cross National Causal Analysis,* pp. 16-22, and Douglas A. Hibbs (Jr.), *Mass Political Violence: A Cross National Analysis* (New York: A Wiley - Inter - Science Publication, 1973), pp. 8-9.

في التمييز بين أشكال التظاهرات، فإن الدراسة تميّز بين أحداث الشغب العامة (تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً ـ عدة مدن مثلاً ـ وتشارك فيها أكثر من فئة اجتماعية، وتمارس خلالها عمليات التدمير والتخريب والقتل، وتنجم عنها خسائر كبيرة نسبياً)، واحداث الشغب المحدودة (تحدث في نطاق جغرافي محدود نسبياً، وتشارك فيها فئة اجتماعية واحدة، وينجم عنها خسائر محدودة).

ـ **التمرد**: وهو شكل من أشكال المواجهة المسلّحة للنظام القائم، من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنتين معاً، وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته[١٣]. وطبقاً لحجم وطبيعة القوى التي تتمرد، يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين. وهناك التمرد العسكري، وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أو من قوات الأمن أو الاثنتين معاً، وهو أكثر خطورة لأن العناصر المتمردة في هذه الحالة تمتلك السلاح والخبرة القتالية، كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لحماية النظام. ونظراً للتداخل والتشابك بين احداث الشغب والتمردات، فإنه تم ادراجهما في فئة واحدة.

ـ **الاضراب**: وهو امتناع عمال الصناعة والخدمات عن العمل لفترة قد تطول، وقد تقصر، وذلك لممارسة الضغط والتأثير على الحكومة للاستجابة لبعض مصالحهم ومطالبهم الفئوية، أو للاحتجاج على ممارسات وسياسات الحكومة بصدد قضايا عامة على المستويين الداخلي والخارجي. وطبقاً لمعيار الانتشار الجغرافي، تميّز الدراسة بين الاضراب العام وهو ينتشر في نطاق جغرافي واسع نسبياً (منطقة أو عدة مناطق صناعية مثلاً)، ويشارك فيه عدد كبير نسبياً من عمال الصناعة والخدمات، وينجم عنه آثار اقتصادية ملموسة، والاضراب المحدود وينتشر في نطاق جغرافي محدود نسبياً (مصنع مثلاً)، ويشارك فيه عدد محدود من العمال، وتترتب عليه آثار اقتصادية محدودة.

ـ **الاغتيالات ومحاولات الاغتيال**: وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات تشغل مناصب سياسية، مثل رؤساء الدول واعضاء السلطات الثلاث ورؤساء الاحزاب والسفراء، أو الشخصيات العامة كرؤساء تحرير الصحف وغيرهم وذلك بقصد تحقيق اهداف سياسية[١٤]. وتمارس بعض الجماعات والتنظيمات عمليات الاغتيال ضد بعض الشخصيات الرسمية، ويمكن ان يمارسها النظام ايضاً ـ من خلال أجهزة معينة ـ ضد بعض عناصر وقيادات المعارضة سواء في داخل البلاد أم خارجها.

وستركز الدراسة على الاغتيال ومحاولات الاغتيال التي استهدفت رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان واعضاء السلطات الثلاث، وبعض الشخصيات العامة كرؤساء تحرير الصحف والوزراء السابقين. والعبرة برصد محاولات الاغتيال، هي أنها تعطي دلالة خاصة فيما يتعلق بحجم العنف، الذي يستهدف بعض الشخصيات الرسمية كرموز للنظام السياسي، مع

---

(١٣) انظر:

Claude E. Welch (Jr.), *Anatomy of Rebellion* (New York: State University of New York Press, 1980)

(١٤) حول التعريف بمفهوم الاغتيال السياسي، انظر:

Ali A. Mazrui, «Thoughts on Assassination in Africa,» *Political Science Quarterly*, vol. 30, no. 1 (March 1968), pp. 43-45.

ملاحظة ان الورقة ستحصر عدد المرات التي تمت فيها اغتيالات أو محاولات اغتيال، بغض النظر عن عدد الضحايا من جراء هذه العمليات.

ـ **الانقلابات ومحاولات الانقلاب**: الانقلاب، هو عملية الاطاحة الفجائية والسريعة والعنيفة بالنخبة الحاكمة، واستبدالها بنخبة أخرى، وذلك اعتماداً على بعض عناصر القوة، كالجيش والشرطة ودون مشاركة شعبية حقيقية، ودون حدوث تغيرات أساسية في طبيعة النظام السياسي، وأنماط توزيع القوة فيه(١٥).

وتعكس المحاولات الانقلابية سواء تلك التي حدثت بالفعل وفشلت، أم تلك التي أعلن عن اكتشافها قبل ان تحدث، درجة التوتر الموجودة داخل النظام السياسي، وقد لا يكون الانقلاب عنفاً شعبياً بالمعنى الدقيق للكلمة، بخاصة عندما يقوم به أحد أجنحة النخبة الحاكمة، ففي هذه الحالة يصبح العنف (رسمي ـ رسمي)، وتستخدم فيه بعض مؤسسات القهر الرسمية، أو بعض الضغوط الشعبية كأداة للصراع السياسي، وقد تأتي المحاولة الانقلابية من بعض القوى المدنية، لكن نجاحها يظل رهيناً بمدى تأييد ومساندة الجيش والشرطة للمحاولة أو الحياد ازاءها. واذا كانت الدراسة قد استبعدت بعض اشكال العنف الشعبي كالحروب الأهلية وحروب العصابات والثورات، وأعمال الخطف (الاشخاص والطائرات) والتخريب وعمليات التعذيب، فإن ذلك لا يعني التقليل من أهمية هذه الاشكال، ولكن استبعادها تم نظراً لعدم وجود بعضها وعدم شيوع بعضها الآخر في مصر من جانب، ولأن المؤشرات الأخرى التي اعتمدت عليها الدراسة كافية لتغطية الأبعاد الأساسية للعنف السياسي الشعبي من جانب آخر. وتتمثل مؤشرات العنف السياسي الرسمي فيما يلي:

ـ **اعلان حالة الطوارىء**: وهي نظام قانوني المفترض أن ينص عليه في الدستور، ولا يتم اللجوء اليه الا بصفة استثنائية ومؤقتة لمواجهة ظروف استثنائية، لا يمكن مواجهتها بقواعد المشروعية العادية.

وبمجرد اعلان حالة الطوارىء، يفرض على الدولة نظام يتم في اطاره استخدام قواعد اجراءات ووسائل استثنائية، يطلق عليها البعض اسم «لوائح الضرورة»، حيث يتم توسيع اختصاصات السلطة التنفيذية بصورة كبيرة، تشكل اخلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات، فتمارس بعض الاختصاصات المخولة للسلطتين التشريعية والقضائية، وثمة عدة ضوابط تتضمنها الدساتير والتشريعات المختلفة لاعلان حالة الطوارىء، حتى لا تتذرع السلطة التنفيذية ببعض الظروف للجور على حقوق وحريات المواطنين، ومن هذه الضوابط تحديد الحالات التي تستوجب اعلان حالة الطوارىء، وضرورة اعلان موافقة البرلمان السابقة أو اللاحقة على اعلان حالة الطوارىء، كذلك هناك اتفاق في الفقه القانوني على ضرورة خضوع السلطة التنفيذية في اعلانها لحالة الطوارىء، وفي ممارستها لسلطات واختصاصات الطوارىء لرقابة القضاء، وذلك من خلال التأكد من وجود الظروف الاستثنائية التي تستلزم اعلان حالة الطوارىء، والتأكد من شروط اعلان وتطبيق هذه الحالة، والتأكد من تناسب اجراءات وسلطات الطوارىء مع مقتضيات الظروف الاستثنائية،

---

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم الانقلاب، انظر: أسعد عبد الرحمن، «ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد ١ (نيسان/ ابريل ١٩٧٧)، ص ٦٤ ـ ٧٨، و
William R. Thompson, «Regime Vulnerability and the Military Coup,» *Comparative Politics*, vol. 7, no. 4 (July 1975), pp. 459-489.

وانتهاء العمل بقانون الطوارىء بمجرد زوال المسببات[١٦]. فهل تحققت هذه الضمانات في مصر خلال فترات اعلان حالة الطوارىء منذ عام ١٩٥٢؟ والملاحظ انه منذ عام ١٩٥٢ لم تعش مصر من دون طوارىء الا سنوات محدودة خلال عهدي عبدالناصر والسادات. وبذلك تكون حالة الطوارىء قاسماً مشتركاً بين العهود الثلاثة. ويمكن ابداء عدة ملاحظات على حالة الطوارىء في مصر: **أولاها**، ان استمرار حالة الطوارىء لم يكن مبرراً في الكثير من الفترات، حيث لم تكن هناك ظروف استثنائية، أو حالة ضرورة تشكل تهديداً للأمن والنظام العام في الدولة، وتستدعي العمل بحالة الطوارىء. **وثانيتها**، انه طوال سنوات اعلان حالة الطوارىء لم تكن هناك ضمانات دستورية وواقعية كافية لتأكيد رقابة حقيقية من قبل البرلمان والسلطة القضائية، للتثبت من وجود ما يستدعي اعلان حالة الطوارىء، والرقابة على السلطة التنفيذية في ممارستها لاختصاصات الطوارىء، بل الذي حدث فعلاً هو سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حتى في الظروف العادية، وذلك بموجب نصوص دستورية وقانونية، كما انه حدثت خلخلة في الجهاز القضائي المصري، حيث اتجه النظام السياسي خلال العهود الثلاثة لتشكيل محاكم استثنائية بمسميات مختلفة (محكمة الشعب، محكمة الثورة، المحاكم العسكرية، محكمة أمن الدولة العليا... الخ)، للفصل في القضايا السياسية، وبذلك تقلّصت اختصاصات السلطة القضائية. **وثالثتها**، إن العمل بقانون الطوارىء بما يشكله من قيود على حقوق وحريات المواطنين، يتناقض مع شعارات النظام المصري، سواء لبناء حياة ديمقراطية سليمة (عبدالناصر)، أم لبناء دولة المؤسسات وسيادة القانون (السادات)، أم لتعميق الممارسة الديمقراطية (مبارك)[١٧]. وقد لا تعد حالة الطوارىء عنفاً بالمعنى المحدد في هذه الدراسة، لكنها من دون أدنى شك تشكّل اطاراً لممارسة العنف، وبخاصة من قبل جهاز الدولة (العنف الرسمي)، وذلك في ضوء خصوصية اعلان حالة الطوارىء، وحدود الرقابة على سلطات الطوارىء في بلدان العالم الثالث ومنها مصر.

ـ أحكام الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات المرتبطة بقضايا سياسية: والأشغال الشاقة هي عقوبة نصّت عليها قوانين بعض البلدان العربية ومنها مصر، ومضمون هذه العقوبة هو تشغيل المحكوم عليه بأشغال مجهدة، وشاقة، وهي تنقسم الى أشغال شاقة مؤبدة تستغرق حياة المحكوم عليه، وأشغال شاقة مؤقتة، وتتراوح مدتها ما بين ٣ و١٥ سنة، وقد تزيد عن ذلك[١٨]. وتم في اطار هذه الدراسة حصر أحكام الأشغال الشاقة بـ (١٠) سنوات، وبـ (١٥) سنة، وبالمؤبد والتي صدرت في قضايا سياسية.

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن أسس وضوابط اعلان حالة الطوارىء في الفقه القانوني، انظر: زكريا محمد عبد الحميد محفوظ، «حالة الطوارىء في القانون المقارن وفي التشريع للجمهورية العربية المتحدة،» (اطروحة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، ١٩٦٦)؛ سامي جمال الدين، **لوائح الضرورة وضمانة الرقابة القضائية** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢)، وطعيمة عبد الحميد الجرف، **مبدا المشروعية وضوابط خضوع الادارة العامة للقانون** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦).

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول ثغرات وسلبيات حالة الطوارىء في مصر، انظر: أحمد مدحت علي، «نظرية الظروف الاستثنائية: دراسة مقارنة في فرنسا وفي مصر،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، [د.ت.])، وحقي اسماعيل بربوتي، «الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارىء،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨١).

(١٨) محمود محمد مصطفى، **أصول قانون العقوبات في الدول العربية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٤٤.

ـ **أحكام الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية**: والاعدام عقوبة مقررة في قوانين البلدان العربية، وذلك للجنايات الخطيرة، كالقتل العمد المقترن بظرف مشدد، والحريق العمد اذا نشأ عنه موت، والجنايات الماسة بكيان الدولة[١٩]. وكثيراً ما تصدر أحكام اعدام بشأن بعض القضايا السياسية، وبخاصة عندما تكون هناك حالة طوارىء، حيث تشكل محاكم استثنائية بمسميات مختلفة (محاكم الثورة، محاكم الشعب، المحاكم العسكرية، محاكم أمن الدولة... الخ)، وهي محاكم خاصة من حيث تشكيلها، واجراءات التقاضي امامها، ولا يجوز الطعن في أحكامها وذلك لكي تفصل في بعض القضايا السياسية. ولقد تم رصد أحكام الاعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية في مصر خلال فترة الدراسة، وركّزت الدراسة على عدد مرات صدور أحكام بالاعدام لمعرفة مدى شيوع هذا الاسلوب خلال العهود الثلاثة، كذلك حصرت عدد هذه الاحكام في حالة صدورها بغض النظر عما يستجد عليها بعد ذلك من اجراءات تخفيف أو خلافه.

ـ **الاعتقال السياسي**: وهو سلوك يتضمن القبض على بعض المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذاً لأوامر ادارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم. وغالباً ما تتزايد عمليات الاعتقال في أعقاب أحداث العنف الشعبي كالتظاهرات وأحداث الشغب والتمردات... الخ. وقد تطول مدة الاعتقال أو تقصر طبقاً لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال. وفي كثير من الحالات لا يقدّم بعض المعتقلين للمحاكمة، حيث يتم الافراج عنهم بعد فترة ـ قد تطول أو تقصر ـ من التحقيقات، وقد تمارس أجهزة الأمن بعض عمليات التعذيب ضد المعتقلين.

ونظراً لأن السلطات الحاكمة في العديد من الدول النامية ومنها مصر، تمارس عمليات الاعتقال بشكل منتظم، فإنه من الصعوبة بمكان تقدير اعداد المعتقلين، بخاصة وان السلطات الحاكمة تتجه الى التهوين من اعدادهم، بينما تفعل قوى المعارضة العكس. ولذلك تميز الدراسة استناداً الى بعض الأرقام التقريبية بين عملية اعتقال جزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)، وحملة اعتقال محدودة (أكثر من ٢٠٠ شخص وأقل من ١٠٠٠ شخص)، وحملة اعتقال شاملة (أكثر من ١٠٠٠ شخص). واذا كانت الدراسة سوف تستبعد تعذيب المعتقلين لأسباب سياسية كأحد مؤشرات العنف السياسي، نظراً لصعوبة توثيق المعلومات الخاصة بحالات التعذيب في مصر، إلا أنه يمكن التأكيد على أن عمليات تعذيب المعتقلين، قد مورست خلال العهود الثلاثة. والخلاف بينهم في حجم الظاهرة فقط، فتعذيب المعتقلين من الاخوان المسلمين والشيوعيين احد المثالب الاساسية للعهد الناصري، كما أن عهد السادات شهد وقوع العديد من جرائم التعذيب، وفي عهد مبارك تمت احالة عدد من ضباط الأمن للمحاكمة بسبب تورطهم في جرائم التعذيب. وصفوة القول: ان التعذيب يشكل قاسماً مشتركاً بين العهود الثلاثة، والخلاف في الدرجة فقط[٢٠].

ـ **استخدام وحدات من الجيش للقضاء على اعمال العنف السياسي الداخلي**: وهو سلوك تلجأ اليه بعض النظم السياسية، وذلك عندما تتعثر قوات الأمن في مواجهة أحداث العنف السياسي الداخلي، حيث يتم استدعاء وحدات من الجيش للتدخل في الصراعات السياسية

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢٠) صدر العديد من الكتب عن التعذيب في العهد الناصري من قبل بعض الاخوان المسلمين، انظر على سبيل المثال: جابر رزق، **مذبحة الاخوان في ليمان طرة** (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٩)، وزينب الغزالي، **ايام من حياتي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٨). كذلك تضمنت صحف المعارضة الاشارة إلى الكثير من حوادث تعذيب المعتقلين السياسيين خلال عهد السادات ومبارك.

الداخلية، ويعكس هذا نظرة النظم السياسية في اغلب بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية لوظيفة الجيوش، فإحدى الوظائف الاساسية للجيوش في هذه البلدان، هي حماية النظم السياسية من التهديدات الداخلية الحادة.

ـ استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي: والوظيفة الأساسية لهذه القوات في البلدان العربية، هي تأمين النظام والتصدي لجميع أحداث العنف الداخلي، وقد اتجهت هذه البلدان الى تدعيم قوات الامن من حيث العدد والتسليح، ونظراً لأن هذه القوات استخدمت لمواجهة جميع اشكال العنف السياسي الشعبي في مصر خلال العهود الثلاثة، فإنه ليس هناك ما يبرر تكرار الحديث عنها، كمؤشر للعنف، ويكمن الاختلاف بين موقف وآخر وعهد سياسي وآخر، في حجم الوحدات المستخدمة للقضاء على أحداث العنف الداخلي.

وبإيجاز، **فإن مؤشرات العنف السياسي الشعبي، التي ستعتمد عليها الدراسة، تتمثل في: التظاهرات (عامة ـ محدودة)، وأحداث الشغب والتمردات (عامة ـ محدودة)، والاضرابات (عامة ـ محدودة)، والاغتيالات ومحاولات الاغتيال، والانقلابات، ومحاولات الانقلاب.**

بينما تتمثل مؤشرات العنف السياسي الرسمي في: أحكام الاشغال الشاقة باكثر من ١٠ سنوات المرتبطة بقضايا سياسية وتشمل: أحكام الأشغال الشاقة بـ (١٠) سنوات وبـ (١٥) سنة وبالمؤبد، وأحكام الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف السياسي الداخلي. هذا مع ملاحظة أن **الورقة استبعدت بعض المؤشرات التي كانت سائدة، ومثلت قاسماً مشتركاً بين العهود الثلاثة مثل العمل بقانون الطوارىء، واستخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي.**

ثانياً: مصادر المعلومات

اعتمدت الدراسة على عدة مصادر عربية وأجنبية لتجميع أحداث العنف السياسي في مصر، والمصادر العربية هي: أرشيف مؤسسة الأهرام القاهرية التجميعي، حيث يتم تجميع كل ما يتعلق بأحداث العنف السياسي الداخلي في مصر وغيرها من الدول من عدة مصادر (مجلات وجرائد عربية وأجنبية، وتقارير لوكالات الأنباء... الخ)، في ملفات مستقلة تحمل اسم «شؤون داخلية». وأرشيف جريدة «الأهرام» اليومي، وبعض الكتب والدراسات العربية التي عالجت النظام السياسي المصري بصفة عامة، وتلك التي ركّزت بصفة خاصة على عمليات الاستقرار السياسي والتغيير الاجتماعي، ودور بعض القوى الاجتماعية كالطلبة والعمال والجماعات الدينية في الحركة السياسية في مصر، فغالباً ما تتضمن هذه الدراسات بعض الاشارات الى احداث العنف، التي مارستها تلك القوى الاجتماعية أو التي مورست ضدها.

وتمثلت المصادر الأجنبية في:

١ ـ *Kessing's Archives*

٢ ـ *The Chronology of the Middle East Journal*

٣ ـ Alan J.Day, *Political Dissent: An International Guide to Dissident, Extra-Par-*

liamentary Guerrilla and Illegal Political Movements (Detroit: Cale Research Company).

ويتضمن هذا الكتاب عرضاً للأحداث الداخلية، وأهم قوى المعارضة السياسية في مختلف دول العالم، ويتضمن جزءاً خاصاً عن مصر. هذا اضافة الى بعض الكتب والدراسات الاجنبية، التي تناولت بعض جوانب ومتغيرات الحياة السياسية في مصر خلال العهود المختلفة مثل كتابات (Vatikiotis) و(Dekmejian) و(Waterbary) و(Hinnebusch).

ثالثاً: صعوبات جمع المعلومات وتصنيفها

وتمثلت هذه الصعوبات في: التضارب وعدم الدقة في بعض المعلومات الواردة في بعض المصادر، بخاصة وأن كلاً من النظام السياسي وقوى المعارضة، اتجه الى نشر المعلومات عن وقائع العنف بالشكل الذي يخدم مصالح كل منهما. هذا الى جانب غموض بعض المعلومات وعدم التحديد الواضح لدلالاتها، حيث أوردت بعض المصادر عبارات انشائية مرنة مثل (حدثت موجة اعتقالات، وقعت سلسلة من أحداث العنف والاضطرابات، حدث اضراب واسع النطاق... الخ)، دون تحديد لحجم وطبيعة تلك الاحداث. ناهيك عن الخلط والتداخل في أحداث العنف، فالحدث الواحد قد يتضمن اعمال شغب، وعمليات اغتيال، ومحاولة انقلاب... الخ، ويصبح على الباحث الاجتهاد للتمييز بين هذه الاحداث المتداخلة. كما أن مصادر المعلومات لم تغط بالدرجة نفسها وبالأهمية نفسها كل احداث العنف خلال فترة الدراسة، بل كانت تغطية انتقائية مبتسرة قوامها، اتجاه النظام للتهوين من أحداث العنف الشعبي والرسمي، واتجاه قوى المعارضة لتضخيم هذه الاحداث. وأخيراً فإن الأرقام والاحصاءات لا تعني الشيء الكثير في مصر وغيرها من بلدان العالم الثالث، وبخاصة فيما يتعلق بأحداث العنف السياسي، فهي اما غير متوافرة أصلاً، أو تتضمن قدراً كبيراً من التناقض والتضارب في حال توافرها، الأمر الذي وضع قيوداً على الباحث للاعتماد على بعض الأرقام التي تضمنتها بعض المصادر.

وتم التعامل مع هذه المعلومات في اطار عدد من القواعد العامة: **أولاها**، ان الهدف من هذه الدراسة الموجزة، ليس الحصر الدقيق لأحداث العنف السياسي كافة في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨٧، فهذه مسألة ليست يسيرة، وتحتاج الى أن يقوم بها مركز بحثي متخصص، ومن هذا المنطلق تم استبعاد الاحداث الغامضة كافة وتلك غير الشائعة في المجتمع المصري كأعمال التخريب، والحروب الأهلية وحروب العصابات... الخ. **وثانيتها**، ان احداث العنف التي تم رصدها وضبطها، تشكل قاعدة معلومات تسمح بعملية التحليل والمقارنة، فهي في الغالب الأحداث الأساسية، التي يمكن أن تعبّر عن الاتجاهات العامة لهذه الظاهرة خلال العهود الثلاثة، ومن هنا، فإن استبعاد بعض الاحداث سواء بقصد أم من دون قصد، سوف لا يؤثر على النتائج العامة لهذه الدراسة. **وثالثتها**، انه تمت محاولة ضبط المعلومات من خلال التأكد من أن الوقائع المذكورة، قد حدثت بالفعل وليست وقائع وهمية لا أساس لها، والمعيار هنا، أن تكون الواقعة قد وردت في ثلاثة مصادر احدها على الاقل اجنبي، والمقارنة بين التفاصيل الواردة في المصادر المختلفة عن أحداث العنف، واعتماد اكثرها اعتدالاً، وغالباً ما تم اعتماد المعلومات الواردة في المصادر الاجنبية، لأنها أكثر حيادية وأكثر اعتدالاً. **ورابعتها**، انه بعد أن تمت عملية جمع المعلومات عن أحداث العنف، ثم ترجمتها الى ارقام، وتجميعها في جدولين احدهما للعنف الشعبي والآخر للعنف الرسمي، وذلك حتى تسهل عملية التحليل والمقارنة، وتم اعطاء كل الاحداث التي

تقع في الفئة التحليلية نفسها قيمة واحدة، وعلى الرغم مما قد يشوب ذلك من عدم دقة (فاغتيال رئيس دولة ليس في وزن اغتيال رئيس تحرير صحيفة، واعتقال ١٨ ألفاً ليس كاعتقال ٢٠٠٠)، وفي الغالب تمت الاشارة الى مثل هذه الفروق في ثنايا التحليل.

وتم تفريغ جداول المعلومات السابقة في جدولين احصائيين تجميعيين احدهما للعنف الشعبي والآخر للعنف الرسمي.

جدول رقم (١)
العنف الشعبي

أحداث العنف / السنة	التظاهرات		أحداث الشغب والتمردات		الانقلابات ومحاولة الانقلاب		الاغتيالات ومحاولة الاغتيال		الاضرابات	
	عامة	محدودة	عامة	محدودة	انقلابات	محاولات	اغتيالات	محاولات	عامة	محدودة
١٩٥٢				١						
١٩٥٣				١						
١٩٥٤		٢		١				١		١
١٩٥٧						١				
١٩٥٨						١				
١٩٦٥								١		
١٩٦٨		٨								
الجملة	-	١٠	-	٣	-	٢	-	٢	-	١
١٩٧١										٢
١٩٧٢		٤		١						
١٩٧٣		٥								
١٩٧٤		١				١				
١٩٧٥		٢		٢						
١٩٧٦		٢								١
١٩٧٧			١	١			١			
١٩٨٠		١								
١٩٨١		١		٢			١			
الجملة	-	١٦	١	٦	-	١	٢	-	-	٣
١٩٨٤		٧		١						١
١٩٨٥		٧								
١٩٨٦		٧		٣						٦
١٩٨٧		٤						٣		١
الجملة	-	٢٥	-	٤	-	-	-	٣	-	٨
الجملة النهائية	-	٥١	١	١٣	-	٣	٢	٥	-	١٢

جدول رقم (٢)
العنف الرسمي

احداث العنف / السنة	الاعتقالات			احكام الاشغال باكثر من ١٠ سنوات			احكام الاعدام بقضايا سياسية		استخدام وحدات من الجيش لمواجهة
	عملية جزئية	حملة محدودة	حملة شاملة	١٠ سنوات	١٥ سنة	مؤبد	عدد المرات	عدد الاحكام	اعمال العنف الداخلي
١٩٥٢		١				عدة	١	٢	١
١٩٥٣		١				احكام	٢	٧	
١٩٥٤	٢	١	١	١	١	٧	٢	١١	١
١٩٥٧					١	١			
١٩٥٨		١			١	٢			
١٩٥٩		١							
١٩٦٥			١	عدة	عدة	٢٥	١	٧	
١٩٦٨	١	١		احكام	احكام				٢
الجملة	٣	٦	٢	عدة احكام	عدة احكام	عدة احكام	٦	٢٧	٤
١٩٧١	١	١							
١٩٧٢	٥	١							
١٩٧٣	٢								
١٩٧٤	٣								
١٩٧٥	٦			٨	٧	٨	١	٣	
١٩٧٦	٩					٣	١	٣	
١٩٧٧	٧	١	١	١٩	٩	٢٤	١	٨	١
١٩٧٨	٥			٢	٢				
١٩٧٩	٣			١					
١٩٨٠	١								
تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨١	٣	١	١						
الجملة	٤٥	٤	٢	٣٠	١٨	٣٥	٣	١٤	١
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١				٣	٨	٥	١	٥	
١٩٨٢	١								
١٩٨٣	٢								
١٩٨٤	٣					١٥			
١٩٨٥	٨								
١٩٨٦	٤	٤	١	٢	١	٦			١
١٩٨٧	٥	٢							
الجملة	٢٣	٦	١	٥	٩	٢٦	١	٥	١
الجملة النهائية	٧١	١٦	٥	عدة احكام	عدة احكام	عدة احكام	١٠	٤٦	٦

رابعاً: تحليل المعلومات

١ ـ العنف السياسي خلال العهود الثلاثة: حجم الظاهرة

جدول رقم (٣)
العنف الشعبي

احداث العنف / العهد السياسي	التظاهرات		احداث الشغب والتمردات		الانقلابات ومحاولة الانقلاب		الاغتيالات ومحاولة الاغتيال		الاضرابات	
	عامة	محدودة	عامة	محدودة	انقلابات	محاولات	اغتيالات	محاولات	عامة	محدودة
عهد عبدالناصر	ـ	١٠	ـ	٣	ـ	٢	ـ	٢	ـ	ـ
عهد السادات	ـ	١٦	١	٦	ـ	١	٢	ـ	ـ	٣
عهد مبارك	ـ	٢٥	ـ	٤	ـ	ـ	ـ	٣	ـ	٨
الجملة	ـ	٥١	١	١٣	ـ	٣	٢	٥	ـ	١١

جدول رقم (٤)
العنف الرسمي

احداث العنف / العهد السياسي	الاعتقالات			احكام الاشغال الشاقة باكثر من سنوات			احكام الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية		استخدام الجيش للقضاء على بعض اعمال العنف الداخلي
	عملية جزئية	حملة محدودة	حملة شاملة	١٠ سنوات	١٥ سنة	مؤبد	عدد المرات	عدد الاحكام	
عهد عبدالناصر	٣	٦	٢	عدة احكام	عدة احكام	عدة احكام	٦	٢٧	٤
عهد السادات	٤٥	٤	٢	٣٠	١٨	٣٥	٣	١٤	١
عهد مبارك	٢٣	٦	١	٥	٩	٢٦	١	٥	١
الجملة	٧١	١٦	٥	ـ	ـ	ـ	١٠	٤٦	٦

بالنظر الى الجدولين السابقين يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ إن التظاهرات المحدودة والاضرابات المحدودة ومحاولات الاغتيال حققت أعلى أرقام في عهد مبارك، يليه عهد السادات، يليهما عهد عبدالناصر، مع ملاحظة أن محاولتي الاغتيال في عهد عبدالناصر قد استهدفتاه هو شخصياً.

ب ـ ان عهد الرئيس السادات شهد أكبر عدد من أحداث الشغب والتمردات المحدودة والاغتيالات وأحداث الشغب العامة، يليه عهد الرئيس مبارك، يليهما عهد عبدالناصر.

ج ـ انه حدثت محاولتان انقلابيتان خلال عهد عبدالناصر، وهما محاولتان هامشيتان لم تشكلا تهديداً للنظام، ومحاولة خلال عهد السادات. ولم تورد مصادر الدراسة أي محاولة خلال عهد مبارك، مع ملاحظة أن المحاولة التي حدثت في عهد السادات جاءت من قبل تنظيم ديني «حزب التحرير الاسلامي» والذي اصطلح على تسميته اعلامياً باسم «جماعة الفنية العسكرية».

د ـ يلاحظ أن مصادر الدراسة أوردت اضراباً واحداً محدوداً في عهد عبدالناصر، وأوردت (٣) اضرابات محدودة في عهد مبارك، وقلة الاضرابات في عهد عبدالناصر وزيادتها في عهد مبارك في حاجة الى تفسير.

وعلى هذا الاساس يمكن القول أنه باستثناء محاولات الانقلاب ومحاولات الاغتيال (عند مقارنة عهد عبدالناصر بعهد السادات فقط) يأتي عهد عبدالناصر في مرتبة تالية لعهدي السادات ومبارك، من حيث حجم أحداث العنف السياسي الشعبي. بينما يأتي نظام السادات في مرتبة سابقة على نظام مبارك، من حيث أحداث الشغب والتمردات العامة والمحدودة والاغتيالات ومحاولات الانقلاب، ويأتي في مرتبة تالية له من حيث التظاهرات المحدودة والاضرابات المحدودة ومحاولات الاغتيال.

ويطرح هذا سؤالاً أساسياً حول اسباب الانخفاض النسبي في أحداث العنف الشعبي خلال عهد عبدالناصر، وزيادتها النسبية خلال عهدي السادات ومبارك؟

هـ ـ بعد استبعاد أحكام الاشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات عن اطار المقارنة، نظراً لعدم توافر أرقام دقيقة عن هذه الأحكام خلال عهد عبد الناصر، يتضح أنه باستثناء عمليات الاعتقال الجزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)، يأتي عهد عبدالناصر في المرتبة الأولى من حيث العنف الرسمي، يليه عهد السادات، يليهما عهد مبارك، وذلك إذا أخذنا فترة عبدالناصر كعهد متكامل، اما اذا أخذنا الفروق الزمنية بعين الاعتبار، فإن عهد عبدالناصر يأتي في مرتبة تالية لعهدي السادات ومبارك، من حيث حملات الاعتقال المحدودة وحملات الاعتقال الشاملة، بينما يأتي عهد مبارك في مرتبة سابقة لعهد السادات من حيث حملات الاعتقال المحدودة.

و ـ ان عقوبة الاعدام لأسباب سياسية ليست اسلوباً شائعاً في التعامل السياسي بين الحاكم والمحكوم. فمنذ عام ١٩٥٢، أوردت مصادر الدراسة ان ٤٦ حكماً بالاعدام صدر ١٠ مرات، مع ملاحظة أن بعض هذه الاحكام قد خفف الى عقوبات أقل. وهذا الرقم متواضع جداً عند مقارنته بأحكام وأوامر الاعدام، التي صدرت بشأن قضايا سياسية في بعض البلدان العربية مثل: العراق وسوريا وليبيا والسودان[٢١]، وجاءت أغلب أحكام الاعدام مرتبطة ببعض أحداث العنف الكبرى مثل محاولتي اغتيال عبدالناصر، وحادثة اقتحام الفنية العسكرية (عام ١٩٧٤)، ومقتل الشيخ الذهبي (عام ١٩٧٧)، واغتيال السادات (عام ١٩٨١)، ويلاحظ أن هذه الأحكام صدرت من محاكم استثنائية في العهود الثلاثة، أخذت مسميات مختلفة مثل محكمة الثورة ومحكمة الشعب، والمحاكم والمجالس العسكرية ومحاكم أمن الدولة العليا.

---

(٢١) انتهى الباحث إلى هذه النتيجة من خلال المعلومات التي جمعها عن أحكام وأوامر الاعدام في هذه البلدان خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، وذلك في اطار اطروحته للدكتوراه عن موضوع «العنف السياسي في الوطن العربي».

٢ ـ الفترات الزمنية التي تزايدت فيها اعمال العنف السياسي

تكشف جداول المعلومات والاحصاءات السابقة، أن هناك زيادة نسبية في أحداث العنف السياسي (الشعبي والرسمي)، خلال فترات زمنية معينة هي: النصف الأول من الخمسينات، والنصف الثاني من السبعينات، والنصف الثاني من الثمانينات. والسبب في ذلك، انه في النصف الاول من الخمسينات، اتجهت حركة ٢٣ يوليو (تموز) الى تأسيس وتثبيت نفسها كنظام سياسي، اتجه لتحقيق تحولات ثورية في المجتمع، ومن ثم كان لا بد من حدوث مواجهات حادة وعنيفة بين حركة الضباط في هذه المرحلة، وبين القوى التي أضيرت منها،وتلك التي طرحت نفسها كبديل لها. وخلال النصف الثاني من السبعينات تبلورت آثار ونتائج توجهات وسياسات نظام السادات، وبخاصة فيما يتعلق بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي، والصلح مع اسرائيل، والعزلة عن الوطن العربي، وتغيير علاقات وارتباطات مصر الخارجية. وقادت مجمل هذه السياسات الى ازمة مجتمعية شاملة، كان نتيجتها خلق المزيد من بؤر التوتر والانفجار في المجتمع، وانتهت بوضع رموز وقيادات جميع التيارات الفكرية والسياسية في السجن (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)،ووقوع حادث المنصة المأساوي الذي أنهى حياة السادات. وخلال النصف الثاني من الثمانينات، بدأ المواطنون يشعرون بأن الآمال والطموحات التي علّقوها على نظام مبارك، لم تتحقق بالقدر المطلوب، فلا يزال شبح الأزمة المجتمعية مخيماً على المجتمع المصري، على الرغم من محاولات الاصلاح والتغيير التي يقوم بها النظام. وسيتم التفصيل في هذه الجزئية عند الحديث عن اسباب ظاهرة العنف السياسي.

٣ ـ أكثر أشكال العنف السياسي انتشاراً في مصر

في ضوء جداول المعلومات والاحصاءات السابقة، يمكن **ترتيب أشكال العنف السياسي الشعبي طبقاً لدرجة انتشارها** في مصر، خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧ على النحو التالي:

أ ـ التظاهرات المحدودة: أوردت مصادر الدراسة (٥١) تظاهرة قام بأغلبها طلبة الجامعات، وبخاصة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦، والفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧. ويطرح هذا العديد من التساؤلات حول الدور السياسي للحركة الطلابية في مصر.

ب ـ أحداث الشغب والتمردات المحدودة: تم رصد (١٢) حادثاً قام بأغلبها العمال في كفر الدوار والمحلة وحلوان وشبرا الخيمة، وبعض الجماعات الدينية وقوات الأمن المركزي، وتمحورت أحداث الشغب التي قام بها العمال حول بعض المطالب والمصالح الفئوية، المتعلقة بالأجور والمكافآت والرعاية الصحية، وظروف المعيشة وارتفاع الأسعار.

ج ـ الاضرابات المحدودة: أوردت مصادر الدراسة (١٢) اضراباً محدوداً. واحد في عهد عبدالناصر و٣ في عهد السادات، و٨ في عهد مبارك. وهناك (٤) اضرابات قام بها عمال الخدمات (سائقو قطارات السكك الحديد بالقاهرة، سائقو التاكسي بالقاهرة، سائقو المواصلات العامة بالقاهرة)، و(٨) اضرابات قام بها عمال الصناعة، وكان الهدف من أغلب هذه الاضرابات تحقيق مصالح ومكاسب فئوية للعمال.

وتطرح ظاهرة قيام العمال ببعض احداث الشغب والاضرابات العمالية، بعض التساؤلات المتعلقة بالدور السياسي للعمال في مصر.

د ـ محاولات الاغتيال: تم رصد(٥) محاولات، ثلاث منها حدثت في عهد الرئيس مبارك، ومحاولتان في عهد عبدالناصر، ويدل هذا على ان الاغتيال السياسي ليس أسلوباً شائعاً للتعامل السياسي بين النظام الحاكم، والقوى المناوئة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧.

هـ ـ محاولات الانقلاب: تم رصد ثلاث محاولات خلال الفترة موضع الدراسة (محاولتان في عهد عبدالناصر ومحاولة في عهد السادات)، وتثير ظاهرة ندرة المحاولات الانقلابية في مصر بعض التساؤلات، حول طبيعة التكوين الاجتماعي والمهني للجيش المصري وبخاصة الضباط، وطبيعة العلاقات والتشابكات بين الجيش والنظام السياسي.

٤ ـ الاغتيالات السياسية

أوردت مصادر الدراسة عمليتي اغتيال، راح ضحيتهما عدة أشخاص من بينهم الشيخ الذهبي والرئيس السادات، وتؤكد ظاهرة ندرة الاغتيالات السياسية في مصر، عدم شيوع الاغتيال السياسي كأداة للصراع السياسي الداخلي.

احداث الشغب العامة: حدثت مرة واحدة في كانون الثاني/ يناير (عام ١٩٧٧).

وتساعد الجداول السابقة على **ترتيب أشكال العنف الرسمي طبقاً لدرجة انتشارها في مصر** خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ عمليات الاعتقال الجزئية (أقل من ٢٠٠ شخص)

حيث أوردت مصادر الدراسة (٧١) عملية منها (٤٥) في عهد السادات، و(٢٣) في عهد مبارك و(٣) في عهد عبدالناصر، ويلاحظ على عمليات الاعتقال الجزئية ما يلي:

ـ انها تركزت بصفة أساسية في الأوساط الطلابية، كذلك شملت اعضاء بعض التنظيمات الدينية واليسارية، وشملت أيضاً بعض العناصر العربية وبخاصة من الليبيين، وبعض المصريين الذين اتهموا بالعمل لحساب جهات أجنبية.

ـ إن مصادر الدراسة تضمنت (٢٠) عملية اعتقال مورست ضد تنظيمات وخلايا شيوعية سرية مثل: التنظيم الشيوعي المصري (المؤتمر)، والتنظيم التروتسكي، وتنظيم ٨ يناير، والحزب الشيوعي المصري، وحزب العمال الشيوعي، وتركزت أغلب هذه العمليات في عهد الرئيس السادات، وكثيراً ما أشار النظام الى أن هذه التنظيمات تعمل لحساب قوى خارجية، وأشارت اصابع الاتهام الى ليبيا والاتحاد السوفياتي وايران واقطار الرفض العربي. وغالباً ما اتخذ الاعلان عن اكتشاف مثل هذه الخلايا والتنظيمات كذرائع لاعتقال بعض القوى المناوئة للنظام وتحجيم دورها.

ـ انه تم رصد (١٠) عمليات اعتقال جزئية ضد بعض العناصر العربية، منها (٩) عمليات تمت ضد عناصر ليبية وبعض عملاء النظام الليبي من المصريين. كذلك تم اعتقال اعضاء تنظيم ارهابي يضم عناصر فلسطينية اسمه «الخط الصحيح لفتح»، واعتقل اثنان من الاستخبارات السورية، وتم كذلك اعتقال عدد من الايرانيين بتهم التخريب.

ويلاحظ ان اغلب هذه العمليات تمت في عهد الرئيس السادات، وبخاصة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، ولا يمكن فهم ذلك الا في ضوء التوتر والتدهور الحادين في العلاقات المصرية ـ

العربية خلال هذه الفترة، حيث اتجهت جميع البلدان العربية عدا السودان والصومال وعُمان، الى قطع علاقاتها مع مصر عقب زيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد.

ب ـ أحكام الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية

حيث تم رصد (٤٦) حكماً بالاعدام صدرت (١٠) مرات خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأحكام لم ينفذ.

ج ـ حملات الاعتقال المحدودة

أوردت مصادر الدراسة (١٦) حملة، وشملت ـ أساساً ـ السياسيين القدامى، والشيوعيين، وبعض العناصر الاسلامية.

د ـ استخدام وحدات من الجيش للقضاء على أعمال العنف السياسي الداخلي

حيث تم رصد (٦) مرات، استدعيت خلالها وحدات من القوات المسلحة للتعامل مع أحداث العنف الداخلي، (٤) مرات في عهد عبدالناصر، ومرة في عهد السادات، ومرة في عهد مبارك. والمؤكد ان استدعاء القوات المسلحة لم يتم الا في حالات العنف التي شكلت تهديداً حاداً للنظام، والتي فشلت قوات الامن في التعامل معها مثل تظاهرات شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨، وأحداث الشغب العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، وتمرد قوات الأمن المركزي في شباط/فبراير ١٩٨٦، ويعد هذا الرقم (عدد مرات استدعاء وحدات من الجيش للتعامل مع بعض أحداث العنف الداخلي)، متواضعاً جداً عند مقارنته بعدد مرات تدخل الجيوش لاخماد أحداث العنف الداخلي في بعض البلدان العربية، فخلال ١٥ سنة (١٩٧١ ـ ١٩٨٥) أي أقل من نصف الفترة الزمنية موضع الدراسة في مصر (٣٧ سنة)، تدخل الجيش لاخماد أحداث العنف الداخلي (٨) مرات في ليبيا، (٧) مرات في اليمن العربية، و(٦) مرات في سوريا، و(٦) مرات في العراق و(٦) مرات في السودان[٢٢]. ويمكن تفسير هذا الوضع استناداً الى ما يلي:

(١) زيادة الاهتمام بقوات الأمن المركزي في مصر من حيث العدد والتسليح، بحيث أصبحت تشكل ـ في حدود معينة ـ جيشاً موازياً للجيش النظامي، ومن ثم ازدادت فاعليات هذه القوات في التصدي لأحداث العنف الداخلي، وبخاصة أن أغلبها لم يكن يشكل تهديداً حاداً للنظام كتلك التي تحدث في العراق أو سوريا.

(٢) حرص النخبة الحاكمة في مصر على ابعاد الجيش عن ديناميات العملية السياسية، وذلك تجنباً لتسييسه، بحيث يصبح طرفاً أو أداة في الصراع السياسي الداخلي، لكن في العهود الثلاثة، كان الجيش هو الدرع النهائي الذي حمى النظام.

(٣) ان الاكثار من استخدام وحدات من الجيش للقضاء على اعمال العنف الداخلي، لم يكن ليتفق مع شعار تحرير الارض وازالة آثار العدوان الذي طرحه النظام بعد عام ١٩٦٧، ولم يكن ليتفق

---

(٢٢) خلص الباحث إلى هذه النتيجة من المعلومات التي جمعها عن أحداث العنف السياسي في هذه البلدان خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥، وذلك في اطار اطروحته للدكتوراه عن «العنف السياسي في الوطن العربي».

وشعار دولة المؤسسات وسيادة القانون الذي طرحه الرئيس السادات، ولم يكن ليتماشى والاتجاه نحو تعميق الديمقراطية الذي يطرحه الرئيس مبارك.

(٤) ان بعض البلدان العربية كسوريا والعراق، لها ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبخاصة فيما يتعلق بوجود الصراعات الطائفية التي تشكل تهديداً لكيان الدولة ذاته، الأمر الذي يجعل تكلفة استمرار هذه النظم عالية.

هـ ـ حملات الاعتقال الشاملة

تم رصد (٥) حملات خلال الفترة موضع الدراسة، اثنتان في عهد عبدالناصر، واثنتان في عهد السادات، وواحدة في عهد مبارك، وشملت حملتا الاعتقال الشاملتان في عهد عبدالناصر الاخوان المسلمين أساساً ، وذلك عقب محاولتي اغتيال عبدالناصر، حيث تم اتهام الاخوان بتدبير المحاولتين[٢٣]، أما محاولتا الاعتقال الشاملتان في عهد السادات. فقد شملتا عناصر تنتمي الى أغلب فئات الشعب المصري: طلبة ومثقفون وعمال وسياسيون ونقابيون، مسلمون ومسيحيون، وذلك في أعقاب احداث الشغب العامة عام ١٩٧٧، وأحداث الفتنة الطائفية عام ١٩٨١[٢٤]. أما حملة الاعتقال الشاملة في عهد مبارك، فقد شملت أساساً جنود الأمن المركزي الذين تمردوا في القاهرة وأسيوط وسوهاج (شباط/فبراير ١٩٨٦).

٥ ـ القوى التي مارست العنف السياسي خلال العهود الثلاثة

من خلال قراءة جداول المعلومات والاحصاءات السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:

أ ـ ان القوى التي مارست العنف السياسي خلال عهد عبدالناصر هي طلبة الجامعات بالأساس، وبخاصة في تظاهرات عام ١٩٦٨ وجماعة الاخوان المسلمين، مع ملاحظة أساسية وهي، أن جماعة الاخوان المسلمين لم تمارس عنفاً جماهيرياً ملموساً ضد النظام (تظاهرات أو أحداث شغب) منذ آذار/مارس ١٩٥٤، لأن الكثير من أعضاء الجماعة كانوا في السجون، كما أن الاخوان المسلمين ينفون صحة اتهام الجماعة بتدبير محاولتي اغتيال عبدالناصر (١٩٥٤، ١٩٦٥)، كذلك مارس العمال بعض اعمال العنف المحدودة خلال عهد عبدالناصر، وبخاصة في تظاهرات شباط/فبراير ١٩٦٨، حيث بدأها العمال وانضم اليها الطلبة. وباستثناء محاولتي انقلاب هامشيتين، لم يحدث أن مارس الجيش عنفاً ضد النظام، كذلك لم يمارس الشيوعيون اعمال عنف ضد النظام، وان كانت بعض التيارات الشيوعية قد عبّرت عن رأيها في عدم تأييد ثورة تموز/يوليو.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن حجم العنف الرسمي الذي وجهه النظام للقوى المناوئة

---

(٢٣) وإن كانت كتابات وأحاديث الاخوان تؤكد أن العمليتين ملفقتان للاخوان، وذلك لاتخاذهما كذريعتين لضرب الجماعة وتصفية قياداتها.

(٢٤) تؤكد بعض الدراسات انها كانت أحداثاً مفتعلة ومضخمة لضرب وتحجيم دور القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المصري وللتغطية على سياسات وممارسات النظام، انظر على سبيل المثال: غالي شكري، «المسألة الطائفية في مصر،» في: عمر الحامدي [وآخرون]، **مصر: عشر سنوات بعد عبدالناصر** (بيروت: دار النديم، ١٩٨٠)، ص ١١٣ ـ ١٢٥، ورباب الحسيني، «السادات والفتنة الطائفية: قراءة في عينة من خطابات السادات،» **اليقظة العربية**، العدد ٨ (آب/اغسطس ١٩٨٧)، ص ٤٨ ـ ٦١.

كالاخوان والشيوعيين والسياسيين القدامى، يفوق حجم العنف الذي وجهته هذه القوى للنظام.

ويمكن فهم ذلك في ضوء خصائص النظام السياسي الذي تبلور بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وهي خصائص تجد أصولها في طبيعة حركة الجيش في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، فهي حركة عسكرية، لم يكن لها ارتباطات مع تنظيمات مدنية. كما أنها حركة سرية قامت بعمل انقلابي ضد النظام، أضف الى ذلك انه لم يكن لها خط ايديولوجي واضح، حيث شملت عدة اتجاهات داخلها[٢٥]. وقد انعكس ذلك على طبيعة النظام السياسي الذي تبلور عقب عام ١٩٥٢، حيث اتسم بمركزية السلطة في العسكريين على حساب المدنيين وفي يد رئيس الجمهورية. الى جانب بروز مهمة تأمين النظام وتثبيت دعائمه كهدف أساسي. ولذلك، لم يتردد النظام في المواجهة العنيفة والحادة لأي قوى وتيارات سياسية وفكرية، طرحت نفسها كبدائل له مثل الاخوان المسلمين والشيوعيين.

ب ـ ان القوى التي مارست العنف السياسي خلال عهد السادات هي: طلبة الجامعات وبخاصة الطلبة المسيسين من ذوي الاتجاهات اليسارية والاسلامية، وخلال النصف الأول من السبعينات برز دور الطلبة المنتمين للاتجاهات اليسارية، في حين برز خلال النصف الثاني من السبعينات، دور الجماعات الاسلامية التي يشكل طلبة الجامعات عمودها الفقري، وتشير بعض الدراسات الى ان نظام السادات، اتجه الى تشجيع الجماعات الاسلامية منذ مطلع السبعينات، وذلك لمواجهة وتحجيم دور القوى اليسارية، وهذا في اطار خلق ما يسمى بالصراعات المتوازنة، حيث اتجه النظام ليضرب قوة معينة بقوة أخرى دون أن يتورط بشكل مباشر[٢٦]، كذلك برز دور العمال، وذلك من خلال ممارسة بعض الاضرابات وممارسة بعض اعمال الشغب ضد النظام، وبرز ايضاً دور بعض التنظيمات الاسلامية مثل حزب التحرير الاسلامي (جماعة الفنية العسكرية)، وجماعة المسلمين (جماعة التكفيروالهجرة)، وتنظيم الجهاد. واذا كان الطلبة والعمال قد مارسوا عنفاً جماهيرياً في شكل تظاهرات وأحداث شغب واضرابات، فإن التنظيمات الاسلامية مارست عنفاً منظماً أخذ شكل الاختطاف والاغتيال ومحاولة الانقلاب.

ج ـ أما في عهد مبارك، فإن القوى التي مارست العنف هي: الطلبة وبخاصة خلال النصف الثاني من فترة رئاسته الاولى، والعمال حيث تعددت الاضرابات المحدودة، وأحداث الشغب، الى جانب بعض أعمال العنف التي مارستها بعض الجماعات الاسلامية، وهناك ـ أخيراً ـ تمرد قوات الأمن المركزي الذي شكل أخطر تحدٍ لنظام مبارك.

ومن خلال النظرة الشاملة للعهود الثلاثة، يمكن التأكيد على عدة أمور:

(١) إن الطلبة كانوا عنصراً أساسياً في احداث العنف خلال العهود الثلاثة، وبصفة خاصة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦، والفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧، فخلال هاتين الفترتين، شكّل الطلبة

---

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول خصائص النظام السياسي الذي تبلور عقب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، انظر: علي الدين هلال، «في الديمقراطية والدولة،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **تجربة الديمقراطية في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، ط ٢ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، و

Richard Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasir: A Study in Political Dynamics* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1971).

(٢٦) لمزيد من المعلومات، انظر: محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ونبيل عبد الفتاح، **المصحف والسيف: صراع الدين والدولة في مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ٣٠ ـ ٣٥.

العصب الاساسي للمعارضة السياسية في مصر، فإلى جانب أنهم عبّروا عن بعض المصالح الفئوية المتعلقة بهم كشريحة اجتماعية، كالمصاريف الجامعية والاستقلال في تشكيل الاتحادات الطلابية والغاء الحرس الجامعي... الخ، عبّروا في الكثير من الحالات عن مطالب عامة كالديمقراطية والحرية، واعداد الدولة لمواجهة اسرائيل، والاحتجاج على ضعف موقف النظام ازاء بعض القضايا المتعلقة بهيبة الدولة واستقلالها الوطني ودورها العربي، ومثال ذلك التظاهرات الطلابية التي جاءت كردود افعال على حادث سليمان خاطر، وقيام المقاتلات الامريكية بإجبار طائرة ركاب مصرية على الهبوط في ايطاليا، وقيام اسرائيل بضرب مقار المنظمة في تونس. وبذلك يمكن القول بأن الطلبة في الكثير من الحالات عبّروا عن المواقف الضمنية غير المعلنة للرأي العام، والتي لم يستطع التعبير عنها بشكل مباشر وصريح(٢٧).

ويمكن فهم وتفسير الدور السياسي للطلبة في اطار الخبرة التاريخية لدور الطلبة في الحركة الوطنية، من أجل الحصول على الاستقلال قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وفي اطار الخصائص السيكولوجية والنفسية للشباب التي تنعكس على سلوكه السياسي، حيث تبرز سمات الخيالية والمثالية، ورفض الواقع والسعي للتجديد. أضف الى ذلك امتلاك الطلبة لدرجة من الوعي السياسي والاجتماعي، وذلك من خلال العملية التعليمية، وتحررهم من قيود المسؤولية الاجتماعية، كذلك يمكن فهم وتفسير دور الطلبة في احداث العنف، في اطار تفاقم الأزمة المجتمعية في مصر خلال فترات معينة، وانعكاسها على الشباب بشكل سلبي. الأمر الذي يخلق لديه رد فعل عنيف، لكن الطلبة وان عبّروا عن بعض الآراء ووجهات النظر المعارضة للنظام، الا أنهم لا يشكلون بديلاً للمعارضة النظامية.

(٢) ان دور العمال في أحداث العنف برز خلال عهدي السادات ومبارك، ولم يبرز خلال عهد عبدالناصر، ويمكن تفسير ذلك في اطار التحولات والتغيرات الاجتماعية التي اتجه نظام عبدالناصر لتحقيقها، بالنسبة الى الفئات الشعبية الواسعة ومنها العمال، وهكذا استفاد العمال من السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العهد الناصري. بينما جاءت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في عهد السادات وعهد مبارك لتضر بمصالح العمال، وبالمكاسب التي حققوها خلال العهد الناصري، وذلك لأن سياسة الانفتاح الاقتصادي، انتهت بمجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التدميرية، حيث تدهورت بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، ناهيك عن اتساع الهوة بين الطبقات، وارتفاع موجات التضخم، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على المستويات المعيشية لمختلف فئات المجتمع، ومنها العاملون في الحكومة والقطاع العام. ونظراً لتجمع العمال في المصانع، وامتلاكهم لدرجة من درجات الوعي السياسي، واحساسهم بدورهم في العملية الانتاجية، كانت استجابة فئات منهم ازاء عمليات التدهور المستمر في مستوى معيشتهم، والتآكل المستمر لمكاسبهم التاريخية أكثر عنفاً، فمارسوا العديد من الاضرابات واحداث الشغب المحدودة، وشاركوا في احداث الشغب العامة، وكانت المطالب والمصالح الفئوية هي محور النشاط السياسي العنيف لبعض فئات العمال.

---

(٢٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبد اللطيف محمود محمد، «دور الطلبة في السياسة المصرية،» **اليقظة العربية**، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٨٦)، ص ٤٠ ـ ٤٩؛ حسنين توفيق ابراهيم، «الظاهرة الطلابية في مصر: محاولة للتفسير،» **اليقظة العربية**، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٦)، ص ٥١ ـ ٧٠، والسيد، **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) ان نظام عبدالناصر مارس درجة كبيرة من العنف الرسمي ضد جماعة الاخوان المسلمين، نظراً لاتهام الجماعة بتدبير بعض أعمال العنف ضد النظام وقيادته، ولكن السبب الأهم هو ان الجماعة مثلت بديلاً فكرياً وسياسياً لنظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ومن ثم كان الصدام حتمياً بين نظام ثوري علماني يتخذ الدين كمصدر للشرعية السياسية والتعبئة الاجتماعية، وبين جماعة ترفع الدين الاسلامي كنظام شامل يغطي مختلف جوانب الحياة، لكن حدث خلال عهدي السادات ومبارك تطور على مستويين:

في المستوى الأول، اتجهت جماعة الاخوان المسلمين الى المزيد من الواقعية، واندرجت في اطار المعارضة السلمية للنظام، واتخذت مجلتي «الدعوة» و «الاعتصام» كمنبرين للتعبير عن رأيها في قضايا المجتمع، وسياسات النظام الداخلية والخارجية[٢٨]، وانخرطت الجماعة أكثر في اطار النظام القائم، فتحالفت مع حزب الوفد الجديد، وخاضت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤، ودخل عدد من اعضائها البرلمان. وتحالفت مع حزبي العمل والاحرار في انتخابات عام ١٩٨٧، ودخل بعض الاخوان البرلمان.

وفي المستوى الثاني، برزت بعض الجماعات الدينية المتشددة، مثل «حزب التحرر الاسلامي» واصطلح على تسميته اعلامياً بـ«جماعة الفنية العسكرية»، و«جماعة المسلمين» واصطلح على تسميتها اعلامياً بـ«جماعة التكفير والهجرة»، وتنظيم «الجهاد» وغيرها من التنظيمات الدينية. وكان أعضاء هذه الجماعات في الغالب من القطاعات الشابة والمتعلمة التي تنتمي اجتماعياً الى الطبقات الوسطى والدنيا. أما اتجاهاتها الفكرية فتمركزت حول: تكفير الدولة، وهناك جماعات كفّرت الدولة والمجتمع معاً، ونادت بالعزلة وعدم الانخراط في مؤسسات الدولة والمجتمع. كذلك تبنّت هذه الجماعات فكراً انقلابياً يقوم على أساس بناء الدولة المسلمة والمجتمع المسلم عن طريق استخدام القوة، وذلك للاطاحة بالنظم الكافرة، وفتح الباب امام الجماعات المؤمنة لتطبّق شرع الله. وانتقدت هذه الجماعات المؤسسة الدينية الرسمية في مصر (الأزهر)، واعتبرتها أداة للنظام لتبرير سياساته وممارساته دينياً. كذلك مثلت تجاوزاً لجماعة الاخوان المسلمين على مستوى الفكر والسلوك، وان كان بعض هذه الجماعات قد خرج من تحت عباءة الاخوان. وتمثل كتابات «المودودي» و«سيد قطب» المصادر الفكرية الأساسية لهذه الجماعات- وان كانت بعض افكارهما قد أسيء فهمها واستغلالها - هذا الى جانب كتابات وفتاوى بعض قيادات هذه الجماعات، مثل صالح سرية وعبدالسلام فرج ود.عمر عبدالرحمن. واتجهت هذه الجماعات الى ممارسة العنف السياسي المنظّم ضد النظام (حادث الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، اختطاف وقتل الشيخ الذهبي عام ١٩٧٧، اغتيال السادات وأحداث التمرد في أسيوط عام ١٩٨١)، وبذلك شكلت تحدياً خطيراً للنظام.

ومع تزايد دور هذه الجماعات في مصر، وفي غيرها من البلدان العربية والاسلامية، اتجه الكثير من الباحثين المصريين والاجانب لتحليل هذه الظاهرة ودراسة اسبابها وتعددت المسميات لهذه الظاهرة، ومن هذه المسميات الإحياء الاسلامي واليقظة الاسلامية والبعث الاسلامي، والتطرف الديني والغلو الديني والعنف الديني، وتعددت تفسيراتها، فأرجعها البعض الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر خلال السبعينات، والتي انتهت بمجموعة من الآثار

---

(٢٨) أحلام محمد السعدي فرهود، «التيار الديني والسياسة المصرية تجاه اسرائيل: دراسة تحليلية لمجلة الدعوة المصرية (١٩٧٧ - ١٩٨١)،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧).

السلبية، كان من شأنها زيادة حجم التناقضات والاحباطات في المجتمع، وأرجعها آخرون إلى غياب القنوات السياسية الشرعية التي تمكّن القوى المختلفة من التعبير عن نفسها بشكل سلمي، والاتجاه نحو محاصرة التيار الديني باستمرار، وممارسة التعذيب ضد الاخوان في السجون. وهناك من فسّر هذه الظاهرة بالأزمة الحضارية وأزمة الهوية في المجتمع المصري، وبخاصة فيما يتعلق بموجة التغريب، واهتزاز نظام القيم في المجتمع، وفشل الايديولوجيات الوافدة، والاتجاه نحو الدين كمصدر للهوية. وهناك من ركّز على هزيمة عام ١٩٦٧ كسبب أساسي لبروز هذه الجماعات. وهناك من أرجع هذه الظاهرة الى بعض الاختلالات السيكولوجية التي يعاني منها بعض الشباب، والتي تدفعهم إلى الغلو والتطرف. وهناك من أرجعها إلى حيوية الدين الاسلامي. وهناك من قال بأثر الثورة الايرانية في دفع حركة الاحياء[٢٩]. جميع التفسيرات السابقة تتضمن بعض جوانب الصحة، ولا تنفي بعضها البعض، لكن يبقى السؤال، لماذا يتجه الشباب الى الانخراط في الجماعات الدينية الرافضة او الكفاحية، كما يسميها البعض، أكثر من انخراطه في التنظيمات اليسارية، وكلتاهما ترفع راية الرفض لسياسات وممارسات النظام؟ ويمكن تفسير ذلك من عدة منطلقات، **أولها**، ظاهرة التدين التي تشكّل احدى خصائص الطابع القومي للمصريين، ومن ثم سهولة استقطاب الشباب في الجماعات التي ترفع الدين كنظام شامل للحياة. **وثانيها**، عدم وجود بيئة مناسبة لنمو التيارات اليسارية في مصر، لأسباب تتعلق بالمجتمع المصري ذاته، حيث عمق الوازع الديني، ولأسباب تتعلق بالتيارات اليسارية ذاتها، حيث التعقيد في المفاهيم واستيراد الايديولوجيات بطريقة تسليم المفتاح، وعدم القدرة على التغلغل في الأوساط الجماهيرية، لذلك ظلت التيارات اليسارية محصورة في شرائح محدودة من المثقفين والطلبة. **وثالثها**، اخفاق جميع الايديولوجيات والتجارب السياسية السابقة سواء الليبرالية أم الاشتراكية، وتزايد الاحساس ـ وبخاصة من قبل الفئات والطبقات المسحوقة ـ بأن الاسلام هو الخلاص، بخاصة وأن الخطاب الديني يقدم اجابات سهلة وبسيطة للمشكلات المجتمعية.

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول ظاهرة الاحياء الاسلامي في مصر، والتي تمثل أحد أبعادها في اتجاه بعض الجماعات الدينية لتغير النظام بالقوة، انظر:

Gilles Kepel, *Muslim Extremism in Egypt: The Prophet and Pharaoh,* translated by John Roth Schild (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1984); Afaf Lutfi al-Sayyid-Marsot, «Religion or Opposition? Urban Protest Movement in Egypt,» *Internationl Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 4 (November 1984), pp. 541-552; Hamied N. Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 1 (March 1984), pp. 123-144; Nazih N. M. Ayubi, «The Political Revival of Islam: The Case of Egypt,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 12, no. 4 (December 1980), pp. 481-499; Saad Eddin Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups: Methodological Note and Preliminary Findings,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 12, no. 4 (December 1980), pp. 423-453; Saad Eddin Ibrahim, «Islamic Militancy as a Social Movements:The Case of Two Groups in Egypt,» in: Ali E. Hillal Dessouki, ed., *Islamic Resurgence in the Arab World* (New York: Praeger Publishers, 1982);

يوسف القرضاوي: **الصحوة الاسلامية بين الجمود والتطرف**، كتاب الأمة، ٢ (الدوحة: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ)؛ «٦ علامات للتطرف الديني،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، **واين الخلل؟** (القاهرة: دار الصحوة، ١٩٨٥)؛ سالم البهنساوي، «وراء القضبان ولدوا،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)؛ خالد محمد خالد، «أسباب أربعة للتطرف،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)؛ محمد فتحي عثمان، «القمع سبب للتطرف وليس علاجاً له،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)؛ طارق البشري، «سيبقى الغلو ما بقي التغريب،» **العربي**، العدد ٢٧٨ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، وفؤاد زكريا، **الحقيقة والوهم في الحركة الاسلامية المعاصرة** (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٧٦).

لكن لماذا تتجه هذه الجماعات نحو ممارسة العنف؟ يمكن التفكير في الاجابة عن هذا السؤال في اطار الأسس التالية: ان العنف ليس حكراً على بعض الجماعات الاسلامية، ولكن مارسته قوى وتيارات أخرى في المجتمع كالطلبة والعمال وقوات الأمن المركزي، ومن ثم، فيجب التفكير في الأسباب العامة التي تخلق بيئة ملائمة لنمو وممارسة العنف السياسي، لكن هذا لا يمنع من القول، من أن هناك بعض العوامل الكامنة في التكوين الفكري والاجتماعي لهذه الجماعات تدفعها للعنف. فالفكر الانقلابي الذي تؤمن به بعض هذه الجماعات، والذي ارتبط بسياقات وظروف تاريخية معينة، يعد محركاً للعنف ومبرراً له. كما ان طغيان عنصر الشباب في عضويتها، وهو شباب ينتمي اجتماعياً في الغالب الى الطبقة الوسطى، التي احبطت طموحاتها وآمالها من جراء سياسات النظام خلال السبعينات والثمانينات، وينتمي جغرافياً الى الريف أو الأحياء الهامشية والصغرى في المدن، ومن ثم اصطدم بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي في المدن الكبرى، الأمر الذي عمّق من احباطاته، وجعله مادة خام للعمل السياسي العنيف.

(٤) ان التيارات اليسارية لم تنخرط بشكل مباشر في اعمال العنف السياسي ضد النظام خلال عهد عبدالناصر، وان كانت بعض هذه التيارات لم تؤيد الثورة منذ البداية، لذلك اتجه النظام الى تحجيم دور القوى اليسارية واتبع اسلوبين؛ **الأول**، الأسلوب الأمني ـ المباحثي، والذي قام على أساس ممارسة حملات الاعتقال ضد الشيوعيين، ووصلت هذه الحملات ذروتها عامي ١٩٥٨، ١٩٥٩. **والاسلوب الثاني**، هو استيعاب الجماعات اليسارية في اطار الاتحاد الاشتراكي العربي منذ مطلع الستينات، حيث حلّت هذه الجماعات تنظيماتها، وانخرطت في اطار التنظيم الواحد[٣٠].

اما في عهد السادات، فقد اتهم النظام القوى اليسارية بالتحريض على أعمال العنف السياسي، وبخاصة التظاهرات الطلابية في مطلع السبعينات، وأحداث الشغب عام ١٩٧٧، ومن هنا كثرت حملات الاعتقال التي استهدفت قوى اليسار، وكثيراً ما اتخذ الاعلان عن اكتشاف خلايا شيوعية سرية كذرائع لضرب وتحجيم القوى والعناصر اليسارية في المجتمع، وكثيراً ما اتهم السادات اليسار بالخيانة والعمالة والمغامرة، ولكن يبقى القول بأن فصائل اليسار خلال عهد السادات، ساهمت الى جانب قوى أخرى في بعض اعمال العنف السياسي، وبخاصة في أحداث الشغب العامة عام ١٩٧٧. ولعبت الكوادر والقيادات الفكرية والسياسية لليسار دوراً مهماً في فضح ممارسات وسياسات نظام السادات، الذي لم يجد مفراً من تضييق قنوات التعبير أمام أحزاب المعارضة، ومنها التجمع الذي نشأ كتنظيم جبهوي يضم عدة فصائل لليسار، فاتجه النظام الى مصادرة جريدة «الاهالي» بشكل شبه مستمر، الامر الذي دفع الحزب الى تجميد نشاطه داخل مقاره.

وفي عهد مبارك، اتجهت بعض قوى اليسار الى المعارضة السلمية للنظام، وذلك بانتقاد سياساته وممارسته على المستويين الداخلي والخارجي، وخاضت بعض فصائل اليسار الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤ وانتخابات عام ١٩٨٧، في اطار حزب التجمع في الانتخابات الاولى، وفي اطار التجمع وبشكل مستقل في الانتخابات الثانية، الا انها لم تفلح في دخول البرلمان. الامر الذي أثار

---

(٣٠) بكر مصباح تنيرة، «تطور النظام السياسي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩)، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩.

العديد من التساؤلات حول الدور السياسي والفكري لليسار في مصر، ومن قبل بعض مفكري اليسار انفسهم.

(٥) ان الجيش المصري لم يشكل مصدراً للعنف السياسي ضد النظام خلال العهود الثلاثة، بل كان هو الدرع النهائي لحماية النظام، وثمة عدة تفسيرات لذلك:

(أ) ان الجيش اصبح المصدر الاساسي للتجنيد للمناصب السياسية خلال العهد الناصري، وبالتالي، تركّزت السلطة في العسكريين على حساب المدنيين، ومن هنا أصبح للعسكريين وجود في مختلف مؤسسات الدولة.

(ب) انه خلال العهد الناصري، كان المشير عبدالحكيم عامر هو المسيطر الحقيقي على الجيش، وتمكن من خلال علاقاته الشخصية والاجتماعية أن يخلق ولاءات شخصية له في الجيش، وأصبح ولاء الجيش لـ«عبدالناصر» من خلال «عبدالحكيم عامر». ولما كانت العلاقة بين «ناصر» و«عامر» أقوى وأوثق من أن تتأثر ببعض الاختلافات، وسوء التفاهم الذي نشأ عقب بعض الاحداث الكبرى مثل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، وانفصال سوريا عام ١٩٥٨، لم يكن من المتصور أن يتحرك الجيش ضد «جمال عبدالناصر». وفي الوقت الذي كان يمكن ان تتحرك فيه وحدات من الجيش ضد «عبدالناصر» بعد هزيمة عام ١٩٦٧، اختفى المشير «عامر» وتمت عملية تطهير للجيش[٣١].

(ج) انه في اعقاب عام ١٩٦٧، انشغل الجيش بمهام تحرير الارض وازالة آثار العدوان.

(د) وعقب حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣، اتجه نظام «السادات» الى الصلح مع اسرائيل، واعتبر حرب تشرين الأول/ اكتوبر هي آخر الحروب، واتبع عدة اساليب لاستبعاد أي خطر يمكن ان يأتي من الجيش منها: منح عدة امتيازات وتسهيلات لضباط الجيش، الأمر الذي جعلهم أقرب الى جماعة مصلحة لها مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي اطار الاستفادة من النظام، لم تكن هناك مبررات للتحرك ضده لتغييره. كذلك حرص نظام السادات على استبعاد جميع العناصر الشبابية المسيّسة من أن تدخل الجيش، وغالباً ما تتم هذه العملية من المنبع. علاوة على دفع الجيش للانخراط في بعض الانشطة التنموية، كانشاء الجسور والمنشآت والمخابز واستصلاح الأراضي، الامر الذي أوجد مجالات جديدة لالهاء الجيش وتحويل اهتماماته. وأخيراً، عمل النظام على تدعيم قوات الأمن المركزي، حتى تقوم بدور الموازن ولو في حدود معينة للجيش.

(هـ) استمر نظام مبارك على سياسات ونهج الرئيس السادات فيما يتعلق بتكتيكات ابعاد الجيش عن ميزان العمل السياسي، ومن هنا كان الجيش هو الحصن الأخير الذي حمى النظام خلال تمرد قوات الامن المركزي (شباط/فبراير ١٩٨٦).

(٦) انخرطت بعض العناصر الهامشية في احداث العنف الجماهيري كالتظاهرات واحداث الشغب، وهي عناصر غير مندمجة في العملية الانتاجية، وتعيش على الهامش الاجتماعي للمجتمع، وتعاني الفقر المدقع، لذلك تكون مستعدة للانخراط في اعمال العنف السياسي والاجتماعي التي تتحدى النظام، ويطلق البعض على هذه العناصر اسم جماعات الزعر أو الجعيدية أو الحرافيش،

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين ناصر وعامر، انظر: عبدالله إمام، **ناصر وعامر** (القاهرة: مؤسسة روز اليوسف، ١٩٨٥).

وهي تضم أعداداً هائلة من المتبطلين والعاطلين عن العمل، والذين يقومون بأعمال غير منتجة اجتماعياً، ويطلق آخرون على هذه الجماعات اسم «البروليتاريا الرثة». وتتبّع بعض الباحثين جذور هذه الظاهرة في المجتمع المصري[٣٢]، لكنها لا تزال في حاجة الى المزيد من الدراسة والتوثيق لمعرفة حدود وطبيعة مشاركة المهمّشين في اعمال العنف السياسي، ودوافعهم من الانخراط في هذه الاعمال، الا انه لا مانع من التأكيد على عدة معاني: ان عملية التهميش الاجتماعي تزايدت في مصر خلال السبعينات، وذلك نتيجة للهجرة المستمرة من الريف الى المدينة، وعجز الجهاز الانتاجي والخدمي في المدن على استيعاب القادمين الجدد، ومن ثم عاشوا على حوافي المدن، وشكلوا أحزمة للفقر. ونظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيش فيها المهمّشون، وزيادة الاحساس بالعزلة والاغتراب عن المجتمع، فإنهم يشكلون مادة خام للعمل السياسي، لذلك نجد ان الدعوات العنيفة والرافضة تنطلق من هذه الأحياء الهامشية.

وخلاصة القول، إن القوى الاساسية التي مارست العنف السياسي الشعبي في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧، هي الطلبة والعمال، وبعض الجماعات الدينية والعناصر اليسارية، وبعض العناصر المهمشة اجتماعياً، ويلاحظ على هذه القوى غلبة سمات الشباب والتعليم، والانتماء للطبقة الوسطى والدنيا، والاحساس بالاغتراب الاجتماعي. ومن ثم، فهي تمتلك الوعي للنقد والتقويم، وتمتلك الحساسية المفرطة ازاء سياسات وممارسات النظام، وتمتلك القدرة على المبادأة ورد الفعل.

٦ ـ أسباب ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة

ثمة عدة حقائق يجب أخذها في الاعتبار عند تحليل اسباب ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة: **أولاها**، ان ظاهرة العنف السياسي ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ومن ثم، فمن الضروري أن تتعدد وتتداخل اسبابها. **وثانيتها**، انه على الرغم من وجود بعض السمات العامة المشتركة بين العهود الثلاثة، إلا أنه كان بينها اختلافات، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة القيادة السياسية والتوجهات الايديولوجية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والارتباطات الخارجية في كل عهد. ومن ثم انعكست هذه الاختلافات بشكل أو بآخر على ظاهرة العنف السياسي. **وثالثتها**، يجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الاسباب المباشرة التي تكون بمثابة المفجّر لأحداث العنف وبين الاسباب الحقيقية والكامنة للعنف، والذي يعنينا هو النوع الثاني من الاسباب، لأن لا شك في أن لكل حدث من أحداث العنف أسبابه المباشرة، والتي لا يمكن فهمها الا في اطار أسباب أوسع وأعمق. **ورابعتها**، ان حدود هذه الورقة لا تسمح بالاختيار الامبريقي الكمي لعلاقة العنف السياسي ببعض المتغيرات المستقلة، كالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتبعية للخارج، ودرجة ديمقراطية النظام السياسي.

ومن خلال قراءة وتحليل المطالب والشعارات التي رفعت خلال بعض أحداث العنف

---

(٣٢) محمد نور فرحات، «العنف السياسي والجماعات الهامشية: بحث في التاريخ الاجتماعي لجماعات الجعيدية والزعر: نموذج مصر،» ورقة قدِّمت إلى: ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي، القاهرة، ٢٧ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧، ومحمود عبد الفضيل، «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة اجمالية ـ نقدية،» في: اسماعيل صبري عبدالله [وآخرون]، **دراسات في الحركة التقدمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

الجماهيري من جانب، ومن خلال تتبع بعض المحاولات الاكاديمية لتفسير هذه الظاهرة من جانب آخر، يمكن الانتهاء الى ما يلي:

أ ـ ان الاسباب الرئيسية لظاهرة العنف السياسي خلال العهد الناصري، تمثلت في: اتجاه حركة الجيش لتثبيت نفسها كنظام سياسي، وذلك لتحقيق مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا، كان لا بد أن تصطدم مع القوى السياسية القديمة التي أضيرت من الحركة عندما بدأت تتحول الى ثورة، ومع القوى والتيارات الاخرى التي طرحت نفسها كبديل لها، أو التي شعر الضباط بأنها تطرح نفسها كبديل لحركتهم كالاخوان والشيوعيين. ومن هنا، اتجه النظام الذي تبلور عقب ثورة ٢٣ تموز/يوليو الى استخدام العنف لتقليص وتحجيم دور هذه القوى. وفي الوقت الذي اتجه فيه النظام الى ممارسة قدر من العنف ضد القوى المناوئة، اتجه الى بلورة مشروع قومي حضاري دعائمه التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني وعدم الانحياز ورفض الاحلاف. ومن هنا جاءت سياساته الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة فئات أوسع من الجماهير. كما أن شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة، حيث تركّزت السلطة في العسكريين على حساب المدنيين، وفي يد رئيس الدولة داخل النخبة الحاكمة. وعدم فاعلية التنظيم السياسي الواحد (هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي). وتضييق الخناق على الجماعات الوسيطة كافة، كالاتحادات والنقابات والجمعيات، بشكل افقدها فاعليتها كقنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم... الخ. جميع الخصائص السياسية السابقة للنظام الذي تبلور بعد ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، كانت من العوامل الأساسية لخلق البيئة المناسبة لممارسة اعمال العنف، فعندما تنعدم أو تضيق القنوات الرسمية للمشاركة والتعبير عن الرأي، ينفتح الباب امام العمل تحت السطح. ومن الأسباب الاساسية للعنف خلال العهد الناصري أيضاً، حالة الفشل والاحباط التي عمت الجماهير المصرية، وبخاصة العناصر الشابة عقب هزيمة عام ١٩٦٧، والتي عبّر عنها شباب الطلبة والعمال في شكل تظاهرات عارمة خلال عام ١٩٦٨.

وعلى الرغم من الأسباب السابقة، الا انه يجب التأكيد على ما أوضحته الدراسة من أن حجم العنف السياسي الشعبي والرسمي ـ باستثناء أشكال محددة ـ خلال العهد الناصري، أقل منه خلال عهدي السادات ومبارك ـ متى أخذنا الفروق الزمنية بعين الاعتبار ـ وذلك لعدة اسباب اهمها: وجود شخص عبدالناصر كزعيم كاريزمي على قمة الهرم السياسي، حيث امتلك أفئدة الجماهير المصرية والعربية، وأصبح قادراً على تعبئتها وتحريكها. كما أن ممارسة بعض اعمال العنف اقترنت بتبني برامج طموحة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي، ولانجاز مشروع قومي مثّل استجابة لطموحات ورغبات قطاعات واسعة من المواطنين، وبخاصة من ابناء الطبقات الوسطى والدنيا.

ب ـ يمكن تلخيص أسباب العنف السياسي خلال عهد السادات، في الأزمة المجتمعية الحادة التي شملت مختلف جوانب المجتمع. **فاقتصادياً**، انتهت سياسة الانفتاح الاقتصادي بمجموعة من الآثار التدميرية والتخريبية في الاقتصاد المصري[٣٣]. فتفاقمت مشكلات الديون والتضخم، وتدهورت خصائص الحياة بالنسبة الى قطاعات واسعة من المواطنين. **واجتماعياً**، اتسعت الهوة

(٣٣) جودة عبد الخالق (محرّر)، **الانفتاح: الجذور.. والحصاد.. والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢).

بين الطبقات، واستشرت قيم الفساد والانحراف، وطفت على السطح انماط قيمية واستهلاكية غربية واستفزازية، مثّلت تحدياً لقطاعات عريضة من المواطنين. **وسياسياً**، اتجه نظام السادات الى تفريغ تجربة التعدد الحزبي من مضمونها، فصدرت مجموعة من القوانين الاستثنائية الشاذة المقيدة لحريات وحقوق المواطنين، واتجه النظام لتضييق قنوات المشاركة السياسية، وتعقّب نشاط أحزاب وقوى المعارضة، ومنع أهم تيارين فاعلين في المجتمع وهما: التيار الناصري والتيار الاسلامي من أن يكون لهما تنظيمات رسمية وشرعية، كذلك حدثت خلخلة في الجهاز القضائي المصري، وذلك بانشاء جهاز المدعي العام الاشتراكي وتشكيل محكمة القيم، والابقاء على محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية كتنظيمات قضائية خارج اطار السلطة القضائية الطبيعية[٣٤]. **وثقافياً**، شهد عهد السادات تزامناً بين الاتجاه نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعدد الحزبي المقيد، وبين اتساع موجات التغريب والتأمرك على مستوى القيم والسلوك لبعض الفئات الاجتماعية، التي ارتبطت مصالحها باستمرار التبعية للغرب. وشُنت حملة منظمة للتشكيك في عروبة مصر، ومحاصرة الفكر القومي[٣٥]. **وقومياً**، انعزلت مصر عن وطنها العربي، وخرجت من دائرة المواجهة مع اسرائيل، الأمر الذي دفع اسرائيل الى الاستمرار في تنفيذ مخططها العدواني والتوسعي بحزم وثبات. وأدى ـ على الجانب الآخر ـ الى إحكام تبعية مصر للولايات المتحدة الامريكية.

وأفرزت الأزمة الاقتصادية المجتمعية وعجز النظام عن التعامل معها بشكل فعّال، آثارها السلبية على مستويين: **الأول**، على مستوى النظام حيث اهتزت شرعية النظام، وفقد الكثير من المساندة والتأييد اللذين تلقاهما عقب حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، بل فقدت شعاراته مصداقيتها في اطار الهوة الواسعة بين القول والفعل بالنسبة الى النخبة الحاكمة. **والثاني، هو** مستوى الجماهير، حيث برزت تنظيمات الرفض السياسي والاجتماعي التي اتجهت لانتقاد ممارسات وسياسات النظام، وتعبئة الرأي العام وتنظيم اعمال العنف ضده.

ج ـ تناقصت أعمال العنف السياسي الشعبي والرسمي خلال السنوات الثلاث الاولى من فترة رئاسة مبارك الأولى، وذلك لوجود موجة من التفاؤل الشعبي بشخص مبارك، الذي جاء ليعيد قدراً من الهدوء الى الساحة السياسية المصرية. فبدأ بالافراج عن بعض المعتقلين السياسيين بالتدريج، وفتح قنوات الحوار مع أحزاب المعارضة، وجعل من بين اهتماماته الأساسية إصلاح المسار الاقتصادي ومحاربة الفساد، هذا الى جانب وقف حملات الهجوم على البلدان العربية، والاتجاه لاستعادة مكانة مصر في بعض المنظمات الاقليمية، كحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية.

ومن هذا المنطلق، بدأت تتبلور في الأفق ملامح إحياء المشروع القومي النهضوي، لكن ماذا حدث بعد ثلاث سنوات من حكم الرئيس مبارك؟ بدأ الحلم الوطني في التنمية والاستقلال يتبدد، فاستمر شبح الازمة المجتمعية مخيّماً على المجتمع المصري، وتفاقمت بعض المشكلات الاقتصادية

---

(٣٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي الدين هلال (محرّر)، **التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦)، وجمال الشرقاوي، «سياسة القمع في مصر،» في: الحامدي [وآخرون]، **مصر: عشر سنوات بعد عبد الناصر**، ص ٧٣ ـ ٩٠.

(٣٥) انظر في هذا الشأن: سعدالدين ابراهيم (مشرف)، **عروبة مصر: حوار السبعينات** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨).

والاجتماعية، مثل الديـون والتضخم والبطالـة والتدهـور في مستوى معيشـة قطاعـات واسعة من المواطنين، واستمر أداء جهاز الدولة ضعيفـاً فيما يتعلق بتـوفير الحـاجات الأسـاسية للمـواطنين، كالمسكن والتعليم والمواصلات... الخ. كذلك استمـرت بعض السلبيات السيـاسية، عـلى الرغم من تأكيد القيادة السياسية على أن تعميق الديمقراطية أحد أهدافها الاساسية، فاستمر العمل بقانون الطوارىء، رغم وجود اتفاق عام بين جميع القوى والتيارات السياسية على عدم وجود ما يستوجب العمل بهذا القانون. واستمر النظام في العمل بترسانة القوانين سيئة السمعة التي صدرت في فترة استثنائية من تـاريخ مصر. واستمـر عـدم فـاعلية المؤسسـات السياسيـة في التعبير عن مختلف القوى والتيارات السياسية الفاعلة في المجتمع. وتبلورت بشكل واضح تبعية مصر للولايات المتحدة الامريكية على الرغم من تأكيد القيـادة السياسيـة على ضرورة استعـادة التوازن في عـلاقات مصر الخارجية. كما ان سياسات مصر تجاه اسرائيل من جانب، والبلدان العربيـة من جانب آخـر، تثير بعض التوترات السياسية في الـداخل. والأهم من كـل ذلك هـو غياب تـوجه وخـيـار ايديـولوجي وسيـاسي واضح ومحـدد للنظام، فهـو يسعى للتوليف والتـوفيق بين عهـدين، لكل منهمـا سماتـه وخصوصياته، ومن هنا يبدو هناك بعض الغموض في الحركـة السياسيـة على المستـويين الـداخلي والخارجي. جميع العوامل السابقة أدت الى زيادة موجة الاحباط لدى شرائح واسعة من المواطنين، ونظراً لأن الشرائح الشـابة من الطلبـة والعمال أكثـر حساسيـة، وأكثر قـدرة على رد الفعـل ازاء المحبطات المجتمعية والقومية، لذلك انخرطت في اعمال العنف السياسي ضد ممـارسات وسيـاسات النظام، وهكذا يبدو المناخ السائد حالياً في مصر يساعد على تفريـخ اعمال العنف السيـاسي، بغض النظر عن التفسيرات الجزئية التي تقدم لهذا الحدث أو ذاك.

والخلاصة، ان ظـاهرة العنف السيـاسي خلال العهـود الثـلاثـة ارتبطت بظـروف الازمـة المجتمعيـة الممتدة ـ التي اخفق النظـام في التعامـل معها بفـاعلية وكفـاءة ـ وما تـرتب عليها من تناقضات واحباطات ولّدت ردود فعل عنيفة.

٧ ـ نمط استجابة النظام السياسي لظاهرة العنف السياسي

كيف تعامل النظام السياسي خـلال عهد كـل من عبدالنـاصر والسادات ومبـارك مع ظـاهرة العنف السياسي الشعبي؟

هناك عدة سمات ميزت تعامل النظام السياسي خلال العهود الثلاثة مع هذه الظاهرة، **أولاها**، التقليل والتهوين من شأن أحداث العنف السيـاسي الشعبي، وعدم الـوقوف عـلى الحجم الطبيعي للظاهرة في المجتمع، وهنا تبرز بعض المسميات التي اطلقت على القوى والعنـاصر التي انخرطت في اعمال العنف السياسي مثـل، «قلة من المشـاغبين» و«القلـة المنحرفـة» و«القلة المتطـرفة»... الـخ. **وثانيتها**، التأكيد على مقولة المؤامرة الـداخلية، وذلـك بأن هنـاك بعض العناصر الحـاقدة التي لا تريد الاستقرار لمصر، ومن ثم تحرّض على أعمال العنف، وهنا، كثيراً ما أشارت اصابع الاتهام الى الشيوعيين والملـحدين الـذين يشكلون «العناصر المدسوسة» في القاعدة الطلابيـة أو العماليـة، والى بعض الشباب المهووسين دينياً. **وثالثتها**، مقـولة المؤامـرة الخارجيـة، حيث تكون أحـداث العنف الداخلي بفضل تحريك قوى خارجية لها مصالح في ضرب الاستقرار والتنمية في مصر، وهنا أشارت اصابع الاتهام وبخاصة في عهدي السـادات ومبارك الى ليبيـا وايران، وأحيـاناً سـوريا والاتحـاد السوفياتي. **ورابعتها**، التحرك عقب وقوع الأحداث، وانفجار الموقف، وهـذا يكشف عجز النظـام

السياسي خلال العهود الثلاثة على معالجة بؤر القلق والتوتر داخل النظام قبل أن تنفجر. **وخامستها**، عدم التعمق في فهم وتحليل الأسباب الحقيقية والكامنة للأحداث والتركيز على أسبابها المباشرة فقط.

وفي ضوء الملاحظات السابقة اتجه النظام السياسي في عهد كل من عبدالناصر والسادات ومبارك الى التعامل مع ظاهرة العنف السياسي، من خلال التوليف ـ بدرجات متفاوتة ـ بين ثلاثة مسالك هي:

أ ـ المسلك الأمني ـ المباحثي، حيث تُترك مهمة مواجهة أعمال العنف السياسي الشعبي لقوات الأمن، ويتم استخدام المزيد من وحدات القهر للتعامل مع احداث العنف. وفي هذا الاطار يمكن فهم حملات الاعتقال والتعذيب التي عرفتها العهود الثلاثة ـ بدرجات متفاوتة ـ ولقد أكّدت الخبرة أن العنف الرسمي يولّد العنف الشعبي، وهكذا يدخل المجتمع في دائرة مفرغة من العنف.

ب ـ المسلك القانوني. حيث يتم اللجوء الى وضع المزيد من القوانين التي تجرّم احداث العنف وتعاقب عليها، وفي هذا السياق يمكن فهم ترسانة القوانين الاستثنائية التي تشكل في التحليل النهائي قيوداً على حريات وحقوق المواطنين.

ج ـ المسلك السياسي/ الاقتصادي/ الاجتماعي. وهو الذي يقوم على أساس بحث الجذور الاجتماعية والأسباب الاقتصادية والسياسية للعنف، مع طرح حلول جذرية لها. وعلى الرغم من ان هذا المسلك هو افضل المسالك للتعامل مع الظاهرة، الا انه لم يتم اللجوء اليه بشكل فعّال خلال العهود الثلاثة، وان كانت استجابة نظام عبدالناصر لاحداث العنف عقب هزيمة عام ١٩٦٧، تندرج في هذا الاطار، حيث اتجه الى اضفاء المزيد من الديمقراطية على النظام السياسي، وصدر بيان ٣٠ آذار/مارس، الا أن تطورات ما بعد عام ١٩٦٧، حالت دون انجاز هذا الهدف. وغالباً ما اتسمت استجابة نظام السادات على احداث العنف الشعبي، بالمزيد من العنف الرسمي (الأمني والقانوني). اما نظام مبارك، فإلى جانب استخدام العنف الرسمي لمواجهة العنف الشعبي، يتجه بخطى متعثرة نحو تصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل كمدخلات للعنف السياسي. لكن يظل المسلكان الأمني ـ المباحثي والقانوني، هما الاساس في تعامل النظام السياسي خلال العهود الثلاثة مع ظاهرة العنف.

٨ ـ ظاهرة العنف وحدود الاستمرارية والتغير في النظام السياسي المصري

من خلال التحليل السابق يمكن الانتهاء الى أن هناك بعض جوانب الاستمرار والتغير في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة.

ومن ابرز ملامح الاستمرار في الظاهرة: ان العنف الجماهيري الذي يأخذ شكل التظاهرات المحدودة واحداث الشغب المحدودة، استمر كأكثر أشكال العنف انتشاراً خلال العهود الثلاثة، وغالباً ما ارتبطت ممارسة هذا العنف ببعض اماكن التجمع كالجامعات والمصانع وخلافه. وان العناصر الشابة من الطلبة والعمال هي القوى الاساسية التي مارست العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، وذلك لأن هذه العناصر تمثل الأعصاب الحساسة في المجتمع، ومن ثم قدرتها على رد الفعل أكبر؛ وان الأزمة المجتمعية الممتدة كانت هي السبب الرئيسي لظاهرة العنف خلال العهود

الثلاثة، بغض النظر عن بعض الاسباب المباشرة التي تفجّر احداث العنف. كذلك يلاحظ انه خلال العهود الثلاثة، لم يكن الاغتيال السياسي، وأحكام الاعدام المرتبطة بقضايا سياسية، من الاساليب الشائعة في التعامل بين النظام السياسي والقوى المناوئة له، وذلك عند مقارنة الوضع في مصر بالأوضاع في بلدان عربية أخرى، كسوريا والعراق وليبيا. وطوال العهود الثلاثة، استمر الجيش بعيداً عن الانخراط في اعمال العنف الداخلي المضادة للنظام، وكان هو القلعة الاخيرة التي وفرت الحماية للنظام.

كما ان الاسلوب الأمني والأسلوب القانوني، شكلا الاساس لتعامل النظام السياسي مع الظاهرة خلال العهود الثلاثة.

وأخيراً، فإن نظرة النظام خلال العهود الثلاثة لأحداث العنف لم تتغير من حيث التهوين من هذه الاحداث، والتقليل من شأن القائمين بها وتفسيرها بالمؤامرة الداخلية أو الخارجية.

أما ملامح التغير فتتمثل في: ان هناك زيادة كمية في أحداث العنف السياسي خلال عهدي السادات ومبارك عنها في عهد عبدالناصر. كذلك برزت قوى جديدة مارست العنف خلال عهدي السادات ومبارك، لم يكن لها وجود واضح خلال عهد عبدالناصر، وهي الجماعات والتنظيمات الدينية المتشددة. وبرز كذلك بقدر من الوضوح دور المهَمشين اجتماعياً في أحداث العنف، وذلك نظراً لتبلور ظاهرة التهميش الاجتماعي خلال السبعينات، نتيجة لتدفق موجات الهجرة من الريف الى المدينة، واخفاق الجهاز الانتاجي والخدمي في المدن في استيعاب القادمين الجدد، ويلاحظ أن جماعة الاخوان المسلمين التي مارست، أو اتهمت بممارسة بعض احداث العنف الداخلي خلال العهد الناصري، اتجهت خلال عهدي السادات ومبارك للانخراط في الحركة السياسية السلمية المعارضة للنظام، وكثيراً ما رفضت وأدانت بعض احداث العنف التي مارستها بعض التنظيمات الدينية. وواضح ان التغير في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، شمل أساساً حجم الظاهرة وطبيعة بعض القوى التي تمارس العنف السياسي الشعبي.

ويمكن تفسير الاستمرارية في بعض ملامح ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، بالاستمرارية في بعض سمات النظام السياسي خلال هذه العهود واهمها: استمرار ظاهرة التفرد بالسلطة، حيث تتعاظم ـ بحكم الدستور ـ سلطات رئيس الدولة القابع على قمة الهرم السياسي: وغلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية؛ وعدم فاعلية التنظيمات الوسيطة كالأحزاب السياسية (الحزب الواحد أو التعدد الحزبي المقيد)، والنقابات والجمعيات والاتحادات في العمل كقنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم، وفي تعميق المشاركة السياسية لدى المواطنين؛ وتعاظم دور الدولة دون قدرتها على الوفاء بالحاجات الاساسية للمواطنين كالمسكن والتعليم والمواصلات.

وبايجاز، فإن التحولات في السياسات الداخلية والخارجية التي حدثت خلال عهد السادات، واستمرت ـ بدرجات معينة ـ في عهد مبارك، لم تعكس تحولاً أساسياً في طبيعة النظام السياسي، القائم على أساس شخصانية السلطة واجهاض فاعليات القوى والتنظيمات الوسيطة، وان تجربة التعدد الحزبي المقيّد التي شهدتها مصر منذ عام ١٩٧٦، تمت احاطتها بسياج من القوانين والاجراءات، فرّغتها من مضمونها الحقيقي بشكل دفع أحد المفكرين الى الحديث عن الاستبداد الديمقراطي في مصر[٣٦].

---

(٣٦) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

وتعكس التغيرات التي حدثت في حجم ظاهرة العنف السياسي خلال عهدي السادات ومبارك، وفي طبيعة القوى التي مارست وتمارس العنف السياسي، تعكس آثار التحولات التي حدثت في البناء الايديولوجي والاجتماعي والسياسي لمصر خلال السبعينات، حيث تم تغيير أسس ومبادىء المشروع القومي كافة، التي بدأت تتبلور خلال عهد عبدالناصر. فحلّت التبعية محل الاستقلال الوطني، وحلّ الانفتاح الاقتصادي محل التنمية المخططة، وألقى النظام بثقله الى جانب فئات اجتماعية محدودة ارتبطت مصالحها بالخارج، واتجه النظام للصلح مع اسرائيل على حساب العزلة عن الوطن العربي، والخروج من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وحلّ التشويه الحضاري والتغريب محل الاصالة الحضارية والثقافية. وهكذا، غاب المشروع القومي، وانخرط النظام في ممارسة العنف الرسمي، ومارست بعض القوى الاجتماعية العنف السياسي المضاد.

وخلال السنوات الثلاث الاولى من حكم مبارك، بدا أنه اتجه للتعامل مع معطيات العهدين السابقين من خلال احياء بعض أسس ومبادىء المشروع القومي، التي تبلورت خلال العهد الناصري، وتصحيح التشوهات والاختلالات التي حدثت خلال عهد السادات. ومن ثم هدأت اعمال العنف الشعبي والرسمي، ولما بدا أن التقدم على طريق احياء المشروع القومي الحضاري غامض وبطيء، بدأت تنفجر اعمال العنف السياسي معلنة الاحتجاج على قصور أداء النظام على المستويين الداخلي والخارجي.

ملاحظات ختامية

في ضوء التحليل السابق، يمكن ابداء الملاحظات الختامية التالية:

١ ـ انه يمكن الاستفادة من بعض مقولات الأدب السياسي الغربي في دراسة وتحليل ظاهرة العنف السياسي في مصر، خلال الفترة موضع الدراسة، وبخاصة تلك المتعلقة بمقولات الحرمان النسبي، والاحباط، والعدوان، ووجود خلل في قدرة النظام على أداء وظائفه.

٢ ـ انه من خلال مفهوم العنف السياسي، يمكن اثارة العديد من القضايا المرتبطة بتحليل النظام السياسي في شموليته، كالقيادة السياسية والايديولوجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

٣ ـ ان ظاهرة العنف السياسي في مصر ليست لصيقة بعهد سياسي دون غيره، وليست حكراً على تيار سياسي دون غيره، ولكنها ظاهرة معقدة لها جذورها التاريخية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا، فمن الضروري تناول هذه الظاهرة من هذا المنظور.

٤ ـ في ضوء المعلومات والتحليل الذي تضمنته الدراسة، لا يمكن التسليم بسهولة بمقولة خضوع وسلبية الشعب المصري، فالشرائح الشابة من العمال والطلبة والمتعطلين، مارست الكثير من اعمال العنف. ويعد انخراط الشباب في أعمال العنف المضادة للنظام ظاهرة عالمية، وذلك بحكم التكوين النفسي والاجتماعي والسياسي لمرحلة الشباب. لكن ربما تظل المقولة صحيحة بالنسبة الى الفلاحين في مصر، فخلال الفترة موضع الدراسة، لم يكن انخراط الفلاحين في أحداث العنف السياسي واضحاً، ويمكن تفسير ذلك استناداً الى الخصوصية القيمية والثقافية للمجتمعات الريفية

والزراعية، حيث طابع الهدوء والقدرية. هذا الى جانب أن ثورة ٢٣ تموز/يوليو اتجهت لاحداث تحولات زراعية لمصلحة قطاعات أوسع من الفلاحين، ومن ثم اصبحوا مستفيدين من النظام الذي تبلور عقب ٢٣ تموز/يوليو. اما في عهد السادات، فالأرجح ان المواطن الريفي غاب وعيه نتيجة لمجموعة من العوامل، ولم يعد يستاء من أوضاعه المتردية، ولذلك ظل في الغالب بعيداً عن ديناميات العمل السياسي السلمي، أو العنيف. وأخيراً، فإنه في ظل غياب طلائع واعية تقود الفلاحين وتنظمهم وتعبّئهم للعمل السياسي، لا يمكن ان يشاركوا بفاعلية في الحركة السياسية العنيفة. وهذا ما أكّدته خبرة بعض المجتمعات التي مارس الفلاحون فيها دوراً في عملية التغيير السياسي غير السلمي.

٥ ـ لوحظ ان المصادر الصحفية التي اعتمدت عليها الدراسة تبرز اشكال العنف الاجتماعي كجرائم الاغتصاب والسرقة والقتل... الخ، بشكل واضح وتعطيها حيزاً أكبر. ولا يحدث هذا عند معالجة أحداث العنف السياسي، ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسي خلال العهود الثلاثة وتحكمه الكامل في الصحافة.

٦ ـ ان ملامح الاستمرارية في ظاهرة العنف السياسي خلال العهود الثلاثة، تعكس استمرارية في طبيعة النظام السياسي خلال هذه العهود، أما ملامح التغير فيها، فتعكس حقيقة التحولات الهيكلية التي أحدثها نظام السادات في المجتمع المصري.

٧ ـ انه ثمة اتفاق عام بين أغلب القوى والتيارات السياسية في مصر، على ان مواجهة اعمال العنف والبيئة التي ينمو فيها العنف، لا تكون الا من خلال تبني مشروع قومي يستند الى عدة أسس هي: الديمقراطية مقابل الاستبداد، والعدالة مقابل الظلم، والاستقلال مقابل التبعية، والدور القومي الفعّال والنشط في الوطن العربي مقابل العزلة والانكفاء على الذات، والأصالة الحضارية المستندة الى تراث العروبة والاسلام، مقابل عمليات المسخ والتشويه الحضاري. ويتطلب الامر العمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لتحويل مثل هذا المشروع القومي النهضوي الى واقع عملي. فهل يمكن أن يحدث هذا بحزم وثبات؟ هذا هو التحدي!! □

الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية

د. محمود عبد الفضيل

أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

أولاً: تبعات الماضي وأثقال المستقبل

يجب الاعتراف بداءة أن مستقبل الاقتصاد العربي إنما هو مرهون جزئياً من خلال مجموعة من القيود والموروثات التي يصعب زحزحتها في الأجل المتوسط، والمطلوب تحديدها على أسس موضوعية لمعرفة حدود الامكان وحيز الحركة وهامش المناورة التاريخية المتاحة حتى نهاية هذا القرن. وأهم من هذا هو محاولة التعرف على تلك القوى الفاعلة، التي شكلت مسيرة الاقتصاد العربي خلال الخمس عشرة سنة الماضية (سواء أكانت قوى داخلية أم قوى خارجية)، بهدف التعرف على خبايا الماضي واستكشاف آفاق الفعل المستقبلي.

إن استقراء الوقائع الاقتصادية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية يشير بوضوح وجلاء إلى أن «النفط والمال النفطي» كانا متغيرين حاكمين خلال الفترة موضع الدراسة، سواء من حيث تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي. أم تركيبته القطاعية، وحركة عوامل الانتاج من رأس مال وعمل، وامتدت التأثيرات لتشمل الظواهر النقدية والمالية وأوضاع موازين المدفوعات... ناهيك عن أنماط الاستهلاك وأنماط السلوك والقيم.

ولكن ليس هناك من شك أن تحولاً هيكلياً قد طرأ على بنية سوق النفط العالمي سواء في جانب العرض أم في جانب الطلب. فقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة تآكل دور منظمة الأوبك كقوة تسعيرية، وانحسار جانب مهم من الطلب على النفط العربي.. وما نجم عن ذلك من هبوط للعائدات النفطية العربية. ولذا فإن استطلاع آفاق مستقبل الاقتصاد العربي يقتضي بالضرورة استطلاع السلوك الاحتمالي للمتغير النفطي في المستقبل على النحو الذي سوف نراه في القسم

(*) هذه الأبحاث في الأصل أوراق قدّمت إلى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب، ١٠، الكويت، ٦ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨.

الثاني من هذا البحث. إذ إن حقبة التسعينات ستكون حقبة حرجة في مجال تطور نمط الامدادات النفطية في السوق العالمية، ومن حيث طبيعة الضغوط التي سوف تمارسها البلدان المستهلكة للطاقة لتحديد معدلات الانتاج والتصدير السنوية، وبالتالي معدلات استنزاف الاحتياطات العربية.

ولكن الأزمة، كل الأزمة، تكمن في أن الاقتصاد العربي يواجه المرحلة الجديدة وهو أقل مناعة وأكثر انكشافاً عن ذي قبل. فرغم الأموال الغزيرة التي تدفقت، والأبراج السكنية التي شيدت، وقشرة «التحديث» التي علت جيوب ومظاهر التخلف هنا وهناك، فإن بنية الاقتصاد العربي قد خرجت من تحت «العباءة النفطية» أكثر تشوهاً، وهياكل الانتاج أكثر اعوجاجاً، وهنا تكمن كل مشاكل التكيف والتعامل مع متغيرات حقبة «ما بعد الرواج النفطي».

وعلى الرغم من ذلك الكم الهائل من الأموال والبترودولارات التي تدفقت على المنطقة العربية خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٥)، فإن تطور قوى الانتاج ومعدلات التراكم «الانتاجي» كانت تسير بمعدلات ووتائر بطيئة لا تتناسب مع حجم الآمال المعلقة على «الحقبة النفطية»، باعتبارها حقبة «الدفعة الكبرى» في مجال تطوير قوى الانتاج في المجتمع العربي. فمعدلات النمو في القطاع الزراعي في البلدان ذات التاريخ الزراعي العريق (مصر، السودان، المغرب، العراق، تونس) لم تتجاوز خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤) بأي حال من الأحوال مستوى ٢,٧ بالمائة سنوياً، أي بما يوازي أو يقل عن المعدلات السنوية لنمو السكان. ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى سوريا التي بلغ متوسط النمو السنوي في قطاع الزراعة ٦,٨ بالمائة، حسبما تفصح عنه بيانات تقرير التنمية الدولي الصادر عن البنك الدولي لعام ١٩٨٦.

وفي مقابل ذلك، كان هناك انفجار في معدلات نمو قطاع الخدمات في جميع البلدان العربية النفطية وغير النفطية على السواء. إذ تراوحت متوسطات معدلات النمو السنوية ما بين ٦ بالمائة في بعض البلدان (المغرب، تونس) إلى ما يزيد عن ١٠ بالمائة في بعض آخر منها (كمصر وليبيا والسعودية) خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٤). ورغم كل التحفظات التي ترد على أسلوب قياس القيمة المضافة المتولدة في قطاع الخدمات، إلّا أن الحقيقة البارزة تظل: أنه عند منتصف الثمانينات كان نحو ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي أو ما يفوق للبلدان غير النفطية يتولد في «قطاع الخدمات»: مصر (٤٨ بالمائة)، تونس (٥٠ بالمائة)، المغرب (٥١ بالمائة)، السودان (٥١ بالمائة)، اليمن العربية (٥٦ بالمائة)، سوريا (٥٧ بالمائة)، الأردن (٦٢ بالمائة) (انظر الجدول رقم (١)).

وهكذا فإن البلدان العربية، في معظمها، قد انتقلت تدريجياً من بلدان تتمحور اقتصاداتها، بصفة أساسية، حول الزراعة والري والصيد وغيرها من الأنشطة الأولية، إلى بلدان تتمحور اقتصاداتها حول أنشطة الخدمات بصفة أساسية، أسوة بالبلدان المتقدمة والغنية، دون المرور بمرحلة النمو الصناعي سوى «مرور الكرام». فقد ظل نصيب «الصناعة التحويلية» في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي لمعظم البلدان العربية، نصيباً متواضعاً للغاية عند منتصف الثمانينات، لا يتجاوز ١٥ بالمائة من جملة الناتج المحلي الاجمالي، باستثناء حالات الجزائر ومصر والمغرب.

ولقد انعكست تلك الأوضاع في ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي للمنطقة العربية، من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي في الحبوب وغيرها من السلع التموينية، وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية إلى نحو ٣٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، الأمر الذي ساهم في تصاعد حدة العجز في أرصدة موازين المدفوعات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم (١)
تطور النصيب النسبي لقطاع الزراعة وقطاع الخدمات
في توليد القطاع المحلي الاجمالي في مجموعة مختارة من البلدان العربية
(١٩٦٥ ـ ١٩٨٤)

القطر	النصيب النسبي لقطاع الزراعة		النصيب النسبي لقطاع الخدمات	
	١٩٦٥ (نسبة مئوية)	١٩٨٤ (نسبة مئوية)	١٩٦٥ (نسبة مئوية)	١٩٨٤ (نسبة مئوية)
الأردن	غ.م	٨	غ.م	٦٢
الامارات العربية المتحدة	غ.م	غ.م	غ.م	٣٢
تونس	٢٢	١٥	٥٤	٥٠
الجزائر	١٥	٦	٥١	٤١
السعودية	٨	٣	٣١	٣٨
السودان	٥٤	٣٣	٣٧	٥١
سوريا	٢٩	٢٠	٤٩	٥٧
الكويت	غ.م	غ.م	غ.م	٤١
ليبيا	٥	٢	٣٣	٣٤
مصر	٢٩	٢٠	٤٥	٤٨
المغرب	٢٣	١٧	٤٩	٥١
اليمن العربية	غ.م	٢٤	غ.م	٥٦

المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٦** (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٦).

وفي المقابل، نجد أن هناك تدهوراً ملحوظاً في الاكتفاء الذاتي في مجال انتاج الأقمشة، وأن اتجاه التدهور يتزايد بصفة متزايدة.. فقد تدنت نسبة الاكتفاء الذاتي في جميع أنوال الغزول من حوالى ٥١ بالمائة إلى ٤٧ بالمائة خلال النصف الثاني من السبعينات، بينما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأقمشة ٥٧,٢ بالمائة عام ١٩٨٥[١].

وبالنسبة إلى القطاع الاستراتيجي في العملية التصنيعية المعروف بـ«قطاع صناعة الآلات والمعدات» (Machine-tool Sector)، فإن امكانات هذا القطاع ما زالت بدائية ومقتصرة على انتاج الآلات الزراعية، والمولدات الكهربائية (قوة حصان واحد) وآلات تقطيع المعادن البسيطة، مما يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لتطوير قطاع السلع الرأسمالية في المستقبل.

وحول تطور الموارد البشرية في الوطن العربي وحجم الانجاز التعليمي، يلاحظ عدم حدوث

---

(١) انظر: ابراهيم سعد الدين [وآخرون]، **التنمية العربية**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، [تحت النشر]).

تغير يذكر في أرقام معدل المشاركة الخام بالنسبة إلى معظم الأقطار العربية... كذلك تشير البيانات المتاحة إلى التركيب العمري الفني في أغلب الأقطار العربية، حيث يبلغ من هم أقل من ١٥ سنة نحو ٤٥ بالمائة من جملة السكان[٢]. وتلك مسألة لها تبعات ثقيلة بالنسبة إلى المستقبل العربي، من حيث ارتفاع «نسب الإعالة» وانخفاض نسب المشاركة في قوة العمل.

جدول رقم (٢)
نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية للأقطار الأعضاء
(١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)
(نسب مئوية)

السنة / القطر	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الامارات العربية المتحدة	٩٤,١٠	٩٠,٤٧	٨٣,٤٥	٧٥,٨٤	٨٧,٥٧	٨٩,٠٠
البحرين	٨٩,٠١	٨٩,٣٠	٨٣,٠٢	٨٠,٨٠	٨٦,٤٤	٨٦,٥٨
تونس	٥١,٠٥	٥٢,٢٢	٤٦,٢٠	٤٤,٦٨	٤٤,٣٨	٤١,٨٢
الجزائر	٩٢,١٢	٩٠,٢٠	٨١,٩٤	٧٥,٢٤	٧١,٨٢	٦٦,٨١ (أ)
السعودية	٩٢,٩٨	٩٣,٠٥	٩٢,٦٥	٩٧,٦٩	٩٨,٤٦	٩٤,٨٣ (أ)
سورية	٦٣,٢٨	٦١,١١	٥١,٣٣	٥٤,٧٣	٤٩,٥٩	٤٢,٥٩ (ج)
العراق	٩٩,٤٦	٩٨,٦٥	٩٨,٥٧	٩٨,٦٢	٩٨,٦٠	٩٨,٨٨ (أ)
عمان	٩٩,٥٦	٩٩,٦٠	٩٩,٤٤	٩٩,٣٢	٩٨,٧٦	٩٨,٤٦
قطر	٩٤,٣٧	٩٦,٢٠	٩٦,٦٥	٨٩,١٦	٩٢,٣٣	٩١,٠٢
الكويت	٩٢,٣٨	٨٧,٥٩	٨٣,٤٧	٨٧,٣٥	٩٠,٠٢	٨٧,٣٦ (ب)
ليبيا	٩٩,٩٣	٩٤,٥٤	٩٩,١٥	١٠٠,٠٠	٩٩,٩١	٩٩,٩٧
مصر	٦٤,١٨	٦٤,٢٥	٦٦,١٦	٥٥,٧٢	٥٩,٩٧	٥٤,٨٧

ملاحظات: (أ) من: *OPEC Bulletin, 1985.*
(ب) من مصادر رسمية.
(ج) من تقديري.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٧)، و
International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics, 1987* (Washington, D.C.: [IMF], 1987).

وغني عن القول أن الاقتصاد العربي شهد معدلات انفتاح (تصديراً واستيراداً) لم يسبق لها مثيل في تاريخه الحديث، تحت تأثير العائدات النفطية حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى معدل حرج للغاية بلغ ٨٧ بالمائة للاقتصاد العربي عام ١٩٨٠.. ثم عادت فانخفضت عام ١٩٨٥

(٢) المصدر نفسه.

لتصل إلى ٥٥ بالمائة. ورافق ذلك ارتفاع الميل الحدي للاستيراد، وازدياد درجة تمركز الواردات، في اتجاه مجموعة بلدان السوق الأوروبية المشتركة (٤١ بالمائة في المتوسط). وفي مقابل ذلك، ظلت التجارة العربية ـ العربية عند مستوى متواضع للغاية لا يتجاوز ٧ بالمائة من اجمالي الصادرات العربية، و١١ بالمائة من اجمالي الواردات العربية.

ورغم هبوط قيمة الصادرات النفطية للبلدان العربية المصدرة للنفط هبوطاً هائلاً (من ٢١٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٦)، فإن نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية ظلت نسبة طاغية في حالة كل من الامارات العربية المتحدة، البحرين، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت وليبيا، مما يدل على ضعف درجة التنوع في هيكل الصادرات السلعية لتلك البلدان (انظر الجدول رقم(٢)). وفي ظل ضعف المرونة الداخلية للواردات (السلعية والخدمية) في تلك البلدان، فقد تقلص وتآكل الفائض في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية في معظم البلدان العربية النفطية وغير النفطية.

والصورة عند منتصف الثمانينات تدعو إلى القلق حقاً، مع تزايد عجز موازين المدفوعات وتصاعد حجم وأعباء خدمة الدين الخارجي، وتدهور أوضاع الاحتياطات الدولية للأقطار العربية مقاسة بمؤشر عدد شهور تغطية الواردات، وضعف بنية الصادرات السلعية (بخلاف النفط). وبالتالي فإن المشاهد المستقبلية للاقتصاد العربي تبدأ من نقطة ضعف هيكلية أساسية من حيث العلاقة مع العالم على جميع الجبهات: التبادل التجاري، أعباء الديون، أوضاع الاحتياطات والفوائض المالية.

كذلك فإن حقبة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات شهدت المزيد من التدهور في درجة مناعة الاقتصاد العربي، نتيجة تغلغل الشركات دولية النشاط في بنية الاقتصاد العربي.. فقد اتسعت رقعة نشاط وعمليات هذه الشركات، واخترقت قطاعات بأكملها مثل القطاع المالي والمصرفي، وقطاع البناء والتشييد، الصناعة النفطية والبتروكيميائية. وقد ضاعف من تلك الآثار السلبية تهاون المفاوض العربي في الحصول على أفضل الشروط التساومية بهدف تقليل حجم المغارم التي تقع على كاهل الاقتصاد العربي.. وكذا الارتكان إلى الحلول السهلة مثل الاعتماد المفرط على عقود مشروعات تسليم المفتاح. إذ تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استغراقاً في عقود مشروعات «تسليم المفتاح» بدءاً من الألف إلى الياء.

وفي المقابل، فإن النشاط التكاملي الاقتصادي العربي كان له انجازاته واخفاقاته في تلك المرحلة الحرجة من التاريخ العربي. ولعل أهم انجازات تلك المرحلة تمثلت في نمو رقعة المشروعات العربية المشتركة وتوسعها، إذ بلغ مجموع المشروعات العربية ـ العربية المشتركة ٣٩١ مشروعاً، يبلغ مجموع رؤوس أموالها ٢١,٤ مليار دولار، ولكن الجانب الأكبر منها يتمركز في قطاع التمويل[٣]. بيد أن قطاع العمل العربي المشترك يعاني أزمة حادة منذ بداية الثمانينات، حيث أصابه قدر كبير من الجمود والشلل... نتيجة فقدان «قوة الدفع» التي كانت وراء انطلاقته الأولى في منتصف السبعينات.

وفي مقابل ضعف مجهودات التكامل الاقتصادي العربي وتراخيها، فقد كانت عمليات

---

(٣) انظر: سميح مسعود، «المشروعات العربية، واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧).

التدويل المالي بمثابة الآلية الأساسية التي تم بواسطتها نزح جانب مهم من المدخرات ـ وبالتالي «الفائض الاقتصادي» ـ لكي تصب في الخارج، بعيداً عن قنوات الاستثمار المحلية. إذ إن عملية تدويل المدخرات العربية، ونزع هويتها القومية، ودمجها وخلطها برأس المال المالي العالمي، لم تكن عملية عفوية.. بل كانت تهدف إلى إفراغ المنطقة العربية من جانب مهم من مدخراتها، وبالتالي تقويض الأسس الموضوعية لتمويل برامج الاستثمار وعمليات التراكم المحلية.

وبهذا الصدد تشير إحصائية حديثة لصندوق النقد الدولي إلى أن الأموال النقدية العابرة للحدود، والمملوكة لأفراد عرب، والمودعة في الخارج لدى بنوك أوروبية وأمريكية (غير المراكز الخارجية Off Shore) تعادل ٦٦,٢ مليار دولار في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦[٤]. كما يقدر رئيس جمعية المصرفيين العرب، حكمت النشاشيبي، ثروات الأفراد العرب الموظفة في الخارج من خلال وسطاء ماليين بما يزيد عن ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٦[٥].

وفي الوقت نفسه الذي تسربت فيه هذه المدخرات والأموال إلى الخارج، تقدر الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حجم الديون الخارجية العربية (الرسمية وشبه الرسمية) بنحو ١٣٠ مليار دولار، أي ما يوازي تقريباً حجم الثروات والأموال العربية المودعة بواسطة أفراد عرب في الخارج.

وهنا تكمن «المفارقة التاريخية الكبرى» ـ بل مأساة الوضع الراهن للاقتصاد العربي ـ ففي الوقت الذي تدفقت فيه مدخرات وودائع إلى الخارج توازي حجم الدين الخارجي الرسمي الذي يثقل كاهل الاقتصاد العربي، وتجري إعادة جدولته وفقاً لشروط مالية وسياسية متعسفة، فإن الأموال العربية «المهاجرة» أو «الهاربة» هي ذاتها التي يجري إعادة تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض الدولي وإعادة الجدولة. وهكذا يتم اقفال الدائرة وإحكام الحصار حول الاقتصاد العربي، عندما يصبح المال «العربي» أداة تبعية.. بدلاً من أن يكون أداة تحرر.

بيد أن النزعة نحو «تدويل» المدخرات الفردية والمؤسسية «العربية»، لم تكن عملية منفصلة عن النزعة نحو تعميق الطبيعة والسمات «الريعية» للاقتصاد العربي خلال السنوات العشر الأخيرة. إذ نشطت خلال السنوات الأخيرة شبكة متنامية من المؤسسات والوكلاء والصيارفة تنافس وحدات القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الرسمية، في المضاربة على مدخرات المواطنين العرب واستقطابها إلى الخارج في عالم المضاربات والعقود الآجلة سعياً وراء أكبر عائد ممكن.. بغض النظر عن الانتاج أو العائد التنموي لتوظيفات هذه الأموال. وغدا الحافز الأكبر هو «التكاثر المالي» وليس «التراكم الانتاجي».

وهكذا اتسع تدريجياً نطاق نشاط ومعاملات ما يمكن تسميته «قطاع المال غير الرسمي»، ليخلق نوعاً جديداً من «الازدواجية» و «الثنائية» المالية في الاقتصاد العربي، تضاف إلى غيرها من «الثنائيات» التي يحفل بها الواقع الاقتصادي العربي الراهن. فلا بد لنا إذاً من النظر إلى عمليتي «التدويل» و «الترييع» على أنهما وجهان لعملية تاريخية واحدة، نتج عنها اختراق جدار الأمن الاقتصادي العربي. وتم من خلالها فقدان السيطرة تدريجياً لراسم السياسة الاقتصادية العربي على توجهات عمليات التراكم وشروط اعادة الانتاج في المجتمع العربي.

---

(٤) انظر: **المنتدى**، السنة ٢، العدد ٢٣ (آب/ اغسطس ١٩٨٧).

(٥) انظر: **اليوم السابع** (٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).

ثانياً: مشاكل التكيف ومسارات النمو «المستقبلية» في الأمد المتوسط

شهدت البلدان العربية النفطية تراجعاً مهماً في حجم العائدات النفطية خلال السنوات الأخيرة. فقد انخفضت العائدات النفطية لمجموعة البلدان الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من ٢١٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٦، مما يعني هبوط العائدات النفطية الإسمية إلى ما يوازي ربع مستواها عند بداية الثمانينات.. ناهيك عن التقلص في القيم الحقيقية (القوة الشرائية) لتلك العائدات. وقد تأثرت بعض البلدان بشكل خاص بذلك الانخفاض الهائل في العائدات النفطية، إذ انخفضت العائدات النفطية في السعودية من ١٠١ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٦، وليبيا من ٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٤,٦ مليارات دولار عام ١٩٨٦، والعراق من ٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٨٦، والجزائر من ١٢,٦ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦، والكويت من ١٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٦,٦ مليارات دولار عام ١٩٨٦ (انظر الجدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)
قيمة الصادرات النفطية للأقطار الأعضاء وعمان للفترة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ (مليار دولار)

السنة / الأقطار الأعضاء	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦(*)
الامارات العربية المتحدة	١٩,٥	١٨,٣	١٤,٥	١١,٤	١٢,٤	١٢,٥	٦,٢
البحرين	٣,٢	٣,٩	٣,١	٢,٦	٢,٧	٢,٤	١,٨
تونس	١,١	١,٣	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٣
الجزائر	١٢,٦	١٣,٠	١٠,٨	٩,٥	٩,٢	٨,٢	٢,٥
السعودية	١٠١,٤	١١١,٥	٧٣,٣	٤٤,٨	٣٦,٣	٢٧,٥	٢١,٧
سوريا	١,٣	١,٣	١,٠	١,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٤
العراق	٢٦,١	١٠,٤	١٠,١	٩,٧	١١,٢	١٢,٥	٦,١
قطر	٥,٤	٥,٥	٤,٢	٣,٠	٤,٢	٣,٢	١,٥
الكويت	١٨,٤	١٤,٢	٩,١	١٠,١	١١,٠	٩,٧	٦,٦
ليبيا	٢١,٩	١٤,٧	١٣,٧	١١,١	١١,١	١٠,٩	٤,٦
مصر	٢,٠	٢,١	٢,١	١,٨	١,٩	٢,٠	١,١
الاجمالي	٢١٢,٩	١٩٦,٢	١٤٢,٨	١٠٥,٨	١٠١,٧	٩٠,٤	٥٢,٨
عمان	٣,٣	٤,٤	٤,١	٤,٢	٣,٩	٤,٧	٢,٠

(*) من تقديري

المصادر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثاني عشر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م** (الكويت: المنظمة، ١٩٨٦)؛ الهيئة المصرية العامة للبترول، **التقرير السنوي، ١٩٨٦**؛ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦) م**؛
International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics, 1987*, and *Petroleum Intelligence Weekly* (26 January 1987).

وليس هناك من شك أن الانخفاض الكبير في حجم العائدات النفطية في البلدان النفطية الرئيسية كان له انعكاساته السلبية على حجم تحويلات العاملين، وتدفقات المساعدات الانمائية للبلدان غير النفطية[٦]. وتفرض تلك التطورات بطبيعتها قيداً تمويلياً مهماً على عمليات التوسع في الانفاق العام الجاري والاستثمارات المحلية، إذ كانت الأموال النفطية وما تفرغ عنها من قنوات هي المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التوسع في الانفاق العام والاستثمارات في البلدان النفطية وغير النفطية خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥).

ولذا فإن أهم مقومات عمليات التكيف لحقبة ما بعد «الرواج النفطي» تتمثل في الحد من الانفاق الحكومي الجاري، وحجم الانفاق الاستهلاكي الخاص وتقليص فاتورة الواردات. ولعل من بين أهم الصعوبات التي تواجه عمليات التكيف في البلدان العربية النفطية وغير النفطية خلال السنوات العشر المقبلة (في الأجل المتوسط) هي عدم مرونة الاستهلاك الخاص والنشاط الاستيرادي في اتجاه التخفيض(Downward Inflexibility)فلقد تراكمت خلال سنوات الرواج والوفرة المالية سلوكيات وعادات استهلاكية واستيرادية جديدة تستعصي على عمليات التخفيض والتكيف مع أوضاع العسر المالي وتراجع العائدات النفطية.

إن إلقاء نظرة على تطور رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات لمجموعة البلدان العربية خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) يشير بوضوح إلى تلك الحقيقة، ففي الوقت الذي هبطت فيه الصادرات السلعية من مستوى ٢٣٠,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٠٩ مليارات دولار عام ١٩٨٥، نجد أن الواردات السلعية قد هبطت من مستوى ١٠٣ مليارات دولار عام ١٩٨٠ إلى مستوى ٨٣ مليار دولار فقط عام ١٩٨٥ (راجع الجدول رقم (٤)). كذلك نجد أن الواردات الخدمية قد هبطت من مستوى ٥٦,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى مستوى ٤٩ مليار دولار فقط عام ١٩٨٦.

ويعود ذلك إلى أن جانباً مهماً من الواردات هو واردات «لازمة» لخدمة هياكل الانتاج والاستثمار والاستهلاك القائمة، نتيجة الخيارات التكنولوجية المتحيزة التي تمت خلال فترة الرواج والوفرة المالية. فأعباء الصيانة وقطع الغيار والمدخلات اللازمة لتسيير عجلة الحياة الاقتصادية هي ذات مكون أجنبي مرتفع، ومن الصعب ضغطها وتقليصها بشكل ملموس خلال فترة التكيف المقبلة.. لأنها نتاج خيارات وحزم تكنولوجية «ذات كثافة استيرادية عالية» في مجالي التشغيل والصيانة.

ولعل «هامش المناورة» الأكبر متاح في مجال ضغط وتخفيض مستويات الاستهلاك الخاص (استهلاك القطاع العائلي)، ذلك الاستهلاك الذي نما بمعدلات انفجارية (بالنسبة إلى بعض الفئات) خلال السنوات العشر الماضية. إذ إن سياسة ترشيد وضبط الاستهلاك، لاسيما للفئات العليا (٢٠ بالمائة) والفئات الوسطى (٣٠ بالمائة) تعتبر إحدى الركائز الأساسية لـ «سياسة التكيف» خلال السنوات العشر المقبلة.

---

(٦) انظر: **التصحيح والتنمية في البلدان العربية**، تحرير سعيد النجار (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٧) ص ٢٠ ـ ٢٣.

جدول رقم (٤)
الحساب الجاري للأقطار العربية للفترة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
(مليار دولار)

السنة / المكونات	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥(*)
الصادرات السلعية	٢٣٠,٥	٢١٦,٤	١٦٤,٦	١٢٩,٢	(١٢٤,٠)	١٠٨,٧
المستوردات السلعية	١٠٢,٨	١٢٣,١	١٢٣,٧	١٠٧,٩	(١٠١,٨)	٨٢,٧
الميزان التجاري السلعي	١٢٧,٧	٩٣,٣	٤٠,٩	٢١,٣	(٢٢,٢)	٢٦,٠
صادرات الخدمات	٢٨,٢	٣٧,٧	٣٨,٠	٣٩,٠	(٣٤,٩)	٣٠,٩
مستوردات الخدمات	٥٦,٤	٧٠,٧	٦٦,٤	٦٥,٠	(٦١,٤)	٤٨,٩
ميزان الخدمات	(٢٩,٨)	(٣٤,٤)	(٢٩,٣)	(٢٧,٥)	(٢٧,٩)	(١٨,٠)
التحويلات الخاصة	٠,٩	(٠,٣)	(١,٩)	(٠,٨)	(٠,١)	(٢,٤)
التحويلات الرسمية	(٣,٠)	(٢,٥)	١,٥	(١,٨)	(١,٢)	(١,٢)
صافي حساب التحويلات	(٦,٣)	(٧,٢)	(٧,٢)	(٥,٥)	(٣,٩)	(٣,٦)
الحساب الجاري	٨٨,٧	٤٨,٥	(٠,٦)	(١٦,٨)	(١٣,٦)	(٠,٥)

(*) جميع البلدان العربية باستثناء موريتانيا والمغرب واليمن الديمقراطية.

ملاحظات:

١ ـ أرقام ميزان الخدمات وحساب التحويلات لا تشمل العراق وإن كان هذان الحسابان داخلين ضمنياً في الحساب الجاري؛

٢ ـ بالنسبة إلى الامارات العربية المتحدة وقطر:

أ ـ الأرقام في بندي صادرات ومستوردات الخدمات لا تشمل هذه الصادرات والمستوردات في القطرين وإن كان ميزان الخدمات يعكس هذين البندين للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤؛

ب ـ الأرقام في بندي التحويلات الخاصة والتحويلات الرسمية لا تشمل هذه التحويلات في القطرين، وإن كان صافي حسابات التحويلات يعكس هذين البندين للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤؛

ج ـ في عام ١٩٨٥، الأرقام في بنود ميزان الخدمات وبنود حساب التحويلات لا تشمل أرقام القطرين، وإن كان الحساب الجاري يعكس هذه البنود.

٣ ـ الأرقام ضمن الأقواس تعني سالباً.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث عشر، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م**، ص ٣١، و International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics, 1987*.

ولكي يتم الترشيد الاستهلاكي على أسس انتقائية سليمة، لا بد من وضوح الرؤية حول تصنيف المجموعات والمفردات السلعية والخدمية المختلفة التي تدخل في تركيب «سلة الاستهلاك» للفئات المختلفة، ويمكن لنا اقتراح التصنيف السلعي التالي:

ـ **السلع المعايشة (أو الأجرية)**، وهي تمثل في سلع الاستهلاك الضروري (السلع التموينية).

ـ **سلع الاستهلاك «شبه الكمالي»**، وهي تمثل في بعض السلع التي ترفع من مستوى الرفاه والمعيشة في اطار معقول، اللحوم، الدواجن، السلع المعمرة ذات المواصفات والخصائص العادية.

ـ **سلع الاستهلاك الكمالي**، وتتمثل في السلع المعمرة ذات المواصفات العالية والمتقدمة (مثل: أجهزة التكييف، أجهزة الفيديو، السيارات الفاخرة، الملابس المستوردة).

ـ **سلع الاستهلاك الترفي (أو المظهري)**، ويلاحظ هنا أن نمط التصنيع المحلي وهيكل الصناعة القائم في معظم البلدان العربية لا يسمحان بالوفاء سوى بأهم السلع الأجرية، وبقسم فقط من سلع الاستهلاك «شبه الكمالي»، بينما يتم تغطية الاحتياجات من سلع الاستهلاك الكمالي وسلع الاستهلاك الترفي من خلال عمليات الاستيراد والتهريب المنظم.

بيد أن نمط الاستهلاك الجديد، «الممول نفطياً أو ريعياً»، والذي ساد المنطقة العربية خلال السنوات العشر الأخيرة، إنما هو نمط له آثار انتشارية واضحة لدى معظم الفئات الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية. وهو نمط يقاوم الترشيد، لما ترسخ من عادات وهياكل استهلاكية لدى الفئات عالية ومتوسطة الدخل... يصعب أن تعود القهقرى (Irreversible). ولكنه يمكن، على الأقل، تقييد وترشيد بعض بنود الاستهلاك الخاص مثل: استهلاك الكهرباء والطاقة. إذ تشير العديد من الدراسات المتخصصة إلى أن الاقتصاد العربي يمتلك درجات حرية هائلة في مجال ترشيد أنماط استهلاك الطاقة بأنواعها لا سيما في مجالات الاستخدام المنزلي، والنقل والمواصلات.

وحيث ان جانباً مهماً من «عمليات التكيف» في الوحدات القطرية المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد العربي خلال السنوات العشر المقبلة، يتوقف على المسار المستقبلي لأسعار النفط الخام والكميات المصدرة من قبل البلدان العربية، فإنه من الضروري استطلاع السلوك الاحتمالي لحركة الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق العالمية... وانعكاسات ذلك على الكميات المصدرة وعلى المداخيل النفطية، وبالتالي على معدلات نمو الاستهلاك، والاستثمارات المحلية، والفوائض المالية.

١ ـ توقعات تطور أسعار النفط وصادراته في الأجل المتوسط

رغم تعدد وتضارب التوقعات والتكهنات حول المسار الاحتمالي المستقبلي لأسعار النفط وصادراته، يكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن موجة هبوط وركود أسعار النفط سوف تنكسر عند منتصف التسعينات.. وأن النصف الثاني من التسعينات سوف يشهد اتجاهاً صعودياً لأسعار النفط الخام لكي يصل إلى نحو ٤٠ ـ ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد. وفيما يلي أهم التقديرات والتوقعات المتاحة بهذا الشأن:

---

(٧) تأكيداً للاتجاه ذاته، يشير التقرير الصادر عن البنك الدولي في آب/ اغسطس عام ١٩٨٣ عن «النظرة المستقبلية للطاقة» إلى الحقائق التالية:

١ ـ «By the end of the 1980's, the World will witness, the end and full maturing of fuel-substitution and energy conservation policies, which commenced in the 1970's and early 1980».

ب ـ «Very nuclear plants are no order (or scheduled) for completion during the early nineties, as compared with a large number of completion planned for the period: 1985-1990».

ج ـ «Conventional thermal generating plants (i. e. oil-fired) would have to take up any supply insufficiency in the early 1990's».

انظر: World Bank, *The Energy Outlook Report* (Washington, D.C.: The Bank, 1983).

السنة المرجعية	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
المتغيرات النفطية			
(أ) سعر النفط الخام للبرميل			
ـ التقدير الأول(*)	٢٠ دولاراً	٢٨ دولاراً	٤٥ دولاراً
ـ التقدير الثاني(**)	٢٦ دولاراً	غ.م	٤٠ دولاراً
ـ التقدير الثالث(***)	غ.م	٤٢ دولاراً	غ.م
(ب) حجم الصادرات النفطية			
ـ التقدير الأول لحجم صادرات الأوبك(*)	١٨ ـ ١٩ مليوناً (ب/ي)	٢٣ ـ ٢٤ مليوناً (ب/ي)	٢٨ مليوناً (ب/ي)
ـ التقدير الثاني لحجم الصادرات النفطية للبلدان العربية(***)	١٠,٦ ملايين (ب/ي)	١٢ مليوناً (ب/ي)	١٥,٥ مليوناً (ب/ي)
(ج) اجمالي حجم العائدات النفطية المتوقعة للبلدان المصدرة للنفط(**)	١٠١ مليار دولار	غ.م	٢٢٧ مليار دولار

(*) التقدير الأول يستند إلى دراسة:

Nordine Ait-Laoussine and John C. Gault, «The 1986 Oil Price War: An Economic Fiasco,» *Middle East Economic Survey (MEES)*, vol. 29, no. 52 (6 October 1986).

(**) التقدير الثاني يستند إلى دراسة روبرت مابرو، ورقة قدّمت إلى: مؤتمر الطاقة العربي، ٣، الجزائر، ٤ ـ ٩ أيار/ مايو ١٩٨٥.

(***) التقدير الثالث يستند إلى نتائج نموذج ايني ـ أوابك في اطار «السيناريو الاتجاهي».

وباستثناء تنبؤات نموذج «ايني ـ أوابك»، فإن التوقعات والتكهنات المختلفة تكاد تقترب من بعضها، وتشير إلى منتصف التسعينات على أنها ستكون نقطة تحول لمصلحة البلدان المصدرة للنفط[٧].. وبداية ارتفاع الأسعار والصادرات النفطية، وبالتالي العوائد النفطية.

وفي ضوء تلك التوقعات المستقبلية لأسعار النفط وعائداته، يمكن القيام ببعض الاسقاطات حول معدلات النمو المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي، للاستهلاك، وللاستثمار خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)، بالاستناد إلى اسقاطات ما سمي بـ «المشهد الاتجاهي» في إطار نموذج «إيني ـ أوابك» اضافة إلى التقديرات التي تمت في اطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي تم اعداده تحت اشراف مركز دراسات الوحدة العربية. ويشير الجدول رقم (٥) إلى معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠) بالنسبة إلى مجموعة مختارة من البلدان النفطية وغير النفطية.

ويلاحظ من استقراء تلك الاسقاطات لمعدلات النمو المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي، استمرار تأثرها بما يحدث للمتغير النفطي خلال فترة التكيف الممتدة حتى نهاية القرن في ظل «المشهد الاتجاهي». ويقصد بـ «المشهد الاتجاهي» هنا، الاطار المرجعي للاسقاطات للمتغيرات الاقتصادية الكلية في حالة استمرار النظم السياسية والهياكل الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه، دون تبدل جذري.

جدول رقم (٥)
معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي «المتوقعة»
خلال الفترة، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)
(نسب مئوية)

البلد	٨١ـ١٩٨٥	١٩٨٥ـ١٩٩٠		١٩٩١ـ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠	
١ ـ البلدان النفطية	(فعلي)				مرحلة التغطية	
				(أ)	(ب)	
السعودية	ـ ٥,٨	٤		٤	٤	٦
				(بيانات خطة التنمية الرابعة)		
الكويت	ـ ١,٤	٣,٩		٣,١	٢,٩	٤
		(بيانات خطة التنمية الكويتية)				
		(أ)	(ب)			
الامارات العربية المتحدة	غ. م	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢	٣,٥
ليبيا	-٥,١	٢,١	١,٨	٤,٨	٤	٥
الجزائر	+٤,٦	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٥	٥,٥
العراق	غ. م.	٥,٠	٣,٥	٥,١	٤,٠	٥,٥
(ب) البلدان غير النفطية						
تونس	+٣,٠	٤,٠	٣,٠	٣,٢	٣	٤
المغرب	+٣,٧	٣,٦	٢,٥	٣,٨	٣	٤
مصر	+٦,٢	٢,٤	٢,٠	١,٥	٢	٤,٥
الأردن	+٥,٣	٢,٤	٢,٠	٣,٥	٣	٣,٥
اليمن العربية	+٥,٠	٠,٩	٠,٥	٢,٦	٢	٢,٥
سوريا	+٠,٢	٢,٤	٢,٠	٣,١	٣	٤

المصادر:

ـ بيانات الفترة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (على أساس فعلي) من واقع بيانات الجدول رقم (١ ـ ٥) في: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)** (الكويت: الصندوق، ١٩٨٦).

ـ بيانات الفترة، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، تشير إلى تقديرات السيناريو الاتجاهي (أ) النموذجاييني ـ أوابك والتقديرات المعدلة (ب) إلى أدنى، في ضوء انخفاض أسعار النفط عما تم تقديره في اطار السيناريو الاتجاهي.

ـ بيانات الفترة، ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، تشير إلى تقديرات السيناريو الاتجاهي (أ)، والتقديرات المعدلة (ب) إلى أدنى، في ضوء ارتفاعات أقل تواضعاً لأسعار النفط عما تم تقديره في اطار السيناريو الاتجاهي.

٢ ـ معدلات نمو الاستهلاك «المتوقعة» في اطار المشهد الاتجاهي

عند تقدير معدلات نمو الاستهلاك الكلي «المتوقعة» في ظل المشهد الاتجاهي، هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى الاتجاه نحو ضبط معدلات نمو الاستهلاك وتخفيضها خلال الفترة الممتدة بين عام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٥، على الأقل تحت وطأة الأزمة الاقتصادية المتمثلة في تناقص

الموارد الخارجية (من صادرات نفطية وتحويلات رسمية ودخول عوامل الانتاج من الخارج)، وكذا تصاعد حدة أزمة المديونية الخارجية وتزايد أعباء الدين الخارجي.

وينعكس ذلك بشكل أوضح في حالة الاستهلاك العام والحكومي (Public Consumption) حيث سينخفض بمعدلات أكبر من معدلات انخفاض الاستهلاك الخاص. وذلك نظراً لأن حجم الاستهلاك العام والحكومي إنما هو دالة في ايرادات الدولة، وضغط الانفاق الاستهلاكي العام انما هو تعبير عن أزمة الخزانة العامة وتضاؤل امكانات «التمويل التضخمي». ومن ناحية أخرى، فإن معدلات الانخفاض في حجم الاستهلاك الخاص سوف تكون أبطأ، نظراً لمقاومة القطاع العائلي لأي فكرة لتخفيض مستوى معيشته... وحيث يتم السحب من المدخرات وتصفية بعض الأصول للحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك والمعيشة.

وتعتبر تقديرات خطة التنمية الرابعة في السعودية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) تعبيراً عن هذه الاتجاهات، إذ قدر أن ينمو الاستهلاك الحكومي خلال تلك الفترة بمعدل سالب (-٢,٢ بالمائة)، بينما قدر أن ينمو الاستهلاك الخاص بمعدل ٣ بالمائة وينطبق الأمر نفسه على البلدان «غير النفطية» نتيجة تقلص تدفق الموارد الخارجية من تحويلات وعوائد عوامل الانتاج، مما يدفع تلك البلدان دفعاً لاتخاذ بعض اجراءات ضغط الانفاق الاستهلاكي.. في اطار ما يمكن تسميته عمليات «الترشيد الهامشي»، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية وليس نتيجة تغيير جذري في السياسات والرؤية التنموية، وفي اطار فرضيات المشهد الاتجاهي.

ويمكن تلخيص الصورة الكلية بخصوص معدلات نمو الاستهلاك المتوقعة في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)
معدلات نمو الاستهلاك «المتوقعة» في مجموعة مختارة من البلدان العربية للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)
(نسب مئوية)

القطر / السنة	١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (فترة التكيف القاسية)	١٩٩١ ـ ١٩٩٥ (الفترة الانتقالية)	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ (فترة بداية التحسن)
أولاً: البلدان النفطية			
السعودية			
الاستهلاك الحكومي	-٢,٢		
الاستهلاك الخاص	٣,٠		
	(بيانات خطة التنمية الرابعة)		
الاستهلاك الكلي	١,٠	٢,٥	٥,٤(**)

القطر / السنة	١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (فترة التكيف القاسية)	١٩٩١ ـ ١٩٩٥ (الفترة الانتقالية)	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ (فترة بداية التحسن)
الكويت			
الاستهلاك الحكومي	١,٨		
الاستهلاك الخاص	٣,٦		
	(بيانات الخطة)		
الاستهلاك الكلي	٢,٧	٣,٤	٤,٥(**)
الامارات العربية المتحدة	١	٣	٤,٦(**)
ليبيا	٠,٥	٢,٥	٣,٩(**)
الجزائر	١	٣,١	٤,٢(**)
العراق	٣,٢(*)	٣,٢	٣,٢(**)
ثانياً: البلدان «نصف النفطية» و «غير النفطية»			
الاردن	١,٠	١,٥	٢
تونس	٢,٠	٢,٥	٣
سوريا	١,٧	٢,٠	٢,٥
مصر	١,٧	١,٥	٢
المغرب	٢,٥	٢,٥	٢,٥
اليمن العربية	-١,٥	١,٠	١,٤

(*) العراق هو البلد النفطي الوحيد الذي سوف يحافظ على معدلات نمو عالية نسبياً للاستهلاك الكلي نظراً لارتفاع معدلات نمو الاستهلاك العام.

(**) معدلات النمو هنا تقترب من معدلات النمو في السيناريو الاتجاهي لنموذج ايني ـ اوابك للفترة، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥، حيث كان هناك افتراض لسعر برميل النفط الخام بنحو ٤٢ دولاراً.

٣ ـ تقدير حجم الاستثمارات المتوقعة في المنطقة العربية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠)

يتأثر حجم الاستثمارات الاجمالي (Gross Capital Formation)، وبالتالي معدلات نموها السنوية، بعدد من العوامل والمحددات التي تختلف فيما بين البلدان النفطية و «البلدان غير النفطية»[٨].

فبالنسبة إلى البلدان النفطية، نجد أن حجم معدلات نمو الاستثمارات الاجمالية يتأثر بعاملين:

أ ـ القيد المالي الوارد على تمويل التوسع في الاستثمارات، وهنا تلعب التطورات المتوقعة

(٨) استفدنا هنا من: سعد حافظ، «تحديد شكل دالة الاستثمار العربية»، ورقة غير منشورة اعدت في اطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

لأسعار النفط ولحجم الصادرات النفطية ولعائد الاستثمارات المالية في الخارج والقوة الشرائية للصادرات النفطية دوراً حاكماً في تحديد اتجاهات التوسع والانكماش في حجم الاستثمارات الكلية.

ب ـ أثر التشبع (Saturation Effect)، في بعض المجالات الاستثمارية ولاسيما في مجال مشروعات البنية التحتية وأعمال البناء والتشييد والمرافق والخدمات. وهذا القيد يرتبط بما يسمى عادة «الطاقة الاستيعابية».

أما بالنسبة إلى البلدان غير النفطية، فإننا نجد أن حجم ومعدلات الاستثمار الاجمالية في تلك البلدان تتأثر بعدد من العوامل أهمها:

ـ صافي التحويلات والقروض من العالم الخارجي.
ـ مستوى عجز (أو فائض) ميزان المدفوعات.
ـ الحد الأدنى الثابت من الاستثمارات اللازمة للحفاظ على مقومات الوجود الاقتصادي في القطاعات المختلفة، وهي التي يمكن أن يطلق عليها (Maintenance Investment) وهي استثمارات يجري تنفيذها بغض النظر عن الحالة والأوضاع التمويلية.

وليس هناك من شك في أن صافي التحويلات والقروض والمعونات المقبلة إلى البلدان العربية «غير النفطية» سوف يتأثر بما يطرأ من تطورات على العوائد النفطية في «البلدان النفطية»، لما لذلك من أثار على حجم التحويلات والقروض الرسمية من ناحية، وعلى حجم الطلب على العمالة الوافدة من البلدان غير النفطية وبالتالي على تحويلات العاملين بالخارج.

وخلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات، ومنتصف التسعينات، نستطيع أن نستشف أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو الاستغناء عن مزيد من العمالة العربية «الوافدة» من البلدان غير النفطية. إذ تشير خطة التنمية الرابعة في السعودية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠) إلى أنه يتوقع أن يبلغ عدد العمال الأجانب الذين سيعودون إلى أوطانهم حوالى ٦٠٠ ألف عامل[٩].

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الاتجاه حتى منتصف التسعينات سيكون استمراراً للاتجاه نحو ارتفاع نسب العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج القومي الاجمالي خلال الخمس سنوات في معظم البلدان العربية «غير النفطية» كما حدث، وكما هو موضح فيما يلي[١٠]:

البلد	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ (نسبة مئوية)	١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (نسبة مئوية)
الأردن	+٩,٤	-١,٢
تونس	-٧,٢	-٨,٧
السودان	-١,٥	-٦,٩
سوريا	-٤,٨	-٤,٤
المغرب	-١٠,٢	-٨,١

(٩) انظر: حسين عبد الله سجيني، **التنمية بين التخطيط والتنفيذ في المملكة العربية السعودية: أعمال الندوة حول تجارب التخطيط في العالم العربي** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٦).

(١٠) انظر الجدول رقم (١ ـ ٦)، في: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **خطط التنمية** =

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يمكن لنا تقدير معدلات نمو الاستثمارات الاجمالية «المتوقعة»، بالأسعار الثابتة، على النحو المبين في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)
معدلات نمو الاستثمارات الاجمالية «المتوقعة» في عدد مختار من البلدان العربية خلال الفترة، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ (بالأسعار الثابتة)
(نسب مئوية)

السنة / القطر	١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	١٩٩١ ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠
أولاً: البلدان النفطية			
الامارات العربية المتحدة	١,٥ (*)	٢,٥ (*)	٣,٥ (**)
الجزائر	٣,٥ (*)	٤,٥ (*)	٥,٥ (**)
السعودية	٣,٦ (بيانات خطة التنمية الرابعة)	٤,٥ (*)	٥,٥ (*)
العراق	٢,١ (*)	٣,٥ (*)	٥,٥ (**)
الكويت		٢,٥ (*)	٣,٥ (**)
ليبيا	١,٢ (*)	٢,٠ (*)	+ ٤,٠ (**)
ثانياً: البلدان «نصف النفطية» و «غير النفطية»			
الأردن	٠,٨ (*)	١,٧ (*)	٢,٣ (**)
تونس	٣,٥ (*)	٤,٥ (*)	٤,٥ (**)
سوريا	٣,٠ (*)	٣,٥ (*)	٤,٠ (**)
مصر	٢,٠ (*)	٣,٥ (*)	٤,٥ (**)
المغرب	١,٨ (*)	٢,٥ (*)	٢,٥ (**)
اليمن العربية	٣,٠ (*)	٤,٥ (*)	٤,٥ (**)

(*) تمثل «قيم معدلة» من واقع القيم المحسوبة في الـ Trend Scenario الخاص بنموذج الايني ـ الأوابك، حيث ان تقديراتنا لأسعار برميل النفط الخام كانت أقل بالنسبة إلى الفترتين، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، ١٩٩١ ـ ١٩٩٥.

(**) تعبر هذه القيم عن «آثار الانتعاش» (Recovery Effect) خلال الفترة، ١٩٦٦ ـ ٢٠٠٠، في ضوء تحليلنا لمستقبل أسعار النفط الخام.

ملاحظة: تتأثر هذه التقديرات سلباً وايجاباً بمدى نمو التحويلات الرسمية وغير الرسمية من البلدان النفطية.

= **الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي** (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) (الكويت: الصندوق، ١٩٨٦).

٤ ـ مخاطر «عدم اليقين» في اطار نظام مضطرب للعلاقات الاقتصادية الدولية

لعله مما يزيد من صعوبة «عمليات التكيف» التي يواجهها الاقتصاد العربي خلال السنوات العشر المقبلة، تزايد «درجات عدم اليقين» حول حركة المتغيرات الخارجية للاقتصاد الدولي، وعلى رأسها:

أ ـ التحركات المستقبلية لأسعار الفائدة.

ب ـ تحركات أسعار صرف العملات الرئيسية (ولاسيما التطورات المستقبلية لسعر صرف الدولار الأمريكي).

ج ـ تطور شروط التبادل لصادرات السلع الأساسية مقابل واردات السلع المصنعة.

د ـ اعادة هيكلة التقسيم الدولي للعمل واعادة توطين الصناعات والأنشطة فيما بين المناطق المختلفة في العالم.

هـ ـ شروط نقل التكنولوجيا الحديثة.

د ـ شروط اعادة جدولة وشراء مديونيات البلدان النامية.

ولا شك أن التطورات التي سوف تطرأ على تلك المتغيرات المهمة حتى نهاية القرن سوف يكون لها تأثيرات حاكمة على مستقبل الاقتصاد العربي، نظراً لارتفاع درجة انفتاحه على التعامل مع العالم الخارجي من حيث تصديره لسلع أولية أو نصف مصنعة واعتماده شبه المطلق على استيراد سلع مصنعة وتكنولوجيا حديثة ومعدات رأسمالية. ومن ناحية أخرى، فإن تحرك أسعار الفائدة في أسواق المال العالمية وتطور سعر صرف الدولار سوف يكون لهما أثار بالغة الأهمية على عائد الاستثمارات المالية العربية الموظفة في الخارج (وتلك المربوطة بالدولار الأمريكي).

كذلك فإن ما سوف يحدث من تطورات في جبهة الديون الخارجية لبلدان العالم النامي من حيث اعادة جدولتها أو الاتجار بها في السوق الثانوية، أو تحويلها إلى حقوق ملكية من خلال عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية في البلدان المدينة (Swapping Schemes)، سوف يكون لها انعكاساتها المهمة على الأوضاع المؤسسية ونمط «سياسات التكيف» في البلدان العربية ذات المديونيات الثقيلة مثل: المغرب، مصر، السودان، العراق، الأردن، ولبنان مستقبلاً.

فإذا ما تأملنا في مجموعة المتغيرات الخارجية التي تؤثر على مجمل الأوضاع الاقتصادية العربية المستقبلية، نجد أنها خاضعة لدرجة عالية من التقلب مما يزيد من درجة المخاطر وعوامل التقلب والتعرية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العربي خلال «فترة التكيف» خلال السنوات العشر المقبلة. ولعل أهم تلك المتغيرات الخارجية التي تتأثر بها الأوضاع في جميع الوحدات القطرية التي يتكون منها الاقتصاد العربي تتمثل فيما يلي:

ـ أسعار الصادرات من السلع الأولية والسلع نصف المصنعة.

ـ شروط التبادل الخارجي بالنسبة إلى الواردات من السلع الاستهلاكية، الوسيطة، والاستثمارية، والتكنولوجية.

- تحويلات العاملين في الخارج.

- تدفقات المعونات والقروض الخارجية.

- شروط إعادة جدولة الديون الخارجية (تقلبات أسعار الفائدة، وفترات السماح، وفترات السداد).

- تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي وغيره من عملات الارتكاز الرئيسية في النظام الدولي.

فكما هو معروف، فإن السلوك المستقبلي لتلك المتغيرات له تأثيراته الحاسمة بالنسبة إلى مستويات وحركة المتغيرات الداخلية الأساسية: الاستهلاك الخاص، الانفاق العام، تراكم رأس المال، وخدمة الدين الخارجي. ولذا فإن مسارات النمو المستقبلية في البلدان العربية خلال السنوات العشر المقبلة سوف تتعرض للعديد من الصدمات الخارجية، مما يستدعي إعداد العدة لاستيعاب تلك الصدمات من خلال إعداد خطط طوارىء احتمالية، ومن خلال التقليص التدرجي لدرجة الاعتماد المفرطة للاقتصاد العربي على المتغيرات الخارجية.

إذاً إن أي برنامج جاد للتكيف في أعقاب «فترة الرواج النفطي» لا بد له أن ينهض على حصار واحتواء آثار التقلبات في المتغيرات الخارجية على بنية الاقتصاد العربي، من خلال إعادة التوازن بين جبهة الداخل وجبهة الخارج... حتى لا تكون التوازنات الداخلية أسيرة التقلبات والعواصف والأنواء الخارجية، في ظل اقتصاد عالمي تزداد فيه درجة «عدم اليقين» يوماً بعد يوم.

٥ ـ مشاكل الركود التضخمي

لعل من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العربي خلال فترة التكيف المقبلة، هي كيفية محاربة مشاكل «الركود التضخمي»، إذ إن القضية التي تواجه راسم السياسة الاقتصادية في البلدان العربية المختلفة، هي أن الاتجاه الركودي ما زال في بدايته، وأن الاتجاه النزولي اللاحق لحصيلة صادرات النفط وتحويلات العاملين في الخارج وتدفقات المعونات والتحويلات من جانب واحد، لا بد وأن يؤثر على الدورة الداخلية للاقتصادات «غير النفطية»، من خلال آثار «المضاعف» و «المعجل»، التي سوف تعمل في اتجاه «انكماشي» وليس «توسعي» كما حدث من قبل. وسوف ينعكس هذا بشكل خاص على حجم الاستثمار في قطاع التشييد والبناء (ولاسيما التشييد السكني)، وعلى ما يولداه (التشييد والبناء) من آثار من خلال دورتهما الذاتية التي تؤدي إلى انتعاش النشاط الاقتصادي على النحو الموضح في الشكل رقم (١).

كذلك فإن مبيعات السلع المعمرة من ثلاجات وغسالات وتليفزيونات ومكيفات سوف تأخذ في النمو بمعدلات متباطئة، بعد فترة التسارع الكبير التي شهدناها في منتصف السبعينات حتى الآن. ولعل مبيعات هذه المجموعة من السلع قد قاربت الوصول إلى حد التشبع والركود عند نهاية فترة الثمانينات في عدد كبير من البلدان العربية «النفطية» و «غير النفطية».

شكل رقم (١)
آثار دورة التشييد والبناء على الانتعاش والانكماش الاقتصادي، في البلدان العربية «غير النفطية»

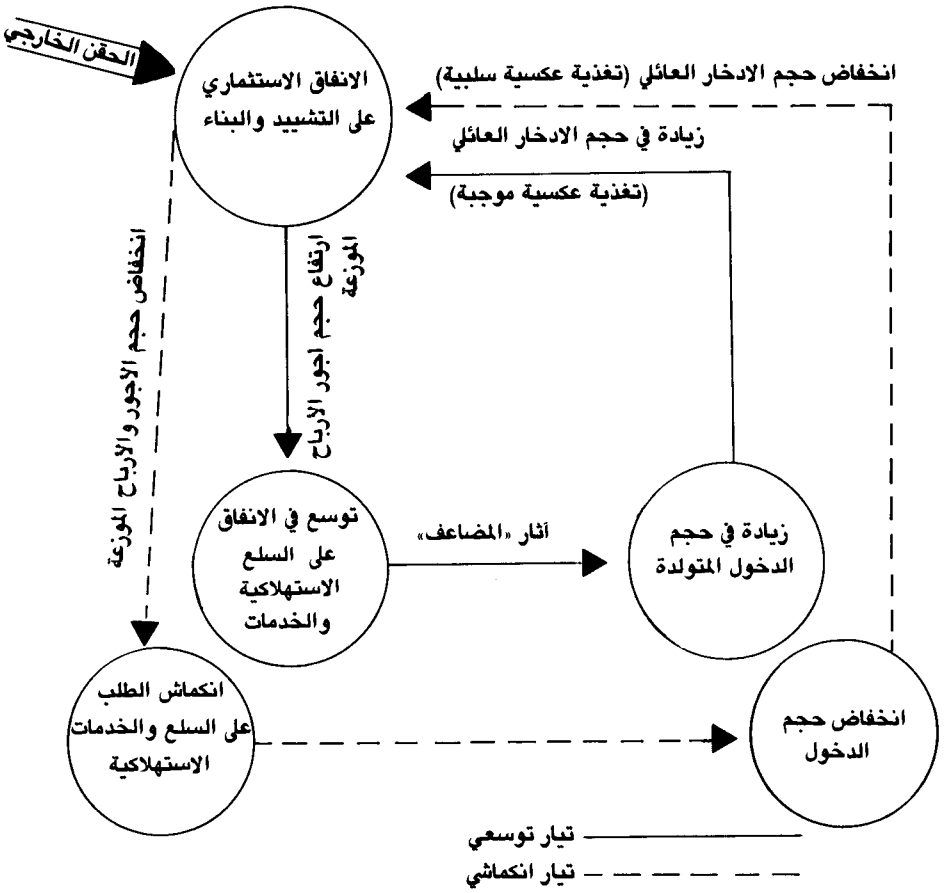

ولعل البيانات التي يحتويها الجدول رقم (٨) تعتبر مصداقاً لهذا التشخيص، إذ يتضح من بيانات هذا الجدول أن معدلات النمو في قطاع البناء والتشييد كانت بالسالب في كل من السعودية، والكويت، واليمن العربية خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)، بينما اقترب المعدل من الصفر في حالة المغرب وتونس.

«فلقد شهد هذا القطاع قوة هائلة خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى مطلع الثمانينات، وأدّى هذا بدوره إلى تنشيط الطلب على سلع وخدمات قطاعات أخرى من خلال (آثار المضاعف) القوية (Multiplier Effects) لهذا القطاع. ولذا فإن تراخي معدلات النمو في هذا القطاع له بلا شك انعكاسات انكماشية واضحة على بقية أجزاء الاقتصاد الوطني في البلدان النفطية وغير النفطية على السواء»[١١].

(١١) انظر: محمود عبد الفضيل، تقرير «لجنة الاقتصاد العربي،» المقدّم إلى مؤتمر المحامين العرب، ١٦، «الأزمة والتحديات التي تواجه الاقتصاد العربي اليوم،» الكويت، نيسان/ ابريل ١٩٨٧، ص ٥.

جدول رقم (٨)
تطور معدلات النمو القطاعي السنوي
للفترة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (بالأسعار الثابتة)
(نسب مئوية)

القطاعات / القطر	الزراعة	الصناعة التحويلية	التعدين	البناء والتشييد	الكهرباء	القطاعات الأخرى (الخدمات)
الأردن	٧	غ.م	٤,٩	٢,١	٩,٦	٣,٨
تونس	٠,٩	٩,٣	٧,٨	صفر	٨,٩	٦,١
الجزائر	٠,٨	٨,٩	٠,٩-	٨,٨	٩,٢	٤,٢
السعودية	٨,١	١٤,١	١٤,٦-	١,٤-	غ.م	٥,١
سوريا	٤,٣-	٢,١-	غ.م	٦,٣	غ.م	١,٥
الكويت	٣,٤	٩,٧	٢٧ -	٠,٢-	١٣,٦	٥,١-
مصر	٢,٩	٨,٧	٥,٨	غ.م	غ.م	٩,٣
المغرب	٤,٨	٠,٩	٢,٥	٠,٣	٦,٧	٤,٧
اليمن العربية	١,٥-	١٨,٠	٥,١	١,٠-	٢٤,٠	٥,٩

الملاحظات:

ـ نجد أن معدلات نمو قطاع البناء والتشييد في البلدان النفطية (باستثناء الجزائر) تكون بالسالب (السعودية، الكويت، الامارات العربية المتحدة) وفي البلدان شبه الريعية (اليمن العربية).

ـ معدلات نمو قطاع الزراعة تكون بالسالب في كل من سوريا، اليمن العربية، اليمن الديمقراطية، وضعيف للغاية (أقل من ١ بالمائة) في كل من تونس والجزائر.

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)**، الجداول من (١ ـ ٩)، (١ ـ ١٣)، (١ ـ ١٧).

ومن ناحية أخرى يشير الجدول رقم (٩) إلى تطور معدلات نمو الائتمان المحلي للبلدان العربية النفطية، إذ كان هناك اتجاه واضح للتباطؤ خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) في كل من الامارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، الكويت والجزائر. ولكن نقطة التحول الكبرى في مجال تباطؤ معدلات نمو الائتمان المحلي قد حدثت في كل من السعودية والامارات وقطر والكويت خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤). «ولا غرو في ذلك، فإن الجانب الأعظم من عملية ضخ الائتمان المصرفي كان يذهب لقطاع التجارة الذي كان يستحوذ على نصيب الأسد من الائتمان المصرفي، يليه قطاع البناء والتشييد. ولذا فإن الاتجاهات الانكماشية الواضحة قد ألمت بنشاط قطاعات التجارة والبناء والتشييد»[١٢].

وهناك العديد من المؤشرات التي تشير بدورها إلى أزمة الركود التي يمر بها الاقتصاد العربي اليوم وما يرتبط بها من تقلص في فرص العمالة والتوظيف وانخفاض مستويات الدخول

---

(١٢) المصدر نفسه.

جدول (٩)
تطور معدلات نمو الائتمان في البلدان العربية النفطية
للفترة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

السنة / القطر	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	متوسط معدل النمو ١٩٨١ ـ ١٩٨٥
الامارات العربية المتحدة	١٧,١	٩,٨	٦,٧	٢,٦	١٢,٥	٧,٨
البحرين	٨,٥	١٣,٩	١٠,٤	١٥,٥	٦,٩-	٧,٨
الجزائر	٢٩,٠	٢٦,٣	١٨,٦	١٩,١	...	٢١,٣
السعودية	١٦,١	١٦,٠	١٣,٣	٤,٩	٠,٣	٨,٤
العراق	...	...	...	...	...	...
عمان	١٧,١	١٥,٠	٢٦,٠	٢٠,٠	٢٧,١	٢١,٩
قطر	٢٢,٠	٢٣,٧	٨,٦	١٠,٢-	١٨,٥	٩,٤
الكويت	٢٩,٢	٢٣,٧	١٠,٩	٦,٢	٠,٣	٩,٩
ليبيا	٣٨,٨	٣٠,٠-	٤٦,٥	٢٢,١-	٢,٩	٤,٨

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير العربي الموحد**، ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦)، ص ١٥٣.

والربحية، مع استمرار مستويات الأسعار في الارتفاع نتيجة التضخم الخارجي (المستورد) والتضخم الداخلي (الناتج عن التركيب الاحتكاري للسوق المحلية والاختناقات القطاعية)[١٢].

والآن نصل إلى ختام جولتنا في هذا الجزء، لكي نطرح على أنفسنا التساؤل المهم التالي: هل كل رواج اقتصادي (بغض النظر عن نوع النشاط) يعتبر مصدر غبطة وسرور وعنواناً لجودة الأداء الاقتصادي؟ وعلى العكس من ذلك، هل يعتبر كل ركود ظاهرة سلبية لا نسعد بها ونعتبرها بالضرورة علامة إعياء وآية ضعف للأداء الاقتصادي؟

إن الاجابة عن مثل هذا التساؤل ليست بالبساطة التي قد يتصورها البعض.. فهناك مجالات نشاط يكون الرواج والتوسع الشديد فيها علامة ضعف ودليل عدم صحة للاقتصاد العربي.. وعلى العكس من ذلك، هناك مجالات للنشاط يكون التراجع والانكماش فيها عنصر قوة ومنعة ودليل حسن أداء للاقتصاد العربي.

وهكذا يبدو لنا أن أي نقاش حول اتجاهات التوسع (الرواج) والانكماش (الركود) في الاقتصاد العربي اليوم يجب ألاّ يتم بأسلوب تجريدي، إذ إن العبرة هي في مجالات وأوجه

(١٣) المصدر نفسه.

النشاط الاقتصادي موضع التوسع أو الانكماش والركود، إذ إن عملية تقويم المسار المستقبلي للاقتصاد العربي تقتضي بدورها كبح جماح قوى التوسع والتضخم في بعض الأنشطة الاستهلاكية والاستيرادية والاستثمارية الطفيلية، وما يصاحبها من رواج اقتصادي ومالي كاذب، والعمل بدأب في الوقت نفسه على تنشيط بعض الأنشطة الاستثمارية والاستهلاكية التي تولد آثاراً انمائية بعيدة المدى.

ولعلنا لا نغالي كثيراً إذا قلنا ان الاقتصاد العربي قد عانى خلال السنوات العشر الأخيرة من بعض الاعتلالات والظواهر «غير الصحية»، التي لها علاقة بتشخيص أزمة الاقتصاد العربي في اللحظة الراهنة، نجمل أهمها فيما يلي:

- توسع مفرط في استهلاك السلع المعمرة والترفية.
- المغالاة في الاستثمار في قطاع الاسكان الفاخر.
- المغالاة في الاستثمار العقاري عموماً (والذي أخذ طابعاً مضاربياً في بعض الأحوال).
- قصور الاستثمارات في مجال رأس المال الثابت (المعدات والتركيبات الرأسمالية).
- التوسع في عمليات الاقراض المصرفي، وضخ السيولة المتوافرة لتمويل الأنشطة التجارية والاستيرادية وأعمال المقاولات بصفة أساسية.

ولذا فإن «سياسات التكيف» خلال السنوات العشر المقبلة يجب أن تسير في اتجاه تنشيط الاستثمارات والانفاق في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية وغيرها من الخدمات المرتبطة بالعملية الانتاجية، بهدف استعادة التوازن الهيكلي للاقتصاد العربي، ومكافحة الضغوط التضخمية التي تنخر في عظام الاقتصاد العربي. لما لذلك من تأثيرات سلبية على توزيع الدخل ومستويات معيشة الفئات الدنيا وعلى القدرة التنافسية للاقتصاد العربي في الأسواق العالمية.

ثالثاً: حول المقايضات والموازنات المستقبلية

إن سياسات التصحيح والتكيف في أعقاب فترة «الرواج النفطي» هي بطبيعتها سياسات «متوسطة الأمد»، ولا تكفي وحدها لتأمين المسارات المستقبلية للاقتصاد العربي. إذ إنه، من منظور الأجل الطويل، توجد مجموعة من التحديات التي تستدعي تحقيق نوع من «الموازنات المستقبلية».. أو ما يمكن النظر إليها باعتبارها نوعاً من «المقايضات المستقبلية».

وسوف نورد فيما يلي بعض «المقايضات المستقبلية» التي نعتقد أنّ لها أهمية ودلالة خطيرة بالنسبة إلى المسيرة المستقبلية للاقتصاد العربي.

١ ـ المقايضة بين «التراكم الداخلي» و «خدمة الدين الخارجي»

مع ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي لمجموعة مهمة من البلدان العربية، حيث تلتهم أعباء خدمة الدين الخارجي ما يربو على ثلث حصيلة الصادرات السلعية والخدمية[١٤]، تصبح العلاقة بين مجهودات التراكم الداخلي وعملية خدمة الدين الخارجي علاقة حرجة من حيث تأثيرها

---

(١٤) انظر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٧** (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٧)، الجدول رقم ١٨ من الملحق الاحصائي.

على المسارات المستقبلية للاقتصاد العربي. ففي ظل محدودية الموارد المتاحة بالعملات الحرة، تصبح هناك علاقة عكسية بين تصاعد أعباء الدين الخارجي ومخصص التراكم في الاقتصاد العربي. فبعد تخصيص الأموال اللازمة لأغراض الاستهلاك والدفاع القومي وتسيير عجلة الاقتصاد العربي، تصبح المنافسة الحقيقية على ما تبقى من أموال وموارد بين «مخصص خدمة الدين الخارجي» و «مخصص التراكم». فإذا ما أعطيت الأولوية لسداد الالتزامات الحالة إزاء العالم الخارجي، تصبح عمليات تمويل مجهودات التراكم المحلي رهناً بما يتبقى أو يتيسر من أموال مما يؤثر على مقدرة الاقتصاد العربي على النمو المستقبلي من خلال التوسع المطرد في الطاقات الانتاجية عبر الزمن.

وقد يكون من المفيد هنا استرجاع أهم العلاقات والموازنات الدينامية التي تتم في اطار عمليات النمو والتنمية، بالاستناد إلى خريطة السياسات الأساسية التي أعدها عالم الاقتصاد الراحل راغنر فريش (Ragnar Frisch)، بمناسبة إعداد الخطة الخمسية الثانية في مصر (انظر الشكل رقم (٢)). إذ توضح تلك «الخريطة الملاحية» كيف أن السعي إلى تحقيق معدلات نمو

شكل رقم (٢)

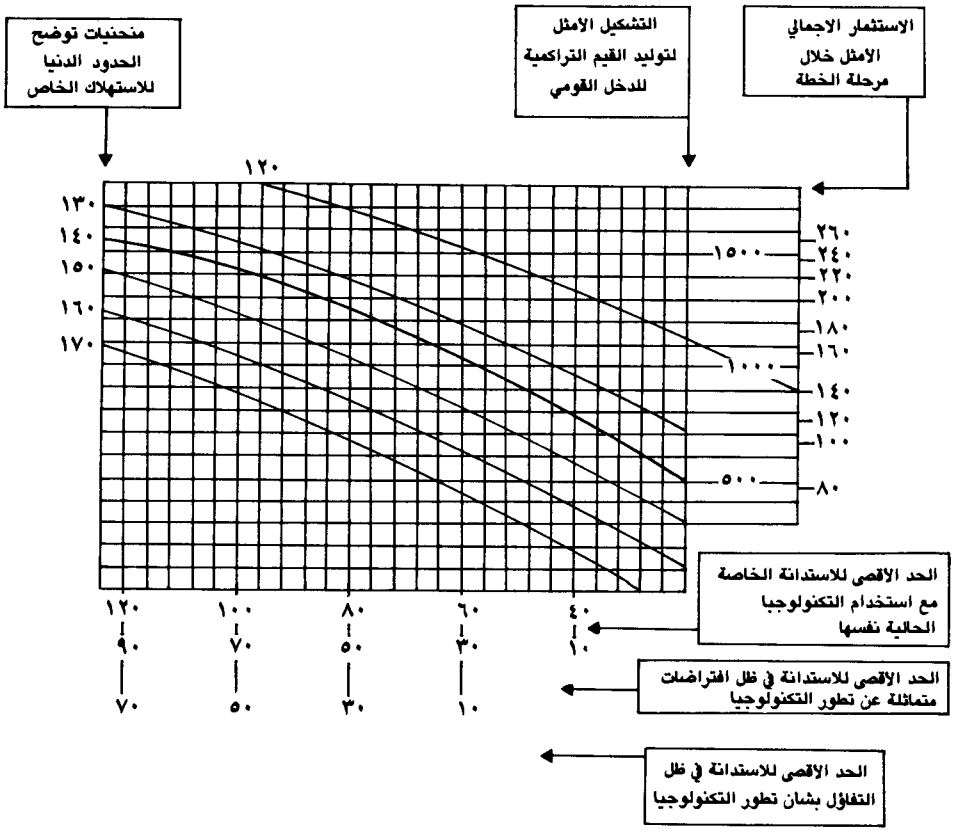

المصدر: Ragnar Frisch, «Planning for the U.A.R.,» *Economics of Planning*, vol. 5, nos. 1-2 (1965).

عالية للدخل القومي يستدعي ارتفاع حجم الأموال المخصصة لتمويل الاستثمارات الجديدة (مخصص التراكم). ولذا فإن الموازنات والمقايضات المستقبلية الحقيقية تكمن في مجال وضع حد أقصى لعمليات الاستدانة من الخارج في مقابل التضحية ببعض مكونات ومستويات الاستهلاك الخاص، إذ إن التوسع في الاستهلاك الخاص ينعكس بالضرورة على تحميل الاقتصاد القومي أعباء جديدة للدين الخارجي تقتطع من قدرات هذا الاقتصاد على النمو في المستقبل.

بيد أن الخريطة توضح أن درجة الحرية الوحيدة المتاحة أمام الاقتصاد العربي هي تطوير الانتاجية، إذ إن تطوير التكنولوجيا والانتاجية يسمح بتخفيض مستويات الاستدانة الخارجية، أو تحسين مستويات الاستهلاك الخاص من دون المساس بمعدلات النمو المستقبلي للدخل القومي. وفي ضوء تلك «الخريطة الملاحية»، يتضح أن شروط تأمين مسيرة نمو الاقتصاد العربي من منظور الأجل الطويل، تقتضي ما يلي:

- وضع سقوف على حجم الدين الخارجي للاقتصادات العربية المختلفة.
- ضبط وتقييد مستويات الاستهلاك الخاص.
- تطوير وتحسين مستويات الانتاجية (انتاجية العمل والمعدات).

وبعبارة أخرى، فإن التوسع في الاستهلاك الحاضر وتمويله بالاستدانة من الخارج، والتراخي في تطوير معدلات الانتاج والانتاجية كل هذه الأمور هي بمثابة اقتطاع من رفاه الأجيال المقبلة.. وهي نوع من شراء الحاضر على حساب المستقبل.

٢ ـ مقايضة الموارد النفطية بالموارد المائية

في دراسة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي انعقد في دمشق في حزيران/ يونيو ١٩٨٦، تم التحذير من أن هناك بوادر أزمة مالية وعجز مائي سوف يتفاقم مع نهاية هذا القرن[١٥] فقد تم تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، حيث قدرت الاستثمارات الحالية من المياه السطحية والمياه الجوفية وكذا المصادر غير التقليدية (مياه الصرف وتحلية مياه البحر) بنحو ١٧٣ مليار م^3/ سنة لجميع الأغراض، وفي حالة تأمين اكتفاء ذاتي كامل في الغذاء فإن ذلك يتطلب توفير نحو ٣٠٥ مليار م^3/ سنة حالية، ونحو ٤٣٥ مليار م^3 سنة في عام ٢٠٣٠[١٦]. وفي ظل هذه المعطيات، يقدر العجز المائي في سنة ٢٠٣٠ بنحو ١٠٠ مليار م^3/ سنة، رغم كل الاحتياطات والاجراءات التي سوف تتخذ لتنمية الموارد المائية[١٧].

وهذا بلا شك وضع مقلق للغاية، ولاسيما عند بداية القرن المقبل. فقد أوضحت الدراسات التي قام بها المركز العربي (اكساد) أنه إذا تم القيام بالمشروعات اللازمة لتنمية الموارد المائية، فإن الطلب سيظل في حدود الموارد المائية المتاحة حتى عام ٢٠٠٠[١٨].

---

(١٥) انظر: «الأمن المائي العربي (دراسة)،» **المنتدى**، السنة ١، العدد ١١ (آب/ اغسطس ١٩٨٦).
(١٦) المصدر نفسه.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) المصدر نفسه.

وهكذا أصبح شعار «الأمن المائي العربي» مرادفاً استراتيجياً لشعار «الأمن الغذائي العربي»، نظراً لأن الأمن الغذائي لا يمكن أن يتحقق دون تنمية الموارد المائية لمواجهة الاحتياجات المستقبلية. وقد عقدت على مستوى الوطن العربي عدة ندوات حول هذا الموضوع كان آخرها ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي التي انعقدت في الكويت في شباط/فبراير ١٩٨٦، والتي قام بتنظيمها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، وقد صدر عن هذه الندوة ما أسمي «بيان الكويت حول الأمن المائي العربي»[١٩].

ولذا فإن الخط الاستراتيجي الذي يجب أن يحكم التحرك العربي المستقبلي في مجال تعبئة الموارد المائية العربية وترشيد استخدامها هو استغلال أكبر قدر من المياه العربية لتحقيق درجة عالية من الأمن المائي، إذ إن تفاقم «الفجوة الغذائية» العربية على مدار الزمن يؤدي إلى تكرس وتعميق وضع «التبعية الغذائية» الكاملة للبلدان المصدرة للحبوب في الغرب. ولذا فإن تحقيق أكبر قدر من الاعتماد الجماعي على النفس، لسد الفجوة الغذائية من الحبوب، أو تقليصها إلى أضيق الحدود يعتبر السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المستقبلية.

ونظراً لأن الموارد الأرضية والمائية والمالية والبشرية موزعة توزيعاً شديد التفاوت فيما بين البلدان العربية، فإن القيام بالمشروعات الزراعية الكبرى التي يمكن أن تدفع عجلة التنمية الزراعية على صعيد الوطن العربي، يتطلب توافر هذه الموارد بكميات مناسبة وفي الأزمنة الملائمة لكي تتم مواجهة مشكلة الأمن الغذائي والمائي العربي على أسس علمية رشيدة. وضمن هذا الاطار، تحتل مشروعات الاستثمار الكبرى لتخزين مياه الري ونقلها وكذا مشروعات الصرف (البزل) أهمية كبرى ولاسيما بالنسبة إلى استغلال مياه الأنهار الكبيرة كنهر النيل ونهري دجلة والفرات.

«لذا فمن الأهمية القيام بتنفيذ مشروعات قومية تشمل دراسة الأحواض المائية المشتركة. وإعداد خطط لاستثمار وتنمية هذه الأحواض بالأسلوب المتكامل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الايجابيات للدول المشاركة، ويخفف من الآثار السلبية التي قد تنجم عن عدم تنسيق الجهود بينها»[٢٠].

وليس هناك من شك أن نجاح تلك المجهودات العربية المشتركة في مجال صيانة الموارد المائية وتعبئتها يتطلب توفير حجم التمويل اللازم لمشروعات الأمن المائي العربي من تحويل مسارات المياه ومشروعات تخزين مياه الري ونقلها وبناء السدود في المواقع الاستراتيجية وحمايتها عسكرياً وجوياً. إذ إن حماية الموارد المائية واحاطتها بسياج كثيف من الأمن الواقي هي بمثابة حماية لأبسط مقومات الحياة العربية، إذ إن ميزان المياه وميزان الحياة هما صنوان متلازمان.

وهنا تستطيع الأموال النفطية، (أو بالأحرى ما تبقى من الأموال النفطية)، أن تلعب دوراً مهماً ومنشطاً لعمليات تعبئة الموارد المائية العربية وحمايتها من النهب والعدوان. إذ إن إعادة حرب الأموال النفطية في التربة الوطنية العربية هي السبيل الوحيد إلى توفير الخبز والكرامة

---

(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) المصدر نفسه.

للمواطن العربي في المستقبل، وسط التحديات والمكائد التي تحيط به من كل جانب[٢١].

فالأموال النفطية السائلة في خزائن الغرب هي سلاح موجه إلى صدور العرب، إذ يعاد تدوير هذه الأموال من خلال القنوات المصرفية وأسواق المال العالمية لتصب تارة في إسرائيل، وتارة أخرى لإعطاء دفعة للبلدان الرأسمالية المتقدمة. ونظراً لأن العائدات النفطية هي موارد قابلة للنضوب، طال الزمن أم قصر، فإن الفترة التي سوف تتمتع فيها البلدان العربية النفطية بفيض من العائدات النفطية تعتبر بمثابة «فترة سماح» (Grace Period) تسمح بالانتقال من مصادر وموارد قابلة للنضوب إلى موارد متجددة تدفع مسيرة الانماء العربي إلى الأمام[٢٢].

وهكذا، فإن «المقايضة المستقبلية» السليمة تقتضي الاحلال التدريجي للطاقات الانتاجية الجديدة محل الثروة النفطية الناضبة التي يحتويها باطن الأرض. فالمبدأ الاقتصادي الذي يحكم المسار الانتقالي (Transitional Path) لعملية النمو في ظل النضوب التدريجي للثروة النفطية هو مبدأ «المبادلة فيما بين الأصول»، بمعنى أن يعامل النفط المستخرج من باطن الأرض على أنه أصل رأسمالي تجرى مبادلته في السوق العالمية مقابل الحصول على نقد أجنبي يسمح بشراء المعدات، اقامة المنشآت واعداد التصميمات اللازمة لبناء السدود وخزانات المياه وتحويل مجاري الأنهار وتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه لدفع عجلة التصنيع وكهربة الريف. إذ إن الاستثمار الكثيف في بناء منشآت المياه وشبكات الري والصرف ومحطات توليد الكهرباء هو الكفيل بصيانة مقومات الحياة الاقتصادية العربية، وتطوير القاعدة الزراعية والصناعية للمجتمع العربي مما يولد دخلاً متجدداً على مدار الزمن يحل تدريجياً محل الثروات والموارد النفطية الناضبة[٢٣].

وبإيجاز، فإن مبدأ المبادلة فيما بين الأصول، عبر «الزمن المستقبلي»، هو المفتاح الحقيقي لكسب معركة الخبز مع الكرامة في ربوع الوطن العربي.

٣ ـ التكنولوجيا الحديثة في مواجهة مشكلة البطالة البشرية[٢٤]

يعاني الاقتصاد العربي من أزمة «بطالة هيكلية» يمكن لها أن تتفاقم وتأخذ منعطفاً حاداً عند نهاية القرن الحالي، مع استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي العربي.. مقابل ضعف المقدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة، ومحدودية مستويات التشغيل الناجمة عن الخيارات التكنولوجية الحديثة التي عمت المنطقة العربية خلال السنوات العشر الأخيرة.

فقد اكتسبت التكنولوجيا الحديثة في البلدان العربية بريقاً أقرب إلى السحر، وأصبح مجرد الحصول عليها بصورتها المجسدة في شكل معدات ومنتوجات، أو في صورتها المعرفية المتمثلة في المعرفة الفنية والمهارات والخبرات التنظيمية، بمثابة الحل السحري لمشكلات التنمية.[٢٥].

---

(٢١) انظر: محمود عبد الفضيل، «العلاقة الجدلية بين النفط والمياه والانماء في الوطن العربي،» **الباحث العربي**، العدد ٧ (نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٥٤.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) تعتمد هذه الفقرة بصفة أساسية على: تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، «علاقة التكنولوجيا بالتنمية والتشغيل،» المقدّم إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة عشرة، بغداد، آذار/ مارس ١٩٨٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وقد درجت العادة في التحليلات عند عرض الخيارات التكنولوجية الملائمة على وضع كثافة العمالة وكثافة رأس المال المستثمر على طرفي نقيض. ولكن هناك تكنولوجيات كثيفة رأس المال وكثيفة العمالة في الوقت نفسه، مثل الصناعات الالكترونية الدقيقة[٢٦]. ولكن القضية الجوهرية هي هل نجح المخطط العربي (على الصعيد المشروع أو القطاع) في اتخاذ القرارات السليمة في مجال اختيار التكنولوجيا خلال السنوات العشر الماضية؟

ففي ظل الوفرة المالية في البلدان النفطية، من جانب، والتمويل بالقروض والمعونات في البلدان غير النفطية، من جانب آخر، جاءت الخيارات غير ملائمة للواقع العربي من منظور مستقبلي. فقد ترتب على معظم الخيارات التكنولوجية التي تمت تبديد ورهن لجانب كبير من حصيلة النقد الأجنبي المتاحة للاقتصاد العربي، وكذا تبديد لامكانات مهمة لتوليد فرص توظيف وتشغيل لأعداد كبيرة من قوة العمل العربية.

وقضية البطالة (بما في ذلك بطالة الخريجين)، التي أخذ يلوح أفقها اليوم عند نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، هي حصاد تلك الفترة من الخيارات التكنولوجية غير الملائمة، نظراً للأثر العميق للتكنولوجيا والفنون الانتاجية في تحديد مستويات التشغيل والبطالة في الاقتصاد القومي. فالتكنولوجيا المستوردة من الدول المصنعة صممت أساساً لتناسب أوضاع تلك البلدان، وهي لا تلائم في أحوال كثيرة المجتمع العربي[٢٧]. ولذا فإن النظرة المستقبلية تقتضي إعادة النظر جذرياً في العلاقة الدينامية بين التكنولوجيا والتشغيل بهدف مكافحة مخاطر البطالة المفتوحة والمقنعة في الأنشطة «غير الرسمية» و «الخفية»، حتى لا يعاني الاقتصاد العربي من مزيد من الازدواجية والسير على قدم واحدة.

٤ ـ عدم مقايضة «الأمن القومي العربي» مقابل استيراد نظم المعلومات الحديثة[٢٨]

تحتل نظم المعلومات الحديثة أهمية كبيرة ومتميزة في إدارة شؤون المجتمعات الحديثة. وقد ازدادت أهمية ودور هذه النظم بشكل ملحوظ ـ بل وبشكل يدعو إلى الانزعاج ـ خلال العشرين سنة المنصرمة. ولقد ساعد ظهور وتتابع أجيال متعددة من الحاسب الالكتروني (الكومبيوتر) على تخزين كميات هائلة من المعلومات والبيانات وتصنيفها وتبويبها وفقاً لما تستدعيه حاجة مستخدم البيان من سلطات رسمية وهيئات علمية ووكالات دولية.

ولم يبالغ البعض عندما قال إننا نعيش عصر «ثورة الكومبيوتر» وعصر «ثورة المعلومات»، إذ إن المساحة التي يحتلها الكومبيوتر ونظم المعلومات الحديثة في حياتنا المعاصرة هي مساحة متزايدة ومخيفة. إذ يكفي تجميع البيانات المدونة لكل مواطن في بطاقته الضريبية، وبطاقة تأمينه الصحي، وفي ملف توظيفه لكي يتم تكوين صورة مجمعة شبه شاملة عن المواطن البسيط في بلد ما. ولكن الأمور لا تقف عند هذا المستوى البسيط، بل تمتد إلى أدق أسرار وخبايا الدولة وأجهزتها

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٨) انظر: محمود عبد الفضيل، «الأدوات الجديدة للسيطرة على مقدرات البلدان النامية،» **الباحث العربي**، العدد ١٣ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤٣ ـ ٧٤.

العسكرية والأمنية ومرافقها الأساسية. حيث تم تسجيل تلك المعلومات الدقيقة على أشرطة ممغنطة ويتم تخزينها في ذاكرة الكومبيوتر لتكون جاهزة للاستخدام فور الطلب.

وقد انجرف الوطن العربي خلال حقبة السبعينات وراء صيحات التحديث وولوج عصر التكنولوجيا الحديثة، وأنفق المال الكثير على شراء نظم المعلومات الحديثة... وتم اقتناء أحدث أجهزة الكومبيوتر للحاق بروح العصر والتقدم. ولكن العرب باندفاعهم ـ في عصر الوفرة المالية ـ إلى اقتناء أحدث منجزات التكنولوجيا الغربية الحديثة لم يدركوا أنهم بهذا الاندفاع المحموم قد وقعوا أسرى تلك التكنولوجيا الحديثة البالغة التعقيد، والتي لا يعرفون فك أسرارها من دون الاستعانة بالخبير الأجنبي. فالمال لا يشتري كل شيء. قد يشتري المعدات والآلات والأجهزة، ولكنه لا يشتري «سر المهنة» لأنها حكر على من كان له سبق في مضمار العلم والتكنولوجيا الحديثة.

ولكن القضية التي يجب أن تشغل بالنا هي مخاطر نظم المعلومات الحديثة على الأمن القومي العربي. إذ إن افتقاد البلدان العربية للقدرات اللازمة لبناء نظم معلومات عربية صميمة يجعلها تلجأ دوماً إلى الخبرة الأجنبية لتصميم نظم المعلومات وأجهزة الكومبيوتر الحديثة وتجهيزها وتركيبها، بما يتضمن ذلك من إشراف على التشغيل وعلى عمليات الصيانة. وبعبارة أخرى، فإن استيراد تكنولوجيا الكومبيوتر والمعلومات يتم من الألف إلى الياء تماماً كما يحدث في عقود «تسليم المفتاح» للمصانع التي تصممها وتجهزها الشركات الدولية متعددة الجنسية.

وإذا كنا أحياناً نتسامح في مجال استيراد المصانع الجاهزة وغيرها من «الحزم التكنولوجية» الجاهزة، فالمسألة خطيرة جداً إذا كان الأمر يتعلق بنظم المعلومات وأسرار المجتمع والدولة. فتلك منطقة حساسة لها حرمتها يجب ألّا تمسها أيد غريبة وأجنبية في عصر تلعب فيه كل معلومة وكل جزئية دوراً مهماً في كشف أسرار المجتمعات، وتكشف دقائق أمورها.

ولكن هذا الخيار هو خيار شبه مستحيل في ظروف وطننا العربي اليوم، إذ إن نظم المعلومات وتطوير أجهزة الكمبيوتر هي احتكار خالص للشركات الدولية الكبرى العاملة في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية الكبرى، ولعل أوضح مثال على ذلك شركة (IBM) الأمريكية التي تحتكر نحو نصف السوق العالمي للكمبيوتر، وتتمتع بأوضاع احتكارية متميزة يصعب كسرها بسهولة، فتلك الشركات العملاقة تسيطر على جميع مراحل دورة تشغيل نظم المعلومات، من حيث تصميم أجهزة الحاسب الالكتروني (Hardware) وإعداد البرامج اللازمة لتشغيلها (Software)، وكذا صيانتها. وبالتالي فإن الاحتكار يكاد يكون شاملاً لجميع المراحل في دورة تشغيل المعلومات، حيث تحتفظ الشركات الأجنبية بأسرار المهنة. ويقتصر دور المبرمجين العرب على تطبيق الحزم والبرامج المصممة بواسطة الخبراء الأجانب، وإصلاح الأعطاب البسيطة التي تصيب أجهزة الكمبيوتر.

ولكن القضية ليست قضية الجهل فقط بالأسرار التكنولوجية لهذه الأجهزة والمعدات ونظم تشغيل البيانات.. بل لعل القضية الكبرى التي يجب أن تشغل بال القائمين على شؤون الأمن القومي في البلدان العربية هي عدم الأمان في مجال حماية المعلومات والأسرار التي تحتوي عليها وتحتفظ بها ذاكرة أجهزة الكمبيوتر في الأماكن الحساسة في الوطن العربي.

والطامة الكبرى تكمن في أن نظم المعلومات الحديثة تتيح كماً هائلاً من المعلومات، كان يصعب تجميعه من قبل خلال سنوات طوال. هذا الكم الهائل من المعلومات يمكن الحصول عليه، وفي لحظات، مبوباً ومصنفاً حسب رغبات طالب المعلومات. فعندما يتم تركيب نظام للمعلومات

والكومبيوتر في أماكن حساسة كوزارات الدفاع، ووزارات الداخلية، ورئاسة الجمهورية، وأجهزة التعبئة والاحصاء المركزية بواسطة شركات بيوت خبرة أجنبية، فإن المخاطر تكون قائمة وبشدة. وإذا كان هناك العديد من البعثات التدريبية قد تم ارسالها إلى الولايات المتحدة وبلدان أوروبا لكي يجيد المبرمجون العرب أساليب تشغيل نظم المعلومات والكومبيوتر الحديثة، فإن خبرة هؤلاء تظل محدودة ومقتصرة على قضايا التشغيل دون الخوض في غور أسرار تصميم الأجهزة وإصلاح الأعطابّ الجسيمة.

وليس هناك شك في أن المعلومات وحرب المعلومات تعتبر أخطر من استخدام الأسلحة التقليدية. فسلاح المعلومات سلاح قاتل وفتاك. فإذا سلمنا هذا السلاح للغير ـ ولا نقول بالضرورة العدو ـ نكون قد فرطنا في أثمن ما لدينا من أسلحة.

وهكذا فإن «سلاح المعلومات» هو سلاح ذو حدين، فالمفترض فيه أن يكون أداة لترشيد مستوى الأداء القومي وتعبئة الموارد والطاقات على أسس علمية سليمة قائمة على المعرفة والجرد الحقيقي لما هو موجود ولما هو قائم. ولكن هذا السلاح المهم والمخيف قد يرتد إلى صدر المجتمع وتنقلب فائدة هذا السلاح إلى ضده، في إطار حرب المعلومات.. تلك الحرب الخفية التي تدور رحاها خلسة في عالمنا المعاصر. فإذا فشلت البلدان العربية في تأمين نظم المعلومات التي لديها، فلا خير في تلك النظم. بل لعلنا في هذه الحالة نقدم أسرار الأمور ودقائقها في مجتمعاتنا للآخرين على طبق من فضة وبأقل التكاليف. فإذا تملك الغير من أسرار وبطون مجتمعاتنا أصبحنا لقمة سائغة على موائد اللئام.

ولذا فإن معركة تأمين نظم المعلومات تعتبر ضرورة استراتيجية وحيوية لا بد من أن نحشد لها ما يليق من طاقات وكفاءات للارتفاع إلى مستوى التحديات التي تواجه أمتنا العربية. ولعل نقطة البدء تكون في إيقاف عملية اللهاث وراء أحدث نظم المعلومات والكومبيوتر. طالما أنه يصعب امتلاك زمامها وفك أسرارها في الوقت الراهن. ولذا فإن الاقتناع والعمل في ظل نظم معلومات أكثر تواضعاً وأجيال كمبيوتر أقل حداثة هما السبيل لتأمين نظم المعلومات العربية، بمعنى تشغيل نظم معلومات أقل تعقيداً وحداثة، ولكنها خاضعة تماماً لسيطرة الكفاءات الفنية العربية من دون تدخل أيد وعقول أجنبية في تشغيلها وصيانتها. ولمزيد من التأمين والحماية، يمكن للخبراء العرب توليف ومزج نظم مختلفة للمعلومات، وتغيير بعض روتين البرامج النمطية المعمول بها، حتى يتعذر على الغير الوصول بسهولة ويسر إلى مكنون نظم المعلومات العربية. لأنه إذا تمكن الأجنبي من الوصول إلى مكنون نظم المعلومات العربية، فقد وصل القلب.. قلب المجتمع العربي، وسرعان ما يعاجله بطعنة نجلاء.

وختاماً تظل «المقايضة المستقبلية الكبرى» بين الكيانات الصغيرة والكيانات الكبيرة، على صعيد المنطقة العربية. ومن هنا فإن النزعة نحو الانماء التكاملي وصولاً إلى التكامل الانمائي هي السبيل الوحيد لكسب رهان المستقبل في عالم الغد □

أزمة التنمية الزراعية العربية ومأزق الأمن الغذائي

د. عبد الصاحب العلوان

استاذ متمرس بجامعة بغداد.

المقدمة

كثر الحديث خلال العقدين الأخيرين عن التنمية الزراعية بصورة عامة ومشكلة الأمن الغذائي بصورة خاصة، وأجريت الدراسات والبحوث العديدة من قبل منظمات دولية وعربية ومؤسسات قطرية وباحثين مختصين حول ايجاد حل لهذه المشكلة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تعددت اللقاءات والمؤتمرات والقرارات والمشروعات خلال الحقبة الأخيرة؛ حتى خيّل لكثير من المواطنين أن حل هذه المعضلة بات قاب قوسين أو أدنى، ويُعزى هذا الاعتقاد إلى عدم الالتفات إلى الفجوة الواسعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي بين الأداء المرغوب والانجاز الفعلي، أو بين القرارات ومدى تنفيذها، حيث أضحى التوقيع على الاتفاقات ثم عدم الالتزام بها من الظواهر الواضحة في العمل العربي المشترك.

ويمكن القول بصورة عامة أنه على الرغم من غزارة الأدبيات التي عالجت هذا الموضوع في الحقبة الأخيرة إلّا أنّ معظمها لم يأت بشيء جديد، وإنما يكرر ما كتب سابقاً بشكل أو آخر مركزاً على نقاط متشابهة تتعلق بمفهوم الأمن الغذائي أو الاكتفاء الذاتي، وبالامكانات الزراعية العربية ومعوقات التنمية وزيادة الانتاج الزراعي وأهمية العمل العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي العربي.

وفي بحثنا هذا الذي يتألف من ثلاثة أجزاء سنعرض في الجزء الأول منه وبإيجاز شديد هذه النقاط وغيرها بغية إدراك أبعاد هذه المشكلة والإطار العام الذي تدور فيه، ولكننا سنتعمق في دراسة أسباب العجز الغذائي وارتباطه بمشكلة تنمية الانتاج الزراعي وبالمكانة المعطاة للزراعة في نماذج التنمية، وفي نصيب القطاع الزراعي من استثمارات خطط التنمية، وفي دور التكنولوجيا في تسريع عملية التنمية وحل مشكلة العجز الغذائي وفي مشاكل ومجالات التعاون الزراعي العربي.

أما الجزء الثاني من هذا البحث فيدور حول ما نسميه بـ «سباعية أزمة التنمية الزراعية

العربية» أي أن ثمة سبع أزمات متفاقمة أحاطت بالتنمية الزراعية العربية فأعجزتها عن بلوغ أهدافها وعن الوصول إلى حلول ناجعة وسريعة لمأزق الأمن الغذائي ويمكن حصر هذه الأزمات أو المعوقات السبع بما يلي:

- أزمة اختلال التوازن الاقتصادي.
- أزمة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي.
- أزمة التكنولوجيا والبحث العلمي.
- أزمة العمالة الزراعية.
- أزمة الادارة وضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية.
- أزمة التخطيط والسياسات الزراعية.
- أزمة التنسيق والتكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

وبعد بحث هذه الأزمات والمعوقات وعرض مجالات السيطرة عليها تنتقل الدراسة إلى الجزء الثالث وهو الأخير والذي يتضمن البحث في استراتيجيات الإسراع بالتنمية الزراعية العربية لتحقيق الأهداف النهائية في رفع مستوى الانتاج كماً ونوعاً، وتحقيق الأمن الغذائي والرفاهية للمجتمع العربي.

أولاً: عرض الوضع الراهن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية العربية

١ ـ مفهوم الأمن الغذائي

ثمة عدة مفاهيم أخذت ترتبط بموضوع الأمن الغذائي: فهناك مثلاً مفهوم الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي والفجوة الغذائية وغير ذلك من المفاهيم التي تبلورت مع تطور اختلال التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية ـ أي بين انتاج المواد الغذائية واستهلاكها، وحصول عجز كبير في انتاج الغذاء وانتشار ظاهرة الجوع في مناطق عديدة من العالم. والمفهوم المبسط المعتمد في هذا البحث هو أن المقصود بالأمن الغذائي مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة. زد على ذلك أنه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حال حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج الغذاء، أو في حال تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي تنقصه عن طريق استيرادها من الخارج[1].

وهذا يعني أن الهدف قد لا يكون بالضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي، فهناك بعض الأقطار لا يمكن بشكل واقعي أن يراودها أمل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية، وهناك أقطار أخرى قد ترى أنه من الأفضل اقتصادياً من ناحية الميزات النسبية أن تستعمل جزءاً من أراضيها الصالحة في زراعة محاصيل تصديرية يمكنها أن تدر نقداً أجنبياً يزيد عن تكاليف

(١) صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية: ملخص كتاب** (عمان: مطابع الشروق، ١٩٨٢).

استيراد ما ينقصها من المحاصيل الغذائية التي قد تنتجها المساحة نفسها من الأراضي.

وبما أن مشكلة العجز الغذائي لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية، وإنما أصبحت أيضاً مشكلة سياسية، حيث إن الغذاء قد أصبح سلاحاً استراتيجياً في يد الدول المنتجة والمصدرة للحبوب تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهدافها السياسية، لذلك نجد أن عدداً كبيراً من البلدان، والأقطار العربية من ضمنها، يرغب في المحافظة على هدفه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية، بل وزيادته من أجل المساهمة في زيادة الأمن الغذائي.

وفيما يتعلق بمفهوم الفجوة الغذائية فتعرف عادة على أنها الفرق بين انتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في قطر معين أو إقليم معين. غير أن هناك من يعتقد بأن اعتبار الفجوة بين الانتاج والاستهلاك بأنها الفجوة الحقيقية أمر يعوزه كثير من الدقة في البلدان النامية، حيث إن الفرق بين الانتاج والاستهلاك هو الفجوة الظاهرية التي قد لا تساوي بالضرورة الفرق بين الانتاج والحاجة الموضوعية للسكان. حيث إن سكان البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية (أي الحقيقية) للغذاء والتي يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات:

أ ـ **الحد الأدنى**: مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

ب ـ **الحد المتوسط**: مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنوياً.

ج ـ **الحد الأمثل**: مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة.

وبهذا فإن الفجوة الغذائية المحتسبة على هذه الأسس يمكن تسميتها بالفجوة الموضوعية، وتسمية الاكتفاء الذاتي المحسوب على أساسها بالإكتفاء الذاتي الموضوعي.

أما الفجوة والاكتفاء الذاتي المحسوبان على أساس الفرق بين الانتاج والاستهلاك دون الأخذ بالحاجات الموضوعية فيمكن الاشارة إليهما على أنهما فجوة ظاهرية واكتفاء ظاهري[٢].

وعلى الرغم من أن الفجوة الغذائية الحقيقية التي تعاني منها البلدان النامية ومن ضمنها الأقطار العربية قد تكون أكبر بكثير من الفجوة الظاهرية، إلّا أننا نعتقد أن الهدف في المرحلة الأولى ينبغي أن يكون القضاء على الفجوة الظاهرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الظاهري كما فعلت الهند وبلدان نامية أخرى، ولنترك تحقيق الاكتفاء الذاتي الموضوعي أو الحقيقي المحتسب على أساس المعايير المعتمدة في البلدان المتطورة لمرحلة لاحقة.

لقد تفاقمت مشكلة الفجوة الغذائية (الظاهرية) وانخفضت نسب الاكتفاء الذاتي في معظم الأقطار العربية، حيث لم تستطع خطط التنمية الزراعية فيها خلال العقدين الأخيرين من تحقيق تقدم ملحوظ في الانتاج الزراعي بحيث يفوق معدله معدل نمو الطلب على المواد الغذائية الناجم عن النمو السكاني وارتفاع الدخول والهجرة من الأرياف إلى المدن وتغيير نمط الاستهلاك. وقد أدى

---

(٢) انظر: يعقوب سليمان، «مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية،» في: منتدى الفكر العربي، **الأمن الغذائي العربي: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث** (عمان: المنتدى، ١٩٨٦).

هـذا الوضـع إلى ازدياد الاعتمـاد على استـيراد المـواد الغـذائيـة من المصـادر الأجنبيـة بنسب متصاعدة. فبينما لم يتجاوز معـدل نمو الانتـاج الزراعي السنـوي في الوطن العـربي ٢,٥ بالمـائة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) كان معدل نمو الطلب على المنتوجات الـزراعية نحـو ٦ بالمـائة سنـوياً. وقد أدى هذا التفاوت بين معدلي نمو الانتاج والطلب إلى فجوة غـذائية ازدادت قيمتهـا من حوالى ١,٢ مليار دولار في المتوسط للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) إلى حوالى ١٧,٩ مليـاراً بالأسعـار الجاريـة عام ١٩٨٠، و٢٠ ملياراً في المتوسط للفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)، و٢١ ملياراً عام ١٩٨٥. وعلى الرغم من أن معدل النمو في الطلب بدأ بالتراجع منذ عام ١٩٨٣، إلّا أنه من المتوقع أن تبلغ الفجوة عام ٢٠٠٠ حوالى ٤٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٠[٣].

وتشـير البيانـات المتوافـرة إلى أن نسبة الاكتفـاء الذاتي في الـوطن العربي من المنتـوجات الزراعية الرئيسية تناقصت خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، حيث انخفضت بالنسبـة إلى الحبوب من ٦٠ بالمائة إلى ٤٠ بالمائة وإلى الفاكهة والخضر من ١٠٤ بالمائة إلى ٩٥ بالمائة، وإلى البقـول من ١٠٠ بالمائة إلى ٧٨ بالمائة، وإلى المحاصيل الزيتية من ٦٠ بالمائة إلى ٣٩ بالمـائة، وإلى اللحـوم من ٨١ بالمائة إلى ٧٤ بالمائة، وإلى البيض من ٨١ بالمائة إلى ٧٨ بالمـائة، امـا بالنسبـة إلى المحاصيـل السكرية فقـد ازدادت نسبة الاكتفـاء الذاتي من ٣٠ بـالمائـة إلى ٣٨ بالمـائة، والسلـع الزراعيـة الوحيدة التي يتمتـع فيها الـوطن العربي بفـائض هي القطن والصوف والجلـود والأسماك والتي يجري تصديرها إلى الخارج[٤]. (انظر الملحق رقم (٢)).

٢ ـ الواردات والصادرات الزراعية

كان الميزان التجاري للسلع الزراعية في بـداية السبعينـات في مصلحة سبعـة أقطار عـربية هي: السودان ومصر والمغرب والجزائر والصومال وموريتانيـا وسوريـا، حيث كانت صـادرات هذه الأقطار تزيـد كثيراً عـلى وارداتها، وكـانت حصيلة الصـادرات تمثل مـوردا مهماً في اقتصـاداتها ونسباً عالية من اجمالي صادراتها العامة. وفي نهـاية السبعينـات أصبح الميـزان التجاري للسلـع الزراعية سالباً لجميع الأقطار العـربية بـاستثناء السـودان. ولم يحل عـام ١٩٨٥ حتى أصبحت جميع الأقطار العربية بما فيها السودان مستوردة صافية للمنتـوجات الـزراعية. وهـذه التطورات السلبيـة التي أدت إلى اختلال التـوازن بين الصـادرات والواردات الـزراعية تعتبـر من الظواهـر الجديرة بالاهتمام،بخاصة في تلك الأقطار العربية ذات الامكانات الزراعية الكبيرة.

لقـد سجلت قيمة واردات الـوطن العربي من المنتـوجات الـزراعية خـلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) ارتفاعاً من ٢١,٨ مليار دولار إلى ٢٥,٣ مليار دولار بـالأسعار الجـارية، أي بنسبـة ٣,٧ بالمائة سنوياً. ومن جانب أخـر فقد انخفضت قيمـة الصادرات من هـذه المنتوجـات خلال الفتـرة نفسها من ٣,٩ مليارات دولار إلى ٣,٦ مليارات دولار، أي بنسبة ١,٧ بـالمائـة. إلّا أن عام ١٩٨٥ قد شهد تحسناً جزئيـاً بسبب جودة المـوسم الزراعي في ذلـك العام حيث انخفض الاستـيراد من المواد الغذائية بنسبة ٨,١٥ بالمائة بالمقارنة مـع عام ١٩٨٤، كمـا انخفضت الصادرات الـزراعية بنسبة ١٥,٧ بالمائة، وهذا الانخفاض أدى إلى استمرار الخلل في الميزان التجاري لهذه السلع، إذ

---

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقـرير الاقتصـادي العربي المـوحد، ١٩٨٧**، تحـرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٧).

(٤) المصدر نفسه.

شكلت الصادرات الزراعية في ذلك العام ١٣,١ بالمائة من قيمة الواردات الزراعية، بينما كانت تشكل نحو ١٧,٧ بالمائة من قيمة تلك الواردات في بداية العقد الحالي. (انظر الملحق رقم (٣)).

وتحتل الحبوب (وبخاصة القمح) المركز الأول في قائمة المستوردات الزراعية من حيث الكمية والقيمة، إذ بلغت الكميات المستوردة منه عام ١٩٨٥ نحو ٣٣,٣ مليون طن بتكلفة ٦,٣ مليارات دولار، أي ما يعادل ٣٤,٦ بالمائة من القيمة الكلية لواردات المنتوجات الزراعية لذلك العام. وتتصدر خمسة أقطار عربية قائمة البلدان العربية المستوردة للقمح، وهي مصر تليها الجزائر فالمغرب فالعراق ثم السودان حيث بلغت قيمة واردات هذه الأقطار نحو ٧٨,٥ بالمائة من قيمة واردات الوطن العربي من القمح عام ١٩٨٥[٥].

٣ ـ الامكانات المتاحة للتوسع الزراعي في الوطن العربي

إن الانفصام الواضح في توزيع الموارد بين الأقطار العربية في القطاع الزراعي بالذات يجعل من غير الممكن تحقيق تنمية زراعية متكاملة وأمن غذائي فعّال من دون مستويات عالية من التعاون بين هذه الأقطار.

ففيما عدا قطر أو قطرين (العراق والجزائر)، توجد غالبية الامكانات الزراعية في أقطار لا تتوافر لديها القدرات المالية التي تتطلبها التنمية المتسارعة، وبخاصة إذا ما أريد انتاج فوائض كبيرة لسد الفجوة الغذائية على نطاق الوطن العربي ككل.

أ ـ ففيما يتعلق **بالموارد الأرضية والمائية**، نجد أن الموارد الأرضية الصالحة للزراعة والبالغة ١٩٧ مليون هكتار لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوى ٥٥ مليون هكتار أو ما يعادل ٢٥ بالمائة تقريباً. أما الموارد المائية المتمثلة بالأنهار والأمطار والآبار والعيون فتقدر بحوالى ٣٥٠ مليار م^3 لا يستغل منها في الوقت الحاضر سوى ١٧٠ مليار م^3، وهذا يعني أن هناك امكانات كبيرة للتوسع الزراعي (رأسياً أو أفقياً) سواء في المناطق المطرية والتي تشكل ٧٥ بالمائة من الأراضي الصالحة للزراعة أم في المناطق المروية من مياه الأنهر والتي تتركز في خمسة أقطار هي: مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب.

وتشير الدراسات على أنه من الممكن زيادة الانتاج الزراعي في الوطن العربي من خلال زيادة مساحة الأراضي المزروعة إلى ضعفي مساحتها الحالية على الأقل، وذلك إذا تم توفير الموارد المائية اللازمة؛ فمياه الأنهار والمياه الجوفية المتوافرة تكفي لإرواء ١٧ مليون هكتار بمعدلات الاستهلاك الحالية التي تقارب ١٢٠٠٠ م^3 سنوياً للهكتار الواحد، ويمكن تخفيض استهلاك الهكتار إلى ٧٥٠٠ م^3 سنوياً من خلال تنظيم استخدام هذه الموارد تقنياً بأساليب الري بالرش والتنقيط، وبالتالي زيادة المساحة المحصولية المزروعة بالري إلى حوالى ٢٧ مليون هكتار سنوياً.

ومن جهة أخرى يمكن زيادة مساحة الأراضي المطرية المزروعة حالياً بنسبة ٧٣٢ بالمائة، وتقع معظم هذه الزيادة في السودان وتأتي بلدان المغرب العربي في المرتبة الثانية، وبلدان المشرق العربي في المرتبة الثالثة[٦].

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

هذا فيما يتعلق بالتوسع الأفقي، أما التوسع الرأسي فيمكن تحقيقه من خلال زيادة انتاجية وحدة المساحة الزراعية كالفدان أو الدونم، وكذلك انتاجية الثروة الحيوانية، وذلك باستخدام الأساليب الانتاجية الحديثة المعتمدة على الأبحاث والتجارب العلمية والمبتكرات التكنولوجية.

ب ـ وفيما يتعلق **بالموارد البشرية والقوة العاملة**، فقد قدر عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٨٦ بحوالى ١٩٧ مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٢٩٠ مليوناً عام ٢٠٠٠، أي بزيادة تناهز ٩٢ مليوناً خلال ١٤ سنة. ومما تجدر الاشارة إليه أن معدل النمو الطبيعي لسكان الوطن العربي يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إذ يقدر بحوالى ٤,٢ بالمائة سنوياً في المتوسط مقارنة بمعدل ٠,٦ بالمائة للدول الصناعية المتقدمة و ١,٧ بالمائة في المتوسط للعالم ككل.

ويبلغ عدد السكان الزراعيين في الوطن العربي نحو ٧٣ مليون نسمة، وهذا العدد يمثل نحو ٣٩ بالمائة من إجمالي السكان في الوطن العربي عام ١٩٨٥، كما بلغ عدد العاملين في الزراعة حوالى ٢١ مليوناً، أي نحو ٤٥ بالمائة من حجم القوى العاملة في الوطن العربي، و١٢ بالمائة من إجمالي سكان الوطن العربي (انظر الملحق رقم (١)).

ج ـ أما **الموارد المالية**، فإن الأقطار العربية بوجه عام كانت تشكو وتعاني من ندرة نسبية في عنصر مهم من عناصر الانتاج والتنمية الاقتصادية وهو رأس المال. إن تكوين رأس المال في بداية عملية التنمية يعد من أكثر الأمور أهمية بالنسبة إلى تطور اقتصادات الدول النامية، وقد يحتاج إلى كثير من التضحيات بما في ذلك شد الأحزمة على البطون وبخاصة في الدول المفتقرة إلى رأس المال والتي ينبغي عليها أن تخصص نسبة كبيرة من الناتج المحلي من أجل تكوين رأس المال اللازم للهياكل الأساسية، إضافة إلى إيجاد وحدات الانتاج العصرية سواء في الزراعة أم في الصناعة أم في القطاعات الأخرى.

إن بعض أقطار الوطن العربي، ونخص بالذكر البلدان النفطية، استطاعت في السبعينات أن تحصل على موارد مالية ضخمة نتيجة للزيادة الكبيرة في عوائد النفط مما جعلها قادرة على تمويل متطلبات التنمية وتحقيق فائض مالي كبير استخدم معظمه في استثمارات خارج الوطن العربي، وقليل منه في مساعدة الأقطار العربية الأخرى المفتقرة إلى رأس المال لتنفيذ برامجها في التنمية الاقتصادية. إن المعلومات المتوافرة عن خطط التنمية الزراعية تشير إلى الارتفاع الواضح في الأهمية النسبية لمصادر التمويل الأجنبية قياساً بمصادر التمويل العربية من جانب، وبما يمكن أن يتاح من تمويل ذاتي من جانب آخر[٧]. وسنتطرق إلى هذا الموضوع بتفصيل أكبر عند البحث في أزمة التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

٤ ـ أهمية التعاون العربي في مجالات الأمن الغذائي

إن العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي سواء بالنسبة إلى التخصص الإقليمي وزيادة الانتاج وتوفير مستلزماته وبناء مخزون غذائي داخل المنطقة العربية، يعتبر ضرورة حتمية لضمان توفير الاحتياجات الغذائية وتدفقها، وهذا لا يتأتى إلّا بوضع سياسة قومية لانتاج الغذاء، متناسقة ومترابطة مع السياسات القطرية العربية في التنمية الزراعية. وبما أن التنمية

---

(٧) علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية،» **المستقبل العربي**، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/ مارس ١٩٨٣).

الزراعية تعتمد بشكل أساسي على الامكانات القطرية الذاتية، فإن ذلك لا ينفي أهمية زيادة مساهمة رؤوس الأموال العربية في الأقطار التي لا تتوافر لديها الأموال اللازمة للتنمية، وذلك لتسريع عملية التنمية في هذه الأقطار وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي العربي على حد سواء. إذ على الرغم من توافر الامكانات للتوسع الرأسي والأفقي في الزراعة واتساع قاعدة الموارد وتنوعها، إلّا أن معدل النمو في الانتاج الذي حققه القطاع الزراعي كان أقل بكثير من معدل النمو في الطلب على المنتوجات الزراعية الناجم عن زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة والتوسع الحضري بسبب الهجرة من الأرياف إلى المدن. وقد أسفر ذلك كله عن حدوث العديد من المعوقات والمشاكل المرتبطة باتساع هذه الاختناقات الهيكلية في البنيان الاقتصادي العربي، وتفاقم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي. وهذه الأوضاع يتطلب حلها مستويات عالية من التعاون بين الأقطار العربية في مجالات الاستثمار والتمويل الزراعي لمختلف مراحل الانتاج. وكما سيتضح في الجزء الثاني من هذا البحث، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلّا عن طريق تزاوج عناصر الانتاج المتوافرة بدرجات متفاوتة لدى أغلب الأقطار العربية وفق تشريعات وبرامج مدروسة واتفاقات عربية جادة تستهدف تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي.

ثانياً: أزمة التنمية الزراعية والأمن الغذائي

١ ـ مفهوم الأزمة

معنى الأزمة لغوياً الشدّة والضيقة، ومعناها اقتصادياً ـ أي الأزمة الاقتصادية ـ اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي الذي يفضي إلى تفاقم الخلل وعدم التناسب بين الانتاج والاستهلاك، أو بين الاستثمار والادخار، أو بين الواردات والصادرات، أو بين الانفاق العام والايرادات السيادية للدولة، أو إلى اختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي[٨].

والمقصود بأزمة التنمية الزراعية في هذا البحث هو أن الهياكل الاقتصادية العربية تمر بعملية اختلال انتاجي ناجم عن تخلف وقصور النظام الاقتصادي الزراعي العربي بأبعاده السياسية والاجتماعية والادارية، وبتأثير العوامل الخارجية وتناقضاته الداخلية: بحيث تصبح استمرارية التنمية ونجاحها في تحقيق أهدافها مرهونين بتجاوز هذه التناقضات والمعوقات، وإعادة خلق ظروف جديدة، للانتاج ونموه للانتقال إلى مرحلة وتنظيم جديدين يحققان الأهداف المنشودة في ضوء استراتيجية جديدة للإسراع بالتنمية الزراعية.

وتتفرع أزمة التنمية الزراعية العربية إلى أنواع متعددة من الأزمات والمعوقات التي صاحبت خطط التنمية الاقتصادية الزراعية منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر. وقد تم حصرها بسبع أزمات ذكرت في مقدمة هذا البحث، وسيتم بحث كل منها وتحليلها تباعاً في الصفحات

---

(٨) لعل أعنف الأزمات الاقتصادية التي حلّت بالعالم هي الأزمة العالمية التي حدثت خلال عامي ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠، والتي هزت أسس الاقتصاد الرأسمالي في العالم كله بسبب الكساد الطويل الذي تلاها والذي استمر حتى قبل الحرب العالمية الثانية حيث انتاب الحياة الاقتصادية الركود والكساد وعمت البطالة في الأوساط العمالية الصناعية، وتعذر على المزارعين ايجاد الأسواق لمنتوجاتهم، وأصاب المستثمرون وأرباب الأعمال خسائر وإفلاسات متتالية. وكانت هذه الأزمة سبباً لشرور كثيرة منها البؤس والفاقة، ومنها الحروب المدمرة.

التالية. ومما تجدر الاشارة إليه أن البعض من هذه الأزمات أو المعوقات يعتبر من سمات الزراعة وخصائصها، ويكون لها عادة تأثير سلبي على معظم الأنشطة الزراعية للدول النامية. أما القسم الآخر فيعتبر ذا خصوصية لبعض الأقطار دون أخرى تبعاً لتوافر أو ندرة الموارد اللازمة للانتاج الزراعي. كما أن هناك علاقات تبادلية بين المتغيرات المكونة لهذه الأزمات، أي أن ثمة تأثيراً متبادلاً بين هذه الأزمات بحيث إن السيطرة على أي منها وإزالة آثارها السلبية سيكون لهما تأثير إيجابي على حل الأزمات الأخرى، وهذا ما يجعل السيطرة على بقية الأزمات والتقليل من آثارها السلبية أكثر يسراً كلما تقدمنا في مراحل التنمية، وذلك بسبب الطبيعة التراكمية لتأثير المتغيرات التنموية.

٢ ـ سباعية الأزمة

إن تداخل هذه الأزمات والعلاقات التبادلية بين متغيراتها يجعل من الممكن تصورها بما يشبه كوكباً سباعياً ذا سبعة نتوءات متلاحقة ومتداخلة، ويمثل كل نتوء أزمة من الأزمات السبع والتي نطلق عليها اصطلاح «سباعية الأزمة». إن هذه السباعية التي تدور في فلكها التنمية الزراعية قد تفاقمت في تأثيرها السلبي، فأخذت بتلابيب معظم النظم والسياسات التنموية العربية، مما أدى إلى جعل عملية التنمية عاجزة عن الوصول إلى حلول ناجعة وسريعة تؤمن تحقيق الأهداف المتوقعة في رفع معدلات نمو الانتاج والدخل وتحقيق العدالة في التوزيع والخروج من مأزق الأمن الغذائي. وفيما يلي تحليل واف لكل واحدة من هذه الأزمات السبع:

أ ـ اختلال التوازن الاقتصادي

تعاني الأقطار العربية بصورة عامة ومنذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي العام، وهذا يتضمن الاختلال المستمر الموجود بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يتطلبها السكان في الأقطار العربية، ويظهر ذلك جلياً وبصورة خاصة في الاختلال الموجود بين الانتاج والاستهلاك. فالأقطار العربية أصبحت في الآونة الأخيرة تستهلك أكثر مما تنتج بخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية.

لقد أدّى النمو السريع في الطلب على المواد الغذائية خلال فترة السبعينات وقصور الانتاج الزراعي العربي للاستجابة لمتطلبات هذا النمو إلى تفاقم الانكشاف الغذائي للوطن العربي، بحيث أصبحت هذه الظاهرة من أبرز الأزمات الاقتصادية في المنطقة العربية. وقد قدر متوسط نمو الطلب على الغذاء خلال عقد السبعينات بحوالى ٥ بالمائة سنوياً وكان هذا ناجماً عن متوسط نمو سكاني بحدود ٣ بالمائة، ونمو في الاستهلاك الفردي من السلع الغذائية بحدود ٢ بالمائة. وفي مقابل ذلك فقد قدر متوسط نمو الانتاج الزراعي خلال الفترة المذكورة بحدود ٢,٥ بالمائة سنوياً، الأمر الذي أدى إلى اعتماد الوطن العربي على المصادر الأجنبية في سدّ العجز من احتياجاته الغذائية الأساسية[٩].

إن ارتفاع معدّل نمو السكان في الوطن العربي ليس هو السبب الوحيد في ازدياد الطلب على المواد الغذائية بل إن أسباباً أخرى كان لها دور فعال في زيادة الطلب على الغذاء وهي:

---

(٩) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٧.

- التوسع الحضري - أي تحول السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في المدن.

- ارتفاع مستويات الدخول والمعيشة.

- الدعم الحكومي للمواد الغذائية الأساسية. حيث ان توفير الأغذية الرخيصة جداً بفضل الدعم الحكومي الكبير قد أسهم بشكل مباشر في زيادة استهلاك الفرد، كما أدّى إلى كثرة الفاقد، هذا إضافة إلى أن الخبز المدعوم بنسبة كبيرة يقدم علفاً للدواجن والمواشي في عدد كبير من الأقطار العربية.

وهكذا فقد أصبحت الكميات المستهلكة من المواد الغذائية تفوق كثيراً الكميات المنتجة منها محلياً، وأصبحت الفجوة الغذائية تزداد سعة سنة بعد أخرى الأمر الذي أدى إلى ازدياد الأعباء المالية المترتبة على استيراد المواد الغذائية من خارج الوطن العربي وبخاصة بعد الارتفاع الكبير الذي حصل في أسعار هذه المواد. وهذا ما يستوجب اتخاذ الاجراءات التي تحد من اطراد تزايد الطلب على السلع الزراعية مع استمرار العمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب. وعلى الرغم من امكانية تحقيق هذين الهدفين في السيطرة على الطلب، إلّا أن الإجراء المهم ينبغي اتخاذه من ناحية العرض - أي أن تضييق الفجوة الغذائية والقضاء عليها يعتمدان في المقام الأول على زيادة الانتاج الزراعي عن طريق بذل جهد شامل وكبير في التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً والتغلب على المعوقات والأزمات الأخرى التي سنتطرق إليها في هذا البحث.

ب - التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

يمكن القول بصورة عامة إن هناك قصوراً في معدل تكوين رأس المال في الزراعة، وذلك بسبب انخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة إلى القطاع الزراعي بالقياس إلى الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الأخرى. فقد بلغت الاستثمارات المخصصة لتنمية القطاع الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) حوالى ٧,٨ مليارات دولار من أصل الاستثمارات الكلية العربية البالغة ٦٥,٥ ملياراً، أي ما نسبته ١٣,٨ بالمائة. أما في الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) فقد بلغت الاستثمارات ٢٥,٥ ملياراً من أصل ٨٣,٦ مليار دولار، أي بنسبة ٩ بالمائة من إجمالي الاستثمارات الكلية. وللأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٥، فقد خصص القطاع الزراعي حوالى ٦٣ مليار دولار من أصل الاستثمارات الكلية البالغة نحو ٦٨٥ ملياراً، أي ما نسبته ٩,٢ بالمائة [١٠].

وهكذا نجد أن ما خصص للقطاع الزراعي في خطط التنمية العربية خلال عقد السبعينات كان في حدود ٣٣,٣ مليار دولار من مجموع الاستثمارات الكلية البالغة نحو ٣٤٩ مليار دولار أي ما نسبته ٩,٥ بالمائة تقريباً. زد على ذلك أن معدل تنفيذ هذه الاستثمارات لم يتجاوز الـ ٥٤ بالمائة خلال الفترة المذكورة. ويبيّن الملحق رقم (٤) أن ثلاثة أقطار عربية فقط فاقت انجازاتها الفعلية الاستثمارات المستهدفة، أما الأقطار العربية الأخرى فقد سجلت معدلات متدنية في التنفيذ. ومما زاد في الطين بلة أن القيمة الحقيقية لهذه الاستثمارات الضئيلة هي أقل من قيمتها الجارية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة المذكورة. ويبدو جلياً أنه على الرغم من

---

(١٠)محمد العمادي، «الأمن الغذائي العربي ودور الصناديق العربية في التنمية العربية،» **المهندس العربي**، العدد ٣ (١٩٨٣).

القفزة الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية في حجم الاستثمارات المخصصة للتنمية خلال فترة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات، إلّا أن الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي كانت متدنية بدرجة كبيرة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ لم تتجاوز الاستثمارات الزراعية المخططة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) نسبة ١٠ بالمائة من حجم الاستثمارات الكلية، بينما بلغت تلك النسبة في قطاع الصناعة نحو ٢١ بالمائة والنقل والمواصلات ١٤ بالمائة والتشييد والبناء ١٣ بالمائة[١١] (انظر الملحق رقم (٤)).

من هذا يتضح أن الخلل القائم في التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي لم يواجه حتى الآن من قبل معظم البلدان العربية بالجهود والتخصيصات الاستثمارية التي تتناسب مع مكانة الزراعة واحتياجات تنميتها الرأسية والأفقية. إن التنمية الزراعية في أغلب المناطق العربية ما زالت في حاجة ماسة إلى بناء القاعدة الهيكلية، المادية والمؤسسية. وما تمّ تخصيصه من استثمارات ضئيلة ومتضائلة لا يمكن أن يحقق، إذا ما استمر على هذا النحو، معدلات نمو متصاعدة تتحقق بموجبها مستويات مقبولة من الاكتفاء الذاتي والأمن العربي. إن التوازن بين عناصر الانتاج محدود في معظم البلدان العربية، وأنه لا يمكن أن يتحقق هذا التوازن بصورة كبيرة ما لم تتعاون البلدان العربية في مجالات الاستثمار والتمويل الزراعي لمختلف مراحل الانتاج والتسويق إضافة إلى مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي والارشاد الزراعي وتبادل المعلومات والتعليم والتدريب وغيرها.

ج ـ أزمة التكنولوجيا والبحث العلمي

تعترض النقد التقني (التكنولوجي) في الزراعة العربية صعوبات عملية عديدة سواء في التطوير أم في الأقلمة أم في الصيانة، الأمر الذي جعل مدى الاستفادة منه في تطوير وزيادة الانتاج الزراعي محدوداً. ويمكن القول بصورة عامة ان الزراعة في أقطار الوطن العربي الزراعية لا تزال تتسم بذيوع الأساليب التقليدية، وانها في مجملها متخلفة في تقنياتها مقارنة بالدول المتقدمة التي تستخدم المبتكرات الميكانيكية والبيولوجية في زراعتها.

والمقصود بالمبتكرات البيولوجية (Biological Innovations) تلك الاكتشافات التي يؤدي استخدامها إلى زيادة انتاجية الأرض أو زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية ومثالها استخدام الدورات الزراعية المناسبة، واستنباط الأصناف الجديدة من المحاصيل ذات الغلة الوفيرة والنوعية الممتازة، أو ذات الصفات المرغوبة ـ كصفة التبكير في النضج أو مقاومة الجفاف أو مقاومة الأوبئة والأمراض ـ ومثالها أيضاً استخدام الأسمدة الصناعية واتباع الطرق الفنية في تربية الحيوانات الاقتصادية وتحسينها، واختيار السلالات الحيوانية الملائمة للبيئة والطبيعة[١٢].

أما المبتكرات الميكانيكية (Mechanical Innovations) فتنحصر وظيفتها في زيادة انتاجية العمل الزراعي، وهذا يحدث عند استخدام القوة الميكانيكية والآلية في الزراعة كالجرارات والحاصدات وغيرها من الآلات التي إضافة إلى كونها تزيد في انتاجية العمل فإنها تعمل أيضاً على تخفيف أعباء العمل الزراعي ومشاقه، وتساهم في توسيع الرقعة الزراعية في المناطق ذات الكثافة

---

(١١) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦).

(١٢) عبد الصاحب العلوان، **دراسات في الاصلاح الزراعي** (بغداد: مطبعة الأسواق التجارية، ١٩٦١).

السكانية المنخفضة[١٣]. وعلى الرغم من أهمية هذه المبتكرات فإن مجالات استخدامها لا تزال محدودة في أغلب الأقطار العربية. إذ لا يزيد عدد الجرارات الزراعية المستعملة في الوطن العربي عن ٣ جرارات لكل ١٠٠٠ من السكان الزراعيين مقابل ١٢٧ جراراً لكل ١٠٠٠ من السكان الزراعيين في الدول المتقدمة. وينطبق الأمر نفسه على استعمال الحاصدات وسائر أنواع المعدات والآلات الزراعية الأخرى مما يساهم في انخفاض انتاجية العمل في القطاع الزراعي في أغلب البلدان العربية[١٤].

وفي تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية تم تلخيص المعوقات التكنولوجية المتعلقة بالمبتكرات البيولوجية بأنها تتمثل في عدم توافر الملائم من الأصناف والتقاوى للظروف البيئية في كل منطقة من المناطق الانتاجية، وبخاصة تلك المتعلقة بانخفاض معدلات الأمطار أو المقاومة للأمراض كالصدأ بالنسبة إلى القمح، ومشكلة التفرط بالنسبة إلى السمسم... وتدهور الأصناف المستخدمة في زراعة الشمندر (البنجر) السكري وقصب السكر... والصعوبات العديدة في مجال اكثار بذور البنجر محلياً الأمر الذي يجعلها تقع تحت سيطرة الشركات المتخصصة والمحتكرة لانتاج وتجارة هذه البذور... وكما أن تدهور السلالات المحلية من الحيوانات التي تمثل الغالبية العظمى من مكونات الثروة الحيوانية في الوطن العربي من أهم أسباب ارتفاع نسب النفوق وانخفاض معدلات الخصوبة، وعدم اتزان القطعان القطرية من الناحية العمرية والجنسية الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الانتاجية بشكل ملحوظ... إضافة إلى ذلك، فإن القصور الواضح في أجهزة البحث وإكثار البذور والتقاوى والسلالات وأجهزة الارشاد الزراعي يؤدي إلى تعذر الاستفادة من بعض الأصناف العالية الانتاجية، كما أن الارتفاع النسبي لتكلفة البذور المحسنة وتعدد المؤسسات ذات الصلة بانتاج البذور المحسنة وتوزيعها وضعف شبكات التوزيع تُعد من أهم الأسباب المحددة للكميات التي يمكن انتاجها لهذه البذور... كما أن انخفاض معدلات استخدام الأسمدة الكيميائية مع عدم توافر حصر كامل لخصوبة التربة، إلى جانب ضعف القدرة التمويلية للمزارعين وعدم توافر المعرفة الفنية الكاملة لمعظمهم تقف حجر عثرة في سبيل الاستفادة من هذه المخصّبات في تطوير الانتاجية... كما يواجه التوسع في استخدام المبيدات الفطرية ومبيدات الحشائش العقبات نفسها: الأمر الذي يجعل الزراعات في معظم الأقطار العربية عرضة لخسائر جسيمة لانتشار الأمراض والحشرات والطيور كما هو الحال في بلدان المغرب العربي... كما أن معظم العمليات الزراعية تعاني من الافتقار الشديد للمستوى الفني في أدائها، إذ إن التأخر في عمليات إعداد الأرض للزراعة يعد سمة عامة في الزراعات العربية، بخاصة الحبوب كما هو الحال في السودان والعراق الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الانتاجية بشكل واضح[١٥].

ومما تجدر الاشارة إليه أنه على الرغم من تعدد المؤسسات والأجهزة التي تقدم الخدمات التقنية والفنية في الأقطار العربية إلّا أن معظمها يعاني من ضعف مزمن في كوادرها العلمية والفنية، كما تعاني من كثرة الازدواجية في المسؤولية، ومن ضعف مستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها للمنتِج العربي، ومن شح المخصصات المالية التي تمكنها من تنمية امكاناتها إلى مستوى

---

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٧**.

(١٥) حسن فهمي جمعة: «بعض قضايا البحث الزراعي والتنمية في الوطن العربي،» **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، السنة ٦، العدد ٣ (١٩٨٧)، «التخطيط الزراعي في المنطقة العربية،» **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، السنة ٦، العدد ١ (١٩٨٧).

أرفع. وقد دلت الدراسات على أن أجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي في الأقطار العربية مثلاً هي دون المستوى المطلوب من حيث الكوادر والمستوى العلمي، وكذلك من حيث الامكانات والبنية الأساسية المخصصة للنشاطات في هذه المجالات. كما دلت الدراسات على أن هناك فارقاً كبيراً بين ما تخصصه الأقطار العربية من أموال للجهود العلمية لخدمة الزراعة وبين ما تخصصه الدول الأخرى المتقدمة لهذا الغرض. إذ يتراوح ما ينفق في تمويل البحث العلمي والتطوير في الدول المتقدمة في مختلف الحقول بما في ذلك الزراعة بين ٣ ـ ٨ بالمائة من الدخل القومي سنوياً، بينما يقل معدل ما ينفق في البلاد العربية عن ثلث الواحد بالمائة (٠,٣١ بالمائة)[١٦].

إن مستقبل الزراعة في الأقطار العربية يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وأن أي استراتيجية تستهدف تحسين القطاع الزراعي لا بد من أن تعطى أولوية كبرى لإزالة المعوقات والقيود التي تحد من جدوى البرامج المعنية باستنباط التكنولوجيا المحسنة وتطبيقها، كما أن وضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية يعد أمراً لا غنى عنه، حيث يمكن تقييم التكنولوجيات المتاحة وتحديد أيها يمكن استخدامه بفعالية.

وقد يكون من المفيد في هذا المجال التطرق إلى تجربة «الثورة الخضراء» (The Green Revolution) التي انتشرت في عدد كبير من الدول النامية كالهند وباكستان، وحققت نجاحاً كبيراً في تحسين كمية الانتاج الزراعي ونوعيته، حيث إنها استندت بالدرجة الأولى إلى استخدام المبتكرات البيولوجية، كاستخدام الأصناف عالية الانتاج من القمح الذي جرى استنباطه في مركز البحوث الزراعية الدولية المعروف باسم (سمت CIMMYT) في المكسيك، وكذلك الأصناف العالية الانتاجية من الارز الذي جرى استنباطه في مركز البحوث الزراعية الدولية في الفيليبين والمعروف باسم (إري IRRI). وبما أن استخدام هذه الأصناف المحسنة من الحبوب ذات الانتاج الوفير يحتاج إلى استخدام مكثف من الأسمدة الكيميائية ومياه الري ومواد المكافحة، فإن المراحل الأولى من انتشار هذا النوع من المبتكرات البيولوجية (أي الأصناف المحسنة) كانت تقتصر على كبار المزارعين الذين أدركوا المنافع الناجمة عنها وتوافرت لديهم الامكانات المادية اللازمة لهذا الانتاج. إلّا أن الانتشار الواسع لهذه الأصناف الجديدة لم يتحقق إلّا بعد إنشاء بحوث النظام الزراعي المتكامل وتطويرها (Research System of Integrated Farming). وقد أصبح ذلك النظام المحور الأساسي لبرامج جميع مراكز البحوث الزراعية الدولية التي وصل عددها إلى ثلاثة عشر مركزاً منتشرة في جميع أرجاء العالم النامي. وتهدف أبحاث النظام الزراعي المتكامل إلى دراسة العوامل الانسانية والاجتماعية المؤثرة على تطبيق التكنولوجيات المستخدمة في إطار النمط الزراعي السائد ككل، بما في ذلك توافر العمالة ومستوياتها وقدراتها التنفيذية وحوافزها، وتوافر مدخلات الانتاج ونظام الأسعار والتسويق وبالتالي معرفة كلفة الانتاج وصافي العوائد[١٧].

وقد طبقت الهند تجربة «الثورة الخضراء» وحققت نجاحاً منقطع النظير في ضمان أمنها الغذائي. فخلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ قامت الهند بتنفيذ برنامج مكثف لزيادة محصولها من القمح والأرز باستخدام البذور المحسنة من الأصناف التي تطرقنا إلى ذكرها مشفوعة بالكميات المثلى من الأسمدة ومياه الري ومواد المكافحة، كما أجريت بحوث لتطوير ١٤٠ نوعاً جديداً من

---

(١٦) انظر: القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**.

(١٧) انظر: خالد تحسين علي، «العوامل الحاكمة للزراعة العربية ودور التعاون العربي،» تقرير القسم الزراعي في الاسكوا (بغداد، ١٩٨٧).

البذور التي تناسب كل منطقة من مناطق الهند المتعددة، وكانت النتيجة ازدياد محصول الأرز (الذي لم يزد انتاجه في السابق عن ٤٣ مليون طن) إلى ٤٩ مليون طن عام ١٩٧٥، وإلى ٥٤ مليون طن عام ١٩٧٨، وإلى ٦٠ مليون طن عام ١٩٨٣. أما القمح فقد ارتفع انتاجه ليصل إلى ٤٥ مليون طن عام ١٩٨٣. وبصورة عامة فقد بلغ مجموع انتاج الحبوب ١٥٢ مليون طن في عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤. وهذا يعادل ثلاثة أمثال ما أنتجته الهند من الحبوب عام ١٩٥١. وقد قامت الحكومة الهندية منذ عام ١٩٨٢ بتخزين القمح الفائض في مستودعاتها، ولمنع انخفاض سعره في الأسواق قامت بشراء من ٣ ـ ٤ ملايين طن سنوياً زيادة على الكمية التي تشتريها من المزارعين لبيعها من خلال مخازنها الخاصة بأسعار منخفضة للمستهلكين. وقد بلغ مخزونها من القمح ٣٠ مليون طن عام ١٩٨٥[١٨]. وهكذا بينما كانت الهند بلد المجاعات ونقص الأغذية الأساسية حتى منتصف الستينات بسبب عدم كفاية انتاجها لسد حاجة عدد سكانها المتزايدين باستمرار، وكانت تستورد ما يزيد على عشرة ملايين طن سنوياً حتى عام ١٩٦٥، أصبحت بعد تطبيق الثورة الخضراء وبرنامج البحوث المتكامل تنعم بفائض تحفظه في مستودعاتها تفادياً لأي نقص في الانتاج يحدث بسبب الجفاف أو الكوارث الطبيعية الأخرى. بل وقد أصبحت ضمن الدول المصدرة للحبوب (وبخاصة القمح والأرز)، فقد عقدت مؤخراً صفقة مع ايران لتصدير ما قيمته ٣٨ مليون دولار من القمح (٣,٥ ملايين طن) وتصدير كميات من الأرز البسمتي إلى عمان والكويت والبحرين وبعض الدول الأفريقية[١٩].

إن الفجوة الكبيرة بين انتاجية الموارد الزراعية العربية والبلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية كالهند التي أخذت تستفيد من التكنولوجيا الحديثة تجعل من الضروري للأقطار العربية أن تستخدم الأساليب الحديثة المستخدمة في الزراعة، ولا ضير في أن تعتمد الأقطار العربية على التكنولوجيا المستوردة في تطوير القدرات الذاتية العربية، إلّا أنه من الضروري في الوقت نفسه اجراء بعض التحويرات والتطوير والأقلمة على الأساليب والمبتكرات التكنولوجية المستوردة وجعلها تتلاءم مع خصائص البيئات العربية الزراعية واحتياجاتها. كما أنه لا بد من بذل جهود كلية لانتاج تقنية تلبي الاحتياجات الخاصة بكل بيئة.

ومما لا شك فيه أن التعاون العربي في مجال التكنولوجيا والبحوث الزراعية ضروري جداً حيث إن القدرات القطرية لا تستطيع بمفردها أن تحقق انجازاً متميزاً في مجال الاستفادة من البحوث والتكنولوجيا الزراعية وذلك لأسباب عديدة أهمها:

ـ إن الوطن العربي يقع زراعياً في خمس أو ست بيئات رئيسية متشابهة، لذا فإن من شأن تنظيم البحوث الزراعية على أساس بيئي يتجاوز الحدود الجغرافية أن يعزز فاعليتها ومستوى أدائها ويوفر كثيراً من الجهد والنفقات[٢٠].

ـ إن السبيل إلى اكتساب القدرة التقنية في أي مجتمع يتطلب وجود إمكانية ذاتية لديه قادرة على معرفة متطلباته، ومن ثم استيعاب التقنية الملائمة واستنباطها وتطويعها، وذلك من أجل التغلب على فشل محاولات نقل التكنولوجيا. لذا يتحتم التعاون العربي في هذا المجال من أجل

---

(١٨) Kulwant Rai Gupta ed., *Issues in Indian Agriculture* (New Delhi: Atlantic Publishers, 1980).

(١٩) انظر: فلورا لحام، «غاندي أمام امتحان الجفاف في الهند،» **اليوم السابع** (٣١ آب/ اغسطس ١٩٨٧).

(٢٠) علي، «العوامل الحاكمة للزراعة العربية ودور التعاون العربي».

تنمية امكانات تقنية ذاتية للمجتمع العربي يكون بموجبها قادراً على حسن الاختيار ومتمكناً من التطوير والاستنباط من أجل بناء القاعدة اللازمة للتنمية[٢١].

ـ بما أن القاعدة التكنولوجية (متوطنة) في الغرب، بينما هي (خارجية) في الأقطار النامية، فإن التحكم التكنولوجي هو إحدى الأدوات الرئيسية التي تمارسها الدول المصنّعة على مقررات النمو الاقتصادي في العالم الثالث[٢٢]. ومن المتوقع أن تزداد قبضة المراكز المسيطرةعلى التكنولوجيا العالمية احكاماً في السنوات المقبلة استجابة للموجة الثالثة في التطور التكنولوجي المذهل في مجال المعلوماتية (Informatics) والهندسة الوراثية وبيوتكنولوجيا النبات (التكنولوجيا الاحيائية)[٢٣]. وهذه الأخيرة قد عززت من السيطرة الزراعية لمنتجي البذور الصناعيين على المستهلكين مما يجعل التحرر من التبعية التكنولوجية أكثر صعوبة من ذي قبل. وهذا يضيف نمطاً آخر من أنماط التبعية على الاقتصاد العربي. فإضافة إلى ما يعانيه من مخاطر التبعية الغذائية، فإنه مقبل على الوقوع في مخاطر التبعية التكنولوجية، حيث تعتمد الزراعة العربية على العالم الخارجي في توفير الكثير من المدخلات الزراعية الحديثة كالآلات والمكائن الزراعية والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية وغيرها. وقد ساعد على تزايد هذه التبعية صعوبة انتاج هذه المستلزمات الزراعية على المستوى القطري لارتفاع تكلفتها الاقتصادية والفنية، الأمر الذي يحتم ضرورة الاتجاه لانتاجها في صورة مشروعات عربية مشتركة ومتكاملة تتوافر لها المقومات الفنية والسوقية المناسبة لانتاجها بأسعار اقتصادية تنافسية[٢٤].

د ـ مشكلة العمالة الزراعية

تعاني معظم الأقطار العربية من نقص شديد في القوى العاملة الزراعية، بحيث أصبح هذا النقص يشكل عقبة في عملية التنمية الزراعية. حيث أخذت الأيدي العاملة تنتقل من الأرياف إلى المدن بسبب تركيز عملية التنمية الصناعية في المناطق الحضرية وارتفاع معدلات الأجور فيها. وعلى الرغم من الزيادات الملحوظة التي طرأت على معدلات أجور العمال الزراعيين، فإن هذه

---

(٢١) الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية».

(٢٢) نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» في: حسين عادل [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٢٣) ومن المؤسف أن تكون الأقطار العربية بعيدة كل البعد عن هذه التطورات إلاّ بالقدر الذي تستخدم فيه المنتوجات النهائية. إذ لا يعلم عن وجود مختبر واحد لهندسة الجينات في الوطن العربي، ولا يكاد يبلغ عدد الباحثين في حقول البيوتكنولوجي عدد أصابع اليد الواحدة في دنيا العرب كلها. ولكن دولة في المنطقة (اسرائيل) تفخر بأكثر من ٢٣ مختبراً للجينات والتجارب الزراعية فيها، أنظر: جواد العناني، «نظرة على التكامل الاقتصادي العربي في العقد القادم،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ١، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥). إن هندسة الجينات وبيوتكنولوجيا النبات يمكن أن يساهما مساهمة فعالة في تطوير الزراعة وانتاج الغذاء حيث أصبح بالإمكان تحسين وتطوير النباتات والحيوانات وانتاج محاصيل تمتد على مدار فصول السنة، وتستطيع أن تصمد في ظروف بيئية قاسية، ولها مقاومة كبيرة للأمراض والحشرات. كما يمكن لهذه التكنولوجيا نقل الجينات التي تتحكم في تثبيت النتروجين اللازم لتكوين النبات بصورة مباشرة. كما يستطيع الانسان عن طريق هذه التكنولوجيا أن يمد البلاد بالبروتينات التي يمكن استخدامها في مجال تحسين نوعية الحيوانات وتكثيرها.

(٢٤) جمعة: «بعض قضايا البحث الزراعي والتنمية في الوطن العربي،» و «التخطيط الزراعي في المنطقة العربية».

المعدلات لا تزال أقل من معدلات أجور العمال في معظم القطاعات الأخرى. وقد خلق سوء توزيع الموارد الاستثمارية فرقاً شاسعاً في مستويات المعيشة والخدمات بين الريف والحضر، فأدّى إلى هجرة أعداد متزايدة إلى المناطق الحضرية مما سبب زيادة في الضغط على مرافق المدن وخدماتها المتاحة، وأدّى في الوقت نفسه إلى اختلال في سوق العمل في الزراعة والتخلف عن انجاز الأعمال الزراعية في مواعيدها. ومما زاد في الطين بلة اشتداد عملية هجرة القوى العاملة من الأرياف والمدن إلى البلدان النفطية،وبخاصةمن مصر والسودان وتونس إلى العراق وبلدان الخليج العربي.

ففي جمهورية مصر العربية نجد أنه على الرغم من أن الريف المصري لا يزال يحتفظ بحوالى ١٥ بالمائة من سكان مصر، إلّا أن الزراعة المصرية أصبحت تعاني من عدم توافر الأيدي العاملة وارتفاع أجورها. ومن الملاحظ أن تأثير كل من قوى الطرد الناشئة عن ضيق سبل العيش وانخفاض مستواها في الريف وقوى الجذب الناشئة عن مغريات العمل خارج قطاع الزراعة قد أدى إلى حدوث نقص كبير في القوى العاملة من الذكور البالغين خاصة في مواسم ذروة العمل الزراعي، كما أدى إلى تأخير زراعة وخدمة المحاصيل وخدمتها في الأوقات المناسبة، وبالتالي إلى تناقص الانتاجية الزراعية[٢٥].

إن اختلاف مستويات الأجور وتباين الظروف المعيشية على المستوى القطري بين الريف والحضر، وعلى المستوى الاقليمي بين بلدان الوطن العربي، وعلى المستوى العالمي بين بلدان الوطن العربي والعالم الخارجي قد أديا إلى نزوح أعداد متزايدة من القوى العاملة سعياً إلى تحسين ظروفهم المعيشية. وقد ازداد زخم هذه الهجرة وزادت وطأتها على الزراعة من حيث نقص الأيدي العاملة فيها منذ أوائل السبعينات وبخاصة بعد تصحيح أسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣، وتزايد الحاجة في العراق وبلدان الخليج العربي إلى استقدام المزيد من العمالة العربية والأجنبية لتنفيذ خططها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحداث النهضة العمرانية مستخدمة في ذلك الموارد المالية النفطية التي بدأت بالزيادة والتراكم منذ ذلك الوقت. وكان ارتفاع معدلات الأجور في هذه البلدان من العوامل الجاذبة للعمال العرب الذين هاجروا من أقطارهم (بخاصة من مصر والسودان وتونس واليمن والأردن) بسبب ما ذكرناه عن العوامل والمسببات الطاردة، وأهمها انخفاض الدخول والأجور الناجم عن اضمحلال العائد الزراعي. وكان هذا التطور من العوامل المهمة التي أدت إلى شح العمالة الزراعية في هذه الأقطار. وإذا كان النقص الحالي في أسواق العمالة في هذه الأقطار قد أصبح يشكل عقبة في عملية التنمية الزراعية، فقد يصبح من الضروري اتباع سياسة إحلال تدريجي لرأس المال محل العمالة، أي استخدام المكننة الزراعية الانتقائية التي تسد العجز في الأيدي العاملة، ولكنها لا تستغني كثيراً عن الأيدي العاملة في حالة توافرها إذا ما اشتدت ظاهرة الهجرة العائدة (عودة العمال إلى أوطانهم بانتهاء عقودهم).

هـ ـ مشكلة الإدارة وضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية

يمكن القول إن أزمة الإدارة في القطاع الزراعي العربي لا تزال تنتظر الحل، فالكوادر الإدارية لا تزال دون المستوى المطلوب من حيث التطوير والأداء، كما أن المؤسسات العديدة التي يعمل من خلالها القطاع الزراعي مثل مؤسسات الاستصلاح والاصلاح الزراعي والأبحاث

---

(٢٥) انظر: عثمان الخولي وحسن علي خضر، «دور الزراعة في الاقتصاد القومي المصري: الأهداف والامكانيات والمحددات،» ورقة قدّمت إلى: مصر، وزارة الزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ الأمم المتحدة، ندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية، القاهرة ١١ ـ ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٧.

والارشاد والتعاون والائتمان والتسويق الزراعي وغيرها لا تزال ضعيفة وغير قادرة على تحقيق أهداف التنمية الزراعية بصورة فعّالة، أو انجاز المشروعات والبرامج الانمائية الموجهة لتطوير القطاع الزراعي بكفاءة واقتدار بسبب عدد من المعوقات والعراقيل، ولعل من أهمها عدم التناسق الكامل بين مكونات الجهاز الإداري المهيمن على القطاع الزراعي مما يؤدي إلى التضارب والازدواجية الناجمة عن عدم الدقة في تحديد مسؤوليات الأجهزة المختلفة وواجباتها.

وفي بعض الأقطار العربية نجد أن التنظيمات والمؤسسات الخاصة بالقطاع الزراعي قد أصبحت على جانب كبير من التعقيد والتشابك حيث غالباً ما تكون هناك أكثر من وزارة واحدة تختص بالأمور الزراعية، وقد يصل العدد إلى أربع وزارات (كما في مصر) ترتبط ارتباطاً مباشراً بالجوانب المختلفة للانتاج الزراعي والغذائي، هذا عدا الوزارات الأخرى التي لها ارتباطات غير مباشرة بالأنشطة الزراعية والانتاج الغذائي، ولا بد لمثل هذه الأوضاع التوسعية من أن تؤدي إلى تداخل المهام والمسؤوليات وازدواجها وتعارض السياسات مما ينتج قصور في كفاءة العمل وفجوة بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي.

ومما يلاحظ أيضاً أن مهمة إنشاء هذه المؤسسات والأجهزة المتعددة لم ترتبط ارتباطاً جدياً بتوفير الكفاءات المطلوبة بادىء ذي بدء. إذ إن أداء إدارة المؤسسة والاشراف عليها لا يتوقفان على الهيكل الوظيفي الملائم لنمو المؤسسة وحجمها، أو المشروع فحسب، وإنما يتوقفان بدرجة أكبر على نوعية هؤلاء الموظفين، وينطبق هذا على جميع مستويات الادارة. ومن السمات الشائعة في الدول النامية (والعربية من بينها) العجز في القوى العاملة ذات النوعية الرفيعة وذات الحوافز الكافية، ومثل هذا العجز في الكادر الاداري والفني واضح بدرجة خاصة في القطاع الريفي وفي المشروعات الزراعية. فهذه المشروعات غالباً ما تكون منعزلة وتقع في بعض الأحيان في مواقع غير جذابة، الأمر الذي يجعل من العسير عليها جذب الموظفين للعمل فيها. ولعل العامل الأهم هو أن أجور العاملين في المشروع ورواتبهم غير جذابة أو محفزة للعمل فضلاً عن عدم توافر الخدمات والمرافق الحضرية في مناطق هذه المشاريع[٢٦].

ومن المعروف أن الخبرة بكفاءة إدارة المشاريع محدودة جداً في معظم الأقطار العربية إن لم تكن في جميعها، وإن ما تعانيه من نقص المهارات الادارية والخبرات أثر تأثيراً عكسياً على منجزات التنمية الزراعية. إن المؤسسات والتنظيمات العديدة التي يعمل من خلالها القطاع الزراعي لم تلق الاهتمام الكافي من حيث التطوير والأداء وتوفير الكفاءات الفنية والادارية المطلوبة، كما أن ضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية لادارة المشاريع والمزارع الحكومية أدى إلى عدم الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وبالتالي إلى فشلها في تحقيق أهدافها.

إن الاهتمام بهذه المؤسسات من حيث الاصلاح والتطوير الاداري وإعادة صياغة السياسات يعد من الأمور الحيوية والضرورية لتمكينها من الوفاء باحتياجات خطط التنمية.

إن التغلب على أزمة الإدارة عن طريق الإصلاح الإداري لا بد وأن يتضمن تغييراً أصيلاً في العمل وفي التنظيم وحتى في الأشخاص. وهو في إطاره ليس مجرد تعديل بسيط أو مواءمة سطحية أو مسكنات لموقف معين، وإنما هو تحول كامل في الخطط وتغيير جوهري في الفكر وأنماط

---

(٢٦) منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ الأمم المتحدة، **دراسات الشرق الأدنى عن مشاريع الاستثمارات الزراعية**، ١/٩ ـ ١٩٧٨/٢/١٠ (روما، ١٩٧٩).

السلـوك وفي تنظيم عمل العنصر البشري، إنـه عملية مستمـرة ومتميزة لا تتـوقف طالمـا أن عملية التنمية مستمرة لأن حتمية الإصلاح الإداري أمر ضروري ولازم لأي عملية لإدارة التنمية[٢٧].

و ـ مشاكل التخطيط والسياسات الزراعية

(١) الأزمة التخطيطية

على الرغم من قيام معظم الأقطار العربية منذ الستينات بممارسة أسلوب التخطيط كوسيلـة ناجعة لتنظيم عمليات التنمية، وكأداة لترشيـد سياسـاتها التنمـوية، إلّا أنهـا ما لبثت أن واجهت مشاكل وعقبات عديدة أعاقتها عن تحقيق أهدافها. فقد كانت الخـطط الانمائيـة العربيـة وما زال معظمها مجرد برامج تنموية لا تتخذ من أساليب التخطيط العلمية أساساً لها، إضافة إلى افتقارها للشمولية وعدم استنادها إلى استراتيجية واضحة وأهداف وبرامـج تنفيذيـة محددة. كمـا أنها في الغالب لا تعدو أن تكون مشروعات مجمعة قد لا تستنـد إلى الامكانـات المتاحـة لتحقيقها، وينطبق هذا الوضع بصورة خاصة على البلدان العربية الأقل نمواً أو التي تعـاني من شح المـوارد الماليـة والحاجة إلى التقنية وندرة المهارات الفنية.

ومن المشاكل التخطيطيـة الأخرى التي عـانت منها الأقطـار العربيـة هي عدم التـوافق أو الترابط بين البرامج القطاعية وغيـاب التخطيط التشابكي بـين القطاعـات. فكان إعـداد البرامـج والمشروعات في كل قطـاع وعلى مستـوى القطاعـات الجزئيـة يتم بمعزل عمـا يجري في القطـاعات الأخرى، كما أن التوازن بين الإنماء الاقتصادي والاجتمـاعي كان مفقـوداً إلى حد كبـير، ولم تكن تنمية القوى البشرية وتحسين ظروف الحياة الاجتمـاعية مكـوناً أسـاسياً في خطط معظم الأقطـار العربية، الأمر الذي ساهم في زيادة حدة الاختناقـات[٢٨]. ومما يؤخـذ على خطط التنميـة العربيـة أن معظمها جعل الأهداف الكمية المعنيـة بزيـادة الانتاج ومعـدلات نمو الـدخل القـومي في المقام الأول، أما الأهداف الاجتماعية المعنية بإعادة توزيع الدخـل والحد من زيـادة تفاوت الـدخول فلم تعط الأهمية التي تستحقها إلّا في تلك الأقطار التي جعلت استراتيجية التنميـة الاقتصاديـة فيها، بخاصة في القطاع الزراعي، تعمل على ربط النمو بإعادة توزيع الدخـل وتحقيق فرص العمـالة عن طريق دعم برامج الاصلاح الزراعي وسياسات التعمير والاعانات والتسليف وتوفير خـدمات ميـاه الشرب والكهرباء والقضاء على الأمية في المناطق الريفية[٢٩].

وثمة مشكلة أخرى على جـانب كبير من الأهميـة، وهي أن الخطط الانمائيـة العربيـة تعاني جميعهـا من قلة البيـانات وعـدم دقتهـا وفقـدانهـا للشمـول. ومن الصعب جـداً، إن لم يكن من المستحيل، أن يتحقق التخطيط السليم من دون توافر قاعدة من البيانـات والمعلومـات الاحصائيـة

---

(٢٧) نـاجي البصام، «الادارة العـامة في الـدول النامية بين الاصـلاح والتطويـر،» **البحـوث الاقتصـاديـة والادارية**، السنة ٥، العدد ٢ (آب/ اغسطس ١٩٧٧).

(٢٨) انظر: اسماعيل صبري عبد الله، «نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث،» في: عادل [وآخرون]، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**.

(٢٩) محمد رياض الغنيمي، **النمو الاقتصادي، توزيع الـدخول، فقـر في الريف: في الشرق الأدنى** (عمـان: منظمة الأغذية والزراعة ـ الأمم المتحدة، ١٩٨٤).

الوافية. وليس هذا فحسب، بل وإن التخطيط السليم يحتاج إلى دراسات متعمقة لفهم واقع الحال واستشراف المستقبل[٣٠].

ومما يؤخذ على خطط التنمية العربية أيضاً اختفاء البعد القومي والتركيز على حل قضايا التنمية ومشاكلها اعتماداً على المعطيات والمتغيرات الاقتصادية الخاصة بكل قطر، الأمر الذي أدى إلى عجز هذه الخطط عن تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات نمو عالية من أجل معالجة أزمة الأمن الغذائي وتزويد الصناعات الناشئة بالمواد الأولية الزراعية اللازمة لها. والطريق الوحيد للتغلب على هذه المشكلة هو تحقيق اطار تكاملي عربي متين يفتح المجال واسعاً أمام الحصول على موارد مالية كافية وأسواق إضافية ويكون مكملاً للمدخرات والقدرات الادارية والفنية الذاتية لهذه الأقطار. إن التكامل العربي أصبح ضرورة ملحة يفرض واقع التكتلات الاقليمية وتعززه الامكانات التي تمتلكها الأقطار العربية.

وأخيراً وليس آخراً لا بد من الإشارة إلى الخطأ الكبير الذي ارتكبته الحكومات العربية في خطط التنمية لفترة الستينات، وذلك بتقليص الاهتمام بالتنمية الزراعية والاتجاه نحو التركيز الكبير على المشاريع الصناعية ومشاريع البنى الهيكلية والخدمات حيث استأثرت هذه المشروعات بالجزء الأكبر من حجم الاستثمارات المخصصة لخطط التنمية في تلك الفترة. وهكذا تم توجيه الاستثمارات والمدخرات والقروض نحو الصناعات على حساب الزراعة، مما أدى إلى إهمال الزراعة على أساس اعتبارها قطاعاً تقليدياً سهلاً يمكن للمواطنين حل مشاكله كلياً. وهكذا أصبح التصنيع منطلقاً أساسياً في الخطط الانمائية العربية واشتد التركيز عليه تحت شعارات واستراتيجيات شتى كالتصنيع بأي ثمن، والتصنيع لإحلال الواردات، والتصنيع من أجل التصدير وغير ذلك من الأهداف، وكان الغرض هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من قيود التخلف والتبعية، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير جزء من العملة الصعبة. بيد أن محصلة الجهود التطبيقية في مجال التصنيع في الأقطار العربية وما أسفرت عنه البيانات المتوافرة لا يقدمان دليلاً على أن حجم الطموح الذي عكسته الاستراتيجيات والأهداف العامة والكمية قد ترجم إلى واقع، فلا يزال البون شاسعاً بين تطلعات الخطط ونتائج التنفيذ[٣١].

وقد كانت الآثار السلبية لهذه السياسة تفوق ايجابياتها. ففيما يتعلق بقيام صناعات بدائل الواردات نجد أنها أدّت إلى تزايد مستمر في استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة من الخارج، وتصاعد دائم في الحاجة لجلب التكنولوجيا والخبرات الفنية لتحديث عمليات الانتاج. وهكذا استمر استنزاف حصيلة النقد الأجنبي بدلاً من دعمه، وارتفعت كلف الانتاج بدلاً من خفضها. أما في مجال التصنيع من أجل التصدير فقد اتجهت بعض الأقطار العربية النفطية التي تتمتع بموارد طبيعية وقدرات مالية كبيرة إلى استغلال ميزتها النسبية في بناء صناعات قادرة على مقابلة الطلب الخارجي كالبتروكيميائيات وانتاج الأسمدة، بيد أن افتقار هذه الصناعات إلى القواعد الواسعة من الخبرات الفنية والقدرة الادارية والتسويقية، والاندفاع وراء بناء هياكل انتاجية متشابهة في مقابل حدة المنافسة الأجنبية وضيق الأسواق، قللا فرص النجاح ومهدا السبيل للشركات الدولية

---

(٣٠) انظر: عبد الله، المصدر نفسه.

(٣١) محمد الحسن مكاوي، «استراتيجيات وأهداف الخطط القطرية للدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التطور التاريخي والملامح الجديدة،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ١، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥).

والمراكز الاحتكارية لاحكام سيطرتها على قطاع التصنيع من خلال مشاركاتها المتعددة سواء من جانب الملكية أم من خلال احتكار المدخلات التكنولوجية والادارة والتنفيذ والتسويق[٣٢].

إن ما نشاهده اليوم من نتائج هذا النوع من التنمية في الأقطار العربية هو أن التنمية تركزت في بعض القطاعات وبعض الأقاليم، فكان نصيب المناطق الزراعية والريفية من التطوير قاصراً إلى درجة مشهودة.

إن هذه السياسة المتمثلة بعدم التوازن الإقليمي والقطاعي في سير عملية التنمية تتجاهل بشكل ملحوظ التفاعلات الدينامية بين التطور الصناعي والزراعي. وتجاهل هذه التفاعلات أو عدم اعطائها الأهمية التي تستحقها لا بد وأن يؤدي إلى فشل الخطط الانمائية العربية في تحقيق الأهداف التي رسمتها لتضييق الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

(٢) السياسات الزراعية

تعتبر السياسات الزراعية المتبعة في كثير من الأقطار العربية من القيود الرئيسية التي حالت دون تحقيق نمو كبير في الزراعة. حيث أدت هذه السياسات، وبخاصة سياسة الأسعار الزراعية في عدد من الأقطار العربية، إلى الحد من نمو القطاع الزراعي بسبب تأثيرها السلبي على كفاءة توزيع الموارد والدخول الزراعية. ففي مصر حددت أسعار كثير من المحاصيل الزراعية بمستويات منخفضة، فكان ذلك عاملاً مثبطاً تماماً لهمم المزارعين، إذ لم يشجعهم على زيادة الانتاج، بل إنه في واقع الأمر أحدث خللاً في توزيع الدخول وسمح بالتمادي في توزيع الموارد بشكل يفتقر إلى الكفاءة. فقد كان لانخفاض الأسعار الزراعية وضعف عائد الأراضي أثرهما السلبي على استخدام الأراضي، حيث شجع على تحويل الأراضي الزراعية الخصبة إلى استخدامات حضرية، وأسهم في تحويل موارد المزارعين عن المحاصيل التي يشترط توريدها بأسعار ثابتة مخفضة إلى المحاصيل الأخرى كالخضر والفاكهة أو إلى الانتاج الحيواني. الأمر الذي اضطر الحكومة مؤخراً إلى تغيير هذا الاتجاه عن طريق رفع أسعار المنتجين لعدد من السلع بخاصة الأرز والقطن والقصب[٣٣].

وفي أقطار عربية أخرى كانت الأسعار الزراعية غير المجزية سبباً في تحويل الموارد بعيداً عن القطاع الزراعي، كما عملت الأسعار المخفضة لبعض المحاصيل الرئيسية إلى تحويل الموارد عنها، وعزوف المزارعين عن الاستمرار في زراعتها والتوجه إلى انتاج سلع أخرى تتمتع بأسعار مجزية. ففي **الجزائر** أدّى انخفاض الأسعار الزراعية المقترن بالنقص المتكرر في المستلزمات المدعومة إلى عدم تطور انتاج القطاع الخاص، مما عجّل بحركة الهجرة من الريف إلى المدينة وتحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات غير زراعية، والزيادة الكبيرة في انتاج السلع التي لا تسيطر الحكومة على أسعارها، كالخضر واللحوم والفاكهة[٣٤].

---

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) مصر، وزارة الزراعة، **تقرير البعثة الرئاسية لدراسة التنمية الزراعية في مصر** (القاهرة: الوزارة، ١٩٨٢).

(٣٤) فهمي بشاي «نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل: من تجارب دول اقليم الشرق الأدنى،» ورقة قدّمت إلى: مصر، وزارة الزراعة، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ الامم المتحدة، ندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية.

وفي **اليمن** الديمقراطية، أدت السياسة السعرية التي تمارس في مجال المنتوجات الزراعية إلى نتائج في غير مصلحة المزارعين حيث تحددت الأسعار بمستويات متدنية وأقل من الأسعار التوازنية بغية توفيرها في الأسواق للمستهلكين بأسعار متهاودة. وعلى الرغم من أن تحديد أسعار المنتوجات الزراعية يتم وفق تقديرات التكاليف الفعلية مع إضافة هامش ربحي مناسب، إلاّ أنه يصعب تغيير هذه الأسعار في الوقت الذي ترتفع فيه تكاليف الانتاج، لأن قرار تغيير الأسعار يتركز بيد أعلى سلطة حكومية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبالتالي تذمر المزارعين بسبب انخفاض العائد من العمل الزراعي[٣٥].

أما في **العراق**، فإن السياسة السعرية الزراعية تعاني من نواقص في أسس التسعير، مما جعلها تخفق في تحقيق استقرارية في الأسعار وفي انسيابية عرض السلع الزراعية، كما أنها عجزت عن الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي حيث زادت نسب انخفاض الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل الاستراتيجية من ٧٠ بالمائة في فترة السبعينات إلى ٥٠ بالمائة في الثمانينات. ويظهر أن سياسة دعم أسعار المنتوجات الزراعية لم تكن مجزية بالدرجة التي تحفز المنتج وتدفعه نحو انتاج السلع التي تحقق الأمن الغذائي من جهة، وتحقق له دخلاً مناسباً من جهة أخرى. لقد تبين من دراسة عملية ايكونومترية عن استجابة المزارعين للأسعار الزراعية النسبية في العراق في الفترة (١٩٦٦ ـ ١٩٨٠) أن المزارعين يستجيبون بدرجة كبيرة للتغيرات في الأسعار على المدى الطويل[٣٦]. وهذا عكس ما يعتقده البعض من الاقتصاديين العراقيين من أن السعر لا يؤثر في الانتاج أو لا يحفز على زيادة الانتاج بدرجة وافية[٣٧].

وفي **المغرب**، نجد أن السياسة السعرية ترتبط بالتسويق والتوزيع للمنتوجات الزراعية ومستلزمات الانتاج، وأنها تميل إلى السوق الحرة مع تدخلات حكومية لمحاولة تعديل مسار علاقات السوق لمصلحة المستهلك الحضري في أغلب الأحوال. ولذلك نجد أن هناك اختلالات في العلاقات السعرية متحيزة ضد المنتوج الزراعي. وعلى الرغم من تثبيت الدولة لأسعار المزرعة وفقاً لتقديرات تكاليف الانتاج. وهناك دعم لمستلزمات الانتاج لزيادة كفاءة استخدام الأسمدة والبذور المحسنة والميكنة، ولكنها جميعاً لمصلحة المنتج الكبير. أما المنتج الصغير فلم يستفد كثيراً من هذه السياسة، بل إن الزراعة بصورة عامة والصناعات الغذائية التصديرية قد أضيرت من خلال سياسة الدعم السعري، بينما تمتعت صناعات إحلال الواردات بالحماية (دعم غير مباشر)[٣٨].

وفي **العربية السعودية**، كانت استجابة المزارعين للتغيير في أسعار المحاصيل كبيرة جداً، وأدت إلى زيادة هائلة في انتاج الحبوب وتحقيق الاكتفاء الذاتي. لقد أعطت السياسة السعرية للمنتجين فرصاً للحصول على أسعار مجزية جداً تفوق في ارتفاعها الأسعار العالمية بدرجة كبيرة تصل إلى خمسة أضعافها تقريباً. إضافة إلى دعمها الكبير لمستلزمات الانتاج بأسعار تعادل ٥٠ بالمائة من سعرها العالمي بالنسبة إلى الأسمدة والأعلاف والآلات الزراعية ومضخات الري، وبنسبة ٣٠ بالمائة من السعر بالنسبة إلى معدات تربية الدواجن ومعدات انتاج الألبان. زد على

---

(٣٥) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسة الزراعية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية** (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٨٣).

(٣٦) انظر: بشاي، المصدر نفسه.

(٣٧) «آراء حول السياسة السعرية الزراعية،» **تنمية الرافدين** (جامعة الموصل)، (١٩٨٦)، ص ٣٦.

(٣٨) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسة الزراعية للمملكة المغربية** (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٨٣).

ذلك أن خدمات وقاية النباتات ورش المبيدات ونقل الأبقار المستوردة بالطائرة كلها بالمجان. وقد شجعت هذه السياسة على استخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة، إضافة إلى تحقيقها الاكتفاء الذاتي مع فائض كبير من الحبوب المتاح للتصدير[٣٩]. فقد بلغ انتاج السعودية من الحبوب حوالى مليوني طن عام ١٩٨٦، بينما يقدر استهلاكها بأقل من مليون طن. وهذا الفائض من الانتاج يمكن اعتباره بمثابة احتياط استراتيجي لمواجهة اي عجز في المحصول نتيجة العوامل الطبيعية أو غير ذلك. وفي حالة استمرار الزيادة وهو الحاصل فعلاً، فإن الفائض يصدر إلى الأقطار العربية المجاورة.

وتشير الحالة في السعودية إلى أحد النماذج النادرة الذي بدأ فيه استثمار العائد النفطي في الزراعة بصورة فعالة على الرغم من المآخذ التي يقدمها بعض الاقتصاديين العرب لهذه السياسة بسبب كلفة الانتاج المرتفعة، وامكانية انتاج الحبوب بتكاليف أقل في مناطق عربية أخرى تتمتع بميزة نسبية عالية في انتاج المحاصيل الزراعية. كما يعتقد اقتصاديون آخرون أن اتباع هذا النموذج يشجع على استخدام التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي يزيد الارتباط بالتبعية التكنولوجية بالخارج في مجال استيراد الآلات والمكائن والبذور المحسنة والمخصبات والمبيدات ووسائل الري الحديثة... الخ.

ونحن نعتقد أن هؤلاء الاقتصاديين يقعون في خطيئة واضحة عندما يركزون على العوامل الاقتصادية والفنية ويتجاهلون العوامل السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية الزراعية وذلك للأسباب الآتية:

ـ في مجتمع تسوده الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية أصبح الغذاء أحد الأسلحة المستعملة في الصراعات الدولية، فالبلد الذي لا ينتج غذاءه قد لا يستطيع بالضرورة تأمين ما ينقصه من تلك المواد حتى لو امتلك المال، حيث إن العامل السياسي قد يكون في أحيان كثيرة هو العامل الحاسم. لذا فإن توفير الغذاء من مصادر محلية يعد هدفاً استراتيجياً ووطنياً.

ـ إن الهدف الرئيسي لاستراتيجية التنمية في الأقطار النفطية كالكويت والسعودية وليبيا هو السعي لضمان نهاية منظمة لا عشوائية لعصر النفط عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية وتخفيف سيطرة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني. ولذلك فإن بناء قطاع اقتصادي متطور غير معتمد على النفط يصبح ضرورياً كأساس لما بعد عهد النفط.

ـ تؤدي هذه السياسة إلى زيادة ارتباط المنتجين الزراعيين بالأرض وتنمية المجتمعات الريفية والسيطرة على الهجرة من الأرياف إلى المدن.

وحتى لو نظر إلى هذه السياسة من الناحية الاقتصادية فإن ايجابياتها أكثر من سلبياتها:

(أ) توفر هذه السياسة للحكومة مبالغ طائلة كانت ستصرف على المستوردات الزراعية، فخلال عام ١٩٨٤ وفرت السعودية ٣,٧٩ مليارات ريال بسبب عدم استيرادها للحبوب في تلك السنة.

---

(٣٩)المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسة الزراعية للمملكة العربية السعودية** (الخرطوم: [د. ن.]، ١٩٨٣). انظر ايضاً: «قصة زراعة ٢ مليون طن من القمح»، **نشرة وزارة الاعلام السعودية** (الرياض)، (١٩٨٦).

(ب) على الرغم من ارتفاع تكاليف انتاج الحبوب في السعودية بسبب سياسة الدعم والاعانات وبسبب الميزة النسبية التي هي ليست في مصلحة انتاج بعض المحاصيل كالقمح، إلّا أن ذلك لا يمكن اعتباره خروجاً على المبادىء الاقتصادية المتعلقة بأولويات الاستثمار في بلد تكون فيه رؤوس الأموال متوافرة وفائضة عن الحاجة. ففي مثل هذه الحالة لا يمكن تطبيق مبدأ العوائد البديلة أو تكاليف الفرص، لأن هذا المبدأ الاقتصادي يطبق عندما يكون رأس المال محدوداً، ويكون من الضروري تفحص جميع استخداماته البديلة بغية اختيار أفضل استخدام لكل جزء من أجزائه. ففي هذه الحالة لا بد من أولويات للاستثمار تتحدد بشكل يحقق أكبر عائد اقتصادي ممكن. أما عندما تكون رؤوس الأموال متوافرة وفائضة عن الحاجة لا يبقى هناك أهمية لموضوع أولويات الاستثمار. ومع ذلك فقد يثير مبدأ تكاليف الفرص في نموذج السعودية أمامنا هذا الاستفسار: ما هي الفرص المتيسرة للمنتج السعودي (وهنا الحكومة بالدرجة الأولى) لاستثمار أمواله فيما إذا لم يكن قد استخدمها في المشروعات القائمة فعلاً؟ والجواب هو أن أمامه فرصتين: فرصة الاستثمار في الأقطار العربية، وفرصة الاستثمار في الأقطار الأجنبية.

فيما يتعلق بفرص الاستثمار في الأقطار العربية، هناك بالطبع قبول نسبي لفكرة الاستثمار في البلاد العربية مرجعه إلى حد ما المصالح الكثيرة المشتركة وضرورة تحقيق تكامل اقتصادي قوي بين الأقطار العربية. ولكن هذه الاستثمارات لا تزال دون المستوى المطلوب إما بسبب الحدود المقيدة لمشروعات التنمية في بعض الأقطار العربية، أو لأسباب أخرى سياسية أو غير سياسية. وقد أسهمت فعلاً الأقطار النفطية ومن ضمنها السعودية والكويت بدور لا بأس به في مشروعات التنمية الاقتصادية العربية عن طريق منح قروض للأقطار العربية المحتاجة، وتقديم منح مالية وتخصيص استثمارات مباشرة وايداع بعض الأموال في المصارف العربية، إضافة إلى إسهامها في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والهيئة العربية للاستثمار الزراعي.

أما الاستثمار في الدول الأجنبية فيشمل الجزء الأكبر من العائدات النفطية الفائضة عن حاجتها في الوقت الحالي والمخصصة للاستثمار في الخارج، وقد تعرضت هذه الأرصدة المالية المستثمرة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية للتناقص والتآكل بسبب التضخم النقدي والتغيرات في سعر صرف عملات الدول المودعة لديها هذه الأموال، هذا إضافة إلى امكانية تعرض هذه الأرصدة للمصادرة أو التأميم أو الارتهان، الأمر الذي أدى إلى القول بأن النفط المتبقي في الأرض هو استثمار أفضل من الأموال المودعة في المصارف الأجنبية.

من هذا يتضح أن الاستثمار في القطاع الزراعي على الرغم من تكاليفه الباهظة وضآلة مردوده بالقياس إلى مردود الاستثمار بالخارج، فإنه في الأمد الطويل يمثل قاعدة اقتصادية متينة كثيرة الفوائد وعديمة المخاطر، فهو والحالة هذه أفضل بكثير من توجيه الفوائض المالية إلى الخارج في شكل استثمارات مصرفية أو عقارية غير مأمونة.

ز ـ أزمة التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من أن التعاون أو التكامل أو التنسيق الاقتصادي بين الدول قد أصبح من سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، وعلى الرغم من ازدياد عدد الدول التي أخذت بهذا الاتجاه من العالمين الرأسمالي والاشتراكي، فإن جهود التكامل الاقتصادي العربي واجهت العديد من الحوائل والتحديات والمعوقات، مما أدى إلى جعل منجزاتها متواضعة وأدنى من الطموح بدرجة كبيرة. إن

الحوائل دون التعاون والتكامل تدخل في عداد العوامل السلبية الناجمة عن الاختلافات السياسية العربية، وعن زيادة التناقضات وتغليب المصالح القطرية والاقليمية على توجهات الوحدة الاقتصادية. وهذا ما جعل الفرق شاسعاً بين التوقع والواقع، فمن ناحية السوق العربية المشتركة لم تتم التجارة العربية بين الأقطار العربية بالشكل الذي خطط له، بل على العكس فإن حجم التبادل التجاري العربي يتناقص نسبياً قياساً إلى مجموع التجارة العربية مع بقية دول العالم. ومن ناحية قرارات وتوجهات مؤتمر قمة عمان الذي انعقد عام ١٩٨٠، نجد أنها قد أهملت ولم يجر تطبيقها، ليس هذا فحسب بل إن الكثير من القرارات العربية الجماعية في المجال الاقتصادي لم توضع موضع التطبيق، كما أن العديد من الوثائق لم يجر التقيد بها، وفي أحيان كثيرة كانت العلاقات الثنائية تبدو وكأنها ذات فعالية ومردود أكبر، وهذا ما جعل البعض يعتقد أنه كان من الأفضل أن تبدأ عمليات التكامل بشكل ثنائي ثم بشكل إقليمي، وبعد ذلك بشكل قومي جماعي، وبهذه الطريقة تكون الخطوات المختلفة قد ثبتت وتركزت، وهذا عكس ما سارت عليه خطوات التكامل الاقتصادي العربي، حيث بدأ الكلام عن التكامل بشكل قومي جماعي، ثم تقلص إلى شكل اقليمي، ثم انفرطت الأوضاع لتأخذ الوضع القطري[٤٠].

وهكذا نجد أن هناك تراجعاً واضحاً في العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإضافة إلى ما تقدم ذكره من المعوقات نجد أيضاً أن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تقدمت به الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية وقدر له آنذاك ٢١,٥ مليار دولار لإنفاقها على مشروعات عربية مشتركة خلال خمس سنوات قد أهمل ولم ينفذ، واستبدل بمشروع للأمن الغذائي، كما لم يقم أي قطر عربي بدفع ما تعهد به لتمويل عقد التنمية، وقد انقضت السنوات الخمس (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) وهي فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى من دون المباشرة بها، وفي الوقت نفسه أثيرت شكوك ومخاوف حول امكانية هذه الخطة وجدواها. وقد يكون ذلك كله بسبب طموح الأهداف التي تضمنتها تلك المقررات والوثائق، وهو طموح لم يأخذ بالاعتبار ظروف الوطن العربي السياسية منها والاقتصادية[٤١].

وفي ظل هذا الإخفاق في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي واستمرار التحديات المتمثلة في التناقضات الهيكلية وسيادة الأنماط التنموية القطرية والانعزالية، إضافة إلى المستجدات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، فقد بدأت بعض الأصوات ترتفع بضرورة إعادة النظر في استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي أقرتها قمة عمان عام ١٩٨٠، والانطلاق من الواقع السياسي الاقتصادي العربي، وتجنب الطموحات الكبيرة التي تتعارض مع المصالح القطرية، ولكي تكون الأهداف الجديدة منصبة على تسريع وتائر التنمية الشاملة في الأقطار العربية والعمل على تنسيق خطط التنمية القطرية فيها انطلاقاً من معطيات الواقع السياسي للأقطار العربية في المرحلة الراهنة. وهذا يعني أن التنمية العربية لا بد أن تبدأ بالتنمية القطرية على ألّا ينظر إلى التنمية القطرية بمعزل عن حركة العمل الاقتصادي العربي المشترك بل مكملة ومعززة له. إن تكثيف الجهود القطرية ذات الأبعاد القومية يعطي العمل الاقتصادي

---

(٤٠) انظر: عبد الرزاق حسن، «الأنماط التنموية القطرية والاقليمية العربية والسوق الدولية،» ورقة قدِّمت إلى: مؤتمر الاقتصاديين العرب، بغداد، ١٩٨٥.

(٤١) عبد الصاحب العلوان، «التخطيط الانمائي والأمن الغذائي في الوطن العربي،» ورقة قدِّمت إلى: منتدى الفكر العربي، **الأمن الغذائي العربي: أعمال الندوة التي نظمها منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي في الدول العربية والعالم الثالث**.

لعربي المشترك دعماً قوياً. كما أن إعطاء دور واضح المعالم للقطاع العربي الخاص في المشاركة بالنشاطات الاقتصادية المشتركة، والعمل على أن يكون هذا الدور ايجابياً ومتزايداً يساعدان الاقتصاد العربي على مواجهة التحديات ويحدان من خروج رؤوس الأموال العربية الخاصة إلى خارج الوطن العربي. إن للقطاع الخاص دوراً مهماً ومهيمناً في معظم الاقتصادات العربية وخصوصاً في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فقد اقتصرت وثيقة الاستراتيجية العربية على العمل الاقتصادي العربي الرسمي، ولم تعط للدور الذي يمكن أن يمارسه النشاط الخاص والتنظيمات الاقتصادية الجماهيرية الأهمية التي يستحقها في دفع عملية التقدم وتسريع التنمية الاقتصادية الشاملة، وكذلك في تمكنه من خلق تشابكات اقتصادية ومصالح بينية عربية متبادلة بين أبناء الشعب العربي بحيث تشكل إرادة ضغط كبير تحول دون تخريب هذه العلاقات لأسباب سياسية[٤٢].

وخلاصة القول انه في ظل الأوضاع الحالية في الوطن العربي ينبغي فصل السياسة عن الاقتصاد، لأن دمج الموضوعين معاً يعيق مسيرة التكامل، بينما لو فصل الواحد عن الآخر لأفسح هذا الفصل المجال أمام التكامل الاقتصادي للنمو دون عوائق. والتكامل الذي يسهم في بناء قاعدة اقتصادية ومشاريع مشتركة ورصيد من المعاملات التبادلية يصعب فك ارتباطه بقرار سياسي[٤٣].

ثالثاً: استراتيجيات الاسراع بالتنمية الزراعية العربية وتحقيق الأمن الغذائي: خلاصة واستنتاجات

١ ـ إن الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة تتضمن الاستراتيجيات المقترحة للإسراع بالتنمية الزراعية العربية وتحقيق الأهداف القومية للأمن الغذائي. فقد تم بحث وتحليل الأزمات السبع التي اعتبرت من معوقات التنمية الزراعية العربية والتي تحد من تحقيق الأمن

---

(٤٢) إن إعطاء القطاع الخاص الدور الذي يستحقه في مشاريع التنمية الاقتصادية يتماشى مع التطورات الحديثة في السياسات الاقتصادية للدول الراسمالية المتقدمة ومعظم الدول النامية. وكان ابرز هذه التطورات هو العودة الأمريكية إلى نظرية اقتصادات «جانب العرض» بهدف زيادة الطاقات الانتاجية وتحديثها، وتقليص دور الحكومة وتخفيض إنفاقها غير الحربي، وتعظيم دور القطاع الخاص وتنشيط ادائه لوظائفه ومساندة الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسية وهيمنتها من خلال السياسات والحوافز المختلفة، والحد من زيادة كلفة الانتاج ومقاومة ضغوط رفع الأجور. وتمثل هذه السياسة تحولاً في السياسة الاقتصادية الأمريكية، ولأول مرة منذ بداية الثلاثينات، حيث كان الأسلوب الكينزي التقليدي والمتطور يسود معالجات المشاكل الاقتصادية، بتركيزه على تنشيط جانب الطلب والاستهلاك وزيادة الانفاق الحكومي ودور الدولة في حفز النشاط الاقتصادي. ويذكر أن هذا الاتجاه قد لاقى التأييد العلني الحازم من إدارة صندوق النقد الدولي، بعد أن كانت تكتفي بتضمينه في إطار ممارستها وسياساتها. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦**.

(٤٣) انظر: العناني، «نظرة على التكامل الاقتصادي العربي في العقد القادم». انظر أيضاً مصادر أخرى باللغة الانكليزية:

Douglas Ensminger, *Food Enough or Starvation for Millions* (New Delhi: Tata McGraw-Hill Publishing Co., 1978); Susanta Ray [et al.], ed., *Policy Planning for Agricultural Development* (New Delhi: Tata McGraw-Hill Publishing Co., 1979); Herman McDowell Southworth and Bruce F. Johnston, *Agricultural Development and Economic Growth* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1970), and Clifton R. Wharton, ed., *Subsistence Agriculture and Economic Development* (Chicago, Ill.: Adline Publishing Co., 1970).

الغذائي القومي، وما ترتب على تفاقم هذه المشكلة من اطراد اتساع الفجوة بين انتاج واستهلاك المواد الغذائية منذ بداية السبعينات. فقد أدّى اختلال التوازن الاقتصادي، وخصوصاً بين الانتاج والاستهلاك، إلى تعاظم الانكشاف الغذائي وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية. إن النمو السريع في الطلب على المواد الغذائية والذي قدّر معدله بحوالى ٦ بالمائة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) لم يقابله نمو مماثل في الانتاج الزراعي الذي لم يزد معدل نموه عن ٢,٥ بالمائة خلال الفترة نفسها. وهذا ما أدى إلى تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية وازدياد تكاليفها سنة بعد أخرى. فبينما اقتضت هذه الفجوة انفاق ١,٢ مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) و ١٧,٩ ملياراً عام ١٩٨٠ بالأسعار الجارية، و ٢٠ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) فإنها ستبلغ ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ بأسعار عام ١٩٨٠ إذا ما استمرت الأوضاع بهذا الاتجاه. إن التصاعد المطرد لتكاليف الاستيرادات الغذائية قد يؤدي إلى نتائج اقتصادية خطيرة إذا لم تتخذ الإجراءات الفورية لتغيير الاتجاهات الحالية، وذلك باتباع استراتيجية تحد من اطراد تزايد الطلب على المواد الغذائية مع الاستمرار بالعمل على الوفاء بالمتطلبات الغذائية الأساسية للسكان. وعلى الرغم من إمكانية تحقيق هذين الهدفين في السيطرة على زيادة الطلب، إلاّ أن الإجراء المهم في هذه الاستراتيجية هو ما ينبغي اتخاذه من ناحية العرض، أي زيادة الانتاجية والانتاج الزراعي عن طريق بذل جهد شامل ومكثف في التوسع الزراعي رأسياً وأفقياً والتغلب على بقية الأزمات والقيود التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية المتسارعة.

٢ ـ إن استراتيجية التغلب على أزمة التمويل والاستثمارات في القطاع الزراعي العربي لا بد وأن تستهدف رفع معدل تكوين رأس المال وزيادة الأهمية النسبية للاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي بالقياس إلى الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الأخرى في خطط التنمية القطرية. إن الخلل القائم في التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي لم يواجه حتى الآن من قبل معظم الأقطار العربية بالجهود والتخصيصات الاستثمارية اللازمة للتوسع الأفقي والرأسي في الزراعة، ولبناء القاعدة الهيكلية أو ما يسمى بالبنية التحتية الأساسية ـ المادية والمؤسسية ـ التي لا تزال على نطاق ضيق وتعاني من التخلف الشديد في عدد من الأقطار العربية الزراعية كالسودان والصومال. إن التوازن بين عناصر الانتاج الزراعي محدود في معظم الأقطار العربية، وانه لا يمكن أن يتحقق هذا التوازن ما لم تتعاون الأقطار العربية في مجالات الاستثمار والتمويل بدرجة أكبر من ذي قبل. إن تدفق المعونات المالية والقروض لأغراض التنمية الزراعية من الأقطار العربية الميسورة إلى الأقطار العربية المحتاجة لا يزال على نطاق ضيق ومحدود الأثر على الرغم من تعدد مؤسسات وصناديق التمويل الانمائي العربي. ولا بد من العمل على إزالة جميع الصعوبات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تدفق أكبر لرؤوس الأموال بين الأقطار العربية لأغراض الاستثمار في الزراعة وفي الأنشطة المرتبطة بها والمكملة لها. كما ينبغي تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لتحفيز القطاع الخاص للمساهمة الجادة في ولوج هذا القطاع وتنميته.

٣ ـ وفيما يتعلق باستراتيجية التوسع في تطبيق التكنولوجية الحديثة وتطوير البحث العلمي في الزراعة، فإنها ينبغي أن تستهدف دعم البرامج المعنية باستنباط وتطبيق التكنولوجيا المحسنة بشقيها البيولوجي والميكانيكي، وأن تجرى بعض التحويرات والتطوير والأقلمة على التكنولوجيا المستوردة لجعلها تتلاءم مع خصائص واحتياجات البيئات الزراعية العربية، وكذلك وضع البرامج المكثفة في مجال البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وازالة جميع العقبات والقيود التي تحد من

جدوى هذه البرامج. وبما أن القدرات القطرية العربية قد لا تستطيع بمفردها أن تحقق انجازاً متميزاً في مجال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية المتقدمة، لذلك فإن التعاون العربي في هذا المجال يصبح أمراً ضرورياً جداً، وذلك للتغلب على عقبة عجز الموارد المالية المخصصة لتمويل البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذلك لتحسين كفاءة الأداء عن طريق تجميع الجهود واستخدام الموارد المتاحة بالجامعات والمعاهد العلمية والبحثية على الوجه الأكمل. هذا إضافة إلى ضرورة الاتجاه إلى انتاج مستلزمات الانتاج الزراعي الحديثة من بذور محسنة وأسمدة صناعية ومبيدات ومكائن وعدد وآلات زراعية في صورة مشروعات عربية مشتركة ومتكاملة تتوافر لها المقومات الفنية والسوقية المناسبة لانتاجها بأسعار اقتصادية تنافسية، وذلك للتخلص من الاعتماد على العالم الخارجي في توفير هذه المستلزمات.

٤ ـ لا بد من إعطاء الاهتمام الكافي للتغلب على مشكلة النقص الكبير في القوى العاملة الزراعية التي أخذت في التفاقم في معظم الأقطار العربية الزراعية منذ منتصف السبعينات، والتي تركت آثاراً سلبية بالغة على الانتاج الزراعي. إن قوى الطرد الريفي الناشئة عن اضمحلال العائد الزراعي وانخفاض الدخول ومستويات المعيشة وعدم توافر الخدمات العامة والاجتماعية بدرجة كافية في الريف العربي، وقوى الجذب الناشئة عن مغريات العمل خارج قطاع الزراعة قد أدتا إلى نزوح أعداد كبيرة من العمال الزراعيين من الأرياف سعياً وراء تحسين ظروفهم المعيشية. ولما كان النقص الحالي في القوى العاملة الزراعية قد أثّر تأثيراً بالغاً على جهود التنمية وأعاقها عن السير حثيثاً في تنفيذ برامجها فلا بد إذاً من تبني استراتيجية خاصة لحل هذه المشكلة، يكون هدفها السيطرة على هذه الأزمة بإحدى الوسيلتين التاليتين أو بكلتيهما:

أ ـ اتباع سياسة إحلال تدريجي لرأس المال محل العمالة، أي استخدام المزيد من الآلات والمكائن الانتقائية التي تسد العجز في الأيدي العاملة ولكنها لا تستغني كلياً عن اليد العاملة في حالة توافرها.

ب ـ الاهتمام بالتنمية الريفية المتكاملة التي تؤدي إلى رفع مستوى الانتاج والدخول وعدالة التوزيع، والتوسع في فرص الاستخدام، وذلك من خلال إجراء التغييرات الهيكلية لمصلحة المجموعات الريفية الفقيرة وتوفير الحوافز لها وضمان استقرارها وتحسين مستويات الصحة والتعليم والاسكان والخدمات والمرافق العامة الأخرى. إن الظاهرة المشتركة بين معظم الأقطار العربية الزراعية هي التخلف الكبير الذي يعاني منه المجتمع الريفي بالقياس إلى المجتمع الحضري، والتفاوت الواضح في مستويات الدخول والمعيشة وتوفير الخدمات العامة والاجتماعية، الأمر الذي أدّى إلى اختلال التوازن الاجتماعي وعدم توافر عوامل الاستقرار في الريف وازدياد الهجرة وحلول النقص الكبير في الأيدي العاملة الزراعية. ولا يمكن أن نحقق تنمية زراعية متكاملة، وأمناً غذائياً مستمراً دون أن يصحب ذلك تنمية ريفية شاملة ومتكاملة تحقق الاستقرار، وترفع مستويات العيش في الريف، وتقلل البون الشاسع بين مستوى الحياة في المدن ومستوى الحياة في الريف.

٥ ـ لإيجاد حل لأزمة الإدارة وضعف الهياكل التنظيمية والمؤسسية التي يعاني منها القطاع الزراعي في معظم الأقطار العربية، لا بد من بذل الجهود المكثفة للتغلب على مشكلة النقص الواضح بالكم والنوع من القيادات الادارية الكفؤة والقادرة على خلق الملاءمة والتكييف للتطورات التكنولوجية في الزراعة، ورسم الخطط الاقتصادية المناسبة ووضعها موضع التنفيذ.

كذلك لا بد من التغلب على مشكلة ضعف المنظمات والمؤسسات وتعددها، وما تعانيه من التعقيد والازدواجية والتعارض في السياسات، وما يتسبب عن ذلك كله من قصور في كفاءة العمل وفجوة بين الأداء المتوقع والأداء الفعلي. إن التغلب على أزمة الادارة عن طريق الإصلاح الإداري والاهتمام بالتنظيمات والمؤسسات من حيث الاصلاح والتطوير واعادة صياغة السياسات، يتطلب وضع استراتيجية قومية تهدف إلى تكوين القيادات الادارية وتنميتها وإيجاد أجهزة إدارية فعالة وقوى عاملة مدربة ونظم مرنة، لتتمكن الدولة من تنفيذ خططها في التنمية الزراعية والريفية بسهولة أكبر وبمعدلات أعلى من ذي قبل.

٦ ـ وفيما يتعلق بالتخطيط والسياسات الزراعية، فإن استراتيجية الاسراع بالتنمية الزراعية تتطلب، إضافة إلى ما تقدم من حلول للأزمات التي تم بحثها، التخلص من القيود الرئيسية التي حالت دون تحقيق أهداف السياسات الزراعية المتعلقة بزيادة الانتاج الزراعي ورفع معدلات نموه. ففيما يتعلق بالتخطيط الزراعي نجد أن خطط التنمية الزراعية قد عانت من مشاكل متعددة تتعلق بعدم التوافق والترابط بين البرامج القطاعية، وغياب التخطيط التشابكي بين القطاعات، وعدم التوازن بين الإنماء الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، وعدم توافر قاعدة من المعلومات والبيانات الاحصائية الوافية والدقيقة، وعدم إعطاء الزراعة المكانة التي تستحقها في تخصيص الاستثمارات التنموية، وأخيراً وليس آخراً اختفاء البعد القومي في معظم خطط التنمية القطرية، وقد أدى ذلك كله إلى عجز هذه الخطط عن تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة ومتكاملة، وبمعدلات نمو عالية. وللتغلب على هذه المشاكل والقيود، فإن الطريق الوحيد هو باتباع استراتيجية جديدة تهدف إلى تحقيق التوازن الاقليمي والقطاعي في سير عملية التنمية، وعدم تجاهل التفاعلات الدينامية بين التطور الصناعي والزراعي ضمن القطر الواحد، والتأكيد على البعد القومي عن طريق تحقيق إطار تكاملي عربي متين يفتح المجال واسعاً للحصول على موارد مالية كافية وأسواق إضافية ويكون مكملاً للمدخرات والقدرات الادارية والفنية الذاتية لهذه الأقطار.

وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية، وبخاصة السياسة السعرية، فإنها يمكن أن تلعب دوراً مهماً جداً في تحقيق نمو كبير في الزراعة والانتاج الزراعي، إذا أحسن استخدامها، وبالعكس فقد تكون سبباً معوقاً لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعي إذا لم يجر رسمها وتنفيذها بصورة سليمة وكفؤة. لذلك لا بد من وضع استراتيجية يكون هدفها موجهاً نحو تحريك الأسعار الزراعية باتجاه مجموعة من الأسعار النسبية تساعد على تحقيق العلاقات الصحيحة وكفاءة استخدام الموارد سواء داخل القطاع الزراعي أم بينه وبين القطاعات الأخرى غير الزراعية. وبما أن هدف الاستراتيجية المتعلقة بالسياسة السعرية الزراعية هو زيادة الانتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، فإن تحقيق هذا الهدف يتم عن طريق إعطاء أسعار تشجيعية مرتفعة نسبياً لتحفيز المنتِج الزراعي على زيادة الانتاج، هذا إضافة إلى ضرورة تبنّي سياسة دعم مستلزمات الانتاج التي تهدف بالمقام الأول إلى تشجيع استخدام هذه المستلزمات مع المبتكرات التكنولوجية الحديثة في الزراعة والتي تؤدي إلى زيادة الانتاج والانتاجية.

٧ ـ وفيما يتعلق بأزمة التنسيق والتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، فعلى الرغم من المعوقات والتحديات التي واجهت جهود التكامل الاقتصادي العربي والتي أدت إلى التراجع عن الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في تحويل الأسواق العربية إلى سوق واحدة كبيرة تتحقق فيها الفوائد الاقتصادية التي تفوق في مجموعها تلك الفوائد المتحققة لكل دولة على حدة، فإن أسباب هذا

التراجع يمكن إعزاؤها إلى الطموحات الكبيرة التي ظهرت وكأنها تتعارض مع المصالح القطرية اقتصادياً وسياسياً. وكان الأفضل أن تبدأ عمليات التكامل بصورة مرحلية وتدريجية كأن تبدأ بشكل ثنائي ثم بشكل إقليمي ثم في مرحلة أخيرة بشكل جماعي قومي. ولذلك فإن استراتيجية التكامل والتنسيق الزراعي العربي في ظل الأوضاع السياسية للأقطار العربية وسياسة الأنماط التنموية القطرية ينبغي أن تبنى على أسس طوعية تمتاز بالمرونة والتدرج وتعزز المصالح الاقتصادية لسائر الأقطار المشتركة فيها مع تجنب الطموحات الكبيرة التي تتعارض في هذه المرحلة مع المصالح القطرية. ولا شك أن نوعاً من السوق العربية المشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة سيصبح أمراً مقبولاً لدى جميع الأقطار العربية[٤٤]، طالما أنه سيعالج مشكلة التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي بعيداً عن كل ما يتعارض مع المصالح القطرية في المرحلة الراهنة، وذلك عن طريق التحرر التدريجي لتبادل المنتوجات الزراعية، وكذلك تبادل عناصر الانتاج داخل الوطن العربي، وإلى استخدام سياسات الأسعار والدعم المشترك والاعانات لزيادة الانتاج والانتاجية، ووضع الخطط لمعالجة كل ما يعترض المراحل التالية للعمل العربي المشترك في التنمية الزراعية من خلل ومعوقات.

وخلاصة القول ان ما نريد تأكيده في هذا البحث هو أن استراتيجيات الاسراع بالتنمية الزراعية لتحقيق أهداف زيادة الانتاجية والانتاج وتحقيق الأمن الغذائي العربي لا بد أن تعمل على ازالة التأثيرات السلبية للأزمات والمعوقات سالفة الذكر وأن نستفيد من تجارب الأمم التي سبقتنا في هذا المضمار والتي ركزت الاهتمام على عدد من المجالات البالغة الأهمية، ووضعت في المقام الأول ضرورة تزاوج وسيلتين مهمتين في تحقيق أهداف التنمية الزراعية هما: التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي مع السياسة السعرية المجزية والمحفزة للمنتج. وهذا ما حصل في دول متقدمة كالولايات المتحده ودول أوروبا، وأخيراً في دول أقل تقدماً كالهند وبعض الدول النامية الأخرى. فقد كانت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية أكبر مستورد للمواد الغذائية، ولكنها استطاعت في السنوات الأخيرة أن تتحول إلى أكبر مصدر لها للأسباب التي سبق ذكرها والتي تتمثل في:

- استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة.
- الدعم المالي الكبير الذي يحصل عليه المزارع الأوروبي والأسعار المضمونه لمنتوجاته.
- سياسة الحماية التي اقتضت زيادة الرسوم على المنتوجات الزراعية المنافسة التي ترد من خارج السوق الأوروبية المشتركة[٤٥].

وقد استخدمت الأساليب نفسها في تطوير وتنمية الزراعة الأمريكية منذ زمن طويل، وحققت

---

(٤٤) لا بد من الاشارة إلى أن هناك اتفاقية لسوق عربية مشتركة تضم عدداً محدوداً من البلدان العربية. وقد يكون من الأفضل اعادة هيكلية أطر هذه السوق وتطويرها بالصورة التي تشجع جميع البلدان العربية على الانضمام إليها ودعمها للقيام بعملها بصورة فعالة.

(٤٥) لقد حققت إقامة السوق الأوروبية المشتركة فائضاً كبيراً من الانتاج الزراعي. فقد كان لدى المنظمة في أواخر عام ١٩٨٦ فائض من الزبدة يبلغ ١,٥ مليون طن، وثلاثة أرباع مليون طن من لحم البقر، ومليون طن من الحليب المجفف (البودر)، وجبل من الحبوب يبلغ ١٧ مليون طن؛ أما بحيرة النبيذ فقد قدّرت بحوالى ٣٠٠ مليون غالون. وقد طالب مدققو الحسابات باتلاف الزبدة الفائضة لأن خزنها يكلّف ١,٣ مليار دولار سنوياً.

الدول النامية التي اتبعت الأسلوب نفسه نجاحاً باهراً، كما حصل في الهند، وأخيراً في السعودية حيث تمكنت من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في القمح وبلغ انتاجها في عام ١٩٨٥ مليوني طن، بعد أن كان لا يتجاوز ثلاثة آلاف طن قبل ثمانية أعوام. وقد وفرت هذه السياسة للسعودية مبالغ طائلة كانت تصرف سنوياً على المستوردات الزراعية من الحبوب.

وهكذا يبدو ضرورياً إعادة التأكيد على أهمية تبني هذه الاستراتيجية التي ستحقق الأمن الغذائي وتوفّر على الأقطار العربية المبالغ الطائلة التي تصرف سنوياً لاستيراد الحبوب من الخارج. إن القيمة النقدية للفجوة الغذائية في تصاعد مستمر سنة بعد أخرى، ويتوقع أن تبلغ ٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إذا لم يحدث تغيير جذري في نمط السياسة الزراعية. ونحن نعتقد أنه من الممكن جداً أن تصل الأقطار العربية بما لديها من إمكانات وافية إلى مستوى الاكتفاء الذاتي من الحبوب والاستغناء كلياً عن استيرادها قبل حلول عام ٢٠٠٠ إذا ما تبنّت سياسة سعرية مجزية مع برنامج مكثف وفعّال للبحوث والارشاد الزراعي ودعم مالي واعانات لمساعدة المنتج على التوسع في استخدام الأساليب التكنولوجية الزراعية الحديثة بعد تطويرها بما يلائم البيئات الزراعية العربية المختلفة. ولا بد بعد ذلك من دعم هذه المجهودات القطرية ببرنامج مرحلي للتنسيق والتكامل الزراعي العربي بما يضمن تبادل عناصر الانتاج والسلع الزراعية الفائضة عن الحاجة القطرية. إن المبالغ الاستثمارية اللازمة لتطبيق هذه السياسة يمكن أن تسترد من الوفورات التي سيحصل عليها القطر من جراء الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة إلى استيراد الحبوب والمواد الغذائية الأساسية الأخرى من الخارج.

الملاحق

ملحق رقم (١)
المساحة والأراضي الصالحة للزراعة وكثافة السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي في الأقطار العربية، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥

القطر	المساحة (ألف كم٢)	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة من اجمالي المساحة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	الكثافة السكانية للأراضي القابلة للزراعة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥
الأردن	٩٧٧,٠	٥,٣	٤٩٠,٧	١٥٧٠
الامارات العربية المتحدة	٨٣,٦	٢,٦	٦٠٤,٢	٢٧٩٢٠
البحرين	٠,٦	١٠,٠	٦٧٨٣,٣	...
تونس	١٦٣,٥	٤٧,١	٩٠,٧	١٢٧٠
الجزائر	٢٣٨١,٧	١٦,٢	٥٤,٧	٢٤١٠
جيبوتي	٢٢,٠	٩,١	١٧٥,٥	...
السعودية	٢١٤٩,٧	٤٠,١	١٢,٨	١٠٥٣٠
السودان	٢٥٠٥,٨	٢٧,٣	٣١,٢	٣٦٠
سوريا	١٨٥,٢	٧٥,٥	٧٢,١	١٦٢٠
الصومال	٦٣٧,٧	٤٦,٩	١٦٠,١	٢٦٠
العراق	٤٣٤,٩	٢١,٧	١٠٩,١	...
عُمان	٣٠٠,٠	٣,٥	...	٦٤٩٠
قطر	١١,٠	٤,٨	١٢١٧,٦	٢٠٠٠٠
الكويت	١٧,٨	٧,٦	...	١٦٧٢٠
لبنان	١٠,٤	٢٩,٦	٢٢,٥	...
ليبيا	١٧٥٩,٥	٨,٨	١٨٥٨,٩	٨٥٢٠
مصر	١٠٠١,٤	٢,٥	١٠٢,٤	٧٢٠
المغرب	٧١٠,٩	٤٦,٨	٤,٢	٦٢٠
موريتانيا	١٠٣٠,٧	٣٨,٣	٧٩,٣	٤٥٠
اليمن الديمقراطية	٣٣٣,٠	٢٧,٩	٢١,٩	٥٥٠
اليمن العربية	١٩٥.٠	٥٠٢	٧٩,٣	٥٥٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٧، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٧).

ملحق رقم (٢)
تطور نسب الاكتفاء الذاتي للمنتوجات الزراعية الرئيسية في الوطن العربي
(١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

السنة / المنتوجات	الفترة الاولى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	الفترة الثانية ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	الفترة الثالثة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ نسبة الاكتفاء الذاتي بالمائة	متوسط النمو السنوي		
				لصافي المستوردات الزراعية	للانتاج	لاجمالي الطلب
الحبوب	٦٠	٥٨	٤٠	١٠,٥	٠,٣	٥,٣
القمح	٤٣	٤٦	٣٧	٦,٥	٢,٨	٤,٤
الارز	٧٦	٧٠	٥٧	٨,٣	٠,٧٠	٢,٧
الشعير	٨٦	٨٣	٣٥	٣٤,٩	١,٦٠	١١,٩
الذرة	—	٦٨	٤٩	١٣,٨	٢,٨	٦,٥
الفاكهة والخضر	١٠٤	٩٥	٩٥	٢,٤	٢,٨	١,٦
البقول	—	٩٨	٧٨	٤٢,٩	١,٢	٣,٩
المحاصيل السكرية	٣٠	٤١	٣٨	٦,٢	٨,٧	٥,٧
الزيوت والشحوم	—	٦٠	٣٩	١١,٢	٢,٢	٤,٩
القطن	١٧٩	١٩٠	١٩٨	٢	٢,٥	٠,٩
اللحوم	٨١	٨٤	٧٤	١٢	٥,٧	٤,٩
البيض	—	٨١	٧٨	٨	٩,١	٥,٧
منتوجات الالبان	—	٩٣	٨٩	٨	٢,١	١,٩

المصدر: جامعة الدول العربية، الادارة العامة [واخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦)، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة الدولية ـ الأمم المتحدة.

ملحق رقم (٣)
الصادرات والواردات الزراعية للأقطار العربية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)
(مليون دولار)

القطر	الصادرات		الواردات	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الأقطار النفطية				
الامارات العربية المتحدة	١٨٨,٥	٦٩	٨٧٨,٠	٨٦٧
البحرين	٢٢,٢	٢	٢٦٢,٤	٢٨٦
السعودية	٩٨,٦	٨٠	٤٨٤٤,٥	٤٧١٩
عمان	٢٩,٧	٥٤	٣١٥,٤	٤٨٧
قطر		٠٠٠	٢١٣,٨	٢٢٨
الكويت	١٣٥,٠	١٦١	١١٣١,٤	١١٥٩
ليبيا	٠,١	٠٠٠	١٤٠٠,٣	١٢٩٠
الأقطار الزراعية				
تونس	١٦٧,٣	١١٦	٥٩٤,٣	٥٢٤
الجزائر	١٢٠,٦	٥٧	٢٤٩٠,٠	٢٦٨٨
السودان	٥٥٣,٢	٣٦١	٤٠٣,٧	٣٦٩
سوريا	٢٨٥,٤	٢١٣	٧٦٧,٨	٨٥٧
العراق	٧٤,٠	٥٢	٢١٨٨,٧	٢٠٩٧
مصر	٦٨١,٦	٦٨٢	٢٢٠٤,٩	٤٤١٠
المغرب	٧٥٩,٢	٥٣٤	١٠٨٥,٣	٨٨٩
الأقطار ذات الموارد الزراعية المحدودة				
الأردن	٢٠١,٦	١٢٩	٦٦٤,٤	٦٣٧
جيبوتي	—	٠٠٠	٦١,١	٧٩
الصومال	١٢٥,٣	١٢٨	١٥٣٠	١٥٤
لبنان	٢٦١,٥	١٣٦	٦٩٩,٩	٥٨٢
موريتانيا	٨١,٨	١٨٨	٨٩,٧	١٠١
اليمن الديمقراطية	٣٥,٢	١٥	١٥٤,٦	٢٥٠
اليمن العربية	١٩,٠	٧	٥٠٧,٤	٥٢٩
المجموع الكلي	٣٨٣٧,٧	٣٠٣٤	٢١٧١,٦	٢٣٢٠٢

المصدر: جامعة الدول العربية الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧.

ملحق رقم (٤)
نسبة الاستثمارات الزراعية المستهدفة والفعلية
إلى اجمالي الاستثمارات في خطط التنمية القطرية للبلدان العربية
للفترات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)، (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، و (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)

القطر / الفترة	١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	١٩٧٦ ـ ١٩٨٠	١٩٨١ ـ ١٩٨٥	نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات الزراعية في عقد السبعينات
الأردن	٧,٣١	٥,٢٥	٧,١١	٢٠١,١
الامارات العربية المتحدة	٤,٧٢	٤,٣٠	—	٥٨,٢
السودان	٢١,٠٠	٢٦,٧٨	٢٤,٣٩	٣١,٨
سوريا	٣١,٥	٢٣,٨٩	١٦,٩٥	٢٩,٨
الصومال	٢٢,١٤	٣٦,٦٤	٣٥,٤	٧٠,٧
العراق	٢٢,٨٤	١٧,٢٠	١٧,٢	٦٠,٩
الكويت	٠,٨٦	٠,٦٨	٠,٧٣	٩٠,٨
ليبيا	١٣,٦٦	١١,٦١	١٤,٢٧	١٣٢,٨
موريتانيا	١٤,١٢	١٤,٣٢	٢٧,٦٩	٥٢,٧
اليمن الديمقراطية	٢٦,٦٧	٣٦,٧	١٧,٢٠	٢٣٠,٠
اليمن العربية	٢٥,٤	١٤,١٥	١٥,٧٦	٧٢,٠

المصدر: انظر مجلة: **شؤون عربية**، العدد ٢٣ (شباط/ فبراير ١٩٨٥).

ملحق رقم (٥)
السكان ونسبة سكان الحضر والنمو الطبيعي في الأقطار العربية
(١٩٧٣ ـ ١٩٨٦)

القطر	عدد السكان (بالالف)		نسبة سكان الحضر		النمو الطبيعي (نسبة مئوية)	
	١٩٧٣	٢٠٠٠	١٩٧٣	١٩٨٢ ـ ١٩٨٥	١٩٧٣	١٩٨٢ ـ ١٩٨٥
الأردن	١٦٨٣	٤٧٠٠	٥٣,٤	٦١,١	٦,٥	١٠,٩
الامارات العربية المتحدة	٣٦٥	٢١٠٠	٧٨,١	٧٨,٨	١١,٨	١٠,٧
البحرين	٢٥٠	٦٠٠	٧٨,٩	٨١,٥	٣,٤	٤,٧
تونس	٥٤١٢	٩٩٠٠	٤٧,٢	٥٤,١	٢,٠	٢,٤
الجزائر	١٥٠٦٧	٣٣٦٠٠	٣٤,٠	٤٦,٨	٣,٠	٣,١
جيبوتي	١٩١	٦٠٠	٦٠,٠	٧٢,٠	٣,٦	٦,٠
السعودية	٦٦٠٦	٢٠٠٠٠	٥٤,٥	٧١,٨	٤,٠	٤,٩
السودان	١٥٦١١	٣٣٧٠٠	١٧,٢	٢٠,٦	٣,٠	٢,٩
سوريا	٦٩٤١	١٦٧٠٠	٤٤,٥	٤٨,٧	٣,٤	٣,٤
الصومال	٣٨٤٠	٨٥٠٠	٢٥,١	٣٣,٣	٣,٥	٢,٨
العراق	١٠٣٢٢	٢٦٣٠٠	٥٩,٣	٦٩,٨	٣,٣	٣,٦
عُمان	٧١٩	١٨٠٠	٨,٠	٢٧,٢	٢,٩	٤,٥
قطـــر	١٤٤	٥٠٠	٨٢,٣	٨٧,٦	٩,٥	٧,٠
الكويت	٨٩٤	٢٧٠٠	٨١,٣	٩٣,٠	٨,٣	٧,٠
لبنـــان	٢٦٤٤	—	٦٤,٨	—	٢,٦	٨,٨
ليبيا	٢٢٤٢	٦٢٠٠	٤٢,٠	٦٢,٩	٤,١	٤,٣
مصـــر	٣٤٩٥٨	٦٤٩٠٠	٤٢,٧	٤٤,٧	٢,٢	٤,١
المغرب	١٦٤٧٨	٣١٣٠٠	٣٦,٣	٤٣,٢	٢,٧	٢,٦
موريتانيا	١٣١٣	٢٦٠٠	١٢,٨	٢٥,٧	٢,٣	٢,٤
اليمن الديمقراطية	١٥٩٠	٣٠٠٠	٣٣,٤	٣٧,١	٢,١	٢,٣
اليمن العربية	٥٧٣٠	١٢٢٠٠	٩,٤	١٩,١	٢,٦	٢,١

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٧ □

الصناعة في الوطن العربي: الانجاز والتحديات

د. عبد الله حمد المعجل

امين عام منظمة الخليج للاستشارات الصناعية - قطر.

مقدمة

يفرض التصنيع نفسه كمدخل لإحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل في الدول النامية من حيث قدرته على إحداث التحول التكنولوجي وما يتبع ذلك من تحول في علاقات وقيم الانتاج، وكذلك قدرته على تعبئة الموارد وتحقيق أعلى قيمة مضافة منها. ومما لا شك فيه أن مدى عطالة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وعدم استغلالها بالشكل الأمثل يتناسبان بشكل طردي مع درجة التخلف الصناعي لأي مجتمع بشري.

وبسبب تشابك قطاع الصناعة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة، فإن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع وتنشيط الاقتصاد بشكل عام من خلال تنشيط مختلف قطاعاته.

وتلعب الصناعة دوراً مهماً في إحداث التراكم الرأسمالي المطلوب لاستمرار وتعجيل التنمية الاقتصادية، كما أنها تؤدي إلى خلق فرص العمل المنتج ودعم العلاقة بين المكافأة والانتاجية، حيث إن تدعيم العلاقة بين الدخل القومي والانتاج الفعلي المعتمد على المقومات الذاتية لا بد أن ينعكس على المؤسسات والأفراد داخل المجتمع.

وإذا ما تمت عملية التصنيع بطريقة سليمة واستطاعت أن تخلق هيكلاً صناعياً متكاملاً فإنها يمكن أن تؤثر ايجابياً وبشكل كبير على الميزان التجاري.

ومن ناحية أخرى فإن الصناعة تلعب دوراً مهماً في دعم التكامل الاقليمي من خلال التخصص والمشروعات الصناعية المشتركة.

وتجدر الاشارة إلى أن المقصود بعملية التصنيع هو إحداث التحول التاريخي إلى المجتمع الصناعي القادر على اقامة وصيانة وتطوير الناتج الصناعي الوطني من خلال ارتباط استمرارية النمو الصناعي بالاستغلال الأفضل للموارد وبمصالح القطاعات الرئيسية من المواطنين. بمعنى أن

المنشآت الصناعية يجب أن تكون متشابكة مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومرتبطة تاريخياً بعملية النمو الشامل للمجتمع.

ويشير تعريف منظمة اليونيدو للتصنيع إلى هذا المعنى الشامل حيث ينص على كون التصنيع «نشاط تنموي يتم بمقتضاه تعبئة جزء متزايد من الموارد القومية من أجل اقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنياً، قوامه قطاع تحويلي دينامي يمتلك وسائل الانتاج وينتج كلاً من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، وقادر على تأمين معدلات عالية من النمو الاقتصادي الاجمالي ومن التقدم الاقتصادي والاجتماعي»[١].

انطلاقاً من هذا التعريف يمكن تحديد مجموعة من المعايير التي تحدد درجة نجاح البرامج الصناعية في احداث النمو الصناعي بالمفهوم الشامل. ومن هذه المعايير مثلاً:

- درجة الاستغلال الأمثل للموارد ولمقومات النجاح المتاحة.
- نسبة الانتاج الصناعي الفعلي للطاقات التصميمية.
- مدى التوازن بين الصناعات الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية ودرجة الترابط بينها.
- قدرة الصناعة على افراز فرص عمل للمواطنين.

وبشكل اجمالي فإن نجاح برامج التنمية الصناعية يتحدد من خلال قدرة الصناعة على تحقيق الاعتماد على الذات والذي يقصد به التوظيف الأمثل للموارد ومواجهة احتياجات الاستهلاك المحلي وتدعيم استقلالية الاقتصاد الوطني.

وبجانب المعايير العامة والمنطلقة من تعريف اليونيدو للتصنيع، فإن من بين أهم معايير نجاح التجربة بالنسبة إلى الوطن العربي نجد مدى مساهمتها في تدعيم التكامل بين الأقطار العربية، والذي يمثل مطلباً قومياً، وذلك من خلال زيادة التجارة الداخلية بينها للمنتوجات الصناعية، وكذلك قدرتها على خلق ظروف التكامل المناسبة من خلال النمو المتوازن جغرافياً وزيادة تشابك المصالح الاقتصادية.

سنحاول في هذه الورقة تقييم تجربة الوطن العربي في مجال التصنيع بدءاً بعرض ما تم انجازه في مجال الانتاج الصناعي من منظور كمي. ونقوم بعد ذلك بتحليل الواقع الصناعي واستراتيجيات التصنيع آخذين في الاعتبار معايير نجاح البرامج الصناعية التي ذكرناها وغيرها، وذلك حسب المتاح من احصاءات وبيانات. وسنعرض بعد ذلك معوقات التنمية الصناعية ومؤشرات التخلف الصناعي في الوطن العربي. وننهي الورقة باقتراح ما يمكن عمله لتدعيم التجربة الصناعية في الوطن العربي بحيث تتواءم مسيرتها مع طموحات التنمية والتكامل.

أولاً: تطور الناتج الصناعي في الوطن العربي

يمثل الوطن العربي مجموعة من الأقطار الغير متجانسة اقتصادياً سواء من ناحية تجاربها التنموية أم مواردها الطبيعية أم سياساتها الاقتصادية. ويعمد العديد من الباحثين إلى تقسيم البلدان العربية إلى مجموعات مختلفة بناء على عدد من الخواص والمحددات الاقتصادية والسياسية[٢].

---

(١) غفار عباس كاظم، **التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة** (مجالس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٨٤).

(٢) انظر: نزار الربيعي، «مقارنة بين معدلات النمو المقدرة والفعلية للقيمة المضافة في قطاع الصناعات =

ولفرض مقارنة مستوى النمو الصناعي ودرجة الانجاز فإن أكثر التقسيمات استعمالاً هي تلك التي تعتمد على التباين في درجة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يمكن تقسيم البلدان العربية إلى أربع مجموعات كالآتي:

المجموعة الأولى: وهي تلك البلدان التي يمثل فيها قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط) أكثر من ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، بينما تلعب كل من الصناعة التحويلية والزراعة دوراً متواضعاً ـ وأحياناً شبه معدوم بالنسبة إلى الزراعة ـ في تكوين هذا الناتج.

المجموعة الثانية: وهي تلك البلدان التي يمثل قطاع النفط فيها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، إلّا أن قطاعي الصناعة والزراعة يمثلان أيضاً نسباً مهمة، بمعنى أن اقتصاد هذه المجموعة يعتمد على قاعدة أعرض وأكثر تنوعاً من المجموعة الأولى.

المجموعة الثالثة: وتمثل البلدان التي حققت بعض التوازن في مساهمة قطاعات الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية والزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

المجموعة الرابعة: وهي مجموعة زراعية بالدرجة الأولى حيث تمثل الزراعة القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني، وتشمل الأقطار الفقيرة في مواردها المالية والتي تحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة للتعجيل بتطوير مواردها الطبيعية وتنميتها.

ونظراً للطبيعة الدينامية لاقتصادات معظم البلدان العربية الناتجة عن التعجيل ببرامج التنمية من ناحية، وعن تأثير التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى، فإن بعض هذه البلدان قد يتغير موقعها من مجموعة إلى أخرى على المدى المتوسط.

فلو أردنا قياس معدل النمو الصناعي خلال العقد السابق مثلاً والذي مرت خلاله اقتصادات المنطقة بتغيرات كبيرة فإنه يصعب تصنيف جميع البلدان العربية بدقة كاملة حسب المجموعات المذكورة، وان اتصفت اقتصادات معظمها بنوع من الثبات الذي يمكن من خلاله وضعها ضمن مجموعة معينة.

ان ما سنحاول أن نقوم به في هذا الجزء هو أن نعرض مستوى الانجاز في الصناعة التحويلية للوطن العربي بشكل اجمالي، ونقوم بمقارنة الانجاز للمجموعات الأربع سالفة الذكر وذلك بالنظر إلى العينات التالية من كل مجموعة:

- المجموعة الأولى: السعودية وليبيا.
- المجموعة الثانية: العراق والجزائر.
- المجموعة الثالثة: سوريا وتونس.
- المجموعة الرابعة: السودان واليمن العربية.

ونشير إلى أننا في اختيار هذه العينات حاولنا أن نمثل كلاً من التوجه السياسي المتبني لحرية السوق، والتوجه المتبني للمركزية والاقتصاد الموجه.. فيما عدا المجموعة الثانية والتي لا تشمل في عضويتها غير العراق والجزائر.

= التحويلية للدول العربية،» **التعاون الصناعي في الخليج العربي**، السنة ٧، العدد ٢٦ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦).

لقد شهدت الصناعة التحويلية في البلاد العربية نمواً متزايداً خلال فترة الطفرة النفطية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) حيث تضاعفت قيمة الناتج الصناعي أكثر من ثلاث مرات بشكل مطلق. إلّا أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي لم تتعد ٩,٥ بالمائة خلال الفترة وذلك بسبب الارتفاع الكبير في مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية. وتمثل الصناعة التحويلية حوالى ١٣ بالمائة من تكوين الناتج الاجمالي غير الاستخراجي خلال الفترة نفسها كما يتضح من الجدول رقم (١).

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية حسب المجموعات. ويبدو واضحاً أن بلدان المجموعتين الأولى والثانية استطاعت أن تحقق نمواً سريعاً في القيمة المطلقة للناتج الصناعي وذلك بسبب الوفرة الكبيرة في الموارد المالية والطاقة، ولكن سيطرة قطاع النفط، مع الزيادة الكبيرة في الانتاج والأسعار، حدت من الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ولقد ازدادت الأهمية النسبية للصناعة بشكل واضح في العام ١٩٨٥ وذلك بسبب تراجع قيمة العائدات النفطية.

ولقد تطور اجمالي قيمة صادرات السلع المصنعة من ٢٣٣٣,٤ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى ٦٩٣٢,٩ مليون دولار عام ١٩٨٤ وذلك بالأسعار الجارية (الجدول رقم (٣)) ويمثل ذلك ١,٨ و٥,٢ بالمائة على التوالي من اجمالي الصادرات للعامين. وتبرز الزيادة في البلدان النفطية نظراً لما تتمتع به من ميزة نسبية في اقامة الصناعات المعتمدة على الغاز والنفط والتي يوجه أغلبها للتصدير مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية. ويعزى تدني نسبة الصادرات الصناعية من الاجمالي إلى سيطرة صادرات المواد الأولية وبخاصة النفط الذي شكل مع مشتقاته نسبة ٩٢ بالمائة من اجمالي الصادرات في عام ١٩٨٣.

ومن ناحية أخرى فإن السلع المصنعة تمثل الجزء الأكبر من واردات الوطن العربي حيث وصلت إلى حوالى ٧٤ بالمائة من اجمالي الواردات للعام نفسه، وتمثل السلع الانتاجية والمعدات المقام الأول حيث تمثل وحدها ٣٩ بالمائة من اجمالي الواردات العربية[٣].

وبشكل مطلق فإن قيمة الواردات الصناعية عام ١٩٨٣ تساوي ٧٧٩١٦,٣ مليون دولار مقابل ٥٥٧٢,٢ مليون دولار كقيمة لمجمل الصادرات الصناعية للعام نفسه. ويعكس الفرق ٧٢٣٤٤,١ مليون دولار الأثر السلبي للقطاع الصناعي على الميزان التجاري، ويمثل هذا الفرق أكثر من ضعف قيمة الناتج الصناعي المحلي الاجمالي.

وتمثل المستوردات الصناعية ما يعادل ٧٣ بالمائة من اجمالي الاستهلاك للمنتوجات الصناعية (الواردات ـ الصادرات + الناتج المحلي) وذلك للعام نفسه. وتعكس هذه النسبة العالية درجة الاعتماد الكبيرة على العالم الخارجي لتلبية احتياجات السوق العربية من المنتوجات الصناعية.

وتجدر الاشارة إلى أنه رغم تبني سياسة احلال الواردات في كثير من البرامج التنموية في البلاد العربية، إلّا أن قدرة الصناعة العربية حتى على مواجهة حاجة السوق العربية من المواد الضرورية لتغطية متطلبات الغذاء والكساء والاسكان بقيت محدودة كما يوضح الجدول رقم (٤). ويلاحظ أيضاً من الجدول نفسه المحدودية الشديدة في مواجهة احتياجات السوق من الصناعات

---

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦).

الرأسمالية حيث لم يتعد انتاجها اكثر من ١٠ بالمائة من مجمل حاجة الاستهلاك. ويمثل هذا خللاً رئيسياً في هيكل الصناعة العربية وشللاً في قدرتها على احداث التحول التكنولوجي المطلوب.

وفي الحقيقة فإن ناتج الصناعات الرأسمالية لا يمثل أكثر من ١٣ بالمائة من اجمالي ناتج الصناعة التحويلية على الرغم من كلفتها العالية. وتعتبر هذه النسبة متدنية جداً حتى بالمقارنة مع أغلب الدول النامية والتي ما زالت في أول أطوار النمو الصناعي. ويتضح من الجدول رقم (٥) غلبة الصناعات الوسيطة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على النفط والغاز، وذلك لاعتماد برامجها الصناعية على استغلال الميزة النسبية لوفرة الطاقة وارتباطها باحتياجات السوق العالمية من مواد وسيطة تستفيد من الغاز الطبيعي المصاحب بالدرجة الأولى كلقيم أو كمصدر للطاقة.

وبلغ اجمالي الاستثمارات في الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) في الوطن العربي ١٢١٧٩٧ مليون دولار بالأسعار الجارية ويمثل ذلك ١٦,٧ بالمائة من اجمالي استثمارات التنمية. ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن المجموعة الثانية وكذلك ليبيا في المجموعة الأولى استطاعت أن توجه نسبة أكبر من استثماراتها إلى قطاع الصناعة التحويلية.

وتراوح حجم العمالة في الصناعة التحويلية العربية بين ١٢,٥ مليوناً في عام ١٩٨٠ إلى ١٤,٨ مليوناً في عام ١٩٨٥، ويمثل حجم هذه العمالة نسبة تتراوح بين ٢٦ إلى ٢٨ بالمائة من اجمالي قوة العمل العربية.

ويوضح الجدول رقم (٧) التفاوت بين كثافة رأس المال والعمالة في الصناعة التحويلية في المجموعات الأربع. حيث تتضح الانتاجية العالية لرأس المال في المجموعة الثالثة بسبب تكامل عناصر الانتاج بشكل أفضل. بينما ترتفع انتاجية العامل في المجموعة الأولى بشكل ملحوظ. ويعزى الاختلاف في انتاجية العامل بين المجموعة الأولى والثانية إلى توجه برامج التصنيع في المجموعة الثانية نحو إقامة المجمعات الصناعية المتكاملة المزودة بكل ما تحتاجه من خدمات، واحتساب العمالة في النشاطات الخدمية المساندة على المشروعات الصناعية. بينما ركزت المجموعة الأولى أكثر على تطوير البنى التحتية لمناطق صناعية متكاملة تقدم الدعم والخدمات المطلوبة للمنشآت الصناعية ويتضح هذا الوضع بشكل بارز في السعودية.

ثانياً: السياسات الصناعية

تتباين البلدان العربية بشكل كبير في سياساتها الاقتصادية، وينعكس ذلك بالتالي على برامجها الصناعية. وقد توجهت معظم البلدان العربية خلال العقدين الماضيين إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتراوحت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة في البلدان ذات النظام الاقتصادي المركزي، إلى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة، مع تجميع وتبويب هذه الطموحات ورصد الميزانيات اللازمة للمؤسسات العامة، واقتراح وتقنين الحوافز المناسبة بالنسبة إلى المؤسسات الخاصة، وذلك في البلدان ذات الاقتصاد الحر. ونجد في كثير من الأحيان خلطاً في المفاهيم ذات الطبيعة الاستراتيجية بين الأهداف والسياسات والوسائل. «ولعل أهم ما يلاحظ هو تعدد الاستراتيجيات في معظم الخطط القطرية»[٤].

---

(٤) المنظمة العربية للتنمية الصناعية «واقع وآفاق التنمية الصناعية العربية (وثيقة رقم ٢)»، ورقة قدّمت إلى: مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، جامعة الدول العربية، دمشق ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤.

وبجانب السياسة الاقتصادية فإن منهجية التصنيع في كل بلد عربي تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة الموارد المتاحة، وبواقع العمالة وتوافرها، وبدرجة النمو الاقتصادي.

وبسبب التباين الكبير في هذه العوامل فإنه ليس بالامكان الحديث عن سياسات التصنيع في الوطن العربي ككيان اقتصادي واحد. وحتى تقسيم الوطن العربي إلى بلدان ذات اقتصاد موجه وبلدان ذات اقتصاد حر لن يؤدي إلى تحسين الصورة، حيث إن كلاً من الاتجاهين يشمل في عضويته مجموعة من البلدان التي تمثل جميع أشكال المجتمعات النامية من ناحية درجة النمو وطبيعة الموارد، ومن ثم تنتفي أي خصوصية للموضوع.

وباستقراء التجارب العملية والنمط التصنيعي الفعلي الذي تم انتهاجه، فإننا نجد ثلاثة أنماط رئيسية للتصنيع في البلدان العربية وهي: نمط صناعات احلال الواردات ونمط الصناعات التصديرية ونمط الصناعات الأساسية[٥]، أملتها في كل حالة الظروف المتميزة للقطر المعني.

وعلى هذا فإننا في هذا الجزء سنقوم بعرض مختصر لكل من هذه الأنماط، ثم نتناول السياسات والتوجهات ذات العلاقة بدور القطاع الخاص وبنقل وتوطين التكنولوجيا وبهيكل وتركيبة الانتاج الصناعي.

١ ـ احلال الواردات

تبنت جميع البلدان العربية بشكل مباشر أم بشكل ضمني هدف احلال الواردات كأحد أهداف استراتيجية التنمية الصناعية. وقد اختلفت الدوافع لذلك، من توفير للعملة الأجنبية إلى تشجيع وفتح المجال لنشاط القطاع الخاص وتحقيق فرص محلية لتوظيف رؤوس الأموال. وعلى الرغم من النمو الكبير للصناعات الموجهة إلى الأسواق المحلية إلّا أن ضيق الأسواق القطرية كان معوقاً رئيسياً لنموها بشكل مجدي اقتصادياً في معظم الأقطار العربية. كما أن العديد من هذه الصناعات تم تبنيها ضمن ظروف الطفرة الاقتصادية، ومن ثم فإنها قامت على افتراضات متفائلة وغير واقعية حول السوق المحلية وطاقتها الاستيعابية، مما أدى إلى مواجهة هذه الصناعات للعديد من الصعوبات في الوقت الراهن في ظل التراجع الاقتصادي. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك صناعة الاسمنت التي توسعت في ظل التزايد الكبير في نشاط البناء والتعمير وهي الآن تواجه الكثير من المشاكل، ويعاني عدد من المصانع من انخفاض نسبة استغلال الطاقات الانتاجية لديه ومن صعوبة التسويق بأسعار مربحة، وقد أدى وجود فائض كبير في الانتاج إلى ايجاد حالات اغراق داخلي، أدت سياسات التعاون الاقليمي وما تمخض عنها من فتح الأسواق القطرية على بعضها البعض إلى زيادة هذا الاغراق بدلاً من احتوائه.

وتجدر الاشارة إلى أن الكثير من الصناعات المندرجة تحت سياسة احلال الواردات كانت في الواقع تمثل وسيلة خلق انماط استهلاكية جديدة واستغلالها أكثر منها لمواجهة ضرورات التنمية[٦].

---

(٥) المصدر نفسه.

(٦) يوسف حلباوي، «التنمية الصناعية في الوطن العربي: واقعها وتوجهاتها المستقبلية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٥ (آذار/ مارس ١٩٧٦).

كما أن التركيز في الصناعات الصغيرة كان موجهاً بالدرجة الأولى لتدعيم احتياجات الاستهلاك النهائي، بدلاً من سد الفراغات وتدعيم الروابط في هيكل الصناعة المحلية. الأمر الذي جعل أغلبها عبئاً على الاقتصاد الوطني بتأثيره السلبي على ميزان التجارة لما تحتاجه هذه المنشآت من استيراد لمعدات ومواد خام وقطع غيار وعمالة أجنبية، وما تحصل عليه من حوافز. وتبدو هذه الظاهرة بشكل رئيسي في بلدان الاقتصاد الرأسمالي وبخاصة البلدان النفطية منها، التي كان تزايد معدل الاستهلاك المحلي وتقلبه يمثلان العامل الرئيسي في قرارات الاستثمار الصناعي الخاص.

لقد أدت سياسة احلال الواردات في بعض البلدان العربية إلى زيادة في استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية، ومن ثم تعميق تبعية الاقتصاد وانكشافه على المؤشرات الخارجية. ويعزى السبب في ذلك إلى التعامل بشكل مباشر مع الواردات بإقامة منشآت محلية لتصنيعها من دون أن يتم ذلك ضمن اطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تدعيم قدرة الصناعة بشكلها المتكامل على دعم الميزان التجاري من خلال زيادة ترابط هيكلها، والاعتماد المتبادل بين المنشآت المختلفة، والتوازن بين أقسام الصناعات المختلفة.

ومما يؤخذ على سياسات احلال الواردات السياسة الحمائية التي تعفي استيراد المواد الأولية من الرسوم مما يتيح لها بشكل غير مبرر أن تنافس المواد الأولية التي يمكن انتاجها محلياً. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع التعريفة الحمائية لهذه المنتوجات أحياناً أدى إلى التراخي في الاهتمام بعنصر الجودة ورفع مستوى الأداء[٧].

٢ ـ تنمية الصادرات

تتبوأ البلدان العربية النفطية مكانة واضحة في القيمة المطلقة للصادرات الصناعية بين بقية الأقطار العربية وذلك لما يتيحه لها توافر رأس المال وكذلك الطاقة واللقيم المتمثل في الغاز المصاحب من ميزة نسبية لانتاج البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية. وكذلك بعض الصناعات كثيفة رأس المال والطاقة مثل الحديد والألومنيوم. وفي الوقت نفسه فإن حجم صادرات النفط الخام يقلل بدرجة كبيرة من الدور النسبي للصادرات الصناعية في مجمل الصادرات (انظر الجدول رقم (٣)). وبجانب البلدان النفطية فإن بلدان المجموعة الثالثة استطاعت أن تحقق نجاحاً نسبياً كبيراً في تنمية صادراتها الصناعية وبخاصة تونس بسبب قرب أسواق الاستهلاك الأوروبية منها.

وبجانب النفط والغاز فإن من بين أهم المواد التي قامت عليها الصناعات التصديرية في البلدان العربية نجد الفوسفات والكبريت والموارد الزراعية[٨].

وتمثل الصناعات الوسيطة والنصف مصنعة الجزء الأكبر من الصادرات الصناعية العربية، ويعتبر تصدير هذه المنتوجات خطوة في الاتجاه الأفضل من تصدير المواد الأولية. فهو من ناحية يؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة من هذه المواد، ومن ناحية أخرى فإن هذه المنتوجات هي أقل عرضة لتذبذب الأسعار من المواد الأولية مما يخفف من انكشاف الاقتصاد الوطني على المؤشرات الخارجية. وتتجه معظم هذه الصادرات لتغذية الصناعات النهائية في الدول الرأسمالية المتقدمة.

---

(٧) المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

وتجدر الاشارة إلى أن زيادة القيمة المضافة من خلال التوجه نحو تصنيع المنتوجات النهائية تتطلب زيادة التعاون الاقليمي والقومي بسبب محدودية الأسواق المحلية وضيقها بالمقارنة بالحجم الأمثل للانتاج. ومن ناحية أخرى فإن التعاون ايضاً يمثل منهجاً مطلوباً لتدعيم القدرة التنافسية للصادرات من خلال التنسيق في مجال التسويق بين الأقطار المختلفة.

٣ ـ الصناعات الأساسية

توجهت بعض الأقطار العربية إلى الاهتمام بشكل رئيسي بالصناعات الأساسية من منطلق كونها تمثل قاعدة للانطلاق نحو تنمية الصناعات الوسيطة والنهائية بما توفره من لقيم، وما تحدثه من أثر تراكمي على تطور البنى التحتية للصناعة. وقد كان لوفرة الطاقة ورأس المال دور أساسي في تحفيز اقامة هذه الصناعات من قبل البلدان النفطية حيث تم التركيز على الصناعات عالية الاستهلاك للطاقة مثل الحديد والصلب والألومنيوم والبتروكيماويات. كما تبنت بلدان المجموعة الثانية توجهاً نحو اقامة الصناعات الرأسمالية.

وخارج البلدان النفطية تبرز مصر في مقدمة البلدان العربية التي استطاعت أن تحقق نجاحاً في اقامة الصناعات الأساسية في مجال الحديد والصلب والصناعات الرأسمالية.

وتجدر الاشارة إلى أن اختيار التكنولوجيا المناسبة كان رهناً بمدى توافر الطاقة ونوعها، حيث مثلاً سعت البلدان التي لديها فائض في الغاز الطبيعي المصاحب إلى تبني طريقة الاختزال المباشر في مصانع الحديد والصلب بدلاً من الفرن العالي.

ولقد جاءت هذه الصناعات الأساسية اما تصديرية أو موجهة للسوق المحلية حسب طبيعة الطلب المحلي على المنتوج، أي أنها لم تكن متأثرة بشكل مباشر بسياسات احلال الواردات أو تنمية الصادرات. وتسعى معظم البلدان التي تبنت سياسة إنشاء الصناعات الأساسية إلى تعميق هذه الصناعات في السوق المحلية من خلال انشاء الصناعات الوسيطة والنهائية المرتبطة بها، ولكن محدودية السوق القطرية تحول دون ذلك، مما أدى إلى تصدير العديد من المنتوجات الأساسية وإعادة استيرادها بعد تطويرها إلى منتوجات وسيطة أو نهائية مع ما يسبق ذلك من فقد للقيمة المضافة التي يمكن تحقيقها باكتمال حلقات التصنيع العمودية.

وقد سعت بعض البلدان العربية، وعلى وجه الخصوص بلدان الخليج العربية، إلى الاستفادة من أطر التعاون والتنسيق الاقليمي لاقامة المشروعات المشتركة التي تستفيد من اتساع حجم السوق لانشاء الصناعات التي تحقق تعميق الصناعات الأساسية في السوق المحلية عمودياً من جهة وتدعيم روابط القطاعات المختلفة من جهة أخرى.

٤ ـ دور القطاع الخاص

أكّدت جميع البلدان العربية في سياسات التصنيع المعلنة خلال النصف الأول من الثمانينات على أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الصناعية. وتختلف أهمية هذا الدور بين بلدان اقتصاد السوق الحر وبلدان الاقتصاد الموجه. فقد تم التأكيد في الأولى على أهمية أن يكون للقطاع الخاص دور رائد يمكنه من أخذ المبادرة من الدولة بحيث يتراجع دور الدولة إلى وضع أساليب التحفيز المختلفة التي توجه نشاطات هذا القطاع في الاتجاهات التنموية وبما يؤدي إلى

الانسجام بين طموح مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح وبين المتطلبات المرحلية للتنمية.

بينما في الدول الاشتراكية تؤكد استراتيجيات التصنيع على كون القطاع الخاص ونموه وسيلة تنموية وليسا هدفاً، ومن هذا المنطلق فهي ترسم لنشاطه اطاراً محدداً بمجموعة من السياسات تحد من تأثيره المباشر على مسيرة الاقتصاد وتوجه فعالياته بشكل دقيق لتصبح ذات أثر ايجابي في مسيرة التنمية ضمن خطط وبرامج موضوعة سلفاً ومطروحة على القطاع الخاص لتبنيها.

لقد أدت سياسات دعم القطاع الخاص في البلدان العربية في معظم الأحيان إلى جعله قطاعاً اتكالياً غير قادر حتى الآن على المبادرة الايجابية للاستثمار الصناعي ذي المردود على المدى الطويل. ولم تتعد مساهمة هذا القطاع في أغلب الأحيان اقامة المنشآت والورش الصغيرة التي تقوم أساساً على التجميع أو وضع اللمسات الأخيرة.

وما زالت مساهمته في تمويل المنشآت الصناعية الكبيرة والمعتمدة على التكنولوجيات المتطورة تقوم أساساً على تنازل الدولة عن جزء من حصتها في هذه المنشآت لمصلحته بعد ثبات نجاحها.

كذلك ما زال القطاع الخاص العربي يتعامل مع برامج التصنيع والتنمية بشكل تجاري بحت. فهو يبحث عن الربح السريع المضمون حتى لو كان ذلك على حساب تطوير وسائل الانتاج وصيانتها لتحقيق استمرارية وتطور عطائها على المدى الطويل. وقد كان لهذا التوجه أثره السلبي على العديد من الصناعات القائمة والمملوكة للقطاع الخاص، حيث إن معاناة هذه الصناعات في الوقت الراهن في بلدان اقتصاد السوق الحرة النفطية هي بالدرجة الأولى نتيجة للأسس غير الموضوعية التي بنيت عليها خلال فترة الطفرة الاقتصادية، حيث جاءت قرارات الاستثمار في كثير من الأحيان لتخدم أغراضاً أخرى وتحقق أرباحاً جانبية مستغلة في ذلك ظروف الطفرة ومعتمدة على افتراضات متفائلة باستمرار تلك الظروف بدلاً من أن ينصب القرار على اقامة منشأة انتاجية ناجحة بمعايير موضوعية.

ونجد في البلدان العربية ذات الاقتصاد الموجه ان القطاع الخاص لم يستطع أن يحقق استقلاليته وقدرته على التأثير وما زال مرتبطاً بشكل مباشر ببيروقراطية الدولة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انتشار الممارسات الادارية السيئة والمعيقة لمسيرة التنمية السليمة.

لقد أدى القطاع الخاص العربي بشكله الحالي إلى تعميق الخلل والتبعية للخارج، حيث دأبت معظم شرائحه على استغلال واقع انكشاف الاقتصاد الوطني لربطه أكثر بمصالح ومؤسسات المجتمعات الصناعية المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات، والاكتفاء بدور الوسيط في العلاقة الغير متكافئة بين هذه الشركات والمؤسسات المحلية.

إن قيام القطاع الخاص العربي بدور أكثر فعالية في مسيرة التنمية الصناعية يحتاج بالدرجة الأولى إلى مراجعة مفهوم القطاع الخاص بحيث تكون مساهمته ليست فقط في المشاركة برأس المال في الاستثمار، وإنما المساهمة الفعالة في خلق وتبني البرامج وتطويرها وادارتها وربطها بالأهداف والمصالح الاقتصادية الوطنية بشكل واعٍ ومسؤول، بمعنى أن المطلوب هو رجال أعمال مبدعين وقادرين على المساهمة الواعية في مسيرة التنمية على المدى الطويل (Entrepreneurs) وليس

مستثمرين يبحثون عن مجالات الربح السريع بصرف النظر عما يؤدي إليه ذلك من أعراض جانبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

٥ ـ نقل التكنولوجيا وتوطينها

لم تستطع برامج وتجارب التنمية الصناعية في الوطن العربي أن تفرز منهجاً متكاملاً لاحداث التطور التكنولوجي سواء على المستوى القطري أم الاقليمي أم القومي. ويعزى السبب في ذلك إلى محدودية الموارد القطرية من ناحية، وعدم استغلال اطر التكامل بالشكل السليم، ومن ثم عدم القدرة على التحكم بشكل كاف في المتغيرات، التي تؤثر في عملية النمو والتطور التكنولوجي من ناحية أخرى.

لقد وعت جميع البلدان العربية، فيما أعلنته من برامج تنموية، أهمية دور الصناعة في احداث التطور التكنولوجي للمجتمع. وفي الواقع أن مفهوم التنمية الصناعية لا يمكن أن يخرج عن ذلك، حيث إن المقصود بها هو تطوير قدرة المجتمع على زيادة وصيانة وتطوير الانتاج وليس فقط النمو الكمي للناتج الصناعي.

وعلى الرغم من الادراك الواعي لهذه الحقيقة نظرياً، إلّا أن سيطرة المتغيرات الخارجية جعلت من الصعب خلق البرنامج الوطني القادر على تطوير الادارة التي تستطيع التعامل مع متطلبات التنمية الصناعية بهذه الشمولية، وبقي الاعتماد على معيار الربح التجاري كمؤشر رئيسي لجدوى أي برنامج تنموي مع غياب السياسات المناسبة القادرة على التحكم في هذا المعيار الذي بقي عرضة لمؤشرات السوق العالمية.

إن عملية التصنيع في معظم الأقطار العربية تتم ضمن منهجية مجزأة، ولذا فما زال الاعتماد قائماً بدرجة كبيرة على شراء التقنيات العالمية وإنشاء وحدات الانتاج بطريقة تسليم المفتاح مما يعمق التبعية التكنولوجية، والاتكال على منشأ التقنية للقيام بصيانتها وتطورها.

ونجد السياسات موجهة في أغلب الأحيان إلى تحفيز زيادة الانتاج الصناعي من دون الاهتمام الكافي لتحفيز اقامة مراكز البحوث والاستشارة والصيانة والتدريب وغيرها من الجوانب الضرورية للتطور التكنولوجي. ونجد أن هذه المهام تقوم بها في الغالب مؤسسات عامة ينقصها حس الكلفة ومقارنتها بالعائد وتعاني بدرجة كبيرة من غياب التنسيق الاداري القادر على تحقيق الاستفادة من خدماتها. فنحن نجد مثلاً أن أغلب البحوث في الجامعات ما زالت ذات طبيعة اكاديمية ومبعثرة على حقول المعرفة ومرتبطة بالبحوث على الساحة العالمية، والقليل منها موجه لخدمة احتياجات التنمية المحلية.

إن عملية نقل التكنولوجيا العالمية إلى الوطن العربي هي في الواقع لا تتعدى نقل المعدات والمنتوجات التكنولوجية من دون انتقال الخبرة والمعرفة معها. وعلى هذا فهي عملية تراكم رأس مال مادي من دون تراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية على تطوير الانتاج[٩].

لقد تناولت استراتيجيات وسياسات التصنيع في الوطن العربي أهمية نمو الناتج الصناعي بشكل محدد وبوضع أهداف رقمية للنمو المطلوب، ولكنها في تناولها للتطور التكنولوجي لم تعطِ

(٩) كاظم، **التطور الصناعي في دول السوق العربية المشتركة**.

الموضوع الاهتمام الكافي وتركت الهدف عاماً من دون تفصيل قابل للترجمة العملية.

وبالنظر إلى ميزانيات البحث والتطوير وواقع مراكز البحوث والاستشارة ومؤسسات الصيانة والتدريب وبراءات الاختراع في الوطن العربي (انظر الجدول (٨) و (٩) و (١٠))، فإننا لا نجد أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الأقطار العربية المختلفة، وتبرز البلدان ذات الاقتصاد الموجه في معدل الانجاز في هذا المجال، وإن غاب عن ذلك المعيار الدقيق للكلفة والمنفعة.. وتجدر الاشارة إلى أن براءات الاختراع لم يتم تطويرها عملياً بعد. وبشكل عام فإن الواقع التكنولوجي للبلدان العربية ـ وعلى الرغم من عدم توافر المعلومات الحديثة بشكل كاف[١٠] ـ يضع معظم هذه البلدان في وضع متخلف قياساً بالمستويات التي تحققت في الدول النامية الأخرى ذات الموارد المشابهة والمقاربة.

وفي غياب المنهجية الوطنية فقد اعتمدت معظم البلدان العربية في نقلها للتكنولوجيا ـ بجانب أسلوب تسليم المفتاح ـ طريقة التعاقد مع عدة جهات مختلفة لتغطية جوانب الهندسة والانشاء والخدمات المساندة. وقد تبنت بلدان الاقتصاد الرأسمالي في كثير من الأحيان مدخل الشريك الأجنبي (مشاركة مالك التكنولوجيا في ملكية المشروع)، حيث تم ذلك من خلال تقديم الحوافز المناسبة. كما أخذت بعض البلدان العربية ذات الاقتصاد الموجه بأسلوب تطوير علاقات التعاون الفني وتقنينها مع الدول المتقدمة والمتعاطفة مع أهدافها التنموية.

وتجدر الاشارة إلى تجربة الكويت المتميزة المتمثلة في شراء شركة «سانتافيه» بما تملكه من معرفة وخبرات وبراءات اختراع، وكذلك تجربة السعودية في الزام الشركات الحائزة على عقود التسليح مع وزارة الدفاع بالقيام باستثمار ٣٠ بالمائة من قيمة العقد في استثمارات محلية ذات تقنيات متقدمة، مع وضع الأساليب المناسبة لتوطين التكنولوجيا المصاحبة لذلك. وما زال الوقت مبكراً للقيام بالتقييم الموضوعي لكلا التجربتين.

٦ ـ هيكل الانتاج وتركيبته

وعلى الرغم مما تؤكده استراتيجيات التصنيع في الأقطار العربية من أهمية تدعيم الهيكل الصناعي وتقوية روابطه الداخلية وارتباطاته مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، والاستفادة من الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية، إلّا أن الممارسة الفعلية تؤكد على أن الموارد الطبيعية ومدى وفرتها كان لها الدور الأساسي في توجيه برامج التصنيع.

فنجد مثلاً أن البلدان النفطية قد أولت اهتماماً خاصاً لصناعة التكرير والصناعات البتروكيماوية والأسمدة الصناعية والصناعات المعدنية كثيفة الطاقة ورأس المال. كما تبنت هذه البلدان ـ كأحد أهداف التصنيع ـ مساهمة الصناعة التحويلية في تنويع القاعدة الاقتصادية لتخفيف السيطرة المباشرة وغير المباشرة لقطاع النفط والمؤدية إلى انكشاف الواقع الاقتصادي على المتغيرات التي تتحكم في سوق وأسعار النفط والطاقة.

---

(١٠) إن عدم الاهتمام بتوفير معلومات دقيقة حول الصرف على البحوث وعدد براءات الاختراع وغيرها من مؤشرات التقدم التكنولوجي هو انعكاس للتعامل مع الموضوع بعمومية وعدم ايلائه الاهتمام العملي المطلوب.

كما أولت البلدان الزراعية اهتماماً نحو الصناعات المرتبطة خلفياً بالزراعة وبخاصة صناعات الغزل والنسيج في البلدان المنتجة للقطن.

ويعكس هذا التوجه الاهتمام بزيادة القيمة المضافة إلى الاقتصاد القومي من الموارد المحلية.

ولقد نمت الصناعات الوسيطة بشكل ملحوظ في العقد الأخير كنتيجة للطفرة النفطية وما أتاحته من ميزة نسبية للبلدان النفطية وشبه النفطية. ويمثل ذلك توجهاً أفضل من سيطرة الصناعات الاستهلاكية ولكنه لا يحمل في طياته نقلة نوعية في النمو الصناعي. إن تلك النقلة لكي تتحقق بحيث يصبح للصناعة أثر ايجابي ومتزايد في الميزان التجاري، وبحيث تصبح قادرة على النمو الذاتي وعلى احداث التحول التكنولوجي، تحتاج إلى زيادة مساهمة الصناعات الرأسمالية الانتاجية والتي يمكن من خلالها خلق وتطوير وسائل الانتاج وليس المواد الاستهلاكية فقط.

إن نسبة قيمة الصناعات الرأسمالية في الوطن العربي إلى مجمل الناتج الصناعي ـ كما ذكرنا ـ لا تزيد عن ١٣ بالمائة وهي نسبة متدنية جداً مقارنة ببقية دول العالم. حيث بلغ متوسط هذه النسبة ٤٥,٥ بالمائة في الدول الرأسمالية المتقدمة و٤٣,٨ بالمائة في الدول الاشتراكية المتقدمة و٣١,٢ بالمائة في الدول النامية.

وتجدر الاشارة إلى أن معظم الصناعات الرأسمالية العربية هي في الواقع تجميعية فقط. ولقد تبنت بعض البلدان العربية ذات الاقتصاد الموجه ـ وبخاصة التي تتوافر لها الامكانات والموارد المالية والطبيعية مثل الجزائر والعراق ـ التوجه الواعي لتدعيم دور الصناعات الرأسمالية، إلّا أنها تعاني من مشكلة تسويق هذه المنتوجات لمحدودية السوق القطرية، وعدم توافر ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

ولعل من بين أهم معوقات نمو الصناعة بشكل عام في الأقطار العربية نجد ضيق الأسواق القطرية، حيث إن الكلف العالية لهذه الصناعة تحتاج إلى قيام مشروعات بأحجام اقتصادية كبيرة. وكذلك الاهتمام بالعائد السريع للاستثمار الصناعي ومحدودية التخطيط في بلدان الاقتصاد الحر.

وبجانب قصور الصناعات الرأسمالية فإن هياكل الصناعة التحويلية في الأقطار العربية ما زالت مخلخلة بدرجة كبيرة، حيث تفتقد إلى الكثير من حلقات الربط الأساسية داخل هيكل الصناعة أو بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ولقد أدى ذلك الوضع إلى وجود موارد محلية ـ سواء مصنعة أم طبيعية ـ وطاقات انتاجية عاطلة، على الرغم من أن ذلك الوضع يمكن تفاديه بتدعيم الهيكل الصناعي من خلال اقامة بعض الصناعات الوسيطة ودعم ربحيتها بالسياسات والحوافز المناسبة، الأمر الذي يؤدي إلى استفادة الصناعة بالشكل الأمثل من القدرة الاستيعابية للسوق المحلية وقدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

إن الخلل في هيكل الصناعة التحويلية في الأقطار العربية هو إذاً نتيجة لعاملين رئيسيين هما: العامل الموضوعي المتمثل في محدودية الأسواق والامكانات القطرية، والعامل الذاتي في عدم وجود استراتيجية للتصنيع تتعامل مع الصناعة كقطاع كامل ضمن استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، فما زال التعامل يتم بشكل مجزأ مع كل مشروع حيث يتحدد قرار اقامته حسب ربحيته التجارية بشكل معزول عن مدى تأثيره المباشر وغير المباشر في النمو الاقتصادي.

وتجدر الاشارة إلى أن عدم القدرة على تطوير استراتيجية صناعية واعية وقادرة على احداث الأثر التنموي من خلال التشابك مع القطاعات الأخرى ـ وذلك في أغلب البلدان العربية وبخاصة ذات الاقتصاد الحر منها ـ أدى إلى التوجه نحو خلق جزر صناعية مستقلة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي ومرتبطة بالدرجة الأولى بالمجتمعات الصناعية المتطورة وشركاتها أكثر من ارتباطها بالسوق المحلية والاقتصاد الوطني. وقد أدى هذا الوضع إلى تعميق العجز التجاري وزيادة الديون الخارجية لتمويل عملية التصنيع من دون عائد مقبول من الانتاج. كما أدى إلى الاعتماد على العمالة والادارة الفنية الأجنبية ومن ثم عدم قدرة الصناعة التحويلية في أغلب الأحيان على توفير فرص العمل المتوقعة.

وفي النهاية فإن القدرة على التوجه المنهجي لبناء هيكل صناعي متكامل تعتمد بالدرجة الأولى على زيادة حجم السوق المحلية من خلال زيادة التكامل الاقتصادي العربي وتتطلب في النهاية وجود سوق عربية مشتركة.

ثالثاً: سياسات التعاون والتنسيق الصناعي

توجهت البلدان العربية نحو تبني سياسة التعاون والتنسيق الصناعي مع بعضها البعض سواء من خلال اتفاقات ثنائية أم متعددة الأطراف أم قومية تحتوي في عضويتها معظم الأقطار العربية.

وقد جاء منهج التعاون الصناعي بين البلدان ذات الموارد المتشابهة وبخاصة ذات الامكانات الكبيرة مثل البلدان النفطية ليحقق تنسيق السياسات والبرامج والافادة من اقتصادات الحجم الكبير للانتاج وتلافي ازدواجية البرامج المؤدية إلى قيام طاقات انتاجية عاطلة.

كما هدف منهج التعاون بين البلدان المختلفة الموارد إلى تحقيق تكامل الموارد وتدعيم التجارة الداخلية لدعم برامج التصنيع للبلدان والتخصص الصناعي بينها.

وقد أخذت الترجمة العملية لأهداف التنسيق والتعاون الصناعي أشكالاً مختلفة من أهمها المشروعات الصناعية وشركات الاستثمار الصناعي المشتركة وعلى المستوى القومي تم تكوين الاتحادات الصناعية للقطاعات الرئيسية(١١).

وقد جاء تطوير مركز التنمية الصناعية للدول العربية التابع لجامعة الدول العربية للتنمية الصناعية ممثلاً للتجسيد المؤسسي لهدف التعاون الصناعي العربي.

وقد قامت دول الخليج العربية بانشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتتولى مهمة تحقيق التنسيق والتعاون الصناعي بينها انطلاقاً من خصوصية هذه الدول. وتقوم منظمة الخليج بشكل مستمر بالتنسيق مع المنظمة العربية لتحقيق تكامل برامجها مع البرامج القومية. ويؤمل أن يتطور مكتب الجزائر التابع للمنظمة العربية ليلعب دوراً مماثلاً لمنظمة الخليج في منطقة الشمال الافريقي.

لم تستطع برامج التعاون الصناعي أن تحقق النجاح الذي كان مؤملاً لها. ويعود ذلك

---

(١١) هشام خواجكية وبدر الاسلام هاشمي، «التعاون الصناعي والمشروعات العربية المشتركة»، ورقت قدّمت إلى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢.

بالدرجة الأولى إلى غلبة التوجهات القطرية ومحدودية طرق المواصلات والبنى التحتية الأخرى مما أدى إلى تدني مستوى التبادل التجاري بين البلدان العربية، وارتباط اقتصادات كل منها باقتصادات الدول المتقدمة الصناعية وليس البلدان العربية حتى المجاورة منها. وقد أدى ذلك إلى تغليب المصلحة القطرية في قياس جدوى مؤسسات وبرامج التعاون الصناعي، ومن ثم التعامل معها من منظور تجاري. وبسبب قصور أدوات الرقابة على هذه المؤسسة فقد نتج عن ذلك أن تدنت أهمية دعمها إلى أسفل قائمة الأولويات بالنسبة إلى كل قطر. وفي الواقع فإن بعض الأقطار استغلت اتفاقات التعاون بما يخدم مصالحها القطرية، مما أدى إلى حالات اغراق داخلية وعمق عدم الثقة في جدوى التعاون.

وتواجه معظم مؤسسات ومشروعات التعاون الصناعي العديد من المشاكل بسبب هذا الوضع وتجد نفسها في كفاح دائم مع الواقع لتحديد دورها ومبررات استمرارها في ضوء ما يطرأ من تغيرات اقتصادية وتبدلات في المواقف القطرية من العمل المشترك.

كما أن هذه المؤسسات تواجه مشكلة محدودية قنوات الاتصال بينها وبين الأقطار المشاركة. وتعاني أحياناً من بيروقراطية الأنظمة والقوانين لدولة المقر، وتطفل السياسة على ادارتها.

إن ضعف الارادة السياسية وعدم جديتها في مجال العمل العربي المشترك يمثلان المعوق الرئيسي لنجاح مؤسسات ومشروعات التعاون الصناعي العربي[١٢]. ومن المعوقات المحددة انخفاض مستوى التمويل عن الملتزم به وانخفاض الموارد المالية بشكل عام، وعدم وضوح الأغراض ومحدوديتها أحياناً، وكذلك عدم الجدية في تبني ما تفرزه من برامج، وعدم الاهتمام الكافي بتطبيق أساليب وأنظمة الرقابة الكافية عليها.

ومن بين مداخل التعاون الصناعي الذي فرض نفسه يبرز الدور الواضح للمشروعات الصناعية المشتركة والذي يمثل الحد الأقصى المقبول من الأطراف والأقطار المختلفة، والحد الأدنى من الأطر القادرة على تحقيق هذا التعاون.

وقد بدأت بعض حكومات الدول العربية في الآونة الأخيرة في تقليص دورها أكثر بالنسبة إلى المساهمة في المشاريع المشتركة، على افتراض أن الدور الآن هو على القطاع الخاص ومؤسسات الاستثمار المشترك.

رابعاً: واقع التنمية الصناعية ومعوقاتها

يتضح من العرض السابق أن الصناعة العربية لم تستطع أن تواكب الطموحات والآمال المعقودة عليها لإحداث النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل. وقبل الحديث عن مؤشرات هذا التخلف ومعوقات التنمية الصناعية دعونا نؤكد على حقيقتين أساسيتين:

الحقيقة الأولى: هي أن الحديث عن التنمية الصناعية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي. بمعنى أن الخلل الحاصل في هذا الواقع لا بد أن ينعكس بالتالي على

---

(١٢) عبد الوهاب حميد رشيد، «العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات العربية المشتركة»، **التعاون الصناعي في الخليج العربي**، السنة ٥، العدد ١٧ (تموز/ يوليو ١٩٨٤).

واقع الصناعة. كما أن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها لا بد أن ترثها التنمية الصناعية.

والحقيقة الثانية: هي أنه رغم ما ذكرناه سابقاً من كون البلدان العربية في مجملها لا تمثل كياناً اقتصادياً واحداً.. بل هي في الواقع مجموعة متنافرة وكيانات مرتبطة باقتصادات وقوى خارجية، وليس بينها حتى الآن الحد الأدنى من قنوات الاتصال والتبادل التجاري الذي يمكن أن يمثل قاعدة للانطلاق نحو التكامل الاقتصادي[١٣]... إلاّ أن المحاولات الدائبة لخلق أطر للتعاون والتكامل الاقتصادي بينها، بصرف النظر عن درجة نجاحها، تنطلق من القناعة القومية بأهمية هذا التكامل وترتبط بالطموحات في تحقيق الوحدة القومية. أي أن التوجه الواعي لتحقيق التكامل الاقتصادي يأخذ في الاعتبار المصلحة التي يمكن أن تعود على الوطن العربي من تكامل عوامل الانتاج واتساع السوق الداخلية وتدعيم القدرة التفاوضية، وعلى هذا فإن درجة نجاح أي برنامج اقتصادي مثل التصنيع يجب أن تقاس على أساس الامكانات المتاحة قومياً.

ورغم الاقتناع النظري بأهمية هذا التكامل والمحاولات الدائبة لتحقيقه، إلاّ أن الواقع العملي يؤكد أن الأقطار العربية تتجه وبشكل متسارع نحو الانطواء القطري، وتدعيم الانتماء الوطني نحو القطر، وبالشكل الذي جعل التوجه القومي الوحدوي يصبح معوقاً للتكامل الاقتصادي حيث أصبح هذا التكامل يمثل منهجاً عملياً للتوجه الوحدوي الذي كان شعاراً فقط دون التزام حقيقي نحوه، ويمثل من ثم تهديداً لاستقلالية الارادة القطرية. وحتى البرامج القليلة التي كتب لها بعض النجاح بدأت في الآونة الأخيرة تواجه وضعاً يتمثل في إسقاطها إلى أسفل قائمة الأولويات القطرية ـ كما ذكرنا ـ وأي حماس لها نجده في أغلب الأحيان يعتمد على ما تتيحه من فوائد قطرية وليس تكاملية. ولذلك فقد ساعد على التخلي عن برامج التعاون الواقعي المتمثل في التباين الكبير بين الأقطار العربية في مستوى النمو ومستوى الدخل بحيث لا يمكن تحقيق الانسجام بين برامج التكامل والمصالح القطرية للجميع.

وعلى المستوى القطري، فإن أغلب الأقطار العربية تتميز بدرجات متفاوتة بالقصور والخلل في أنظمتها وهياكلها الادارية والسياسية، وبتدني المشاركة الشعبية في صنع القرار، وبقصور في الميكانيكية والأطر التاريخية القادرة على خلق الأثر التنموي الشامل للمنشآت والبرامج الاقتصادية فيها. وعلى هذا، فإن التعامل في الساحة الدولية مع الأشكال الأكثر تنظيماً من دول متقدمة أو شركات عالمية لا بد من أن يترجم بالتالي في مصلحة الأخيرة وبشروطها. كما أن تفكك الادارة العامة في أغلب الأقطار العربية وقصر نظرها أديا إلى انفصالها عن الواقع والمصالح الجماهيرية، واهتمامها بالصرف على برامج غير مجدية وقد تكون معاكسة لحركة النمو ومدعمة للتبعية مثل برامج التسليح التي تتم لتدعيم الانطواء القطري. ويتمثل قصور الادارة العامة أيضاً في عدم توافر وسائل وأساليب التنسيق بين البرامج والمؤسسات المختلفة، وبين مراحل صنع القرار التنموي واتخاذه وتنفيذه.

وقد أدى الاعتماد على الانفاق الحكومي كمصدر لفرص العمل ومحرك للنشاط الاقتصادي إلى تدني الانتاجية للفرد وللمؤسسة. وفي البلدان النفطية وبخاصة المعتمدة على نظام السوق الحر، فإن هذا الوضع، مع وجود انفصال بين الدخل القومي والانتاجية المجتمعية، قد انعكس بشكل

---

(١٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وأخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦.

انفصال بين الدخل والانتاجية على مستوى الفرد والمؤسسة وسوء توزيع للدخل وترسيخ للبطالة المقنعة. وقد أدى التراجع الاقتصادي في الآونة الأخيرة إلى زيادة الضبابية في الرؤية، وزيادة التذبذب في السياسات والتغيير المستمر في الأولويات.

وقد جاءت التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي رافقت عصر الطفرة النفطية، والتي كان لها الأثر المباشر على الأقطار النفطية وغير المباشر على أغلب الأقطار العربية الأخرى، لتخلق انفصالاً بين الانتاج والواقع الاجتماعي، حيث تم القضاء على التراث الانتاجي والاستعاضة عنه باستيراد معدات وأساليب الانتاج من دون تجذير لها في الواقع التاريخي، مما أدى إلى صعوبة ايجاد قاعدة تكنولوجية مستنبطة محلياً. ولقد أدى التغير السريع إلى الابقاء على القيم القبلية ولكن ضمن واقع انتاجي غريب مما أدى إلى تحولها إلى ممارسات إدارية سيئة.

ولقد انعكس هذا الواقع على برامج التنمية الصناعية، وأدى إلى تحجيم قدرتها على إحداث النمو الشامل، وبقائها ـ في أغلب الأحيان ـ كظاهرة جغرافية متمثلة في جزر معزولة وغير متشابكة مع حركة التغير الاجتماعي.

إن الصناعة العربية والتي تم بناؤها في أغلب الأحيان على افتراضات متفائلة وانطلاقاً من طموحات كبيرة، تواجه في الوقت الحاضر العديد من المعوقات التي أدت إلى تخلفها عما كان يؤمل منها بدرجة كبيرة، ويمكن تلخيص أهم مؤشرات هذا التخلف فيما يلي:

ـ ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية، واعتماد استمرارية الانتاج الصناعي وتطوره على الدعم الفني الخارجي.

ـ ضعف قاعدة الصناعات الرأسمالية والتأثير السلبي لذلك على الميزان التجاري بسبب كلفة استيراد المعدات والمنتوجات الرأسمالية اللازمة للصناعة.

ـ الاهتمام بتصنيع مواد استهلاكية معتمدة على خلق عادات استهلاك جديدة، وليس لمواجهة الاحتياجات الحقيقية للاستهلاك.

ـ ارتفاع تكاليف انشاء المصانع، والتباين الكبير في تلك الكلف بين منطقة وأخرى وبالشروط والمواصفات نفسها.

ـ وجود طاقات انتاجية عاطلة وكبيرة جداً في بعض الصناعات، رغم قدرة السوق المحلية أو القومية على استيعاب الانتاج بطاقات كاملة.

ـ تدني انتاجية العامل ووجود بطالة مقنعة في الصناعة.

ـ تدني التمويل للصناعة مقارنة ببقية دول العالم[١٤].

ـ تخلخل الهيكل الصناعي وضعف الروابط الداخلية له، وكذلك الروابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى[١٥].

ـ ضعف التنسيق مع برامج التعليم والتدريب، وعدم قدرة الصناعة على خلق فرص عمل حسب ما كان متوقعاً.

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

ـ وجود فرص استثمار صناعي كثيرة غير مستغلة.

ـ الاعتماد على الاستيراد للعديد من السلع الضرورية والاستراتيجية.

إن الواقع المتخلف للصناعة العربية هو في الأساس نتيجة للواقع السياسي والاجتماعي المتخلف، وللانفصام بين الادارة العامة والمصالح الجماهيرية، ومحدودية ـ إن لم يكن انتفاء ـ منهجية صنع القرار الشاملة المرتبطة بالمصلحة الوطنية وقصور التركيبة الطبقية القادرة على إحداث التنمية الصناعية وربطها بالنمو الشامل. ومن أهم المعوقات ذات الصبغة النوعية والتي تمتد جذورها إلى الواقع السياسي والاجتماعي وتحتاج مواجهتها إلى تغيير نوعي وجذري في هذا الواقع بالشكل الذي يؤدي إلى تطوير إرادة وطنية قادرة على التعامل الشمولي مع الصناعة، ما يلي:

ـ محدودية نظرة الادارة العامة، وعدم وجود خطط شاملة عملية وواقعية وقابلة للتنفيذ تنطلق منها برامج التصنيع. والاعتماد في الغالب على سياسات مترددة ومتقلبة واستراتيجيات متغيرة بشكل دائم[١٦].

ـ الانكشاف والتبعية وارتباط برامج التصنيع بمصالح المجتمعات الصناعية وشركاتها العالمية[١٧].

ـ التوجه القطري، وعدم الجدية في برامج التعاون الصناعي ومؤسساته، والتخلي عن الالتزامات المتفق عليها نحوها.

ـ محدودية الأسواق القطرية وضعف التجارة بين الأقطار العربية، وعدم الاستفادة من اتساع حجم السوق العربية.

ـ سوء توزيع الدخل في القطر الواحد، وتفاوت مستويات المعيشة والنمو بين الأقطار العربية المختلفة.

ـ محدودية مبادرات القطاع الخاص، وارتباط مصالحه بمصالح الشركات العالمية مباشرة.

ـ التعامل التجاري مع التنمية الصناعية والاعتماد على معيار الربحية التجارية فقط لتحديد جدوى المشروع.

خامساً: كيف يمكن تطوير الواقع الصناعي؟

إن تطوير الواقع الصناعي يحتاج إلى إحداث نقلة نوعية في المنهج مع مراجعة شاملة للمفاهيم السائدة حول التنمية الصناعية.

فأغلب متطلبات هذا التطوير لا تتوافر لها الارادة السياسية والمجتمعية الحقيقية بعد. ومن هذه المتطلبات التي نكتفي بسردها هنا من دون ذكر لكيفية تحقيقها، ليس لمحدودية هذا البحث

---

(١٦) حلباوي، «التنمية الصناعية في الوطن العربي: واقعها وتوجهاتها المستقبلية».

(١٧) شريف الموسى، «مفهوم التبعية واستراتيجيات التصنيع العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥).

فقط، ولكن لمحدودية الأطر القائمة، ومن ثم فإن أي منهجية لتنفيذها تحتاج إلى تناول الواقع التاريخي بأكمله:

- صياغة استراتيجية متكاملة للصناعة تنبثق من استراتيجية عربية شاملة للتنمية والتكامل وتكون مزودة ببرامج وخطط، مع إنشاء وتطوير ودعم المؤسسات اللازمة للتنفيذ وإيجاد أطر التنسيق بينها.

- تطوير وسائل النقل والاتصال والتوجه الواعي نحو تحقيق السوق العربية المشتركة بدءاً بخلق اتحاد جمركي، والعمل على تعميق التخصص بين الأقطار والمناطق المختلفة انطلاقاً من طبيعة الامكانات المتاحة والتوجه الواعي لتنمية المناطق الأكثر تخلفاً بهدف خلق النمو المتوازن جغرافياً.

- تطوير البنى التحتية ليس المادية فقط وانما القانونية والادارية، والمواجهة الصريحة مع الفساد والتسيب الاداري وتطفل السلطة السياسية على ادارة منشآت الانتاج.

- العمل على تحديد دور كل من القطاع الخاص والعام بشكل أفضل وبالطريقة التي تحول القطاع الخاص من مجموعة باحثين عن أرباح سريعة إلى تنظيم طبقي يمثل رواداً تنمويين. وفي الوقت نفسه تقنين دور الدولة، وأسلوب الانفاق الحكومي بحيث يصبحا متغيراً داخلياً يمكن توجيهه ليصبح مؤثراً بشكل ايجابي وديناميي في مسيرة التنمية.

- تطوير البيئة الديمقراطية المدعمة للحرية الاجتماعية والفردية والقادرة على تحفيز الابداع والخلق المؤدي إلى الالتحام بين التكنولوجيا الحديثة وما تحويه من قيم محايدة مع التراث الحضاري للمجتمع.

إن تطوير الارادة السياسية والمجتمعية القادرة على الاستجابة لهذه المتطلبات، وعلى تبني منهجية شاملة للتنمية وتنفيذها، لا يمكن أن يحدث كعملية تاريخية معزولة، بل عبر منهجية جدلية وبشكل متشابك مع التغيرات الحادثة في القطاعات الاقتصادية والحضارية المختلفة. وحتى يمكن لقطاع الصناعة أن يلعب دوراً ايجابياً فيإحداث هذه النقلة التاريخية، فلا بد من تبني المنهجية الادارية الواعية من قبل المؤسسات المختلفة. ولتطوير هذه المنهجية، فإن الأمر يتطلب الاجابة عن مجموعة من الأسئلة مثل:

١ - ما درجة انسجام البرامج والمشروعات الصناعية الحالية مع الأهداف المعلنة سواء في القطر الواحد أم على المستوى القومي؟

٢ - ما هي المعايير التي يمكن بها قياس درجة التأثير التنموي للمشروع القطري، ودرجة التأثير التنموي للمشروع أو البرنامج المشترك؟

٣ - ما هي المتغيرات التي يمكن التحكم فيها قومياً أو قطرياً؟ وما هي المتغيرات التي تخضع لقوى خارجية؟ وهل يمكن - من هذا الواقع - وضع استراتيجية محددة للتنمية الصناعية وتبنيها وتنفيذها؟

٤ - ما هي درجة التجانس الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي أو داخل القطر الواحد التي يمكن الانطلاق منها لتحقيق مستوى مقبول من التكافؤ والتكامل مع بقية المجتمعات الدولية؟

إن الاجابة عن هذه الأسئلة والبدء في مواجهة معوقات التنمية الصناعية يحتاجان إلى مراجعة شاملة للمفاهيم والسياسات والأطر السائدة بهدف وضع التعريفات المناسبة التي يمكن أن تمثل منطلقاً لتطوير منهجية منسجمة مع الأهداف والطموحات الوطنية والقومية التنموية. ومن أهم هذه المفاهيم ما يلي[١٨]:

أ ـ مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع بحيث ينسجم مع أهداف التنمية الصناعية بدلاً من الربحية التجارية فقط. مع تطوير المعايير اللازمة لقياس الجدوى التنموية.

ب ـ الحوافز والسياسات التشجيعية بحيث تكون مدعمة للتطور التكنولوجي وليس زيادة الانتاج الصناعي فقط.

ج ـ مفهوم السوق الحرة بالتأكيد على أهمية المواصفات والمقاييس، وفي الوقت نفسه وضع السياسات المدعمة للصناعات الحديثة حتى تقف على قدميها.

د ـ مفهوم الاقتصاد الموجه بحيث يصبح أكثر من مجرد ملكية الدولة لوسائل الانتاج، وإنما المنهجية الشاملة القادرة على تعبئة جميع الامكانات وتحقيق الافادة القصوى منها.

هـ ـ التعليم والتدريب بحيث يصبحا منسجمين مع خدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموجهين لها.

و ـ الادارة العامة والخاصة مع التأكيد على أهمية دعم الكفاءة الانتاجية والحس بالكلفة والقيم والوسائل الهادفة إلى تحقيق الفائدة القصوى من الامكانات المتاحة.

ز ـ مفهوم دور القطاع الخاص ليعني المساهمة الشاملة في عملية التنمية الصناعية، وليس الاستثمار فقط في المشروعات المجدية أو المضمونة من قبل الدولة.

إن التوجه الواعي نحو خلق الظروف الموضوعية التي تمكن من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الصناعية بمفهومها الشامل، وتأكيد دور الصناعة في إحداث النمو الاقتصادي الشامل، يتطلبان مرحلياً الانطلاق من واقع الصناعة الحالي لتطويره بالأساليب الادارية المناسبة من قبل المؤسسات القطرية والاقليمية والقومية ذات العلاقة، وبهدف إحداث التراكم الكمي في هذا الواقع وفي هيكل الصناعة العربية، والذي يمكن بالتالي أن يؤدي إلى القلة النوعية المطلوبة. ومن أهم التوجهات المرحلية المطلوبة والممكنة في حدود الامكانات والأطر والمؤسسات المتاحة ما يلي:

ـ دراسة مشاكل الصناعات القائمة على مستوى المؤسسة، والتعرف على واقع الطاقات الانتاجية العاطلة، واقتراح الحلول الفنية والتسويقية لتشغيل هذه الطاقات.

ـ العمل على التنسيق بين الصناعات القائمة بهدف تدعيم الروابط الصناعية المتكاملة منها، وتقوية المركز التفاوضي في الشراء والتسويق للمتشابهة منها.

ـ توفير المعلومات وتطوير أنظمتها لخدمة أغراض الاستشارات الصناعية ودراسات الجدوى.

---

(١٨) انظر: عبد الله المعجل، «Industrial Strategies Cooperation in the Arab Gulf Region,». ورقة قدمت إلى: مؤتمر التعاون الصناعي والاقتصادي الفني بين دول الخليج العربية وجمهورية المانيا الاتحادية، وورتزبورغ، المانيا الاتحادية، ٢٣ ـ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧.

- دعم دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المشترك فيها، وتوجيه سياسات التحفيز لإقامة تلك الصناعات المدعمة للروابط الصناعية ولتكامل الصناعة العربية.

- دراسة واقع المشروعات الصناعية العربية المشتركة واقتراح الأساليب التي تحقق لها النجاح المطلوب.

- دراسة واقتراح المشروعات الصناعية الوسيطة المناسبة التي تؤدي إلى ارتباط الصناعات الأساسية بالسوق المحلية، ومواجهة احتياجاتها الاستهلاكية.

- اقتراح المشروعات التي تؤدي إلى التشابك بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالشكل الذي يحقق تكامل عوامل الانتاج في الأقطار العربية المختلفة، وزيادة حجم التجارة في المواد المصنعة محلياً والخامات الصناعية.

- التركيز على المشروعات ذات الأثر المستقبلي سواء في توفير فرص استثمار صناعي جديدة، أم في دعم التكامل الاقتصادي العربي.

- وضع سياسات الحوافز المناسبة لتشجيع إقامة منشآت الصيانة والتدريب والاستشارة والبحث والتطوير، وغيرها من مؤسسات التطور التكنولوجي الشامل المساندة لعملية التصنيع.

- دعم اطر الحوار بين رجال ومؤسسات القطاع الخاص العربي وتطويرها من قبل اتحاد غرف التجارة والصناعة العربية وكذلك الاتحادات العربية القطاعية.

- دعم مؤسسات التعاون الصناعي العربي والاقليمي، وقيام هذه المؤسسات بتقوية مراكزها من خلال الارتباط المباشر بالمستفيدين من خدماتها.

إن قيام المؤسسات القطرية والمشتركة ذات العلاقة ببرامج التصنيع بهذه المهام يتطلب أيضاً إيلاء العناية الخاصة لتطويرها ادارياً بما في ذلك تطوير أساليب الرقابة والمتابعة عليها لتأكيد كفاءتها والقدرة على الاستفادة من خدماتها.

ويبقى في النهاية أهمية التأكيد على أن التنمية الصناعية لتصبح عملية تاريخية مجدية اقتصادياً واجتماعياً، فإنها لا بد من أن تتم من خلال جدلية النمو الاجتماعي بشكل متشابك مع هذا النمو بمفهومه الشامل، ولا بد من أن تنطلق من الواقع والمعطيات الوطنية والقومية، وتتجذر في التراث الحضاري للمجتمع، وتستمد قدرتها على الاستمرار من ارتباط ذلك بمصالح القطاعات الرئيسية من الجماهير.

وحتى يتم ذلك، فإن الواقع المتخلف تكنولوجياً للوطن العربي يجعل من الضرورة القصوى الحد من انكشاف هذا الواقع تجاه المتغيرات الخارجية التي لا يمكن التحكم فيها، ذلك الانكشاف الذي يأتي كنتيجة حتمية للعلاقات غير المتكافئة مع الأشكال الأكثر تنظيماً في المجتمع الدولي. وعلى هذا، فإنه لا بد من التوجه مرحلياً لتدعيم التكامل مع الانغلاق الاقتصادي النسبي للوطن العربي، حتى يمكن تجاوز واقع التخلف وتدعيم القدرة على التحكم بدرجة معقولة في مسيرة التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والسؤال المهم هنا هو: هل يتوافر في الوقت الراهن الحد الأدنى من الارادة القومية الحقيقية لتحقيق ذلك؟.. وإذا كان الجواب سلباً.. فكيف

يمكن العمل على بلورة وتطوير هذه الارادة؟ كما نرى فـإن محاولـة الاجابـة ستأخـذنا بعيـداً عن مجال اختصاص هذه الورقة.

جدول رقم (١)
تطور الصناعة التحويلية في الوطن العربي
(بالأسعار الجارية)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
قيمة الناتج الصناعي (مليار دولار)	٢٦	٢٩,٨	٣٠,٩	٣٣,٢	٣٦,٤	٣٨,٧
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٦,٤	٦,٩	٧,٢	٨,٢	٩	٩,٤
النسبة من الناتج الاجمالي غير الاستخراجي	١٢,٥	١٢,٥	١٣	١٢,٤	١٣	١٢,٩

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، تحرير صندوق النقد العربي (دبي: الصندوق، ١٩٨٦).

جدول رقم (٢)
تطور قيمة الصناعة التحويلية
ونسبة مساهمتها في الناتج الاجمالي حسب المجموعات (بالأسعار الجارية)
(مليون دولار)

	السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
المجموعة الأولى	السعودية القيمة	٥٧٩٩	٦٦٧١	٦٩٩٣	٧٥٨٣	٧٥٥٢	٨٢٤٤
	النسبة المئوية	٥	٤,٣	٤,٦	٦,٣	٧	٨,٥
	ليبيا القيمة	٨٠٧	٨٦١	١١١٨	١١٢٨	١٢٣٢	١٤٢٨
	النسبة المئوية	٢,٣	٢,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٩	٤,٣
المجموعة الثانية	العراق القيمة	٢٤٠٠	٢٤٢٨	٣١٨٣	٣٧٤٠	٤٣٠١	٤٩٤٧
	النسبة المئوية	٤,٤	٦,٩	٧,٣	٩,٩	١٠	١١
	الجزائر القيمة	٣٦٤٣	٣٨٠٣	٤٠٥٠	٤٦٧٢	٥٧٧٠	٧١٢٤
	النسبة المئوية	٨,٦	٨,٧	٩	١١	١٢,٦	١٤
المجموعة الثالثة	سوريا القيمة	٩٠٣	١٨٤٥	٢٠١٦	٢٢٣٥	٢٢٨٣	٢٢٨٣
	النسبة المئوية	٧	١١	١١,٤	١٢	١١,٩	١١
	تونس القيمة	١٠٤٠	١٠٠٠	٩٣٩	٩٥٦	٩٧٦	١٠٦٧
	النسبة المئوية	١٢	١٢	١١,٩	١١,٩	١٢	١٢
المجموعة الرابعة	السودان القيمة	٥٦٩	٦٨١	٥٠٠	٤٧٧	٥٩٥	٣٨٤
	النسبة المئوية	٧	٦,٧	٦,٩	٧,٤	٧,٨	٨,٢
	اليمن العربية القيمة	١٤٣	١٧٩	٢٢٩	٢٧٤	٢٥١	٢١٦
	النسبة المئوية	٥,٢	٦	٦,٥	٧,٤	٧,٥	٧,٥

المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (٣)
صادرات السلع المصنعة ونسبتها إلى مجموع الصادرات
(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	السنة	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٤(*)
	الوطن العربي القيمة النسبة المئوية	٢٣٣٣,٤ ١,٨	٥٦٠٣,٢ ٥,٠	٦٩٣٢,٩ ٥,٢
المجموعة الأولى	السعودية القيمة النسبة المئوية	٢٩,٧ ٠,٦	٧٠٧,٥ ٠,٦	١٤٣٢,٩ ٣,٠
	ليبيا القيمة النسبة المئوية	— —	— —	٣٣,٤ ٠,٣
المجموعة الثانية	العراق القيمة النسبة المئوية	١٨,٦ ٠,٢	٤٠,٠ ٠,٥	٥٦,٢ ٠,٥
	الجزائر القيمة النسبة المئوية	٥٩,٢ ١,٤	٦٣,٧ ٠,٤	٦٤,٠ ٠,٥
المجموعة الثالثة	سوريا القيمة النسبة المئوية	١٢,٣ ٧,٨	١٦١,٠ ٨,٠	١٦٨,٤ ٩,٠
	تونس القيمة النسبة المئوية	١٦٦,٦ ١٩,٤	٨٣١,٢ ٣٣,٢	٨١٨,٧ ٣٠,٠
المجموعة الرابعة	السودان القيمة النسبة المئوية	٠,٦ ٠,١	٤,٠ ٠,٨	٩,٥ ٠,٩
	اليمن العربية القيمة النسبة المئوية	٠,٨ ٦,٨	٣٤,٧ ٧٣,٠	٥٩,٠ ٥٠,٠

(*) تقديرية.

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، **مؤشرات التنمية العربية**، ١٩٨٥.

جدول رقم (٤)
درجة الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات الصناعية في الوطن العربي

القطاعات الصناعية	(١) الاستهلاك	(٢) الانتاج	درجة الاكتفاء $\frac{٢}{١} \times ١٠٠$
الكساء (١٩٨٥) (الف طن متري/ سنة)	١٠٣٢	٥٩٠,٨	٥٧,٢
الغذاء (١٩٨١) (الف طن/سنة) (سكر، زيوت، البان، اغذية محفوظة، اسماك معلبة)	٤٢٥٢٩	٥٥٧٠	١٣
اسمنت (١٩٨٢) (الف طن/سنة)	٧٥٧٥٩	٤٢١٣٠	٥٥,٦
بتروكيماويات (١٩٨٥) (الف طن/سنة)	٨٠٦٧	١٩٣٦٤(*)	٢٤٠
اسمدة كيماوية (١٩٨٤) (الف طن/سنة) (نتروجينية وفوسفاتية وبوتاسية ومركبة)	٧٩٩٣	١٤٣٣٣	١٧٩
حديد وصلب (١٩٨٢) (الف طن/سنة)	١٥٨٦٥	٢٨١٤	١٧,٧
صناعات راسمالية (مليون دولار)	٤١٠١٠	٤١٠١	١٠

(*) ٧٧٩٢ تنتجها السعودية وحدها.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٦**، و **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤** (دبي: الصندوق، ١٩٨٤).

جدول رقم (٥)
هيكل الصناعة التحويلية حسب الفروع الرئيسية الثلاثة في الأقطار العربية (١٩٨٠)
(نسب مئوية)

القطر	الصناعات الاستهلاكية	الصناعات الوسيطة	الصناعات الرأسمالية
الأردن	٥١,٢	٣١,٧	١٦,٤
الامارات العربية المتحدة	١٥,٧	٧٤,٠	١٠,٣
تونس	٦١,١	٢٥,٢	١٣,٧
السودان	٥٧,٠	٢٩,٠	١٤,٠
سوريا	٧٤,١	١٣,٢	١٢,٧
الصومال	٦٥,٩	٣٣,٠	١,٠
العراق	٣٨,٣	٤٢,٣	١٨,٨
قطر	٢١,٥	٦٨,٤	١٠,٦
الكويت	١٢,٤	٧٨,٤	٦,١
لبنان	٥٤,٠	٣١,٨	١٤,٢
ليبيا	١٨,٢	٤٠,١	٤٢,٢
المغرب	٤٥,٩	٣٥,٠	١٩,١
موريتانيا	٩٣,٠	٣,٥	٣,٥
اليمن الديمقراطية	٣٠,٧	٦٤,٩	٤,٤
اليمن العربية	٥٥,٢	٣٥,٥	٩,٣
الوطن العربي	٤٨,٤	٣٨,٧	١١,٠

المصدر: انظر: وثائق مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، ٦، جامعة الدول العربية، دمشق ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٤.

جدول رقم (٦)
الاستثمارات المقدرة في الصناعة التحويلية ونسبتها من اجمالي استثمارات التنمية خلال الفترة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
(مليون دولار/ أسعار جارية)

القطـر		القيمة	النسبة
الوطن العربي		١٢١٧٩٧	١٦,٧
المجموعة الأولى	السعودية	٢٢١٢٦	١٠,٥
	ليبيا	١٠٢١٥	١٧,٩
المجموعة الثانية	العراق	٢٥٠٥٨	١٩,٥
	الجزائر	١٩٦٧٤	١٨,٩
المجموعة الثالثة	سوريا	٣١٤٥	١٢,٢
	تونس	٣٢٠٠	٢٠
المجموعة الرابعة	السودان	١١,٥	٤,٣
	اليمن العربية		

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٨٦.

جدول رقم (٧)
مقارنة القيمة المضافة إلى الصناعات التحويلية بإجمالي الاستثمارات والعمالة فيها

الوطـن العربـي		العمالة (الف عامل) ١٩٨٥	اجمالي الاستثمارات مليون دولار ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	القيمة المضافة مليون دولار ١٩٨٥
المجموعة الأولى	السعودية	٤٩٦	٢٢ ١٢٦	٨٢٤٤,٣
	ليبيا	٢٥٩	١٠ ٢١٥	١ ٤٢٨,٨
المجموعة الثانية	العراق	٩٩٧	٢٥ ٠٥٨	٤ ٩٤٧,٦
	الجزائر	١ ٥٦٠	١٩ ٦٧٤	٧ ١٢٤,٢
المجموعة الثالثة	سوريا	١ ١٦٣	٣ ١٤٥	٢ ٢٨٢,٥
	تونس	٨٧١	٣ ٢٠٠	١ ٠٦٦,٥
المجموعة الرابعة	السودان	٩٩٠	١١٥	٣٨٤,٢
	اليمن العربية	٣٥٦	٧٨٠	٢١٥,٨

المصدر: مستخلص من جداول: المصدر نفسه.

جدول رقم (٨)
عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحوث والتصاميم
(تقديرات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)
(العدد لكل مليون نسمة)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠
الدول المتقدمة	٢ ٣١٧	٢ ٩٨٦
الدول النامية	٨٤	١٢٧
افريقيا(*)	٢٧	٤٩
امريكا الشمالية	٢ ٥١٥	٢ ٦٧٩
امريكا اللاتينية والكاريبي	١٣٥	٢٥١
آسيا(*)	٢٢١	٢٧٣
الوطن العربي	١٢٤	٢٠٦
اوروبا	١ ٢٥٠	١ ٧٣٥
استراليا(**) نيوزيلندة	١ ١٦٠	١ ٤٧٢
الاتحاد السوفياتي(**)	٣ ٨٢٢	٥ ١٧٢

(*) مستثنى منها الأقطار العربية.
(**) تشير إلى عدد العاملين في المجالات العلمية.
المصدر:اليونيسكو، **التقرير الاحصائي السنوي**، ١٩٨٦.

جدول رقم (٩)
نسبة الانفاق على البحوث والتصاميم من اجمالي الناتج القومي
(تقديرات عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٨٠
الدول المتقدمة	٢,٣٦	٣,٢٣
الدول النامية	٠,٢٣	٠,٤٥
افريقيا(*)	٠,٣٣	٠,٣٦
امريكا الشمالية	٢,٥٩	٢,٢٣
امريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٣٠	٠,٤٩
آسيا(*)	١,٠٢	١,١٨
الوطن العربي	٠,٣١	٠,٢٧
اوروبا	١,٧٠	١,٧٩
استراليا(**) نيوزيلندة	١,١٠	١,١١
الاتحاد السوفياتي	٤,٠٤	٤,٦٧

(*) مستثنى منها الأقطار العربية.
(**) تشير إلى نسبة الانفاق على العلوم.
المصدر: المصدر نفسه.

جدول رقم (١٠)
احصائية الملكية الصناعية في بعض الأقطار العربية عام ١٩٨١

القطر	براءات الاختراع الممنوحة خلال عام ١٩٨١ للمقيمين	لغير المقيمين	التصاميم الصناعية العالمية حسب بلد المنشأ
البحرين	١	٢٩	—
تونس	٢٥	١٥٢	٢٣
الجزائر	١٤	—	—
الصومال	٢	١٤٣	—
العراق	١٣	٤٥	—
مصر	٨	٢٤٩	١٢
المغرب	٣١	٢٨١	١١٦

المصدر: احصائيات الملكية الصناعية، ١٩٨١ (جنيف: المنظمة العربية للملكية الفكرية، [د. ت.]) □

ماذا يحدث في لبنان؟

عقدت هذه الحلقة النقاشية بمقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية):

أ. الياس سابا

سياسي واقتصادي ونائب رئيس وزراء سابق في لبنان.

د. سامي عون

استاذ فلسفة وعلوم اجتماعية في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية.

أ. سمير فرنجية

مدير مؤسسة الدراسات اللبنانية في بيروت.

أ. طلال سلمان

رئيس تحرير جريدة السفير في بيروت.

أ. معن بشور

رئيس تحرير مجلة المنابر في بيروت.

أ. منح الصلح

سياسي ومفكر لبناني.

أدار الندوة: أ. جوزف مغيزل

محام وعضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان.

● أ. **جوزف مغيزل**: منذ أكثر من شهرين وحتى هذا اليوم نعيش في لبنان أزمة دستورية مظهرها الرئيسي عجز المجلس النيابي اللبناني عن انتخاب رئيس جمهورية جديد يحل محل رئيس الجمهورية الذي انتهت مدته في ٢٣ أيلول/ سبتمبر، الشيخ أمين الجميل. ففي محاولة أولى دعا رئيس مجلس النواب في ١٨ آب/ اغسطس لانتخاب الرئيس الجديد، لكن لم تنعقد الجلسة، وكلنا يعلم أن النواب أو أن عدداً كبيراً منهم منع من الوصول إلى المجلس النيابي لاستكمال النصاب القانوني الذي لا بد منه دستورياً لجواز انتخاب رئيس جمهورية. ونعلم أيضاً أن عدداً من النواب الذين لم يستطيعوا الحضور تذرعوا بمكان انعقاد الجلسة. ففي لبنان، كما نعلم جميعاً، يوجد مكان أساسي لمجلس النواب في ساحة النجمة، وبسبب الأحداث أنشىء مكان مؤقت في إحدى الڤيلات المعروفة بـ «قصر منصور» في مكان يقع بمنطقة بين القسمين الغربي والشرقي من بيروت. وقد رأى رئيس مجلس النواب ألّا تعقد جلسة الانتخابات الرئاسية في هذا المكان المؤقت وانه من الأفضل أن تعقد في المكان الأساسي أي في ساحة النجمة، فقال بعض النواب الذين يقيمون في المنطقة الشرقية من بيروت بأنهم، لأسباب أمنية، لا يستطيعون الوصول إلى ذلك المكان للانتخاب. وبالنتيجة تعطلت جلسة الانتخابات الرئاسية، ومنذ ذلك الحين تعذر عقد المجلس النيابي لاجراء الانتخابات. ونرى أنفسنا أمام مأزق، هذا المأزق أدى إلى مأزق آخر هو تعيين حكومة عسكرية في آخر ساعات ولاية رئيس الجمهورية السابق، رفضها قسم من اللبنانيين لا بل نصف اللبنانيين، وأصرّ هذا النصف الرافض على أن يبقي على الحكومة السابقة كحكومة شرعية تواصل عملها. ولذلك نرى أنفسنا الآن أمام حكومتين: حكومة عينها رئيس الجمهورية السابق، وحكومة تعتبر نفسها بفعل العرف الدستوري شرعية. فأصبحنا في مأزق ذي وجهين: مأزق فراغ مركز رئاسة الجمهورية، ومأزق الحكومتين المتنافستين. هل هذه المظاهر الدستورية هي تعبير عن مأزق أخرى؟ أم انها تعبير عن مشكل دستوري وقانوني فقط؟ وسيشارك الحاضرون، أ. سمير فرنجية، أ. معن بشور، أ. منح الصلح، د. سامي عون، أ. طلال سلمان وأ. الياس سابا بالإدلاء بآرائهم للإجابة عن هذا السؤال. ابتدىء بالأستاذ الياس سابا.

○ أ. **الياس سابا**: في الواقع وبتبسيط كبير، ان المشكلة التي نعيشها اليوم هي وجود حكومتين، وتعطيل عملية انتخاب رئيس الجمهورية خلال الفترة الدستورية، وقد يكون من الصعوبة أو من الاستحالة انتخاب رئيس جديد للمجلس النيابي. وهناك شيء من التبسيط بأن يقال إن هذه المشكلة هي مشكلة قانونية دستورية. في الواقع هذه المشكلة ليست سوى الحلقة الأخيرة أو حلقة المرحلة المستجدة من مراحل المشكلة في لبنان، أو الصراع الدائر فيه منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً. الأمر الذي فجّر المشكلة التي نعيشها اليوم، وهذه المشكلة هي مشكلة الفراغ القانوني أو الدستوري في المؤسسات، هي استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٨ وتعذر التوصل إلى نوع من الاتفاق بين الفرقاء اللبنانيين، كحد أدنى، على موضوع تجاوز هذا الاستحقاق، مرحلياً على الأقل، رغم استمرار الخلاف على القضايا الأساسية الأخرى. فحتى أوائل شهر آب/ اغسطس، كانت غالبية اللبنانيين تظن أن الانتخابات الرئاسية ستجري بسهولة وأنه سيتم انتخاب رئيس يتفق عليه داخلياً وإقليمياً ودولياً، بسبب التوافق الاقليمي والدولي الذي كنا نشهد مظاهره. ويبدو أن غالبية اللبنانيين كانت على خطأ، ذلك أن التمهيد والتحضير للانتخابات الرئاسية لم يتما قبل الموعد الدستوري، فعوض أن تنفجر هذه المشكلات بدءاً من أول عام ١٩٨٨، عام الانتخابات الرئاسية، فقد تأجل الانفجار إلى موعد الجلسة الأولى للانتخاب أي في ١٨ آب/ اغسطس (في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور)، ولم يكن التذرع من قبل الذين

لم يحضروا الجلسة مكان انعقاد الجلسة بل كان التذرع أنه لا يوجد غير مرشح واحد. ولا أدري لماذا لم يتم ترشيح مرشح آخر. كما كان التذرع أن بعض النواب منعوا من حضور الجلسة، وصار هناك جدل حول ما إذا كانت السلطة الأمنية من قوى أمن وجيش قد قامت بمهماتها في تأمين سلامة وصول النواب إلى المقر المؤقت للمجلس النيابي في قصر منصور. إن هذا يعني أمرين: **الأول**، عدم تمكننا من انتخاب رئيس للجمهورية حتى اليوم، **والثاني**، صعوبة انتخاب رئيس لمجلس النواب في ١٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

نعود إلى الخلاف الأساسي المستحكم في لبنان، أي الأسباب الداخلية والخارجية له. فقد تبين عدم استعداد الفرقاء اللبنانيين أو عدم تمكنهم، من أن يتفقوا على انتخاب رئيس للجمهورية وعزل موضوع انتخاب الرئيس عن المشكلة اللبنانية ولو تم ذلك لكان بالامكان انتخاب رئيس ما، كان يسمى بمصطلحات ما قبل ١٨ آب/ اغسطس «رئيس ادارة أزمة» وليس «رئيس حل». لقد كان الجدل أننا نريد رئيس حل وليس رئيس ادارة أزمة. وبتقديري أن الخطأ حدث عندما ركزنا على رئيس حل دون أن نقوم بأي شيء من التوافق، أو حتى بالحد الأدنى من التوافق، كي نتمكن من انتخاب رئيس حل. فمن ناحية كنا نطالب برئيس حل، أي رئيس ينهي الأزمة، ومن ناحية ثانية لم نقم بالتحضيرات اللازمة لانتخاب رئيس حل.

وتحديداً، أودّ أن أركز على أن موضوع مكان الجلسة لاجتماع مجلس النواب، وهل تكون في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور، أو في المقر الدائم للمجلس في ساحة النجمة، كلمة حق أريد بها الباطل، لأن الجلسة الأولى التي دعي إليها لانتخاب رئيس للجمهورية كانت في المقر المؤقت للمجلس في قصر منصور، والفريق ذاته الذي رفض أن ينزل إلى ساحة النجمة رفض في ١٨ آب/ اغسطس أن يحضر الانتخابات في قصر منصور، كما أخذ يطالب بذلك بعد أن حددت ساحة النجمة كمقر للاجتماع الثاني للمجلس لانتخاب رئيس الجمهورية. وقيل إن المشكلة هي أنه يوجد فريق من اللبنانيين طرح اسم مرشح واحد لرئاسة الجمهورية، ونحن لا نقبل بمرشح واحد، دون أن نتمكن من أن نحصل على جواب. لماذا لم يتم في ذلك الوقت ترشيح منافس للمرشح الواحد؟ إذاً فإن المشكلة المطروحة والتي هي أجزاء صغيرة من مظاهر الأزمة اللبنانية المعقدة والتي لها جذور تتعلق بنظام الحكم الداخلي، كما أنها تعني أنه على الرغم من ارادة الفرقاء، لها علاقة بموقع لبنان في الوطن العربي والذي اتفق على تسميته موضوع «هوية لبنان»، كما أنه من الطبيعي أن تكون لها علاقة بالصراع الاقليمي والدولي الذي ينعكس على الساحة اللبنانية.

● أ. **جوزف مغيزل**: عندما نقول ادارة أزمة أم حل أزمة، نعني، أ. سلمان، أن هناك أزمة خلف تعطيل جلسة الرئاسة، فهل يمكن تحديدها بشكل واضح نجمع عليه أم أن الأمر سيبقى مستحيلاً كما نسمع في تصريحات وأقوال الفرقاء السياسيين، كل منهم يراها على هواه وبالتالي لا نرى تحديداً للأزمة ولا حلاً؟

○ أ. **طلال سلمان**: لا أعرف إذا كنا نريد أن نتفق على أنه يوجد تحليل بسيط جداً. ولا أدري إذا كانت التحليلات البسيطة مقبولة في بلدنا. إن علاقة لبنان مع سوريا حميمة وحتمية من حيث المبدأ وبقوة التاريخ والجغرافيا، فكيف إذا أضيفت هذه الحقائق لواجبات الصراع العربي ـ الاسرائيلي وبخاصة أنه لا نهاية ملحوظة له في المدى المنظور. إن طبيعة لبنان معقدة جداً لاحتشاد جميع الأديان والعقائد وصراعات العالم فيه، لذلك فإنه من المستحيل أن يتصور أحد حلاً جاهزاً له، على ضرورة هذا الحل. فالحل الأنسب للبنان لا يمكن توافره أو ابتداعه بمعزل عن الحل

المرتجى لأزمة المنطقة، وهو الحل المفتقد حتى الآن. وفي تقديري كان الكلام دائماً عن ادارة الأزمة أو حل الأزمة فيه نوعاً من «التفنيص». فمن يقدر أن يحل أي أزمة في أي مكان من الدنيا، فكيف والأمر يتعلق بأزمة لا حدود لها ودون أن يتحكم هو بمعطياتها وتطوراتها؟ إنها أزمة مفتوحة للعالم ومن المستحيل أن يقدر أحد على حلها. أما التعبير الثاني وهو «ادارة الأزمة» فإنه تعبير سخيف، فالذي عجز عن الحل هو عاجز أيضاً عن الادارة. ولكن من الممكن استخدام تعابير أفضل وأقرب إلى الواقع وهي «التكيف معها» و «التلاؤم معها» أو «التواؤم معها»، للحد من أضرارها. ومن يحسن قراءة الخريطة الدولية والصراع الاقليمي والدولي بمقدوره أن يلاحظ المضاعفات الخطيرة وامكانية التكيف مع المستجدات وأن يكون حاضراً لمفاجآتها.

وهنا أودّ أن أتوقف أمام مثال تعودنا أن نستخدمه للتعبير عن ادارة الأزمة، ومن باب التشهير، وهو عهد الرئيس الياس سركيس وطريقة تصرفه في مواجهة طور محدد من أطوار الأزمة اللبنانية. وفي رأيي أن السنة الأولى من عهد الياس سركيس كانت جيدة وكانت كل الأمور تسير بشكل جيد، ولكن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ طار الرئيس أنور السادات إلى القدس المحتلة وخلق واقعاً سياسياً جديداً في المنطقة وفي العالم بأسره. فماذا يقدر أن يفعل الياس سركيس؟ بالنسبة إلينا الياس سركيس قبل زيارة العار هذه هو نفسه بعد الزيارة، أي المعروف بطيبته وحسن أخلاقه. ولكن هل تراه كان قدراً على تحمل مسؤولية الوضع الناشىء والضغوط الممارسة عليه؟ كان هناك مشروع حل ما، ولكن ذلك كله انهار، وانهار بفعل التطور الأخير في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وقد خلق هذا واقعاً سياسياً جديداً تماماً وشل حركة الياس سركيس.

توجد حقيقة ثانية وهي أننا نعيش في منطقة مفتوحة للتطورات، ولم نعرف كيف نفهم حركة هذه التطورات، ونتكيف مع ضروراتها، في حين عرفت بعض الأنظمة العربية كيف تحمي مواقعها وبلدانها من التأثيرات أو الانفجارات الهائلة التي شهدها العالم وتشهدها المنطقة في الأعوام الأخيرة.

● أ. **جوزف مغيزل**: إذا اعتبرنا أن الذي حصل من تعطيل ليس مقصوداً بحد ذاته وإنما هو مظهر لأزمة حقيقية، فهل نقدر أن نحدد نوعية هذه الأزمة سواء داخلياً أم خارجياً د. سامي عون؟

○ د. **سامي عون**: لا أعتقد أن المشروع السياسي ـ اللبناني الذي حقق كياناً ودولة استنفد أغراضه وقيمته ومشروعيته داخل الوطن العربي على الرغم من اهتزازه تحت وطأة التحولات في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. إذاً لا غرابة أن يعيش لبنان واقعاً جغراسياسياً في منطقة بركانية، منطقة زلزال، ولهذا من الصعب أن نضع رؤية ونحاول أن ننفذها بشكل املائي على الواقع.

طبعاً، هناك قسم من الأزمة داخلي ويمكن أن يكون اللبنانيون مسؤولين عن ادارته أو تحسينه أو عقلنته أو الدفع به باتجاه الحل. ولكن لا شك في أن الجانب الأكبر والحاسم من الأزمة اللبنانية هو بيد الخارج، والخارج هنا فيه لاعبان كبيران هما الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا. ولا شك في أن الفريق اللبناني، بشكل عام، كلبنان والطبقة السياسية اللبنانية، مسؤول بشكل أساسي عن الفشل في الدفع نحو سلام لبناني أو نحو تهدئة الأمور في لبنان. ولكن لا شك في أنه مشلول تجاه أي تنسيق بين القوى الاقليمية والقوى الدولية. الخارج هنا، وتحديداً في الأزمة التي نحن أمامها، هو أمريكا وسوريا. ففي جلسة ١٨ آب/ اغسطس، كان المعرقل الأساسي ليس اي

فريق لبناني بل هو الولايات المتحدة الأمريكية. ومما يدعو للعجب ان في جلسة ٢٢ أيلول/ سبتمبر، وجد فريق لبناني اعترض على توافق دولي اقليمي و «نجح» في اعتراضه. وهنا فإن السؤال حول العلاقة بين الداخل والخارج، سؤال مهم. ولا شك في أن الفريق اللبناني، وتحديداً هنا الماروني من النخب السياسية المارونية الفاعلة، كان في اعتراضه على جلسة ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ قد عبر عن توافق في مصالح معينة عربية ولبنانية ودولية في عدم اجراء انتخابات يتم عبرها، بشكل أو بآخر، فرض اسم مرشح. طبعاً لا يوجد من يحبذ الفراغ الدستوري. وبقدر ما كانت هناك أخطاء بشكل ما في أسلوب ادارة وتسليم السلطة من قبل رئيس الجمهورية، فقد كانت هناك أخطاء أيضاً في أسلوب ادارة الأزمة من الخارج، عربياً وأمريكياً، فالأسلوب كان مملوءاً بالأخطاء حيث يبدو أنهم كانوا يستعجلون فرض حل غير ناضج أو مستقيم أو كامل. من هنا أتى ما أسميه المأزق الدستوري، وهو في النهاية ليس مأزقاً دستورياً بحتاً، إنما هو مأزق نشترك فيه مع المأزق العام داخل الواقع العربي، ونشترك فيه أيضاً مع مأزق دولي، وهو يختصر في كلمة أساسية هي انه لم يتحدد حتى الآن فيما إذا كان الوفاق الدولي يشمل كل الشرق الأوسط أو لا يشمله. فواضح تماماً أن الوفاق الدولي غطى منطقة الخليج، ولكن حتى الآن لا نعرف إذا ما كان هذا الوفاق الدولي قد بدأ يغطي، أو في نيته أن يغطي، ما يسمى الصراع العربي - الاسرائيلي.

● أ. **جوزف مغيزل**: بعد أن توقفت الحرب العراقية ـ الايرانية شاع الرأي القائل بأن الانفراج سينعكس مباشرة خيراً على لبنان، ومن مظاهر الانعكاس أن الانتخابات الرئاسية سوف تحصل، وأصبحنا كلنا نقول ونسمع من يقول بأن الانتخابات لا بد حاصلة في موعدها. حتى أن السفارات ورؤساء الأحزاب ورجال الدين ومعظم الناس كانوا يقولون يومياً مثل هذا القول، وإذا بنا نفاجأ بأن ما كنا نتوقعه وكان يتوقعه الكثيرون كان حلماً لم يتحقق. فكيف يُفسر أو يحلل ذلك أ. منح الصلح؟

○ أ. **منح الصلح**: أتصور أن انتكاسة العمل العربي المشترك وانتكاسة التضامن العربي بخاصة بعد مؤتمر بغداد الذي كرس وجود محورين عربيين، مصر من جهة والعرب كافة من جهة ثانية. ومن ثم كل المحاور المختلفة داخل المحور العربي. هذه الثغرة، التي حصلت في التضامن العربي والعمل العربي المشترك، كان من المتوقع أن يدفع ثمنها لبنان. إن سوريا هي الدولة الأقوى في لبنان والأكثر أهلية للعب دور فيه. ولكن سوريا تنجح في لبنان نجاحاً أكبر عندما تكون مفوضة من قبل التضامن العربي، ومؤسسة العمل العربي المشترك. وهذا ما يفسر الانطلاقة الناجحة والجيدة التي انطلق منها الوجود السوري في لبنان على أثر مؤتمري الرياض والقاهرة. في ذلك الوقت كنا نشعر جميعاً أن سوريا قادرة على أن تفعل ما تريده لمساعدة لبنان والأخذ بيده ومعاونته. ولكن بعد تفرق الصف العربي بشكل كامل، وجدنا هذا التفرق ينعكس على الساحة اللبنانية ويزيد من تعقيداتها. إن لبنان في حاجة ماسة إلى وجود عربي قومي إلى جانبه وإلى تضامن عربي، ليس لأن التضامن هو تجميع لقوى جديدة فقط بل لأن التضامن يمثل محصلة اتجاهات فكرية متعددة، ويمثل مصالح متعددة وتوازناً معيناً، وهو بالضرورة معتدل وواقعي في التعامل مع لبنان. إن العرب الأقوياء والعرب المتضامنين يكونون دائماً واقعيين وعمليين في محاولة حل الأزمة اللبنانية. ولكن عندما يكون هناك تفرق في الصف العربي يكون جانب الصواب الكامل عند أي فريق عربي أو قطر عربي غير متوافر، لأن من طبيعة التفرق املاء الحدة والتطرف على الأطراف، وهذا ينتقل إلى الساحة اللبنانية. فلو كان هناك قدر معين من التضامن العربي، لكانت

الأزمة اللبنانية أقل تفجراً مما هي عليه الآن ولكان الحل ممكناً. فالمشكلة اللبنانية بهذا المعنى عربية وهي مظهر من مظاهر الضعف والتفرق وعدم وجود التنسيق القومي في البلدان العربية ازاء قضية مهمة. ومن المفارقات التي تصرخ في الدلالة على شذوذ الوضع اللبناني الحالي أن أضعف بلد عربي يوضع بمفرده وجهاً لوجه أمام اسرائيل والصهيونية ويطلب منه وحده أن يكون ساحة المعركة، في الوقت الذي يوجد فيه تفرق كامل في الصف العربي وعدم وجود أي استراتيجية نحو هذا البلد. فالانفجار الذي تم في لبنان هو انفجار في الاستراتيجية العربية لمواجهة اسرائيل، وهو انفجار في النظام العربي العام، وفي الوقت ذاته انفجار يتعلق بتكوين النظام اللبناني.

● أ. **جوزف مغيزل**: من كل ما سمعناه يبدو من الواضح أن هنالك خلفية عربية أو دولية، وخلفية داخلية للأزمة، وانه في معظم الأحيان عندما نسمع القوى السياسية الداخلية يتبين لنا أن الجميع يريد الإبقاء على لبنان موحداً، وفي الوقت ذاته يدلي كل فريق بمطالب من هذا اللبنان الموحد تتضمن بالنتيجة حواجز تحول دون الالتقاء. وكذلك على الصعيد الدولي، العربي أو الأجنبي، عندما نحاول أن نرى ماذا في القضية اللبنانية من علاقة مع الوضع العربي العام والمطالب العربية والصراع الدولي، نرى أيضاً أن هنالك من يدعو إلى إبقاء لبنان موحداً في سيادته ومؤسساته. وفي الوقت ذاته يتقدم بمطالب ويقوم بسياسة تفجر الخلافات الداخلية. كيف يمكن أن نرى خيطاً أبيض بين كل هذه التلاقيات والتناقضات؟

○ أ. **معن بشور**: في الحقيقة، للاجابة عن هذا السؤال الشديد التعقيد، أعتقد أنه لا بد من القاء نظرة سريعة جداً على خلفية الأزمة اللبنانية أو المحنة اللبنانية، الخلفية الداخلية والعربية. وقد أشرنا منذ بداية انفجار الحرب أنه يوجد في لبنان أزمتان لا أزمة واحدة. فهناك أزمة نظام كان عاجزاً عن الاستمرار، وهناك أزمة حركة تغيير عاجزة عن التغيير. لقد عشنا هذه السنوات الطويلة نراوح بين الأزمتين. نظام تبدو عليه مظاهر التفكك والانهيار والتآكل والاضمحلال، وحركة تغيير عاجزة عن إحداث أي تغيير. لا بل أكثر من ذلك، إن هذا النظام وهو يدافع عن نفسه بوجه عجزه، يضطر إلى الاحتماء بقوى متناقضة بشكل صارخ مع بعض سماته وطبيعته الأساسية. فالنظام اللبناني كما نعرف، ذو سمات ليبرالية تقوم على فكرة التعايش والتسامح. وإذ به يجد نفسه مضطراً للاحتماء بقوى ذات طبيعة فاشية معادية للديمقراطية تقوم على فكرة رفض التعايش بين المجموعات اللبنانية بل تدعو كل مجموعة لبنانية إلى أن تحيا حياة منفصلة عن الأخرى. في المقابل نجد أن حركة التغيير التي تمتعت بسمات وطنية عروبية ديمقراطية وإلى حد ما علمانية، أصبحت عاجزة عن احداث التغيير المطلوب إلى الدرجة التي تحولت بها أو انكفأت مع الزمن وتراجعت لمصلحة أوضاع وأشكال وأدوات طائفية ومذهبية وميليشياوية، وبالتأكيد لم تعد تمت بالصلة من قريب أو من بعيد لمشروع التوحيد والتغيير. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وعلى المستوى العربي فإنني أعتقد أن استمرار الأزمة اللبنانية خلال هذه الفترة مرده إلى أن الأمة العربية بشكل عام تعيش حالة صراع ومقاومة مع أعدائها. وإن هذا الصراع لم يحسم بعد، فلا القوى المعادية استطاعت أن تحقق انتصاراً كاملاً، بدليل موجات المقاومة التي تظهر في بلد وآخر وفي وقت وآخر والتي كان من أبرز مظاهرها في الأعوام الأخيرة، المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي وما أحدثته من تأثيرات مهمة، والانتفاضة الشعبية في فلسطين، وفشل التطبيع في مصر، والتحركات في الجولان وانتهاء حرب الخليج بالشكل الذي انتهت به حالياً، فكل ذلك من مظاهر الارادة العربية. لكن في الوقت ذاته فإن قوى التحرر في

المنطقة، لأسباب موضوعية، وذاتية، وأضعُ أكثر من خط تحت كلمة ذاتية، عجزت أيضاً عن حسم الصراع في هذه المنطقة إلى حد ما لمصلحتها.

لذلك، فإن هذا الصراع لم يستطع أن ينتج في الوقت الحاضر موازين قوى محددة بسبب تدخلات دولية، وبسبب هذا الاضطراب في الوضع العربي العام.

ومن هنا، فبعكس ما حصل في عام ١٩٥٨، كانت هناك قوة عربية متماسكة، وكان هناك أعداء معروفون، فنشأ وضع معين وموازين قوى محددة أنتجت تسوية في لبنان.

أما الآن فالقوى المتغيرة غير ثابتة، وكذلك موازينها، لذلك من الصعب جداً أن نكتشف قدرة تهدئ الوضع في لبنان. والحقيقة أن من المفارقات المهمة أن لبنان الذي أريد له أن يكون محصناً تحصيناً كبيراً، وأحياناً مغلقاً بوجه التفاعلات العربية أصبح أكثر الساحات العربية انكشافاً وتأثراً بما يجري في المحيط العربي.

ومن ناحية أخرى فإنني أعتقد أن ما يوضع من مطالب وشروط من هنا أو هناك في لبنان أو في المنطقة، ليست هي سبب استمرار الأزمة.

وإذا كان لي من موقف، فأنا أعتقد أن وحدة لبنان يجب أن تكون فوق كل اعتبار ويجب أن تخضع كل المطالب الأخرى لمصلحة حماية الوحدة، وليس وضعها كشرط من شروط الوحدة. وأعتقد أن وحدة لبنان من الناحية الوطنية والقومية هدف يستحق أن تخضع كل الأهداف الأخرى له، وأن تبذل كل التضحيات من أجله، لأن هذا الهدف لا يتعلق عليه وجود لبنان وحده، فإذا، لا سمح الله، ضربت الوحدة اللبنانية فسيكون هذا مدخلاً لضرب وحدة المنطقة كلها، فالمسألة إذاً ليست مسألة مطالب ومطالب مضادة لأن كثيراً من المطالب التي أثيرت في السابق تم التنازل عنها، واستمرت الأزمة، ومن ثم ارتفعت مطالب جديدة لتستمر الأزمة. فيبدو أنه كان مطلوباً أن تستمر الأزمة في ظل الظروف التي أشرت إليها وكانت هذه المطالب من أجل إعطاء مبررات لبعض القوى لكي تستمر بتأدية دورها في تأجيج الصراع...

● أ. **جوزف مغيزل**: إذا صح القول بأن العوامل الخارجية أدت إلى تأزيم الوضع وتصعيد الخلافات في حين ننادي بالوحدة، ألا يعبر ذلك عن مشاكل واقعية مختلف عليها تتطلب أن نجتمع ونتوحد حولها؟ إن الاختباء وراء المكان والأسماء لا يفسر هذا التأزم الضخم فلا يمكن مثلاً أن يكون السبب في الخلاف هو ساحة النجمة أو قصر منصور أو مخايل الضاهر والاتفاق عليهم. لذلك أعتقد أنه يجب أن توضع اليد سواء في الداخل أم الخارج على ما نحن مختلفون عليه وماذا نريد من مطالبنا؟ والدليل على ذلك أنه كان هنالك الاتفاق الثلاثي واحدى عشرة زيارة للرئيس الجميل إلى دمشق، وبيان لمخايل الضاهر والمطالب والحلول الأمريكية، ولم يوصلنا كل ذلك إلى نقطة وفاق. مما يعني أن ما يعلن لا يعبر عن جذور الأزمة ومصادرها الداخلية والخارجية. فماذا تريد منا سوريا مثلاً وماذا تريد منا امريكا ولماذا نسعى إلى وساطتهم ثم نتبرم منها ونرفضها؟

○ أ. **سمير فرنجية**: من المفيد أن نبحث في مسألة كيفية انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان. إن الآلية التقليدية تقوم على أساس «شورى» خارجية بين سوريا والغرب و «شورى» داخلية بين المراكز الثابتة في المجتمع اللبناني. ومجلس النواب هو مركز من هذه المراكز الثابتة.

إذا درسنا التجربة الحالية نجد أن في ١٨ آب/ اغسطس لم تجر «الشورى» الخارجية

ففشلت الانتخابات ولم يتم انتخاب رئيس للجمهورية. وفي ٢٢ أيلول/ سبتمبر لم تجر «الشورى» الداخلية ففشلت أيضاً الانتخابات. وأعتقد أنه في تاريخ الانتخابات اللبنانية كانت تجربة ١٩٥٨ أنجح تجربة في التوفيق بين «الشورى» الخارجية والداخلية.

هذه هي القاعدة المعتمدة تقليدياً في الانتخابات اللبنانية. أما تغيير هذه القاعدة فيتطلب أحد أمرين: إما حسم الوضع عسكرياً، كما جرى في عام ١٩٨٢ من خلال الغزو الاسرائيلي الأمر الذي أوصل بشير الجميل إلى سدة الرئاسة، وإما تحديد ميثاق جديد بين اللبنانيين يعاد النظر على أساسه بدور رئيس الجمهورية. إن شروط تغيير القاعدة التقليدية لم تتوافر هذه المرة. ولكننا لم نحترمها (أي القاعدة التقليدية)، وعملنا على تجاهلها الأمر الذي يفسّر المأزق الذي نحن فيه اليوم.

أما حول مسألة المطالب التي ترفعها الفئات اللبنانية المتصارعة، فهناك ملاحظة أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي أن المطالب الطائفية وما يقابلها في الجهة الأخرى من ضمانات طائفية ما هي إلّا محاولة لعقلنة الصراع الأهلي وتبرير استمراره. هذا لا يعني بطبيعة الحال أن النظام السياسي لا يحتاج إلى اصلاح جذري ولكن المقصود قوله هو أن الشعارات المرفوعة والتي تتبدل كلما تبدلت الظروف ما هي إلّا غطاء يستخدمه الفرقاء المتصارعون للإبقاء على الحرب الأهلية. فإنني أؤكد ما جاء على لسان أ. معن بشور حول طبيعة الصراع الجاري حين قال إن المشكلة تكمن في أزمة نظام عاجز عن الاستمرار وأزمة حركة تغيير عاجزة عن التغيير.

إن المهمة الملقاة على عاتق اللبنانيين هي كيفية تخطي الطروحات التي يتقدم بها أطراف الحرب الأهلية وليس البحث عن توافق مستحيل بين هذه الطروحات ذلك أنه لا يمكن لقوى الحرب أن تنهي الحرب وتزيل بالتالي مبرر وجودها. إن البحث يجب أن يتركز على مسألة أساسية هي كيفية الابقاء على وحدة لبنان لأننا لا نريد قيام اسرائيل جديدة ولا نريد أن نندم كما فعل غيرنا عام ١٩٤٨.

إن القوى الموجودة حالياً تنقسم إلى فريقين: فريق يعمل على تقسيم لبنان وفريق آخر يعطي للفريق الأول كل المبررات لتقسيم البلاد. الفريق الأول هو صاحب مشروع تقسيمي يعمل من أجله بثبات وعناد. والفريق الثاني الذي يدعي تمثيل مصالح اللبنانيين الأساسية لم يتمكن من انتزاع المبادرة من الفريق الأول، فيواجه الفعل التقسيمي برد فعل من الطبيعة ذاتها يبرر الفعل التقسيمي الأساسي.

هذا العجز عند دعاة التوحيد يفرض علينا جميعاً أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نبحث عن السبيل الأفضل للحفاظ على وحدة بلدنا. فهذه الوحدة تبدأ بالمحافظة على كياننا المستقل. والدولة هي التي تجسد هذا الكيان فعليها أن تبقى موحدة. والمؤسسات هي التي تشكل الدولة فعلينا أن نحافظ على وحدتها.

● **أ. جوزف مغيزل**: إن القوى الراهنة، كما يقول أ. فرنجية، تكمل بعضها بعضاً وإن كانت متعارضة. وكل واحدة ترفع بوجه الأخرى مطالب، والمطالب لا تحقق من قبل هذه الفئة أو تلك، والسبب كما قيل هو عجز أي من هذه القوى في التغلب على الأخرى. ثمة شيء نشهده منذ ١٤ عاماً، فهل يمكن أن نتصور تغيير الميزان أو بروز قوة رديفة جديدة من خلال السيطرة الكبرى الضاغطة بين القوى الحالية التي تعطل بعضها البعض؟

○ أ. **الياس سابا**: إن الطرح الذي طرحه أ. فرنجية صحيح نظرياً. هناك مشكلة ومأزق في العمل الوطني. وإن هذا المأزق في العمل الوطني في لبنان ليس موجوداً فقط في المناطق الوطنية بل موجود على كامل مساحة الأرض اللبنانية في ما يسمى المناطق المحررة وفي كل أقطار الوطن العربي. المشكلة هي أن التهديد في هذه المرحلة بالذات، ليس فقط تهديداً للصيغة أو النظام بل تهديد للكيان بفراغ مركز الرئاسة الأولى وبوجود حكومتين، ترعى كل واحدة منهما جزءاً من الشرعية، وتهديد بفراغ السلطة التشريعية بعدم تمكن النواب من انتخاب رئيس للمجلس النيابي. إن هذه المشكلة الآنية تتبدى على جميع المشكلات، فالمشكلة هي الابقاء على مقومات هذا الكيان حتى نتمكن أن نختلف ونتفق ونتصارع على المطالب الداخلية حول المشاركة في السلطة، إذا كانت القضايا موضوعية، وعلى هوية البلد وعلاقته بمحيطه كما تفضل أ. سلمان، وعلى دوره في المجموعة العالمية. إذاً فإن المشكلة الراهنة هي مشكلة استمرار القواعد الشرعية الضرورية لبقاء الكيان. بكلام آخر، إن الهدف الأول هو وحدة لبنان، ومن المفروض أن نتفق جميعاً على وحدة البلد. إنما للأسف، كما قال أ. فرنجية، يوجد فريق تقسيمي يعمل ويجهد بعمله التقسيمي، ويقابل هذا الفريق فريق، سواء عن قلة ادراك أم عن سوء تصرف، قد يعطي، في رأي البعض، الذريعة للعمل التقسيمي. إن هذين الفريقين هما أصحاب القوة المسلحة على الأرض. وفي النهاية فإن الفريقين هما نتيجة إفراز مجتمع الحرب الذي استولى تدريجياً على القرار في لبنان عبر استيلائه على مواقع السلطة. وأهم عمل كان لادخال مجتمع الحرب في أعلى مركز في السلطة في لبنان هو انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٩٨٢ التي حدثت قسراً وفرضاً عبر الاجتياح الاسرائيلي للبنان. هذا هو المشكل. المشكل الذي نعيشه جميعاً اليوم، مهما كان خلافنا حول هوية لبنان أو النظام السياسي أو الاقتصادي أو دور لبنان في المنطقة. فمشكلتنا هي أننا مفرزون إلى فريقين: فريق يمثل مجتمع حرب ويقوم بفرض الرأي بقوة السلاح، وفريق آخر يريد الصراع السياسي ولا يقدر أن يحصل عليه. فالمشكلة إذاً هي أن عملية سيطرة مجتمع الحرب، أو ممثلي مجتمع الحرب، تمت واستكملت عقب خطوة عام ١٩٨٢، والخطوة الثانية المهمة كانت تأليف الوزارة عام ١٩٨٤ بعد مؤتمر لوزان الذي أدخل بقية ممثلي مجتمع الحرب إلى الحكم. ولم يتصرف أحد منهم تصرف صاحب الدولة، بل تصرفوا داخل الدولة بمفهوم وعقلية ممثلي مجتمع الحرب، وانقضوا على الدولة ومؤسساتها، واستمرت العملية حتى الانتخابات الرئاسية الأخيرة. إنني أعتقد أنه لم يكن هناك نية لانتخابات رئاسية عند القائمين على مجتمع الحرب. كما أنه لا توجد نية اليوم لوجود حكومة واحدة، ولو كانت هناك نية لكان من الممكن وجود حكومة واحدة. كما أنه لا توجد اليوم نية للإبقاء على وحدة المجلس النيابي. إنه تيار طغيان ممثلي مجتمع الحرب على مجتمع السلام. فما هو العمل وكيف يمكن أن يتضامن ممثلو مجتمع السلام لمحاربة هذا التيار الفظيع. كنا نأمل قبل الانتخابات أن تكون انتخابات الرئاسة محطة لتجميع ممثلي مجتمع السلام الذين يريدون أن يتنازعوا ويتصارعوا بالأساليب الديمقراطية وليس بقوة السلاح، على أساس أن يكون هناك رئيس جمهورية جديد وأن يتم من خلاله استبعاد العملية التي بدأت عام ١٩٨٢. ووجدنا أن عام ١٩٨٨ هو تكملة لما ابتدىء في عام ١٩٨٢. هنا أود أن أطرح هذا السؤال على نفسي وعلى الحاضرين، وهو ماذا نقدر أن نعمل في الداخل وهل من الممكن أن تعمل الأقطار العربية والوطن العربي على مساعدتنا لكي يتمكن المجتمع اللبناني من اعادة المجتمع الأهلي، وليس مجتمع السلاح، إلى موقع القرار؟

○ أ. **طلال سلمان**: إنني أود أن أكمل تقديري لما حصل في عام ١٩٨٢ بالذات. مع الأسف ان اللعبة السياسية في لبنان بدأت بالتحضير لمعركة الانتخابات الرئاسية وفي التعاطي معها

بطريقة فجة. إذ تصرفت وكأنها معركة تقليدية عادية بين متنافسين، وحجبت بقصد وعن عمد كل الخلفيات السياسية التي شكلت الواقع السياسي الذي نعاني منه الآن. ماذا حصل في العام ١٩٨٢؟ الذي حصل ليس الاجتياح الاسرائيلي للبنان فقط، وإنما زلزال صدع الثوابت في المنطقة بأسرها، إذ حاصر وقهر الارادة العربية عبر بيروت ومنها. وبطبيعة الحال فإن أخطر ما في الاجتياح العسكري أنه فرض علينا أن نخضع لمجموعة من النتائج السياسية الخطيرة التي ضربت وحدة البلاد. فلقد وصل حزب الكتائب إلى سدة السلطة قافزاً إليها من على ظهر الدبابة الاسرائيلية. أي انه اغتصب السلطة في بلد هو في الأصل كيان سياسي. أي انه كيان قام بقرار سياسي اتخذه العرب ووافقوا عليه. فلبنان ليس فرنسا وليس بريطانيا. إنه ليس كياناً بالمعنى الجغرافي والتاريخي. إنه خلاصة توافق بين السياسات المصطرعة على أرض هذه المنطقة مع طموحات أهلها. في العام ١٩٨٢ كان هناك كسر لهذا الكيان السياسي وذلك ليس بقوة الاجتياح العسكري فقط، بل أساساً بقوة الاختراق لنسيجه الاجتماعي.

ومن بين النتائج السياسية التي نجمت عن هذا الاجتياح أن من وصل إلى سدة الرئاسة ليس شخصاً، بل مؤسسة سياسية من طبيعة محددة طائفياً، أي أنها فئوية بالضرورة. هذا لم يكن قبلاً. وهذا الطارىء المستجد غيّر طبيعة الحكم وطبيعة الحياة السياسية في لبنان. لقد استولت على الحكم، وعبر انقلاب فعلي أحدثه اجتياح العدو، قوة سياسية تمثل مع الأسف، فئة من طائفة محددة. هذه المؤسسة من طبيعة محددة تحالفت مع العدو الصهيوني واغتصبت السلطة واجتاحت الدولة بما هي نقطة توافق سياسية بين الفئات المختلفة، فالدولة في لبنان شرط وجود للكيان، إذ فيها وعبرها تتلاقى فتتوافق الطوائف فإذا ما زالت نقطة التوافق، عاد الشعب الممزق طوائف ومذاهب وقبائل مقتتلة في ما بينها. وما حصل نتيجة لوصول الكتائب إلى السلطة هو ضرب وخرق لهذه المؤسسة الجامعة بين اللبنانيين، مات بشير وجاء أمين. ودخلت الكتائب إلى السلطة، فقام عملياً ما دعوناه وندعوه حتى الآن عهد الهيمنة، بمعنى أن القصة تجاوزت قضية الاصلاح ومطالب الاصلاح، ليضرب أسس قيام الكيان اللبناني ذاتها... فاغتصاب السلطة بقوة الاجتياح الاسرائيلي ترافق مع الأسف، باختراق فعلي للنسيج الاجتماعي في لبنان. ومع الأسف فإن هذا الاختراق السياسي للنسيج الاجتماعي اتخذ طابعاً فئوياً طائفياً ومن ثم مذهبياً، فأصبح كأنما إحدى الطوائف متحالفة مع اسرائيل ضد سائر الطوائف. وهذا ما حاولت اسرائيل أن تفعله وتغذيه مع هذه الطائفة أو تلك. ولأن الطائفة المارونية هي التي تجلس على قمة السلطة، وتمثل الرئاسات جميعاً بالتقليد والعرف، فلقد بدا وكأن الاختراق تجاوز النسيج الاجتماعي ليضرب علة وجود الدولة فيلغيها بما هي نقطة التلاقي والتوافق بين العائلات الروحية في لبنان. ومن المفجع أن ما أصاب السلطة نتيجة لاجتياح العدو، قد باركه العرب عبر قيادات البلدان العربية، فأيدوا بشير الجميل وغطوا تاريخه وزوروا منشأه واغتصابه للسلطة، ثم انهم أعطوا تأييداً أكبر وأوسع لأمين الجميل. إن الضربة الأساسية التي وجهت إلى الدولة اللبنانية هي التي حصلت في العام ١٩٨٢، إذ اختل نهائياً التوازن داخل لبنان الذي كان من الممكن أن يشكل أرضية حقيقية للتوافق السياسي والذي كان بإمكانه أن يستوعب مطالب الاصلاح.

ووصلنا في العام ١٩٨٨ فعلياً إلى عجز الدولة وتهاويها، بمعنى أننا نفتقد الآن الأداة الجامعة والرابطة بين اللبنانيين. والذي يحصل اليوم نتائج ليس إلاّ. فلقد تعذر انتخاب رئيس جديد للجمهورية لأن الرئاسة قد سقطت يوم تم وصول الكتائبي بالإنقلاب، بقوة الدبابة الاسرائيلية، إليها. ولكننا كنا نغض الطرف على أمل أن ننتهي من مغتصبيها ونستبقيها. كنا

نعرف أنه كان يتم التمديد للمجلس النيابي وكنا نسكت عن اتخاذ أي موقف خوفاً من أن نفقد مؤسسة دستورية أخرى لا نملك أن نأتي ببديل لها، وكنا نعرف ونعي وضع الحكومة البائس، ولكننا كنا نريد حكومة حتى لا تزول الدولة وتضمحل نهائياً، لعلنا نجددها في المستقبل. والنقطة التي ذكرها أ. سابا، صحيحة تماماً، فحكومة الوحدة الوطنية، كما سموها، هي حكومة ممثلي مجتمع الحرب، وقد ساهم أطرافها أيضاً في تدمير ما تبقى من الدولة. أنشأوا دولهم الخاصة على هامش وعلى حساب الدولة أو ما تبقى منها. وهكذا أصبحنا أسرى هيمنة كبرى من بعدها مجموعة هيمنات أخرى صغيرة، وعملياً تفككت الدولة، لذلك عندما وصلنا إلى فترة الانتخاب وجدنا أنفسنا عاجزين عن اتمام الانتخاب. ولعل أخطر ما حصل على هامش سقوط الدولة أن مؤسسات العمل الشعبي ومنظماته قد تهاوت هي الأخرى. ومن الأمانة أن نعترف أنه لا توجد أحزاب حقيقية وقوى فاعلة ولا حتى نقابات صحيحة التمثيل لمطالب عمالها. والتجارب القاسية التي تعرض لها الاتحاد العمالي العام كانت فاضحة ومحزنة، فاضحة للقوى السياسية وفاضحة لمجمل التركيبة السياسية التي هم حماتها والمنتفعون بها، وفاضحة لمدى العجز عن مواجهة هذا السرطان الطائفي الذي استشرى وطال مقومات البلاد كلها وحولها إلى أرخبيل تتناثر أجزاؤه متباعدة، فاليوم تكاد تنعدم معالم الوحدة. أصبحت كل طائفة قائمة بذاتها، أمة تامة، مشبعة بإحساسها، إنها بعض شعب الله المختار، وكل منطقة قائمة بحد ذاتها، وكل مذهب قائم بذاته. وأصبحت هناك خنادق من الدم بين هؤلاء جميعاً. فعلياً لم يكن ممكناً تجاوز كل هذا في لحظة واحدة، أي بين آب/ اغسطس وأيلول/ سبتمبر. وفي رأيي أصبح هنالك خلل حقيقي في التوازن، لأننا ما زلنا تحت وطأة هزيمة عربية كاملة ولأننا لم نعدل بعد ميزان القوى بما يمكننا من انتخاب الرئيس ـ النقيض، والعهد النقيض للعهد الذي انتهى. بالطبع من الضروري أن نشير إلى ما تحقق من تعديل للميزان عام ١٩٨٢ بإسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو وحالة النهوض الشعبي التي استمرت حوالى عام في لبنان، وكان من الممكن أن تعطي نتائج أعظم بكثير، والتي كان من بين ثمارها العظيمة المقاومة الوطنية في لبنان، لكن هذه الحالة، مع الأسف، ضربت ولجمت، ويمكن أن يكون من عناوين لجمها مؤتمر لوزان وحكومة الوحدة الوطنية التعيسة التي أتت من بعده طبعاً ناهيك بما يسمى انتفاضة ٦ شباط/ فبراير عام ١٩٨٤. المهم أننا وصلنا في صيف ١٩٨٨ دون أن يكون لدينا دولة ولا مؤسسات. كل مؤسسات الدولة متهالكة وممزقة فعلياً، وأيضاً مع الأسف كل المؤسسات الشعبية إذا أمكن تسميتها كذلك محطمة ومتصدعة، ... لهذا بات بوسع أي شخص، أي عابر سبيل أن يتحدث عن الرئاسة وأن يرشح أحداً ما أو يقترح أحداً. بدليل بعض الوقائع الكاريكاتورية التي يمكن أن نشير إليها سريعاً منها: لماذا لم يكن هناك مرشح آخر في ١٨ آب/ اغسطس، لماذا عجزت القوى المناهضة له عن تقديم مرشح آخر. في الماضي كنا نشهد صراعاً بين قوى وكتل سياسية تظهر وتتبارى وتتبارز قبل الانتخابات بشهور بحيث يكون واضحاً من هو المرشح الجدي أو المرشحون الجديون... وباستمرار كانت هناك قوى سياسية محلية، تخفي أو تغطي أو تشكل واجهة لقوى سياسية خارجية، وتتبلور نتائج المعركة الانتخابية وفق حركة صراع مألوفة، وتصل إلى اللحظة الحاسمة حيث ينجح الأقوى بين المرشحين. أي هنالك مجموعة قوى متحالفة تنجح ضمن قانون صراع سياسي مفهوم، إلّا في هذه المرحلة لأنه لم يكن هنالك صراع سياسي، بل نعيش حالة بطالة سياسية حقيقية، لأن الدولة شرط وجود للقوى السياسية في لبنان، وليست فرنسا مثلاً التي هي كيان خالد باق دائم وقوي راسخ، أقوى من الحكم فيها والحكومة. ثم إن مجتمعنا يفتقد الوحدة في غياب الدولة وميادينها، فليس عندنا مجتمع قوي ومتماسك وراسخ، لأن الدولة كانت هي التي تغطي عيوب المجتمع، زالت الدولة وتصدع المجتمع واليوم نحصد النتائج.

● أ. **جوزف مغيزل**: صحيح أن الاجتياح الاسرائيلي قد زلزل الوضع المتراكم منذ عام ١٩٤٣ وحتى الآن، وكانت قمته المعاهدة التي كادت تحصل في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ بين لبنان واسرائيل. ولكن بعد فشل هذه المعاهدة دخلنا مرحلة جديدة لإعادة البناء كان مظهرها الأول تكليف الرئيس رشيد كرامي تأليف حكومة من جميع الفرقاء ثم السعي إلى إيجاد علاقة جديدة مع سوريا من خلال الزيارات المتتابعة التي قام بها رئيس الجمهورية أمين الجميل، والمفاوضات السياسية التي تجسدت فيما بعد باتفاق ثلاثي لم ينجح. كان من المفروض أن يستمر المنحى الجديد ويسير في التطور، للخروج من الاجتياح ومن نتائجه، ثم الدخول في مرحلة وفاق جديدة. لماذا لم يستمر التطور ويتم الخروج من الأزمة على يد أفراد يمثلون كل الاتجاهات وبحكومة ليس فيها أحد أقوى من أحد والتي كان من المفروض أن تصل إلى صيغ يتفق عليها الجميع وتتكلل برئيس جديد يخرجنا كلياً حتى من نطاق الأشخاص الذين جسدوا الماضي، لماذا لم يتم ذلك؟

○ د. **سامي عون**: أولاً، عندي ملاحظات عامة ثم أحاول الاجابة عن الأسئلة بشكل مباشر.

طبعاً فلبنان ليس دولة متجذرة تاريخياً، وهذا أمر نتشارك فيه تقريباً مع كل الكيانات السياسية العربية ما عدا مصر. وقد تكون مصر هي القطر الوحيد المتجذر في الوطن العربي. وهذه النقطة علينا أن نتأمل فيها بشكل عميق.

النقطة الثانية، أنه يجب الاعتراف بأن المشكلة اللبنانية الراهنة ما زالت تحمل بعض جوانب «المسألة الشرقية» التي تمحورت حول وعي الأقليات العربية ـ الاثنية لشخصيتها السياسية. فلبنان في النهاية هو مشروع سياسي تحمل فيه العقل السياسي الماروني تحديداً مهمة الصياغة والتجذر والبناء في البداية، ثم «تلبننت» الطوائف الباقية والتحقت بالمشروع السياسي. وهذا الفارق الزمني، أصبح أيضاً بعيد الأهمية خلال الحرب وعلينا أن نتأمل فيه. فاللبننة التي تحصل فيه، لم تصل إلى مستوى يستطيع فيها المجتمع اللبناني أن يتحصن ضد الخارج، إن كان اقليمياً عدواً أي اسرائيل، وإن كان صديقاً أي أقطار عربية أخرى، وإن كان في اختلاف مع أنظمة عربية. وعلينا هنا أن نميز بين نظام عربي وقطر عربي. فهناك أنظمة عربية لها مصالح، وهناك طغم حاكمة في بعض الأنظمة العربية لها مصالح غير عربية وغير مجمع عليها عربياً. وهذه أيضاً ناحية علينا أن نتأمل فيها. أما القول بأن الدولة اللبنانية بدأت بالانهيار عام الاختراق الاسرائيلي فأعتقد أنه تضخيم للدور الاسرائيلي. قد يكون من الأفضل القول إن الدولة اللبنانية التي كانت دائماً هشة، كانت دائماً وعلى امتداد التاريخ اللبناني في وضع تطغى فيه المزايدات من قبل الطوائف على الدولة وعلى منطق الدولة ومنطق المواطنية. وأعتقد أن العام الأنسب للقول إن الدولة اللبنانية كشفت عن ضعفها وعن عدم مناعتها وعن عدم قدرتها على المحافظة على السيادة هو عام ١٩٧٣. في هذا العام، الذي تلى أعواماً من الانحسار العربي، وتلى بخاصة بدء عملية تآمر بين الأنظمة العربية حول القضية الفلسطينية وبدءاً بمجازر عملية والوصول إلى الحكم، طبعاً كان لدى الفئات والأشخاص والأحزاب رؤية مخالفة لما تعاهد عليه العرب بالنسبة إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية. وهنا، فإن النظام السياسي اللبناني، وعلى الرغم من أنه قد تكون لديه مناعة داخلية بفضل الليبرالية أو الديمقراطية، أعتقد أنه وكأي نظام آخر، بخاصة إذا كان هنالك الحد الأدنى من الديمقراطية، كان لا بد له من أن ينهار، وأن يتراجع، وأن ينثلم أمام هذا الفكاك في عرى التضامن العربي. وبخاصة أن الليبرالية اللبنانية لم تكن مجهزة لمقاومة هكذا زلزال في عملية التضامن العربي، وخصوصاً لتغير جيو ـ استراتيجي مهم وهو وجود حكم في سوريا قوي

ومتجذر، لديه رصيد قومي مهم لم نعهده خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٥) في سوريا التي عرفت قلاقل واضطرابات وانقلابات عديدة. فهناك هدوء سياسي في سوريا، ونظام قوي ومتجذر، يضغطان باتجاه توازن استراتيجي مع اسرائيل، وباتجاه استعمال معين للورقة اللبنانية وبالتالي للورقة الفلسطينية وللورقة الأردنية أيضاً. وهذا يعني أن هناك نظاماً صاعداً وعنده رؤى وعنده مطامح وعنده اهتمامات وطموحات في الدائرة التي تحيط به.

هنالك أيضاً ملاحظة: من هم التقسيميون في لبنان؟ إنهم ليسوا حكراً على فئة. هناك مسلك تقسيمي عند بعض الفئات التي تدعي التوحيدية، وهناك أناس يتسترون وراء شعارات توحيدية ولكنهم في النهاية يسلكون مسلكاً تقسيمياً، وهم ممثلو مجتمع الحرب...

○ أ. **الياس سابا**: أودّ أن أبين أنني لم أقل إن ما حدث عام ١٩٨٢ كشف عن ضعف البنية اللبنانية، بل وانني قلت أنه حدث تغيير نوعي في كيفية الوصول إلى رئاسة الجمهورية، حيث لم يكن من الممكن قبل ذلك الوصول إلى سدة الحكم إلّا ضمن صراع داخلي طائفي، أو كما تريد أن تسميه. كما أود أن أضيف أن انهيار الدولة على الصعيد الاقتصادي، لم يبدأ إلّا بنتيجة عام ١٩٨٢.

○ د. **سامي عون**: ولكن كيف تفسر مثلاً هذه الجاذبية الكاريزمية التي حصلت بين يوم الانتخاب وفترة ما قبل التسلم لشخصية بشير الجميل.

○ أ. **الياس سابا**: لكونه شخص لديه «كاريزما» أمر لا ينفي بالضرورة أنه لولا الحرب الأهلية لما وصل بشير الجميل وأمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية.

○ د. **سامي عون**: علينا أن ننتبه إلى نقطة وهي أن الشخص الذي وصل غيّر شعاره، يعني رفع شعار ١٠٤٥٢كلم٢، واعتقد أن الشعار التوحيدي كان سبباً أساسياً في اقصائه.

● **جوزف مغيزل**: لماذا لم يتطور؟

○ د. **سامي عون**: علينا هنا أن نتخلى عن النمط الاتهامي وأن نرى الواقع كما هو. أعتقد أنه كان من الصعب البدء بمشروع اصلاحي في لبنان طالما أن الحدود النهائية لمن هم داخل لبنان ولجغرافية لبنان لم تتحدد وطالما أننا لا نعرف حتى الآن مصير المناطق الطرفية، مناطق الأطراف، ومصير هذه الأطراف، فإنه كان من الصعب ولوج عملية الاصلاح.

○ أ. **الياس سابا**: من قبل كنا نقول إننا لا نستطيع القيام بإصلاح قبل أن نعرف مصير الفلسطينيين في لبنان. الآن أصبحنا نقول لا نستطيع ولوج عملية الاصلاح قبل أن نعرف مصير المناطق الطرفية!

○ د. **سامي عون**: يعني هذا، التوافق مع شعار الرئيس فرنجية. لا اصلاح تحت ظل البندقية. يعني إلى حد ما، كان لا بد من أن يواجه العقل السياسي اللبناني مشكلة طارئة على ميثاق عام ١٩٤٣ القائم على توافق سني ـ ماروني، وهي بروز مشكلة المسألة الشيعية. أنا أعتقد أن العقل السياسي اللبناني بشكل عام، والعقل السياسي الماروني تحديداً، لم يحدد حتى الآن معاني حل مشكلة هذا التغير في التوازن الديمغرافي وليس لديه وضوح حولها. النقطة الثانية والمهمة أيضاً هي مشكلة الوضع الفلسطيني في لبنان، فالعقل السياسي اللبناني لا يملك حتى الآن

أي تصور واضح لهذه النقطة، وأعتقد أن الفراغ الحاصل الآن على صعيد رأس القمة قد يكون مناسبة للتفكير حالياً في هذه النقطة.

النقطة الثالثة المهمة: كيف نقفل الحدود مع اسرائيل؟ أعتقد أيضاً أن العقل السياسي اللبناني لم يجمع على أسلوب لاقفال هذه الحدود. أعتقد أن المشكلة هي: هل يجب أن يبدأ الاصلاح؟ بالأحرى لماذا فشل الاصلاح؟ أعتقد لأن هذه الأمور غير ناضجة. والطرف الاقليمي الأساسي في لبنان، يتحمل المسؤولية بشكل أو بآخر. بهذا المعنى هناك مطبات عديدة وهناك سوء ادارة لعملية الاصلاح. فمثلاً أذكر على سبيل المثال أسلوب المقاطعة. أعتقد أنه قد يكون الآن شبه اجماع، إذا لم أكن أتعدى على غيري، على أن أسلوب المقاطعة كان أسلوباً رديئاً في عملية تسيير السلطة. فكان المزج بين الشخص الموجود وكون هذا الموجود على رأس السلطة يعبر عن مصلحة الدولة العليا. كان هنالك مزج غير مقبول، وأعتقد أن هذا كان أهم نقطة أساسية. لقد كانت المقاطعة أسلوباً رديئاً وسيئاً في التعامل مع الدولة. وبشكل عام تقع المسؤولية طبعاً على اللبنانيين. ولكن أعتقد أن مسألة الاصلاح مسألة شائكة، فالمطالبون بالاصلاح حتى الآن لم ينضجوا مشروعاً معقلناً، بل المشاريع الاصلاحية يطغى عليها طابع مذهبي أو طابع تعددي أو طابع استفزازي. وكما أن المشروع الاصلاحي المعقلن الديمقراطي يفتقد حتى الآن القيادة التي تطرحه، يفتقد أيضاً الصياغة الصحيحة التي تفرضه على الواقع.

○ ا. **منح الصلح**: أقصد أن التجربة السياسية اللبنانية ليست أسوأ من أي تجربة أخرى ولا هي بالضرورة أحسن من أي تجربة، وهي إحدى التجارب العديدة الموجودة في الوطن العربي. ولعلنا نميل تحت وطأة الآلام التي يعانيها لبنان ألّا نرى إلّا مساوىء تجربتنا مع أن لهذه التجربة وجوهاً ايجابية مشرقة. وليس هناك حاجة إلى الاشارة إلى الايجابيات العديدة والانجازات العديدة التي خرجت بها التجربة السياسية اللبنانية لمصلحة الوطن العربي ككل. أقول هذا والنظام العربي مسؤول أيضاً عما يمر به لبنان الآن. النظام العربي لم يصطدم مع سيئات لبنان فقط بل اصطدم مع حسناته أيضاً. النظام العربي لم يرحم الليبرالية اللبنانية والانفتاح اللبناني والتطلع الحضاري اللبناني ولم يغفر له من جهة ثانية سيئاته. فالنظام العربي نقم على لبنان لأنه من جهة أيد القضية الفلسطينية أكثر مما يريد العرب أن يؤيدوها، ومن جهة ثانية اصطدم النظام العربي في لبنان الذي غالى (في بعض النواحي) في التعامل مع الأجنبي عكس عادة الأنظمة العربية. إذاً ليست سلبيات لبنان وحدها هي التي كانت تعرضه للأزمة وإنما أيضاً ايجابياته. وبالمناسبة أريد أن أقول إن لبنان كان وحتى بداية الحرب الحالية أكثر البلاد العربية تشبهاً بآمال ومطامح وأفكار النهضة العربية التي قامت في مطلع القرن العشرين. فمنذ مطلع العصر والعرب ينادون بالحرية، بالنظام الديمقراطي، بالانفتاح وبروح العصر، وهذه الأمور كلها انحسرت في أكثر من بقعة عربية وترسخت في الحياة اللبنانية. فلبنان كان يمثل عرباً موجودين في كل البلاد العربية وطرازاً من القيم موجوداً في كل أنحاء البلاد العربية أيضاً. لذلك أعتقد أنه لا يجب معاملته كمسؤول وحيد عما يصيبه وإنما يجب أن يشاركه بالمسؤولية أيضاً النظام العربي الذي كان يعامله بمحبة حيناً وبشيء من القسوة أحياناً. لقد تحمل لبنان بسبب ليبراليته من واجبات القضية الفلسطينية أكثر مما تحمل أي بلد عربي آخر. صحيح أن جنوده لم يطلقوا النار على اسرائيل بالكمية الكافية ولكن مثقفيه ومفكريه كانوا في الطليعة دائماً وكذلك طلائعه وأحزابه وصحفه ونواديه. إلّا أن مشكلة لبنان ـ كانت ولا تزال في رأيي ـ هي عدم بنائه دولة. فقد اهتم بأن يبني ديمقراطية وأهمل بناء الدولة. الديمقراطية ضرورية ومشرفة له، ولكنه لم يهتم ببناء

الدولة التي تحمي هذه الديمقراطية، حتى وصلنا إلى الوضع الحالي المؤسف والمؤلم للغاية، وهو أننا محكومون بحلف ميليشيات. نرفض أن نصدق أنه يتحارب، أنه يتكامل ويغذي بعضه بعضاً. نعيش حالياً في حالة «حلف» ربما من خلال العداء بين ميليشيات متشابهة في كل شيء، ولكنها تتكلم لغات مختلفة. فالاستمرار بالتعامل مع هذا الواقع كحقيقة تنطلي علينا هو كما لو أن هناك معركة بين ميليشيات متخاصمة فعلاً، وأن الخلاف بينها ينحصر في موضوع وطني أو مطلبي أو قومي، عندئذ لا نصل إلى نتيجة. ففي باب الحديث عن الوحدة الوطنية التي أكد عليها أ. معن بشور وأ. فرنجية والجميع نقول إن أهم ما فيها هو أنها تعكس فهماً حقيقياً لهذه الحرب الدائرة. انها فهم موضوعي يجري الآن. الذي يجري الآن أطراف تتخاصم كي يغذي بعضها البعض. أما كلمة «شرقية» وكلمة «غربية» فأصبحت تعمي الأبصار أكثر مما تضيئها، لأن استمرار الكلام عن الشرقية بالشكل الذي نتحدث به الآن يسلم الشرقية أكثر وأكثر للمتطرفين، كما أن الكلام عن الغربية بالشكل الذي يتحدث به الآخرون يسلم الغربية أكثر فأكثر للمتطرفين. إن الحلف الحقيقي هو الحلف القائم بين التطرف والتقسيم. فكل متطرف في لبنان تقسيمي بنتائج عمله وكل تقسيمي يحتاج إلى التطرف. فالأزمة هي من صنع هؤلاء الذين يفتشون الآن عن طريقة لهدم فكرة الدولة ليقيموا في كل مكان دولاً مختلفة خاصة بهم. وهذا التقييم السياسي الوحدوي للوضع اللبناني لا يمكن تصور حل من دونه. علينا العمل له وبناؤه هذا من جهة، ومن جهة أخرى علينا احترام أمر آخر وهو الرباط القومي الذي يربط لبنان بالبلاد العربية وبخاصة سوريا التي لا يستطيع لبنان أن يواجه مشاكله إلاّ بالتفاهم معها. وأخطر ما يحدث الآن هو تكاثر عدد الناس الذين ينفرون من فكرة التفاهم هذه. أما مسؤولية أمريكا فكبيرة في هذه الأزمة التي حصلت الآن، وهذه المسؤولية تتركز في الاستخفاف الذي أظهره الأمريكيون بالنظام اللبناني، صديق أمريكا، وبالمجتمع اللبناني والشعب اللبناني بأسره. فمن الغريب مثلاً أن القائم بأعمال السفارة الأمريكية «سمبسون»، الذي أجاد أ. سلمان في أكثر من مقال في التعليق على تصرفاته، قال صراحة في التلفزيون « طوال عمرها تطبخ انتخاباتكم في آخر لحظة». هذه العبارة تدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة إلى حد بعيد عن الفشل الذي حصل. لقد كانت تستطيع بالتعاون مع سوريا انجاح الانتخابات في لبنان ولكن استخفافها الذي يحمل درجة كبيرة من العنصرية كان من أسباب الأزمة اللبنانية. وأعتقد أن الجو الذي سبق موعد الانتخابات الرئاسية كان جيداً على العموم وكان يسمح بأن تكون الانتخابات محطة ايجابية في تاريخ البلد. فخلال الأربعة أعوام السابقة من تاريخ لبنان، لوحظ أن دور اسرائيل في المعادلة السياسية اللبنانية كان قد ضمر إلى حد الزوال، وأن اللهجة العدائية للعرب قد خفت إلى حد غير مألوف في لبنان. كان هناك جو مذهل، بخاصة في البيئة المسيحية، متحضر لأن يستقبل بإيجابية اتفاقاً ناجحاً أقله حصول الانتخابات. ولكن لم يحصل من قبل بعض اللبنانيين ومن قبل المهتمين عامة بالموضوع اللبناني تقرير صحيح للموقف وللفرصة المتاحة فخسر لبنان وخسر الأصدقاء والأشقاء فرصة ذهبية، لأن فشل هذا الاتفاق قد يأخذ شكل نكسة يعود منها الأثر الاسرائيلي ويدخل الاسرائيليون مجدداً أو يحاولون الدخول في صلب المعادلة اللبنانية. وأكرر فأقول إن هذا الذي أقوله عن تحسن الوضع اللبناني عامة من حيث النظرة إلى اسرائيل ليس هو ملاحظتي فقط بل هو ملاحظة المسؤولين العرب أنفسهم ولا سيما الذين باشروا بأنفسهم الموضوع اللبناني. فهؤلاء كانوا يسجلون دائماً أثناء الحديث عن لبنان أنه في الأربعة أعوام الأخيرة حصل تراجع واضح بالنسبة إلى دور اسرائيل في المعادلة السياسية.

● **أ. جوزف مغيزل**: تفضل أ. معن بشور.

○ أ. **معن بشور**: إضافة إلى الموضوع المطروح هذا، وهو الموضوع الرئيسي، أعتبر أن الاختراق الاسرائيلي الحقيقي كان في تفجير الحرب الأهلية نفسها والتي هي نجاح حقيقي للمشروع الصهيوني الاستعماري، كما أن الاستراتيجية الاسرائيلية الثابتة كانت تقوم على تأجيج هذه الحرب وإدامتها عبر إغراء الجميع، (سواء أكانوا لبنانيين أم عرباً)، بخوض غمارها خلال هذه الفترة أو تلك وعبر استمرائهم اللعب بنارها وتكوين المصالح من حولها وبالوقوع أسرى الخطاب التناحري الذي أفرزته. أقول هذا الكلام لأصل إلى أن غزو عام ١٩٨٢ جاء لتثبيت هذه الاستراتيجية ولإعطائها منحاً جديداً، وكما قال أ. سابا عبر ايصال ممثل رئيسي من ممثلي قوى الحرب الأهلية إلى رئاسة الجمهورية، ثم بدعوة باقي ممثلي الحرب إلى تقاسم الحكم.

وأقول أيضاً إنني أظن أنه في معالجة هذا الموضوع، أي دور اسرائيل، أهملنا ما أشار إليه أ. منح الصلح، فأشدد على ضرورة التوقف عند ظاهرة مهمة وهي أنه بعد عام ١٩٨٢، أي في ذروة ما سمي بالنظر الاسرائيلي العسكري والسياسي، كان هناك بداية انكسار في شعبية فكرة التعاون مع اسرائيل على المستوى المسيحي، وأعتقد أن بشير الجميل نفسه، وموقفنا معروف منه قبل وأثناء انتخابات الرئاسة، اضطر إلى الاختلاف مع بيغن في الاجتماع الشهير في نهاريا قبل مصرعه بأيام، وهو خلاف يعطي فكرة على أن قابلية المجتمع اللبناني عموماً للارتباط باسرائيل هي قابلية مستحيلة، وأن بعض المسيحيين الذين راهنوا على امكانية مساعدة اسرائيل لهم اكتشفوا بعد عام ١٩٨٢ أن اسرائيل كانت تستخدمهم لخدمة مشروعها ولم تكن على الاطلاق في وارد خدمة مصالحهم.

وهذه النقطة أعتقد أننا لم نستفد منها كما يجب بعد عام ١٩٨٤ وسبب ذلك على ما أظن أننا بعد إسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو لم نعتبر أنفسنا قد دخلنا مرحلة جديدة بل استمر تصرفنا يقوم على منطق الحرب الأهلية الذي هو في الجوهر والجذور منطق اسرائيلي... كما أن الحرب كونت لنفسها مجتمعها الخاص ومصالحها واقتصادها وطبقتها ونشأ ما يسمى بنظام الحرب الأهلية، الذي اعتقد أن القوى الوحدوية الآن في كل المناطق اللبنانية مطالبة بالتصدي له بالجرأة نفسها التي تم بها التصدي للنظام القديم عبر مقاومة اسرائيل كما يجري في الجنوب (لأن إضعاف اسرائيل يؤدي بالضرورة إلى اضعاف مناخ الحرب الأهلية ويجبرها على الانكفاء)، وعبر مقاومة النزعات التقسيمية، التي بحسب اعتقادي تبدأ بمقاومة كل واحد منا التقسيم ضمن منطقته أو ضمن الفئة أو الجماعة التي ينتمي إليها قبل أن يقاومه في المنطقة الأخرى أو لدى الجماعة الأخرى... نقاومه كفكرة، وكمنطق، وكخط. وأعتقد أن بهذا النوع من المقاومة تتأسس حركة وحدة الشعب وحينها نكتشف أن مقاومة الاحتلال تتلاقى بشكل طبيعي وتلقائي مع مقاومة التقسيم وبهذا نسقط الالتباس الذي يستغله الكثير من القوى المحلية والقوى العربية والدولية لنفض اليد من التعامل مع المسألة اللبنانية ولأخذ مواقف غير مفهومة في دعم حالة تقسيمية هنا أو هناك تحت شعار أن الحرب اللبنانية غير واضحة. فإنهاء الحرب الأهلية هو المقاومة الحقيقية وعلينا أن نتذكر أنه حين نجح النظام العربي في وقف الحرب اللبنانية لفترة من الوقت فإن الثغرة التي نفذت منها اسرائيل لتجديد الحرب كانت البقعة الجنوبية التي توقف النظام العربي عن مد مشروعه السلامي إليها، أعني بها منطقة الشريط الحدودي التي أطلت منها الحرب الأهلية. وليس صدفة على الاطلاق أن يعلن سعد حداد دولة انفصالية في أقصى الجنوب وفي اليوم نفسه تجري عملية تفجير لشكل آخر من أشكال الحرب الأهلية في أقصى الشمال أي في إهدن عبر اغتيال النائب المرحوم طوني سليمان فرنجية وزوجته وابنته وعدد من رفاقه. هذا التناغم بين قاعدتي المشروع

الاسرائيلي، الاحتلال في الجنوب والحرب الأهلية في الداخل، هو ما يجب أن يركز عليه البحث وتتركز عليه مقاومة الحالة التقسيمية.

● أ. **جوزف مغيزل**: دخلنا الآن بالوجه الايجابي الذي ننتظره من هذا اللقاء وينتظره القارىء. كيف نخرج من المأزق؟ ومن أين نبدأ؟ ننتظر الاجابة بشكل مفصل عن كيف نستعيد الوحدة، نستعيد النظام الديمقراطي، كيف نستعيد الحرية وكيف نحافظ على الليبرالية الاقتصادية ونقويها، وكيف نحافظ على الوحدة؟ كيف نحل مشاكلنا مع البلدان العربية ولاسيما مع سوريا ونعطيها حجمها ومقاييسها الصحيحة؟ كيف نحدد موقفنا من اسرائيل، كيف نحدد موقفنا من القضية الفلسطينية ومن الفلسطينيين؟ وكيف نحل مشكلة توزيع السلطة ثم كيف نعي كما ينبغي قضيتي الاصلاح الاجتماعي وبناء الدولة؟ كيف صورنا تماماً المشاكل وحددنا ما هي الأمور التي افتقدناها فيها والتي يجب أن نعود ونفكر فيها؟ ونعود للسؤال: لماذا لم نواصل سيرنا ولماذا ابتدأنا ووقفنا؟

○ أ. **سمير فرنجية**: أتصور أن السؤال الأساسي هو: ما هي امكانات توحيد البلاد؟ لأنني لا أعتقد أن الاتفاق على طبيعة النظام السياسي أو على طبيعة النظام الاقتصادي هو مدخل أو شرط لإعادة توحيد البلد. إنني أريد التركيز على نقطتين أعتبرهما مهمتين:

النقطة الأولى، تكلم عنها أ. معن بشور، وهي مسألة القوى التوحيدية. فما هو المأزق الذي تعاني منه هذه القوى أو ما هي المشاكل التي تواجهها.

إن مشروع تقسيم لبنان هو في أساسه مشروع اسرائيلي تتم مواجهته بشكل مجتزأ. ففي الجنوب، هناك مقاومة وطنية ضد الاحتلال تمكنت من احراز نتائج ملموسة في قتالها ضد المحتل. أما في الداخل، فليس هناك من مقاومة للمشروع الاسرائيلي لأن الأولوية لم تعط لمسألة الوحدة الداخلية بل لمسائل أخرى لا علاقة لها بقضية الوحدة. نحن نتكلم عن خطر التقسيم ولكن التقسيم حاصل بدليل الحدود القائمة بين المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية وفي الجنوب وفي الجبل وفي الشمال.

إن تحقيق الوحدة الداخلية لا يتم فقط عبر التصدي لقوى الحرب بل يجب وضع برنامج توحيدي هدفه الأساسي ضرب وحدة الطوائف وإعادة فرز الناس على أسس سياسية. إنني لا أوافق د. عون قوله بأن مشكلة ميثاق عام ١٩٤٣ تكمن في أنه كان هناك اتفاق بين الطائفة المارونية والطائفة السنية ولم يشمل الطائفة الشيعية. إن الكلام عن الطوائف كلام غير دقيق. فالطوائف أشكال مجردة. فلا الطائفة المارونية اجتمعت وقررت أن تتحالف مع الطائفة السنية ولا العكس بطبيعة الحال. إن ما جرى في عام ١٩٤٣ هو اتفاق بين بعض القيادات المارونية وبعض القيادات السنية عارضه قياديون موارنة وسنة. ليس هناك في العمل السياسي من اتفاق بين الطوائف. فوحدة الطائفة لا تتم إلّا على حساب العمل السياسي لأنها تلغي الدولة. إن العمل السياسي في لبنان هو في أساسه «تواطؤ» بين زعماء من طوائف مختلفة عن طوائفهم بالذات. فتجربة عام ١٩٤٣ معبرة في هذا المجال. كان هناك تواطؤ قائم بين بشارة الخوري ورياض الصلح لمصلحة الدولة وضد المصالح الضيقة للطائفة المارونية والطائفة السنية. ونحن مع هذا التواطؤ. لقد تحدث أ. منح الصلح عن تواطؤ الميليشيات مع بعضها. فهي تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر. تتحارب في العلن وتتقاسم في الخفاء الأرض والشعب والمصالح. إنه تواطؤ أيضاً ولكن على حساب الدولة.

إن التوحيديين في لبنان يضيعون وقتهم وجهودهم حين يحاولون البحث عن قواسم مشتركة بين الطوائف. فالطوائف كالقبائل لا تتفق إلّا على عدم الاعتداء على بعضها ولا يمكن تأسيس مشروع مشترك فيما بينها. ولدينا تجربة حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت عام ١٩٨٤ والتي ضمت ممثلين عن الطوائف المتصارعة. فكل ما استطاعت أن تفعله هذه الحكومة هو أن تنقل الانقسام الحاصل على الأرض إلى داخل مؤسسات الدولة التي تقاسمتها فيما بينها. لقد نجحوا في «قبلنة» الدولة بدلاً من «دولنة» القبائل ـ الطوائف.

أما النقطة الثانية التي أريد بحثها فتتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها لتحويل الأطراف التوحيدية إلى قوة فاعلة. إن هذه الأطراف هي اليوم في حالة احباط وتفكك. فهي تحتاج إلى «عصبية» توحيدية لتواجه «عصبية» التقسيميين. وهذه العصبية لا تؤسسها المشاريع الاصلاحية التي تعرض بين الحين والآخر. إنها تتحدد في اعادة النظر بماهية لبنان وباستعادة دوره الرائد في الوطن العربي. إن توسيع الأفق هو شرط أساسي للخروج من دوامة الطوائف والقبائل. وفي هذا المجال يبدو دور سوريا بالغ الأهمية ذلك أن التيار التوحيدي لا يمكنه أن ينمو ويتطور في غياب الدعم العربي له. وهذا الدور لا يزال ناقصاً. وقد تكون من أولى المهمات الملقاة على عاتق التوحيديين في لبنان أن يجعلوا من سوريا قوة داعمة لهم.

○ أ. **الياس سابا**: إنهم يريدون أن يحاكموا أمين الجميل، فدخلوا وزراء معه. أول أمر طلب منه هو اغلاق مرفأ الحوض الخامس، وكانت النتيجة فتح مرفأ الجيّة والأوزاعي. فبدلاً من تسليم الحوض الخامس، فتح مرفأ الجيّة والأوزاعي. نريد توحيد الجيش، فجاءت اجتماعات بكفيا لتقسمه إلى طوائف، وأخذ كل فريق قسماً منه.

○ أ. **طلال سلمان**: هذا ما أود أن أصل إليه وهو اغتصاب السلطة من طرف فاعل، وهيمنة فئوية. أنا أعتقد أن هذا هو الذي أعطى الطوائف مبرراً لاغتصاب حصتها في السلطة. فبرأيي أنه بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار/ مايو كان يجب أن يستقيل رئيس الجمهورية. فليس من المعقول أن تسقط السياسة ويبقى الرمز. ولكن بسبب وجود عناصر طائفية مختلفة داخل الحكم لا تريد الوفاق ولأنه أصبح لها دور داخل اللعبة، سحب من التداول الشعبي إسقاط أمين الجميل. إننا لا نتكلم عن شخص اسمه أمين الجميل وإنما عن مؤسسة فئوية وطائفية محددة دخلت إلى الحكم عام ١٩٨٢. إن بيار الجميل كان وزيراً في عدة مراحل من الحكم اللبناني ولكنه لم يكن يمثل التيار الكتائبي كوزير. إنني لا أقبل أن ينظر إلى الأشخاص الذين اشتركوا في الحرب الأهلية كأبطال.

○ أ. **منح الصلح**: إن الحرب الأهلية غيرت الكتائب وغيرت المستجدات في المجتمع المسيحي.

○ أ. **طلال سلمان**: أعطت الحرب الفرصة لوجود كتائب في كل الطوائف. وانتقلت هذه الظاهرة إلى جميع المذاهب، السنة والدروز والشيعة والموارنة. حتى أنها غيرت الكتائب أنفسهم واستشرى المرض ولم نعد نقدر على معالجته. فأصبح سرطان لا يقدر أحد أن يقاومه، أصبح أقوى حزب في البلد (ليس كحزب)، لا بل ان كل طائفة أصبح لديها كتائب. ولهذا حصل تحالف بين الكتائب... و ... وتحالف بين الكتائب وجميع الطوائف. كلهم كتائب بالمنطق التقييمي والمنحى التقسيمي ذاته.

○ د. **سامي عون**: كيف نستطيع الخروج من هذا؟

○ أ. **معن بشور**: أعتقد بأنه يجب أن نقوم بدراسة لهذا الموضوع. فلقد حدث في المنطقة الشرقية، وحتى في حزب الكتائب، مستجدات وظواهر يجب دراستها. فباعتقادي أنه يجب أن نفهم ماذا يحصل في كل منطقة من تطورات بعمق وبعلمية وبتجرد... وإلا نكتفي بما نراه على السطح...

● أ. **جوزف مغيزل**: اليوم توجد قوة سياسية مسيطرة واحدة، هي القوات اللبنانية.

○ أ. **طلال سلمان**: بالنسبة إليّ ما زالت القوات هي الكتائب وأمين الجميل هو الكتائب.

● أ. **جوزف مغيزل**: هنالك قوة مسيطرة بالتحالف مع قيادة الجيش. إن هذا الواقع اليوم هو جزء من الأزمة. كيف يمكن أن نخرج من الأزمة وأن ننتخب رئيساً للجمهورية. هل يمكن أن نتخطى هذا المأزق الذي إذا استمر لن نخرج منه إلى حل سياسي توحيدي هل يمكن ذلك وكيف؟

○ أ. **الياس سابا**: أنا أقول في هذا الموضوع أن الارتكاز على القوى غير اللبنانية غير كافٍ. قد تكون هناك طريقة التعاطي وقد لا يكون انتخاب رئيس للجمهورية اليوم ملحاً عندهم كما هو ملح عندنا. فالأمر عندنا ملح للغاية. لأن كل ما تكلمنا عنه ليس له معنى إذا ما ظل هناك فراغ في السلطة، ونشأ عنه تكريس لتقسيم البلد. فالمفروض أن تكون المبادرة لبنانية والذي تفضل به أ. سمير فرنجية، هو أن القوى التوحيدية هي المجتمع الفعلي والسلمي في البلد كله. وهذه القوى التوحيدية تشكل الغالبية العظمى، ومصلحة غالبية اللبنانيين ما زالت في توحيد البلد وبقائه موحداً، وفي إبقاء النظام الموحد والعلاقة المتينة. الصعوبة هي أنه يوجد واقع مفروض علينا بسبب انهيار مؤسساته الشرعية. والواقع هو أنه توجد قوى لا مصلحة لها بالتوحيد وبالتالي تلاقي المواطنين أصبح أصعب وأصعب. فقبل أن نقول انه يجب أن يتكاتفوا بمشروع سياسي موحد، يجب أن نفتش عن المرجعيات الموجودة في القوى التوحيدية، المرجعيات في الشرقية مثلاً البطريركية، وفي الغربية رئيس الوزراء. علينا أن نفتش عن المرجعيات التي سوف يدور حولها المشروع التوحيدي. إن المشروع في حاجة كحد أدنى إلى هذه المرجعيات وبعدها نستطيع أن نبدأ المسعى مع السوري أولاً والأمريكي ثانياً.

○ د. **سامي عون**: أنا أتفهم بعض مقتضيات التفكير الصحافي الذي في بعض الأحيان يستعمل مصطلحات ومنطقاً في التحليل. ولكن تعميم كلمة كتائب وعدم وضعها في سياق الحركة الايديولوجية داخل الحكم السياسي الذي أنتجه المسيحيون اللبنانيون وتعميم صفات تقبيحية عليها بالمطلق، أعتقد أن هذا مجاف للواقع بشكل أساسي. فايديولوجية ما يسمى بحزب الكتائب ليست واحدة ولا يمكن أن تحصر في خانة واحدة. فهناك تيارات داخل الحزب ومنبر متعدد.

● أ. **جوزف مغيزل**: ما هي شروط الحل؟

○ د. **سامي عون**: السؤال الأول، هل أن لبنان ما زال حاجة؟ لمن؟ هل أن الأطراف الاقليمية في حاجة فعلاً إلى اعادة تعويم الدولة اللبنانية، الدولة المركزية القادرة؟ وبأي ثمن يراد تعويم الدولة اللبنانية عربياً، واسرائيلياً وحتى داخلياً عبر النخب الثقافية؟ لقد فهمت ما يريد أ. فرنجية، وأنا متأكد بأن هذه النخب ـ وما أقصده هو بعض النخب بعد عام ١٩٤٣، طبعاً نخب سياسية عند الموارنة وعند السنة ـ لم تكن أكثرية أو أقلية. وكان يوجد أيضاً عراب وهو العراب الانكليزي ضمن مشروع آخر مضاد موجود. إذاً فالسؤال بأي ثمن يراد اعادة الوحدة اللبنانية.

أنا أتصور ان الثمن داخلي لتعويم الدولة اللبنانية وغلبة المجتمع المدني وقوى السلام، القوى الشعبية والقوى المثقفة، قوى الحرية والقوى التي تمثل قيم النهضة العربية في لبنان، الثمن هو اعادة لبنان فسحة حرية. ومن الطبيعي أن تتعقلن أكثر هذه الحرية، أن تصبح حرية ديمقراطية انمائية، وأن تمتد إلى كل المناطق وأن تسعى إلى تأمين الحاجات الأساسية للمناطق وللمجتمعات المقهورة وإلى ما هنالك. الوحدة اللبنانية إذاً هي حاجة لهؤلاء. أما بالنسبة إلى الأطراف الاقليمية، فهناك غموض وهناك واقع مرعب هو واقع الارتهان والتبعية. هذا الواقع الارتهاني يفقد الارادة اللبنانية فاعليتها، كما يفقدها نقطة أساسية هي التوقف على حدٍ أدنى في الوقت المناسب. ونلاحظ أن لدى النخب السياسية كلام متشابه، ولكن هذا الكلام المتشابه لا يلتقي في الوقت المناسب عند الجميع. حتى أن سمير جعجع لديه كلام، مثلاً لا للتقسيم ولا لإلغاء أي طائفة في لبنان، لا لتقسيم لبنان ولا للهيمنة الخارجية. لكن هذا الكلام لا يقال في الوقت المناسب مع كلام آخر يقوله زعيم آخر من الراديكاليين الجذريين الموجودين في بقية المناطق. المطلوب هنا هو بالفعل صياغة رؤية توحيدية. والمشروع التوحيدي هو مشروع مطلوب لم يغير عناوينه بشكل أساسي بل هو مشروع براغماتي من دون ايديولوجيات مثلى. داخلياً ديمقراطية من دون قيد أو شرط ولكن، ديمقراطية مفتوحة، حرية اعلامية، حرية جامعية،حرية صحافية، حرية اقتصادية وملكية... الخ. أما خارجياً فهو توافق اقليمي ـ دولي على اغلاق الملف اللبناني، هذا ومن شروطه، ولو كانت عملية صعبة، اقفال الحدود مع اسرائيل. ما هو الثمن، هذه نقطة يجب أن نواجهها بالتحديد ولم يعد مسموحاً استنزاف الجنوب من قبل أحد. علينا أن نتفق على هذه النقطة. أما من الناحية السورية فلا أعتقد أنه يوجد اشكال. فبإمكان لبنان أن يحصل على شرعية خارج الحدود ولا أعتقد أن العروبة تجسدت في أي نظام عربي يسمح لنفسه بمجادلة النظام السياسي. إن هذه النقطة مهمة. ومن ناحية ذاتية أريد أن أنبه لوجود واقع اجتماعي حول المجتمع المدني، فهنالك مواطنية لبنانية وقواسم مشتركة بين اللبنانيين وهناك شخصية لبنانية تتبلور. ولكن الواقع الذي علينا أيضاً أن نجابهه، وبعقلية منفتحة وعلمية، هو واقع التعددية، هذا على الصعيد الاجتماعي. فتركيب أي نظام سياسي على هذه التعددية له محاذيره. وعلينا أن نقتنع أن هذه الواقعية التعددية لا يبنى عليها أي نظام سياسي. بهذا المعنى بأي اتجاه يجب أن نتجاوز ميثاق عام ١٩٤٣؟ هل نتجاوزه نحو دولة مركزية علمانية، وهذا الأمر له محاذيره واعتراضاته وفيتواته من العديد من النخب السياسية في كل المناطق وفي كل الطوائف. هل نتجاوزه نحو فدرالية مع أن الكلمة مشبوهة وملوثة. ولكن هناك كما نعلم فدرالية على القاعدة الشخصية، وليس على القاعدة الجغرافية، موجودة ومعمول بها في لبنان منذ عام ١٩٢٠، على الأقل، عدا النظام الملي العثماني وإلى ما هنالك. إذاً فكيف نجابه هذه الفدرالية الواقعية والموجودة في تركيبة المجتمعات والطوائف في لبنان. بهذا المعنى أعتقد أنه حتى الآن يوجد قصور في التفكير السياسي، في بناء نظام سياسي يلحظ هذه الأمور. أي وحدة بأي ثمن. الوحدة الموجودة داخل معظم المجتمعات العربية لها سبب: البطش والاستبداد. فهناك مشكلة أن وحدة بعض المجتمعات العربية قامت على أساس دولة استبدادية اكراهية. فثمن الحرية كان تفتيتاً متزايداً وهشاشة في وضع المجتمع اللبناني في الشرق الأوسط. فهل آن أوان توبة لبنانية عامة. أعتقد أنه من الصعب الكلام على وجود توبة، فهنالك حالة من الوعي حول عبثية التذابح. يوجد وعي عام على أن هذا التذابح أصبح عبثاً ولكن لم يأتِ حتى الآن من يبرر هذا الوعي بعبثية التذابح ويطرحه في مشروع سياسي. للأسف سوء ادارة انتقال السلطة من وإلى رئيس جمهورية آخر، وإحداث فراغ دستوري فوّتا علينا فرصة. ولكن هناك مرجعيات أخرى مثلاً البطريركية وبعض من المراكز الدينية كدار الافتاء مثلاً وما هنالك من

مقـامات دينيـة، ولكن أعتقد أن تغييب دور الجيش كـأداة توحيـديـة نقص. ولا يمكن أن يتم أي مشروع من دون الجيش وبغض النظر عن الأشخاص. وأعتقد شخصياً أن التعبئة الايديـولوجيـة داخل مؤسسة الجيش اللبناني هي تعبئة لبنانية، تعبئة توحيدية، فيها انحرافات وانتكاسات الآن، وهذا أمر يناقش، ولكن بشكل أساسي ومبدئي، الجيش اللبناني موجود بحالـة تعبئة فكـرية عـامة وايديولوجية سياسية توحيدية لبنانية.

وإذا كان لا بد من الدخول في بعض شروط الواقع الجيوسياسي فأنا أتصور أنه من دون حل واضح في الضفة الغربية ودون تغير الرؤية الاسرائيلية المتعلقة بأوضاع المنطقة العربية والانتقـال من مأزق كامب ديفيد إلى حالة أخرى أو تجاوز وضع مأزق كامب ديفيـد، وعدم تبلـور دور أساسي لسوريا في المنطقة، أعتقد أن افتقاد هذين الشرطين سيؤخر لمدة طويلة عملية وجـود حل في لبنـان. هنالك الآن وعلى الرغم من حـالة الانقسـام، مجال لـلإفادة من سقـوط ١٧ أيار/ مـايو، وسقـوط الاتفاق الثلاثي، وسقوط اتفاق القاهرة، لبلورة مشروع لبناني اصلاحي يحرر الـدولة اللبنـانية من حالة الشرذمة الداخلية والكوندوفيوم الاقليمي والاستهتار الدولي. وإذا كان بمقدورنا أن نقول انـه يوجد تضخيم للدور الاسرائيلي الآن فهذا التضخيم يحاول أن يموه الدور العربي الموجود.

● أ. **جوزف مغيزل**: إذا أردنا أن ندخل في هذا الموضوع علينا أن نفترض أن هنـاك دوراً عربياً يمكن التعـامل معـه وهذا غـير موجـود. توجـد بلدان عـربية تحـاول ضرب بعضها البعض سياسياً. ويوجد مشهد صراع عربي معـروف ويتمثل بمسـاعدات عسكـرية واعـلامية من جهـة وغياب عربي من جهة أخرى.

وهذا الموضوع يدخلنا في حقل واسع نتركه للقاء آخر □

محمود عبد الفضيل

التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ٢٥٩ ص.

د. ملك زعلوك

خبيرة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

أولاً: عرض موجز للكتاب

هذا الكتاب مساهمة جادة ومتميزة في موضوعه، حيث تنقص المكتبة العربية جهود تجميعية تحدد ما أنجز وما تبقّى لنا من مهام في هذا المجال.

والكتاب هو نتيجة جهد بحثي ضخم، سوف يفيد منه المهتمون بالشؤون العربية والباحثون في تضاريس الخريطة الاجتماعية للمنطقة. ولا شك في أن المؤلف قد نجح في إبراز أهم معالم الخريطة الاجتماعية في الوطن العربي بفضل ما عنده من موهبة تركيبية، إضافة إلى محاولته لأخذ التراث العربي القديم في الاعتبار عند دراسة التكوينات العربية.

قسم المؤلف كتابه إلى سبعة فصول، تسبقها توطئة ويعقبها ملحق، تميز الكتاب بطرحه لعدة قضايا نظرية مهمة خصوصاً في الفصل الأول الذي جاء بعنوان: «الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية».

وهو يعتبر إطاراً نظرياً ينطلق منه المؤلف لتقديم الأعمال التي سيعرضها فيما بعد وتحليلها. وبعد تصنيفه وعرضه لأهم الاتجاهات النظرية، خلص الكاتب إلى أن هناك «صلاحية عامة لمنهج المادية التاريخية في دراسة الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمعات العربية. وان التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحثين في هذا المجال، هو إثراء وتطويع منهج المادية التاريخية لكي يناسب وقائع تاريخية واجتماعية واقتصادية جديدة، وتالياً معالجة خصوصيات قومية وتاريخية معينة، لا يصلح معها بالضرورة منهج القياس والمشابهة» (ص ٣٩).

ويؤكد المؤلف على الفائدة التي يمكن أن يجنيها الباحثون المهتمون بقضايا التكوينات العربية إذا حرصوا على الإفادة بشكل رحب وتركيبي، من اسهامات ومناهج التحليل التاريخي لدى ابن خلدون، حول القبلية والدولة والعصبية، وكذلك منهج التحليل الاجتماعي لدى ماكس فيبر حول الدور الذي تحتله «جماعات المكانة» المرتبطة بالبناء القومي للمجتمع في البنيان الاجتماعي والطبقي.

ويعد الكاتب بأنه انطلاقاً من هذه الرؤية

الرحبة لحركة التاريخ والواقع الاجتماعي سوف يحاول ـ في الفصول التالية ـ مناقشة أهم القضايا النظرية والتطبيقية المتصلة بفهم تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والطبقية في الوطن العربي، من خلال الانتقال من التجريد النظري إلى الواقع الملموس.

وقد جاء الفصل الثاني من الكتاب بعنوان «حول أنماط وأشكال التحول في البنى والتركيبات التقليدية للمجتمعات العربية» واهتم المؤلف فيه بمناقشة أهم القضايا المثارة حول أشكال وأنماط التحويل في بنية وتركيبة المجتمعات العربية التقليدية في مرحلة ما قبل الرأسمالية، وصولاً إلى الهياكل والتكوينات والعلاقات السائدة خلال الفترة المعاصرة. ومن خلال دراسة الأنماط التاريخية القديمة يحاول الباحث القاء الضوء على التكوينات المعاصرة.

يتحدث المؤلف في الفصل الثالث عن «المسألة الزراعية والقوى الاجتماعية والعلاقات الطبقية في الريف العربي»، وهذا الفصل من أهم الفصول في الكتاب حيث خرج المؤلف منه بمعايير لتصنيف الطبقات والشرائح الريفية، وهو يقول في مقدمة الفصل «إن القضية المهمة في مجال فهم جوهر العلاقات الزراعية في الريف العربي، من حيث علاقة الفلاح بالأرض، لا ترتبط كثيراً بأشكال الملكية الرسمية (ملكية الرقبة) بقدر ما ترتبط بأشكال الحيازة وحقوق الانتفاع بالأرض» (ص ٦٩).

ويتناول المؤلف أشكالاً متنوعة من الحيازة في المنطقة العربية، ومنها صنوف الإيجار وقد رصد مجموعة معايير مهمة للتمايز في صفوف الحائزين إضافة إلى حجم الملكية ومنها:

١ ـ الوزن النسبي لاستخدام العمل المأجور في العمليات الزراعية.
٢ ـ درجة الميكنة الزراعية.
٣ ـ درجة الاختلاف في التركيب المحصولي.

جاء الفصل الرابع بعنوان «بعض معالم الخريطة الطبقية في المدن والمناطق الحضرية»، ويؤكد المؤلف على أنه من الصعب الحديث عن هياكل وعلاقات طبقية مستقرة وثابتة، حيث إن معظم المواقع والعلاقات الطبقية هي في حالة تشكل وتداخل وتبادل بين القديم والجديد، بين العلاقات ما قبل الرأسمالية والأوضاع والعلاقات الجديدة الآخذة في التشكل من خلال تغلغل الرأسمالية الحديثة.

ويرى المؤلف بحق أن دراسة واستيعاب أنماط التداخل والتزاوج بين الأنماط الانتاجية القديمة والجديدة هما التحدي المنهجي الرئيسي الذي يواجه الباحث في مجال فهم حركة الواقع الاجتماعي. وهو يربط التحولات في الهياكل والعلاقات الطبقية المحلية بدور رأس المال الأجنبي، ودور الدولة الحديثة في مجال التنمية والتحديث. وعلى عكس الفصل السابق يؤكد المؤلف على حركية التحولات والتقسيمات الطبقية «حيث تجري عملية إعادة صياغة مستمرة للمراكز والأوزان النسبية للقوى الاجتماعية وللعلاقات الطبقية في المجتمع العربي. وتالياً لا يمكن الحديث بعد عن «خريطة طبقية مستقرة» لكل بلد عربي على حدة، وتالياً للوطن العربي ككل» (ص ١٠٨).

وجاء الفصل الخامس بعنوان «حول خصوصية عملية التطور الرأسمالي في المنطقة العربية وانعكاساته على الواقع الطبقي». وأهم ما يميز هذا الفصل إبراز المؤشرات والمعايير المحددة للهيمنة الطبقية وتتلخص في النقاط الآتية:

- السيطرة على ملكية وسائل الانتاج.
- دور مهيمن في التنظيم والتوزيع الاقتصاديين للفائض الاقتصادي.
- دور مهيمن في صنع القرار السياسي.
- دور مهيمن في السيطرة الفكرية والايديولوجية.

والفصل مهم جداً، لتأكيده على خصوصية

النمو الرأسمالي في المنطقة العربية كجزء من العالم الثالث. وفي نهاية الفصل يخلص المؤلف إلى أن «رأس المال الوساطي» هو الذي سيطر على النمو الرأسمالي في المنطقة العربية وليس رأس المال الصناعي ويبقى هذا «الرأسمال الوساطي» عاجزاً بدرجة كبيرة عن الاضطلاع بالمهام التاريخية لإحداث التقدم والنهضة، والتصنيع والتنمية والتوحيد القومي على الصعيد العربي (ص ١٦١).

وجاء الفصل السادس بعنوان «الظاهرة النفطية وتأثيراتها على البنية الطبقية والتشكيلة الاجتماعية في الوطن العربي». هذا الفصل واضح ومتكامل وينتهي بشكل استشرافي. فهو يقول في الفقرة الأخيرة من الفصل إن القضية التي يجب التأكيد عليها هي أن «عمليات «الحراك الاجتماعي» الواسع التي حدثت في تلك المجتمعات، من خلال قناة «الهجرة الخارجية المؤقتة»، هي عمليات مؤقتة بطبيعتها ومرتبطة بظروف تاريخية استثنائية لن يكتب لها الدوام... إذ سرعان ما سوف تغلق أبواب الهجرة ومنافذها في وجه القادمين الجدد، الذين فاتهم «قطار الحظ». ولكن تظل أوضاع «الفئات المرسملة» أوضاعاً حقيقية وليست وهمية أو زائفة، ويكون الحراك إلى أعلى لمن نجح في العبور عبر هذه القناة ـ قبل فوات الأوان ـ حراكاً حقيقياً له آثار بالغة الأهمية على مجمل البنية الطبقية، والتشكيلة الاجتماعية القائمة خلال الحقبة المقبلة» (ص ١٨٨).

وجاء الفصل السابع والأخير بعنوان «الخريطة الطبقية العربية: نظرة اجمالية على تضاريس الماضي ومعالم المستقبل». ويبدأ المؤلف هذا الفصل بتساؤل مهم ومشروع، هو هل يصلح المسار التاريخي الأوروبي الغربي كأساس معياري للحكم على حركة وقوانين التطور في المجتمعات الانسانية الأخرى؟

وهذا الفصل هو أهم فصول الكتاب، إذ إنّه ركّز على التداخلات والتعاطفات بين الأوضاع والروابط القبلية والطائفية الموروثة، وبين المواقع الطبقية وفقاً لعدد من الباحثين العرب الذين عنوا بهذه القضية المهمة جداً.

وفي الجزء الخاص ببعض الخصوصيات في المنطقة العربية، يحاول المؤلف تقديم إطار معياري للمواقع الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة والتي تتلخص في «الاحداثيات» الأربع الآتية:

ـ ملكية وسائل الانتاج (بما في ذلك الثروات العقارية والمنقولة).

ـ المكانة (الحسب والنسب والموقع في إطار البناء الفوقي).

ـ الإنحدارات الإثنية ـ والدينية.

ـ البعد الجهوي.

وفي الجزء الأخير في هذا الفصل، حول التطورات المستقبلية المحتملة يقدم المؤلف عدة تنبؤات في اطار جهد استشرافي. ويرصد الباحث البدائل السياسية المتصورة أو المتاحة على الساحة العربية وهي: الجيش، والقوات المسلحة عموماً، والعصبيات المتفرقة في صفوف القوى، والفئات الاجتماعية والشعبية التي تعاني من تدهور أموالها الاقتصادية، ويجتمع شمل هذه العصبيات تحت أحد لواءين: لواء التيار الاسلامي والحركة الاسلامية، ولواء التيار التقدمي العربي والاشتراكي. ويبدو أنه من الأرجح أن يكتسب اللواء الأول قوة وأهمية بمساعدة تدفق الأموال النفطية، التي ساعدت على توسيع حجم ومراتب عناصر البرجوازية الصغيرة والفئات المرسملة وهي التي تمثل القاعدة المادية للتيارات الاسلامية.

وأخيراً، في ملحق الكتاب، يرصد المؤلف بعض المشاكل المنهجية والاحصائية التي تواجه الباحث في مجال تحليل ودراسة الأوضاع والقوى الاجتماعية في البلدان المختلفة للوطن العربي ومنها:

ـ عدم ملائمة البيانات الاحصائية المتوافرة للقيام بمعاينة دقيقة للأوضاع والهياكل الطبقية.

ـ تفاوت مستوى ودرجة التكون

الاجتماعي للفئة أو الجماعة الطبقية الواحدة.

ـ مشاكل رسم الحدود بين الطبقات.

بعد هذا العرض الموجز الذي تناول أهم النقاط في كل فصل نتطرق الآن إلى أهم الانتقادات الخاصة بكل فصل.

ثانياً: رؤية نقدية للفصل الأول

على الرغم من أهمية ومحورية هذا الفصل للعمل بأكمله، فإن ثمة من القضايا المنهجية والموضوعية التي طرحها المؤلف ما يحتاج إلى وقفة نقدية.

١ ـ كان الأفضل أن نردّ الأفكار المطروحة إلى منابعها التاريخية في المدرستين الفكريتين الأساسيتين: المدرسة الوضعية التي أفرزت الفكر الوظيفي في أشكاله المختلفة، والمدرسة الماركسية أو المادية التاريخية بكل تنويعاتها سواء الكلاسيكية أم الجديدة النقدية. ولغياب هذا التأصيل نجد أنفسنا في حيرة أحياناً عندما يطرح الكاتب بعض الأفكار وينسبها إلى «بعض التحليلات» أو «بعض الباحثين»، وكأن فكر هؤلاء يشكل منظومة فكرية مستقلة، وعلى سبيل المثال، عند رصد أهم الأفكار حول نشوء وتطور الطبقات في المجتمعات الحديثة، يتحدث المؤلف عن نظريات متداولة كثيرة، منها «التحليلات السوسيولوجية» التي تعزو بداية انقسام الناس إلى طبقات لظهور المهن والحرف المتعددة في المجتمع، فهل نعتبر هذه الرؤية نظرية أم أنها نتاج الفكر الوضعي الذي نبعت منه الوظيفة كرؤية أو نظرية تؤكد على التوازن الداخلي، وليس الصراع في كل المجتمعات البشرية.

٢ ـ يصنف الفصل التقسيمات الطبقية السائدة بشكل لا يميز بين الأصول الفكرية المختلفة، وكذلك بين الماركسية الكلاسيكية والتحديثية وأهم التصنيفات هي:

أ ـ تصنيف يأخذ بمعيار الدخل، ونمط الاستهلاك، وأسلوب الحياة عموماً، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث «عليا، ومتوسطة ودنيا».

ب ـ تصنيف يقوم على معايير سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: حاكمة (أو منفذة) ومتوسطة وكادحة.

ج ـ تصنيف ماركسي يقوم على العلاقة بوسائل الانتاج ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: برجوازية، وبرجوازية صغيرة وبروليتاريا.

إن هذا التقسيم يبدو لنا تعسفياً إلى حد بعيد. ولهذا فهو غير مقنع لأنه يميز أحياناً بين الماركسية الكلاسيكية التي تقوم على العلاقة بوسائل الانتاج، والأشكال المستحدثة من الماركسية التي تؤمن بالتقسيم وفقاً لمعايير سياسية وايديولوجية، وأحياناً أخرى يخلط بينها، فالتصنيف الماركسي في صورته النقية المثلى لا يقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث (برجوازية وبرجوازية صغيرة، وبروليتاريا). أما عن التصنيف الذي يقوم على معايير سياسية ومؤسسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث (حاكمة ومتوسطة وكادحة)، أفليس هذا التقسيم أساساً لكثير من الكتابات الماركسية المستحدثة التي اهتمت بالجدل حول طبيعة الدولة وعلاقتها بالطبقات (مثل عمل كل من بولانتزاس وميلیباند، وكذلك بعض أعمال ماوتسي تونغ ولينين اللذين اهتما بالفاعلية السياسية).

د ـ تناول المؤلف موقف نيكوس بولانتزاس كأحد الماركسيين المحدثين. وكان لا بد من التوسع في عرض فكره من خلال أهم كتاباته خصوصاً أفكاره حول الموقع الطبقي (Class Position).

ويبدو واضحاً أن المؤلف قد تبنى، إلى حد

بعيد، رؤية بولانتزاس حين اختار المعيار الثلاثي المركب (الاقتصادي ـ السياسي ـ الايديولوجي) للتمييز بين فئة أو شريحة وأخرى.

وفي تبرير هذا يقول إن هناك بعض الفئات الاجتماعية والمهنية لا يتحدد انتماؤها الطبقي وفقاً لمعايير اقتصادية بحتة مثل: إمام المسجد ومأذون القرية وشيخ الخفراء... الخ (ص ٢٠).

كان لا بد إذاً من تخصيص جزء خاص بفكر بولانتزاس داخل الفصل.

هـ ـ إن الجزء الخاص بالمحاولات الأولى لتوصيف المراتب الطبقية في المجتمع العربي جزء مهم وشيق للغاية، وكذلك الجزء الخاص بالجماعات والطوائف والفئات ذات المكانة، وخصوصية الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي «المعاصر» إلّا اننا لا نعرف بالضبط معنى المجتمع العربي «المعاصر»، ولا نعرف بالضبط جزءاً خاصاً لفئة الأعيان، وفيه يرصد الكاتب أهم الأعمال التاريخية، بخاصة في القرن التاسع عشر، التي تعرضت لمفهوم الأعيان في المجتمع المصري. فهل يندرج ذلك تحت خصوصية الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي المعاصر. وهل يبدأ «المعاصر» في القرن التاسع عشر.

و ـ وأخيراً نطرح ملحوظة أخيرة، وهي أنه على الرغم من الأفكار الغنية جداً والمهمة التي قدمها الكاتب في هذا الفصل، إلّا أنه اختار رؤية نظرية بعينها، هي المادية التاريخية ممزوجة ببعض الأفكار التي وجدها في التراث العربي القديم، دون أن يقدم تحليلاً نقدياً للفكر الوضعي والوظيفي ومدى ملائمته لتحليل المجتمع العربي المعاصر حتى يقنعنا، وأفضلية المادية التاريخية.

ثالثاً: رؤية نقدية للفصل الثاني

١ ـ أهم نقد يوجه إلى هذا الفصل هو افتقاد الرؤية النقدية المستندة إلى اختيار نظري ودراسات واقعية. فرفض النموذج الفسيفسائي قد يبدو للقارىء المحايد رفضاً تعسفياً، حيث إن الحجج غير كافية. وكذلك لا توجد مقدمات كافية توصلنا إلى الخلاصة التي انتهى إليها الكاتب، وهي أن منهج المادية التاريخية يظل يشكل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت على التشكيلات الاجتماعية في بلدان الشرق العربي.

٢ ـ وكذلك الحال بالنسبة إلى النقد الموجه لمقولة نمط الانتاج الآسيوي، فهو نقد نظري في المقام الأول وليس على أساس اختيار واقعي، بخلاف ما وعدنا المؤلف به في البداية، ويتخصص نقده لمقولة نمط الانتاج الآسيوية في الفقرة الآتية: «إن ما يسمى «بأسلوب الانتاج الآسيوي» لا يخرج عن كونه مزيجاً من أنماط انتاج أخرى متعارف عليها تاريخياً، ولعل الخصوصية التي يكتسبها هذا المفهوم إنما تنبع من الدور الذي تلعبه الدولة المركزية في تأمين اعادة شروط الانتاج والمراتب والتراتيب الطبقية المختلفة في المجتمع» (ص ٥٤).

٣ ـ وبالنسبة إلى الجزء الخاص بعملية تحول المجتمعات العربية من مجتمعات قبلية إلى مجتمعات «شبه اقطاعية»، و «رأسمالية» يتعامل المؤلف مع عملية التحول كأنها انتقال من مجتمع قبلي تقليدي قائم على العلاقات القبلية والمشاعية في عمليات الانتاج والاستهلاك، إلى مجتمع طبقي قائم على علاقات الاستغلال والاستحواذ على الفائض الاقتصادي (ص ٦١)، وتشير هذه المقولة، ضمنياً وبشكل غير نقدي، إلى أن علاقات الانتاج داخل الاطار القبلي التقليدي غير استغلالية. فهل ذلك صحيح تماماً؟ إن هناك بعض الكتابات الانثروبولوجية التي أشارت إلى خطأ هذا الاعتقاد الرومانسي، إذ إن هناك بذور تقسيم طبقي حتى في إطار البناء الاجتماعي التقليدي.

٤ ـ والنقد الأخير في هذا الفصل موجه

إلى الجزء الرابع، وهو الجزء الخاص بالتحولات في البنية التقليدية للمجتمع السعودي. فما هو تبرير الكاتب لاختيار المجتمع السعودي دون غيره من المجتمعات العربية كنموذج للتحول البنائي من التقليدي إلى المعاصر في المنطقة العربية، وبخاصة انه أشار إلى ندرة الكتابات عن هذا المجتمع.

رابعاً: رؤية نقدية للفصل الثالث

١ ـ إن أهم نقد يوجه للفصل هو «سكونية» التحليل، والابتعاد عن المركبة في رصيد أهم التقسيمات الطبقية التي توجد في المنطقة العربية، وكذلك احتكار الرؤية النقدية للكتابات التي تناولت هذا الموضوع.

٢ ـ هناك بعض الانتقائية غير المبررة في عرض نماذج من الريف العربي، في الجزء الخاص بالبعد الاقليمي أو الجهوي في تنوع مراتب الفلاحين فهل التدخل الاقليمي والجهوي قاصر على لبنان والسودان فقط.

٣ ـ وفي الجزء الخاص بأبعاد المسألة الزراعية في الوطن العربي، وبخاصة الأوضاع السائدة قبل الاصلاح الزراعي، يلجأ المؤلف إلى معيار تقليدي في التقسيم الطبقي ورصد التضاريس في الريف العربي، وذلك على الرغم من إشارته إلى وجوب استخدام معايير غير تقليدية وحديثة، اضافة إلى أن علاقة كل هذه الطبقات بعضها ببعض، وعلاقتها بالدولة، وعلاقة التكوين الريفي بالتكوين الحضري، غير واضحة مما يؤكد على ملاحظتنا السابقة من أن الجانب الحركي غائب.

٤ ـ لا يتفق عنوان الجزء الأخير من الفصل «نظرة مستقبلية» مع مضمونه، فهو يتحدث عن التحولات الآنية، وليس هناك أي إشارة إلى المستقبل أو أي استشراف له.

خامساً: رؤية نقدية للفصل الرابع

١ ـ ربما يكون من الأفضل أن نتحدث عن العوامل المؤثرة في تشكيل البنى والعلاقات الطبقية في مجتمع المدينة العربية، بدلاً من القوى الفاعلة في الجزء الأول من الفصل. حيث إن مفهوم «القوى الفاعلة» يعطي انطباعاً بوجود قوى آنية وحيوية وليس عوامل تاريخية في الماضي مثلما فعل الباحث. فهو يتحدث عن ثلاث قوى مركزية، وهي: النظام العثماني، والنظام الكولونيالي الحديث، وعمليات التصنيع والتوسع في النظام التعليمي من خلال انجازات دولة «ما بعد الاستقلال» (ص ١٠٩).

وتعتبر العوامل الثلاثة في نظرنا مستويات تاريخية ومتفاوتة في التأثير وربما كان من الأفضل الحديث عن الجدل القائم حول المؤثرات الخارجية (مدرسة فكر التبعية) والداخلية في التكوين الطبقي العربي، أو الجدل حول تناول هذه الخريطة من منظور نمط الانتاج (Mode of Production) أو المنظور الأوسع والأكثر شمولاً، منظور التشكيلة الاجتماعية التي تضم دور الدولة كعلاقة وليس كمؤسسة خارج الصراع الطبقي.

٢ ـ هناك بعض الغموض في رد بعض الأفكار النظرية إلى جذورها، ففي الجزء الثاني من الفصل هناك محاولة للتمييز بين مقولتين تنتميان إلى مدارس فكرية متباينة، ألا وهما البرجوازية الصغيرة والفئات الوسطى. فماذا يعني المؤلف بالفئات الوسطى؟ وأين موقع هذه المقولة من الفكر الماركسي الحديث الذي يأخذ بمفهوم البرجوازية الصغيرة. وفي الجزء الثالث عندما يتكلم المؤلف عن «الطبقة المتوسطة الحديثة» لا يوجد تميز بين المدارس الفكرية المتباينة

التي تحدثت عن تلك الظاهرة. فهل يستوي طرح بر غر وجيمس بل مع طرح الحبيب المالكي الذي يتحدث عن نمو فئة اجتماعية جديدة في المغرب يسميها «الفئة التقنو ـ بيروقراطية» في اطار مقولة ومفهوم رأسمالية الدولة.

وأيضاً في الجزء الخامس عند الحديث عن مدى صلاحية نموذج «الاستقطاب الطبقي الثنائي» لتحليل الأوضاع الطبقية في المجتمعات العربية المعاصرة كان من المنتظر أن يتحدث المؤلف عن الاستقطاب الوارد بين طبقات بعينها مثل البرجوازية والطبقة العاملة والبروليتاريا وليس الاستقطاب بين القوى الاجتماعية الحديثة الصاعدة والقوى التقليدية. وليس هناك أي إشارة إلى طبيعة الكتابات أو الباحثين الذين عارضوا هذا الاستقطاب بالفعل. وحين حاول المؤلف تقييم هذا النوع من الاستقطاب ومدى صلاحيته في تفسير الواقع العربي لم يقدم حججاً كافية مقنعة لرفض الثنائية الاستقطابية فهو يقول «فهذا النوع من التقسيم الثنائي يكتسب بعض الأهمية في مجال التحليلات السياسية الآنية... ولكنه لا يصلح أساساً للتحليلات الطبقية المعمقة «ذات البعد الزمني» لأن القوى الاجتماعية المسماة «بالحديثة» أو «التحديثية»، الحاضنة لعمليات الاصلاح الديمقراطي والتحديث الإداري والعدل الاجتماعي، لها جذور ومسارات طبقية محددة وإن لم تكن بالضرورة حتمية» (ص ١٣٣).

٣ ـ يفتقد هذا الفصل إلى رؤية نقدية أو تقويمية للمفاهيم المستخدمة، فقد استخدم المؤلف مفهومي «البروليتاريا» و «البروليتاريا المرنة» بدلالالتهما في التراث الماركسي دون أن يبدي وجهة نظره في سلامتهما وملاءمتهما.

سادساً: رؤية نقدية للفصل الخامس

إن ما ينقص هذا الفصل هو التعرض النقدي لكيفية تناول الكتابات العربية للقضايا المهمة جداً التي يطرحها الكاتب، وخصوصاً هيمنة رأس المال الوساطي، أي رأس المال التجاري والمالي والخدمي. هل هناك جدل على الساحة العربية حول مقولات الرأسمالية الوطنية مثلما حدث في افريقيا وامريكا اللاتينية، وهل هناك من تحدث عن الرأسمالية التجارية «Merchant Capital» في نموها التاريخي والآني في المنطقة العربية مثلما فعل (Geoffrey Key) في كتابه الشهير عن التنمية في العالم الثالث، وهل تعتبر هذه الأفكار التي طرحها الكاتب حديثة على الساحة العربية؟

سابعاً: رؤية نقدية عامة للعمل

إن كان لنا الحق في تقديم بعض الملاحظات النقدية الاجمالية حول هذا العمل المهم، فهي تتلخص في النقاط الآتية:

ـ ضعف العلاقة بين الجزء النظري في أول العمل والأجزاء التطبيقية الأخرى.

ـ افتقار العمل إلى رؤية نقدية للأعمال التي استند إليها.

ـ عدم اختبار كثير من المقولات سواء التي تبناها المؤلف أم تلك التي وضعها، من خلال الدراسات الأمبيريقية عن المنطقة العربية.

ـ كثرة القضايا التي طرحها المؤلف مما كان يتطلب أكثر من عمل لمناقشتها.

ولا يبقى لنا في النهاية إلّا الاعتراف بالجهد الكبير جداً الذي بذله المؤلف في رصد أهم ملامح الخريطة الاجتماعية العربية، وأهم القضايا والإشكاليات النظرية المطروحة على الساحة. وقد استعان في هذا العمل المهم بقائمة مراجع عربية وأجنبية شاملة ومتكاملة ومتنوعة. كما أنه تناول العديد من القضايا النظرية بأشكال غير مسبوقة من حيث إبراز أهم المعايير والمحددات التي يجب أخذها في الاعتبار عند الحديث عن التكوينات العربية المعاصرة □

Peter Beaumont and Keith McLachlan (eds).
Agricultural Development in the Middle East

التنمية الزراعية في الشرق الاوسط

(New York: John Wiley, 1985), 349 p.

د. عثمان الرواف

قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض.

يشتمل الكتاب على دراسة شمولية للتطور الزراعي في الشرق الأوسط بوصفه وحدة جغرافية متكاملة، ويقدم عدداً من الحالات الدراسية لتجارب التنمية الزراعية في بعض دول المنطقة. ولقد اشترك بكتابة فصول الكتاب مجموعة من أساتذة مختلف التخصصات والحقول المتعلقة بالتنمية الزراعية. ويعالج الكتاب في جزئه الأول مواضيع الأراضي والبيئة الزراعية، ومصادر المياه، والإنتاج الحيواني، ومشاريع التنمية، والسياسات الزراعية. ويشتمل الجزء الثاني على بعض الحالات الدراسية التي تناقش مظاهر التنمية الزراعية في احد عشر بلداً عربياً، إضافة إلى تركيا وايران. وتنظر خلاصة الكتاب في احتمالات التوسع الزراعي في المنطقة.

أولاً: التطور الزراعي في الشرق الأوسط: نظرة شمولية

يبدأ الكتاب بابراز أهمية التنمية الزراعية في الشرق الأوسط لمواجهة مشكلة تغذية الأعداد السكانية المتزايدة بشكل كبير، ثم يعرض ظروف البيئة الطبيعية ـ المناخ والتربة ومصادر المياه ـ التي تؤثر على زراعة المنطقة، ويناقش الأنظمة الزراعية التقليدية والحديثة، وأوضاع الأراضي الزراعية ومنتوجات الزراعة الأساسية. إن الزيادة الكبيرة في أعداد سكان الشرق الأوسط قد دفعت الحكومات إلى الإهتمام بالتنمية الزراعية، والتوسع بالإستثمار الزراعي، والسعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي في المنتوجات الغذائية. ولكن على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لتنمية القطاع الزراعي في الشرق الأوسط، فقد تزايد اعتماد دوله على استيراد المواد الغذائية. إن تركيا والسودان هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تمتعتا في السبعينات بفائض في الميزان التجاري لتبادل المنتوجات الزراعية. ولقد تحول الشرق الأوسط من منطقة مصدرة للغذاء عام ١٩٦٠ إلى منطقة مستوردة في السبعينات، وارتفعت تكاليف استيراد المنتوجات الزراعية من حوالى ٤ مليارات دولار عام ١٩٧٣ إلى ما يزيد على ٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٠، كما أن حوالى ٦٠ بالمائة من احتياجات المنطقة من القمح

و٢٠ بالمائة من احتياجاتها من اللحوم تستورد من الخارج. وتعكس هذه النتائج إهمال دول المنطقة السابق لبرامج التنمية الزراعية. ففي مطلع السبعينات لم يتجاوز متوسط الإستثمار الحكومي في القطاع الزراعي في الشرق الأوسط نسبة ١٥ بالمائة من جملة الإستثمارات العامة. فلقد أهملت الزراعة في تلك الفترة لأن الحكومات أعطت الأولوية للإستثمار الصناعي وتنمية المدن. ولكن تبلور مشكلة استيراد المواد الغذائية دفع المخططين إلى الإهتمام بتطوير وتحديث القطاعات الزراعية. ولقد ظهرت بعض المشاكل الأساسية نتيجة المضي في برامج التنمية الزراعية ومن أهمها تأثير الميكنة الزراعية التي أدت إلى هجرة القوى العاملة من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص جديدة للعمل. ولقد أهملت خطط التنمية في دول المنطقة لفترة طويلة برامج تنمية القوى الزراعية. وأن هناك حاجة ماسة ـ كما يشير الكتاب ـ لإصلاح هذا الخطأ.

إن مشاكل الري الزراعي في الشرق الأوسط التي نوقشت بتعمق في الكتاب تبدو كثيرة ومتنوعة. فالمنطقة تعتمد بصفة أساسية على مصادر المياه الجوفية ومياه الأنهار التي تنساب اليها من مناطق خارجية بعيدة. وأما أمطار الشرق الأوسط فهي قليلة وتمتاز بتغير كمياتها من عام لآخر. وتنحصر مياه الأمطار الموسمية في أربع دول فقط وهي تركيا وايران واليمن العربية والجزء الجنوبي من السودان. وعلى الرغم من أن إمكانية الحصول على مصادر جديدة للمياه في الشرق الأوسط ليست كبيرة، إلا أنه يمكن لمصادر المياه المتاحة في الوقت الحاضر أن تعطي إنتاجاً أكبر إذا تم ترشيد استخدامها بواسطة تطبيق وسائل الري الحديثة.

ويجد المهتم بدراسة أنواع التربة الزراعية، وبرامج تطوير وسائل الري الحديثة، واستخدامات المياه في زراعة الشرق الأوسط، عرضاً جيداً لذلك في إحدى مقالات الكتاب التي تشتمل أيضاً على شرح واف لتأثير تغيرات كميات مياه الأمطار السنوية على الإنتاج الزراعي. إن الأراضي الزراعية التي تتميز بخصوبة التربة في الشرق الأوسط لا تمتلك بالضرورة أفضل مصادر المياه المتاحة، وبالمقابل فإن بعض مصادر المياه قد توجد بالقرب من الأراضي غير الخصبة. ومن أمثلة ذلك أن جزءاً كبيراً من أراضي منطقة زغروس الايرانية ذات التربة الخصبة قد بقي من دون استثمار زراعي كامل بسبب عدم توافر مصادر المياه فيه . وتنبه المقالة أيضاً إلى ظاهرة إهدار الكثير من مياه الشرق الأوسط التي لا يستفاد منها، وتؤكد على أهمية تطوير الرقابة الحكومية على الري لتقليل كميات المياه المهدرة، وتقترح تنظيم مختلف استخدامات المياه داخل كل دولة بواسطة هيئة إدارية واحدة للمياه. كما تبرز مشكلة خسارة الأراضي الزراعية بسبب التوسع العمراني. وتبدو خطورة هذه المشكلة بصفة خاصة في مصر حيث تقدر الخسارة السنوية في الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني بحوالى عشرين ألف هكتار.

ويشتمل الكتاب أيضاً على دراسة لتطوير الإنتاج الحيواني مع التركيز على أربع من دول المنطقة: (السعودية والسودان والبحرين وتركيا). وتبرز الدراسة ظاهرة زيادة استيراد الحيوانات واللحوم المجمدة. فبعد أن تحولت سوريا وايران من دول مصدرة إلى دول مستوردة، فإن تركيا والسودان هما دولتا الشرق الأوسط الوحيدتان اللتان تصدران الإنتاج الحيواني في الوقت الحاضر. وتشير تقارير منظمة الفاو إلى أن زيادة الإنتاج الحيواني في معظم دول المنطقة لم تكن كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٨١.

وتعرض إحدى مقالات الكتاب سياسات التنمية الزراعية في الشرق الأوسط، وتناقش تأثير برامج الإصلاح الزراعي التي طبقت في

بعض دول المنطقة، واعتمدت على توزيع الأراضي على المزارعين الفقراء، وإنشاء المشاريع الزراعية الحكومية، وتأسيس الجمعيات التعاونية الخاضعة للإشراف الحكومي. ولقد تركت برامج الإصلاح الزراعي ـ كما تذكر الدراسة ـ تأثيرات سلبية واضحة على التنمية الزراعية في الدول التي طبقتها. ولكن مشاكل السياسات الزراعية في المنطقة ليست مقتصرة على تطبيق الإصلاح الزراعي. فالإنطباع الذي تتركه هذه الدراسة وغيرها من دراسات الكتاب هو أن محاولات التخطيط في دول الشرق الأوسط لإعادة تنظيم الإنتاج الزراعي لم تحقق مستويات كبيرة من النجاح بصرف النظر عن الأنظمة الإنتاجية المطبقة. فلا نموذج الحيازات الصغيرة والمزارع العائلية، ولا الإصلاح الزراعي والتعاونيات والمشاريع الحكومية، ولا مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والكبيرة المدعومة بالإعانات الحكومية، تبدو قادرة في المدى الطويل على تحقيق أهداف التنمية الزراعية في المنطقة.

ثانياً: الحالات الدراسية

يعالج الكتاب في عشر حالات دراسية تجارب التنمية الزراعية في كل من مصر والسودان والعراق والسعودية وبلدان الخليج (الامارات العربية المتحدة، عمان، البحرين، وقطر)، والكويت واليمن وسوريا، إضافة إلى تركيا وايران. ولقد نوقشت الحالات الدراسية بطرق ومناهج مختلفة ولم تعرض وفق نمط موحد يجمع بينها. ولقد ترك الخيار لكل باحث في إبراز المظاهر التي يعتقد بأهميتها ويهتم بمعالجتها في دراسته.

فلقد عولجت التنمية الزراعية في مصر والسودان في دراسة واحدة من خلال النظر إلى حاجة كل من البلدين إلى مياه الري، واختلافهما على توزيع مياه النيل بينهما. وبينما تطلعنا دراسة العراق الوصفية على قوانين وبرامج التطور الزراعي الحديثة، وأنواع التربة الزراعية، وأنظمة الري، وتربية المواشي، وأهم المحاصيل الزراعية وحركتها التجارية، تقدم لنا دراسة التنمية الزراعية السورية تحليلاً جيداً لتطور الإقتصاد الزراعي السوري، ومشاريع الري واستصلاح الأراضي وبرامج الإصلاح الزراعي. وأما دراسة السعودية فتعرض المنجزات التي حققتها السعودية في التنمية الزراعية بواسطة استخدام ثروتها النفطية، وتبرز التحديات التي تواجه مستقبل الزراعة السعودية وسعيها لتحقيق الإكتفاء الذاتي. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بلدان الخليج الأربعة التي خطت خطوات واسعة في تنمية قطاعاتها الزراعية وبخاصة في الإمارات العربية وعمان، ولكنها لم تزل تواجه العديد من المشاكل التي تعيق تقدمها. وبينما تركز دراسة الكويت المختصرة على إبراز المشاكل والصعوبات التي تعيق التنمية الزراعية الكويتية، تناقش دراسة اليمن العربية النظام الزراعي التقليدي وتطور ملكية الحيازات ونماذج الإنتاج، وتعرض أهم المحاصيل الزراعية والظروف الطبيعية والإعتبارات الإجتماعية التي أثرت على تطور الإنتاج الزراعي. كما تشرح استراتيجيات التنمية الزراعية المرسومة في خطط التنمية اليمنية الثلاث. وتعالج دراستان مختلفتان البناء الإقتصادي والإجتماعي للقرية الزراعية في إيران، وتأثير استخدام المكائن الزراعية على القطاع الزراعي. بينما تعرض دراسة تركيا ظروف البيئة الطبيعية للزراعة وأهم المنتوجات الزراعية وتربية الحيوان وتأثير استخدام المكائن الزراعية الحديثة على سوق العمالة الزراعية.

إن دراسة إيران هي الوحيدة بين جميع الدراسات التي اشتملت على معالجة ميدانية لبعض القرى الزراعية، وقامت باستخلاص النتائج منها. وفي حين اكتفت بعض الدراسات بعرض وتحليل ظروف التنمية الزراعية ومشاكلها في الدول التي عالجتها، فإن بعضاً منها قدم بعض المقترحات والحلول. ومن ذلك مثلاً أن الدراسة التي

عالجت توزيع مياه النيل بين مصر والسودان قد طرحت ثلاثة بدائل لتسوية المشكلة:

١ ـ مبادلة المياه بالأراضي بين مصر والسودان، حيث يقوم المزارعون المصريون بزراعة بعض الأراضي الزراعية الخصبة في شمال السودان لصالح مصر، وتحصل السودان بالمقابل على المزيد من مياه النيل بقدر الكمية التي سيتم توفير استخدامها من توقف مصر عن زراعة الأراضي الصحراوية.

٢ ـ قيام السودان بشراء كميات إضافية من مياه النيل من مصر، ويمكن تحديد أسعار الشراء على أساس حاجة مصر والسودان إلى المياه.

٣ ـ تأسيس مشاريع زراعية مشتركة بين مصر والسودان تقوم باستخدام الأراضي السودانية ومياه النيل الداخلة ضمن حصة مصر. وتؤكد الدراسة على أهمية البديل الثالث الذي يمثل أفضل الحلول المقترحة لتسوية المشكلة.

وكذلك فلقد نبهت دراسات السعودية والخليج إلى مشكلة نقص مصادر المياه، وأوصت بضرورة تدخل الحكومات للحد من كميات المياه المستخدمة في مختلف الاستعمالات، والسعي إلى إيجاد الظروف الإقتصادية التي تمكن المزارعين من الإعتماد على أنفسهم وتطوير مشاريع القطاع الخاص القادرة على النمو دون الاعتماد الكبير على الاعانات الحكومية. وأوضحت دراسة سوريا أهمية إعطاء الأولوية لترشيد استخدام مصادر المياه المتاحة عوضاً عن الاستثمارات الكبيرة في مشاريع تطوير مصادر المياه. وأوصت دراسة اليمن بضرورة فرض الضرائب الحكومية على السلع الزراعية المستوردة لحماية المنتوجات المحلية.

ومن جهة أخرى، تبرز الحالات الدراسية اختلافات نماذج الإنتاج والسياسات الزراعية بين دول المنطقة. فبينما ترى سوريا مثلاً أن تخطي العقبات التي تعيق التقدم الزراعي لا يمكن أن يتم إلاّ بواسطة التدخل الحكومي المباشر وتطبيق برامج الإصلاح الزراعي، فإن السعودية تعتقد أن مساهمة القطاع الخاص والشركات الكبيرة هي أساس تنمية القطاع الزراعي السعودي. وأما العراق فلقد تبنى منذ عام ١٩٨١ سياسة زراعية جديدة تقوم على تضييق التدخل الحكومي المباشر في أعمال الزراعة إلى أضيق الحدود.

ولقد أوضحت الدراسات أيضاً أن بعض السياسات الزراعية الأساسية في المنطقة تتخذ لاعتبارات سياسية واستراتيجية دون أن ترتكز على أسس اقتصادية واضحة. ومن أمثلة ذلك سعي بعض دول الخليج لتحقيق الإكتفاء الذاتي في ظل ظروف بيئية قاسية معيقة. ويبدو هذا بصفة خاصة في الكويت التي ترى دراستها أن طموح خطة التنمية الكويتية للتوسع في الإنتاج الزراعي هو عمل غير ضروري ومهدر للطاقات المبذولة، لأن الظروف الطبيعية والمناخية في الكويت وبنيتها الإقتصادية ستعيق محاولات المخططين الهادفة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي، ومثال آخر يمكن أن يساق من برامج الإصلاح الزراعي التي طبقت في بعض دول المنطقة بسبب اعتبارات سياسية وليس اقتصادية. فقد نجحت برامج الإصلاح الزراعي في مصر وسوريا والعراق في القضاء على التركيبة الإجتماعية لملاك الأراضي ولكنها واجهت العديد من المشاكل التي أعاقت تحقيق أهدافها الإقتصادية. وتذكر دراسة سوريا أن التعاونيات الزراعية السورية قد واجهت منذ تأسيسها مشاكل جوهرية بسبب محاولة تطبيق نموذج التعاونية الزراعية المصرية ـ خلال فترة الوحدة بين مصر وسوريا ـ على الريف السوري الذي تختلف ظروفه الإجتماعية والإقتصادية عن الريف المصري بشكل كبير.

ولقد نجحت الحالات الدراسية بصفة عامة في بلورة ظروف التنمية الزراعية في الشرق الأوسط التي حددتها النظرة الشمولية في الجزء الأول من الكتاب. إن المشاكل الأساسية التي تواجه زراعة الشرق الأوسط

تكمن في تحديات ظروف الطبيعة وتخلف المناطق الريفية والهجرة من القرى إلى المدن وعدم نجاح السياسات الزراعية في الإستجابة لظروف البيئة الطبيعية والسكانية.

ثالثاً: نظرة مستقبلية

وينتهي الكتاب أخيراً إلى عرض اتجاه مسارات الزراعة في الشرق الأوسط وتقويم قدرتها المستقبلية لتوفير الغذاء لسكان المنطقة. إن الإنتاج المحلي للمواد الغذائية في الوقت الحاضر لا يكفي لسد الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يقدر عددهم بحوالى ٢٧٠ مليون شخص، ولمواجهة العجز الحالي تقوم معظم دول المنطقة باستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية من الخارج. والسؤال المطروح هنا يتعلق بامكانية زيادة الإنتاج الغذائي في الشرق الأوسط لمواجهة الإحتياجات السكانية المتزايدة التي يقدر لها أن تصل إلى حوالى ٤٢٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٠. فهل يمكن للشرق الأوسط في ظل ظروفه الطبيعية المتاحة أن يزيد إنتاجه الزراعي بالكمية الكافية لحل مشكلة تغذية سكان المنطقة في المستقبل القريب؟ وللإجابة عن هذا السؤال تنظر الدراسة أولاً في إمكانية التوسع بزراعة الأراضي، وثانياً في إمكانية زيادة خصوبة وإنتاجية الأراضي المزروعة.

ولتقدير احتياجات المنطقة للتوسع الزراعي المطلوب تقدر الدراسة مساحة الأراضي الزراعية اللازمة لتغذية الفرد، ومنها تتوصل إلى تقدير مساحة الأراضي الإضافية التي يحتاج الشرق الأوسط إلى زراعتها لمواجهة الإحتياجات الغذائية السكانية في عام ٢٠٠٠، وتصل إلى حوالى ٩٣،٧٥ مليون هكتار، وهي تساوي تقريباً مساحة الأراضي المزروعة في الوقت الحاضر. ولكن إمكانات الشرق الأوسط ـ وفقاً لتقديرات الدراسة ـ لن تمكنه من زراعة المساحات المذكورة الإضافية بسبب نقص مصادر المياه اللازمة التي ستعيق ندرتها تحقيق التوسع المطلوب.

وبعد استبعاد إمكانية الإعتماد على زيادة مساحة الأراضي الزراعية تنتقل الدراسة لمناقشة إمكانية تحسين خصوبة الأراضي المزروعة وزيادة إنتاجيتها من المحاصيل لحل أزمة التغذية المتصاعدة. إن زيادة خصوبة أي أرض زراعية لزيادة إنتاجيتها تتم عادة بواسطة تطبيق التقنية ووسائل الري الحديثة واستخدام الأسمدة المناسبة. وكذلك فإن معدل خصوبة الأرض يتأثر بظروف البيئة الطبيعية المحيطة. وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، فلقد تمكنت معظم دوله من تطبيق الأسس الصحيحة وتحقيق بعض النجاح في زيادة خصوبة وإنتاجية أراضيها المزروعة بالقمح. وتعتمد الدراسة على هذا الإنجاز كمقياس لتقدير إمكانية زيادة خصوبة الأراضي الزراعية بصفة عامة في الشرق الأوسط، وتستنتج أن هناك إمكانات مختلفة في دول المنطقة لتحسين درجة الخصوبة المنجزة وزيادة نسبتها، وبالتالي زيادة الإنتاج في جميع الأراضي المزروعة بالحبوب. وترى تقديرات الدراسة أن إنتاج الحبوب في الشرق الأوسط يمكن أن يزداد بواسطة التخصيب من ٥٩،٢ مليون طن (الانتاج الفعلي لعام ١٩٨٢) إلى حوالى ٩١،٢ مليون طن.

ويتضح من عرض إمكانات الشرق الأوسط لزيادة إنتاج مواده الغذائية أن قدرات دول المنطقة على تحسين خصوبة وإنتاجية أراضيها الزراعية تفوق بكثير إمكانية التوسع بأراضيها الزراعية. وعلى الرغم من وجود صعوبات كبيرة تعترض تحسين خصوبة الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط، إلّا أن تحقيق ذلك يبقى أقرب للتطبيق في ظل ظروف المنطقة الزراعية. وبسبب هذه الصعوبات تتوقع الدراسة أن تستمر الزيادة في استيراد المواد الغذائية والتي سوف تلعب دوراً

رئيسياً في تجارة المنطقة حتى نهاية القرن الحالي على الأقل.

رابعاً: نظرة تقويم

إن موضوع الكتاب هو من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام المسؤولين والمخططين والباحثين في المنطقة. وله أهمية خاصة بالنسبة إلى القارىء العربي بسبب ارتباطه بمسألة الأمن الغذائي العربي المطروحة للبحث والدراسة. إن الشرق الأوسط ـ كما رأينا ـ يستورد في الوقت الحاضر كميات كبيرة من المواد الغذائية التي يحتاج إليها. وسوف يزداد في المستقبل اعتماده على الإستيراد لمواجهة الإحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من السكان. ولمعالجة هذه المشكلة الأساسية التي لم تتنبه لها معظم دول الشرق الأوسط إلّا في السنوات العشر الأخيرة، أصبحت تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني مطلباً وطنياً أساسياً لحكومات المنطقة التي بدأت بتطبيق برامج التنمية الزراعية المكثفة. ولكن عقبات البيئة الطبيعية، وبخاصة نقص مصادر المياه، ومشاكل السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي أدت إلى إعاقة تحقيق المستوى المطلوب للتنمية الزراعية والحيوانية.

ولقد أبرز الكتاب بعض النقاط المهمة التي يمكن للمسؤولين عن القطاعات الزراعية والمخططين ومراكز البحوث في دول المنطقة أن يستفيدوا منها: **أولاً**، على التخطيط الزراعي في الشرق الأوسط أن يأخذ في الإعتبار ظروف البيئة الطبيعية التي تحيط بالزراعة، وأن يهدف إلى تحقيق البرامج التي تنسجم مع الإمكانات المتاحة. فدول الشرق الأوسط التي تواجه مشاكل كبيرة وصعوبات في الحصول على مصادر جديدة للمياه، مثلاً، عليها أن تعالج هذه المشكلة بوضوح وتسعى لترشيد استخدامات المياه وتطبيق الوسائل الحديثة للري، وذلك لتوفير كميات المياه المستخدمة في الوقت الحاضر. **ثانياً**، هناك ضرورة لزيادة الإهتمام بتنمية القوى العاملة في الزراعة، ومعالجة مشكلة الهجرة من القرى إلى المدن بواسطة تطوير الريف ورفع مستوى المعيشة فيه. **ثالثاً**، على الرغم من أن استخدام المكائن والأدوات الزراعية الحديثة قد أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في معظم دول المنطقة، إلّا أن الدراسات قد نبهت إلى أهمية تدارك بعض السلبيات التي صاحبت برامج تحديث القطاع الزراعي مثل الإضرار بالمزارعين التقليديين، وتوسيع سيطرة صفوة المدن على المشاريع الزراعية في الريف، وفتح المجال أحياناً لمشاريع الشركات الكبيرة التي تعتمد على العمالة والخبرات الأجنبية. **رابعاً**، ان الدول التي اعتمدت على تقديم الإعانات الكبيرة لتشجيع مشاريع القطاع الخاص تحتاج إلى تخفيض نسبة الإعانات وإحلالها تدريجياً ببعض إجراءات الحماية الضرورية، وبتقديم الدعم الحكومي في الانتاج والتسويق والارشاد الزراعي والأبحاث. **خامساً**، وأما الدول التي اعتمدت على تطبيق برامج الإصلاح الزراعي فهي تحتاج إلى تطوير برامجها ومعالجة المشاكل التي تنجم عن التدخل الحكومي المباشر في المشاريع الزراعية والبحث عن السبل الكفيلة لتشجيع المشاريع الزراعية الخاصة الصغيرة في القرى.

على الرغم من نجاح الكتاب بصفة عامة بتقديم عرض جيد لظروف ومشاكل التنمية الزراعية في الشرق الأوسط، إلّا أن هناك بعض النقاط الجديرة بالملاحظة. فالكتاب يفتقر أولاً إلى إطار نظري عام يربط فصوله بشكل جيد. فهو يشتمل على عدة مقالات عن التنمية الزراعية في الشرق الأوسط كتبت بمعزل عن بعضها البعض، دون أن تكون هناك خطة عمل تجمع بينها. ولقد نتج عن عدم التنسيق بين فصول الكتاب مشكلة تكرار

بعض النقاط والمعلومات مثل شرح ظروف البيئة الطبيعية التي ذكرت وأعيد ذكرها في عدة فصول. ولقد تعارضت أحياناً بعض الأرقام والمعلومات بين فصل وآخر. فلقد ذكر في الفصل الأول مثلاً أن عدد سكان الشرق الأوسط قد ازداد من حوالى ١٣٠ مليونا عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٢٧٠ مليونا في بداية الثمانينات. بينما جاء في الفصل الثاني أن تقديرات تطور السكان في الشرق الأوسط تشير إلى تزايد عدد السكان من حوالى ٤٤ مليونا عام ١٩٥٠ إلى حوالى ١٧٦ مليونا عام ١٩٨٢.

إن الفصلين الأول والثاني اللذين يفترض أن يكونا بمثابة المقدمة العامة للكتاب ـ وفق ما جاء في تقديم الكتاب الموجز ـ قد اشتملا في الحقيقة على نظرة عامة لظروف ومشاكل التنمية الزراعية في الشرق الأوسط، ولكنهما لم يفيا بغرض المقدمة العامة التي تخصص عادة في الكتب العلمية المشابهة لتحديد الأهداف العامة والإطار النظري للكتاب أو مناهج البحث المتبعة، وخطة العمل التي تربط موضوعاته ضمن الإطار العام للدراسة. ولقد أنقص افتقار الكتاب للإطار النظري العام، ولخطة دراسة محددة من فائدته العلمية في الدراسة المقارنة. وعلى سبيل المثال فإن برامج الإصلاح الزراعي السورية والايرانية قد بحثت بشيء من التفصيل في الدراستين الخاصتين بسوريا وايران، بينما اكتفي بالإشارة إلى برامج الإصلاح الزراعي في العراق ومصر في بعض أجزاء الكتاب. وبينما نوقشت الإعانات الزراعية في السعودية الإمارات العربية وعمان، فإن الدراسة الخاصة بالكويت لم تعالج الإعانات الزراعية الكويتية. ولقد تم عرض التنمية الزراعية في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان في دراسة واحدة (الفصل الثاني عشر)، بينما بحثت التنمية الزراعية في الكويت في دراسة مستقلة (الفصل الخامس عشر)، ونظراً لتشابه ظروف الكويت الزراعية مع ظروف البحرين وقطر والإمارات العربية فلقد كان من المتوقع أن تدمج دراسة الكويت مع دراسة هذه الاقطار الثلاثة، بينما تقدم دراسة مستقلة للتنمية الزراعية العمانية بسبب اختلاف ظروفها الزراعية.

كذلك لم تعط التنمية الزراعية في مصر والسودان ـ على الرغم من أهميتها ـ حقها من البحث والدراسة نظراً لمناقشتها في ضوء مشكلة توزيع مياه النيل بين البلدين. وبالمقابل فإن مشاكل توزيع مياه الفرات ودجلة بين سوريا والعراق وتركيا لم تبحث على الرغم من اشتمال الكتاب على حالات دراسية للتنمية الزراعية في هذه الدول الثلاث. ولقد كان من الأجدى تقديم دراستين مستقلتين عن التنمية الزراعية في مصر والسودان أسوة بتقديم حالات دراسية للتنمية الزراعية في الدول الأخرى، وتخصيص دراسة مستقلة تشتمل على معالجة مشاكل توزيع المياه في كل أنهار الشرق الأوسط. ولقد كان من المفيد علمياً إضافة حالة دراسية عن التنمية الزراعية في ليبيا وذلك لمقارنتها بالتنمية الزراعية في الدول النفطية الأخرى في المنطقة، خصوصاً وأن الظروف الطبيعية في ليبيا تشابه الظروف الطبيعية في هذه الدول، بينما تتميز ليبيا بنظام سياسي واجتماعي واقتصادي يختلف عنها. وبينما نجح الكتاب في تقديم مقارنة جيدة بين دول الشرق الأوسط من حيث ظروف البيئة الطبيعية، واستخدام الأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي والحيواني، فإن مقارنة السياسات الزراعية والتخطيط الزراعي، وبرامج التنمية الزراعية، وأنظمة ونماذج الإنتاج الزراعي بين دول المنطقة لم تكن على مستوى جيد من الدراسة والتحليل. ولم يناقش الكتاب أخيراً فرص التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط لمواجهة عقبات التنمية الزراعية في المنطقة، باستثناء

اقتراح إنشاء المشاريع المشتركة بين مصر والسودان الذي ذكر في سياق مناقشة اختلاف البلدين على توزيع مياه النيل. إن مشكلة تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج المواد الغذائية تحتاج إلى معالجة جماعية. وتوجد مجالات واسعة للتعاون بين دول الشرق الأوسط، وبخاصة البلدان العربية، لتحقيق التنمية الزراعية الإقليمية في المنطقة. فهناك ضرورة لتنظيم استخدام مصادر المياه المشتركة، ولنقل تجارب وخبرات كل دولة في ميدان الزراعة إلى الدول الأخرى. وهناك أهمية خاصة أيضاً لتحقيق التنسيق والإنسجام بين الخطط التنموية في دول المنطقة، وإقامة المشاريع المشتركة، والتخصص في الإنتاج، وتسهيل التبادل التجاري الإقليمي □

ندوة «المغرب العربي: المقاربة التاريخية، الواقع، الآفاق المستقبلية»

قابس (تونس)، ٩ ـ ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٨

عبد اللطيف الحنّاشي

مدرس وطالب دراسات عليا ـ تونس.

نظّم مهرجان قابس[١] الدولي في دورته السادسة، ندوة حول المغرب العربي: المقاربة التاريخية، الواقع، الآفاق المستقبلية.

ولقد حضر الندوة عدد من الباحثين والمثقفين من تونس والمغرب الأقصى. وعلى مدى ثلاثة أيام من أشغالها عقدت ثلاث جلسات علمية بينما خصصت الجلسات الصباحية لحوارات مفتوحة بين بعض المفكرين وجمهور المدينة.

أولاً: التعريف بالمهرجان

اتخذ مهرجان قابس صفة «الدولي» بداية من عام ١٩٨٣، ويتميز عن بقية المهرجانات القطرية وحتى القومية بتوجهه الثقافي والفكري القومي الواضح، وذلك تحت شعار: «التراث الشعبي والتأصل الحضاري العربي». وقد عالج في دوراته السابقة العديد من الإشكاليات التي تهم النهضة العربية من زوايا مختلفة ومن بين أهم الندوات[٢] التي حضرها عدد مهم من المفكرين العرب من المشرق والمغرب نذكر:

- الندوة الدولية حول سيرة بني هلال.
- الخطاب الروائي العربي المعاصر.
- النقد الأدبي بين التراث والمناهج النقدية الحديثة.

(١) تقع مدينة قابس في الجنوب الشرقي من البلاد التونسية، تبلغ مساحتها ٧٠٦٠٠ هكتار تقريباً، وعدد سكانها (١٢٠ ألف نسمة حسب إحصائية عام ١٩٨٦)، وهي واحة بحرية وتتميّز بكونها أيضاً جهة صناعية إلى جانب أهميتها الزراعية.

(٢) من بين أهمّ المشاركين في الندوات الفكرية السابقة نذكر:
سوريا: د. الطيّب تيزيني، د. صادق جلال العظم، الروائي نبيل سليمان، السينمائي محمد منصّر.
لبنان: الشاعر أدونيس، بول شاوول، يمنى العيد، مسعود ضاهر.
العراق: عبد الرحمن منيف، جميل حمّودي (رسام)، عبد المجيد الربيعي.
المغرب: محمّد عابد الجابري، عبد الصمد الديالمي، ادريس كرم.
إلى جانب نخبة مهمة من الأكاديميين والمثقفين والمبدعين التونسيين.

- الواقعية في السينما العربية.
- النهضة في خضم التحديات الحالية...

وتأتي هذه الندوة استمراراً لشعار المهرجان، فقد أصبحت فكرة المغرب العربي تستقطب إهتمام الدارسين والباحثين والمثقفين المغاربة والعرب بشكل عام، بعد أن وقع تغييبها من ساحة الحوار الفكري على حساب قضايا أخرى لا تقلّ أهمية عنها، رغم أنها أي الفكرة قد لازمت وما زالت ذاكرة وطموح الشعب العربي في هذه المنطقة.

ولعلّ الجهود المبذولة الآن من طرف الحكومات لإيجاد صيغة ما لعمل مغربي موحّد (يمكن أن يكون تحت شعار مغرب بلا حدود) تدفع المثقفين إلى المساهمة من مواقعهم المختلفة في بلورة رؤية تساعد على انجاز الفكرة ـ الحلم.

ثانياً: وقائع الندوة

استمرت الندوة لمدة ثلاثة أيام ٩ ـ ١٠ ـ ١١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، وقد قسمت إلى ثلاث جلسات علمية، بمعدل جلسة مسائية لكل يوم، بينما استغلت الفترات الصباحية لحوارات فكرية مفتوحة بين المفكر المغربي محمد عابد الجابري (في اليوم الثاني)، ود. هشام جعيط (في اليوم الثالث).

١ ـ الجلسة العلمية الأولى ١٩٨٨/٧/٩

قدمت في هذه الجلسة مداخلتان:

الأولى: للدكتور محمد الهادي الشريف المؤرخ التونسي البارز وعميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس العاصمة، وكانت بعنوان: «العوامل التأريخية التي أعاقت توحيد المغرب العربي في العهد ما قبل الاستعمار». وقد تركز البحث على العوامل التي حالت دون توحيد المغرب العربي، واتخذ تونس والجزائر كمثال منطلقاً من فكرتين أساسيتين:

- ان التجزئة قد حصلت عملياً قبل الاحتلال الفرنسي للقطرين.
- وان التجزئة كانت عالقة في عقول الحكام بينما الشعب ظل موحداً.

وقسّم بحثه إلى جزئين:

- تركز الجزء الأول حول مظاهر التباعد والتي تجسدت في الحروب التي دارت بين القطرين ووصل عددها إلى عشر حروب. وحصر أسبابها حول مشاكل الحدود وانتقال القبائل المتمرّدة واحتمائها بدولة أو أخرى، كما شكلت مسألة الضرائب سبباً آخر لهذه الحروب.

- أما الجزء الثاني من البحث فقد تركّز حول أسباب هذه الظاهرة التي تكمن حسب رأيه في تباين النظام السياسي لكلا القطرين، فقد كان النظام في تونس شبه مدني يرتكز على دعم الأهالي، بينما البنية العسكرية ضعيفة وغير فعّالة، كما تميّز الوسط الاجتماعي «بالتحضر». أما النظام في الجزائر فقد استند إلى العسكر، واستمد قوته الاقتصادية من الغزو والغنائم والقرصنة، وتميز بنيانه الاجتماعي بالهشاشة، كما أن ظاهرة المدن حديثة حيث تتكون البلاد من مجموعة من القرى العثمانية المشتتة. وإضافة إلى هذه العوامل، هناك عامل خارجي تمثّل في ما أفرزته التحوّلات الاقتصادية في أوروبا وانعكاس ذلك على الإيالات العثمانية.

وأثارت هذه المداخلة نقاشات واشكاليات عديدة لعلّ أبرزها دور الامبراطورية العثمانية في تكريس التجزئة بين القطرين، ومساهمتها في تغذية الخلافات بين تونس والجزائر للحيلولة دون وحدتهما والتقاء ذلك مع أهداف الدولة الأوروبية الصاعدة. كما أن اكتشاف الطرق التجارية البحرية الجديدة، وفقدان الطرق التجارية الصحراوية لدورها

الاقتصادي قد أفقدا هذه الكيانات أحد أهم مصادرها الاقتصادية وأدخلاها في أزمة ذات أبعاد مختلفة.

المداخلة الثانية: قدّمها د. عفيف البوني الباحث في الفكر القومي العربي، وكانت بعنوان «مشروع المغرب الموحد وتعثّر مسيرة التعاون وطليعة الخلافات والعقبات».

عرض الباحث في البداية أسباب تعثّر مشروع وحدة المغرب العربي وعدم تحققه إلى الآن، وأرجع ذلك إلى أسباب أربعة هي:

- إن إنجاز استقلالات دول المغرب العربي قد جعل الحكومات تنغمس في حلّ مشاكل عويصة موروثة عن العهد الاستعماري، وهي غير قابلة للتأجيل.

- كان التصور الفكري والسياسي التنموي السائد حتى أواخر الستينات في البلاد العربية عامّة، يفترض أن يحقق وحده، أو من خلال التعاون الدولي، معدلات نمو متزايدة وحلولاً اجتماعية متسارعة.

- إن الوحدة المغربية كانت تطرح بخاصة بفعل الروابط المشتركة في الماضي، دون التركيز على المصالح المشتركة أو على وحدة الأمن الشامل.

- إن الوحدة المغربية قد طرحت أيضاً كخطوة أو كبديل عن مشروع الوحدة العربية الشاملة.

ثم انتقل إلى الحديث عن مسيرة التعاون بين الأقطار الأربعة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٨٨. فبينما تميزت الحقبة الأولى (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥) بالوفاق السياسي النسبي بين الحكومات المغربية، وتوّج ذلك بإنشاء «اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي»، عاد التوتر وجو الخلافات ليطبعا العلاقات الثنائية والجماعية المغربية بطابع التأزم الدائم في الفترات اللاحقة، وأرجع ذلك إلى الخلافات حول رسم الحدود بين مختلف الأقطار المغربية وتباين الأنظمة السياسية والاجتماعية، أو تنافس النماذج والمحاور بين النموذج المغربي (ملكي، أصالة وحداثة) والجزائري (ديمقراطي، شعبي، اشتراكي...) والتونسي (دستوري بزعامة ملهمة...)، ثم عرض أهم المتغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى إعادة النظر في مشروع التكامل المغاربي.

٢ ـ الجلسة العلمية الثانية ١٩٨٨/٧/١٠

تضمنت هذه الجلسة ثلاث مداخلات، كانت الأولى للأستاذ إرشيد إدريس (المناضل السياسي التونسي ورئيس تحرير مجلة دراسات دولية، تونس) وهي عبارة عن سرد بعض الذكريات والانطباعات الشخصية التي لا تخلو من التحليل والتي كان قد عاشها من موقعه كمناضل في سبيل وحدة المغرب العربي، وقدّم مجموعة مهمة من الوثائق على شكل مقالات صحفية ورسائل خاصّة؛ مركزاً حديثه على «لجنة تحرير المغرب العربي» التي تأسست في القاهرة وظروف تأسيسها (كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨) موضحاً طبيعة الخلافات التي كانت سائدة بين أطرافها، مشيراً إلى أن الكفاح الفعلي للمغرب العربي قد سقط بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وهو تاريخ انتهاء المكتب بالقاهرة أيضاً. ثم عرض المحاولات المختلفة من أجل بناء المغرب العربي، معتبراً أن هذه المرحلة تتميز بجدية السعي نحو بناء كيان إقليمي عتيد. وقد أثارت هذه المداخلة مناقشات جادّة في بعض الأحيان تركّزت حول مرحلة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، وحول طبيعة لجنة تحرير المغرب العربي وأهدافها.

ثم قدّم د. محمد عابد الجابري (المغرب) ورقة تحت عنوان: «ضرورات بناء المغرب العربي». أرادها أن تكون: «معالجة نقدية لحضور

فكرة المغرب العربي في وعي أبنائه وإبراز العوائق التي حالت دون تجسيد الفكرة في الواقع، ليس بغرض شلّ العزائم وتثبيتها، وإنما من أجل إيجاد أرضية صلبة لتجاوز النكسات».

انطلق بحث د. الجابري من التأكيد على الحقيقة التاريخية والانثروبولوجية والجغرافية للمغرب العربي، ثم تساءل عن عدم تحول الفكرة إلى حقيقة سياسية؟ واعتبر أن المغرب العربي موجود منذ القدم ولكن في وعي الآخر: الفينيقيون والرومان والدولة الاسلامية... وأوروبا. كما أوضح أن الفكرة بالأساس هي فكرة مهاجرة، فقد برزت في باريس حيث تبنتها جمعية «لَجْنَة شمال افريقيا» لصدّ فكرة الاستعمار التي تسعى لتحويل المنطقة إلى شيء مواز لجنوب أفريقيا، كما اعتبر مؤتمر طنجة (عام ١٩٥٨) كرد فعل على الوحدة المصرية ـ السورية على الأقل في ذهن ونيات السياسيين الرافضين للهيمنة المصرية، ولو في اطار الوحدة والثورة، وأشار إلى أن المؤتمر قد رفع شعارات لا يمكن أن تتحقق عملياً في تلك الفترة، مؤكداً أن الدلالة الوحيدة لهذا المؤتمر هي مساندته للثورة الجزائرية، وأما الكسب الأهم فهو أنه جعل الجميع مسجونين لفكرته، وهو ما ساهم فعلياً في إحياء فكرة المغرب العربي انطلاقاً من: أن الدولة القطرية وقد تنافست طويلاً اتّضح لها أن ذلك غير ممكن بخاصّة وأن الآخرين يريدون لها أن تتوحد ليتفاوضوا مع صوت واحد لا أصوات خمسة... ثم تحدث عن مضمون الوحدة فقال إن جميع الطبقات الاجتماعية ترى مصلحتها في ذلك من دون استثناء، مؤكداً أن الديمقراطية هي شرط ضروري لنجاح أي وحدة كانت.

وأثارت هذه المداخلة نقاشاً واسعاً بخاصة حول «مؤتمر طنجة» حيث اعتبر بعض المتدخلين أنه لم يكن ردّ فعل على الوحدة السورية ـ المصرية، وإنما نتيجة وعي المغاربة بضرورته السياسية، بينما اعتبره آخرون كمحاولة «للتكفير عن الذين أخطأوا تجاه الثورة الجزائرية» كما أثارت قضية مضمون هذه الوحدة ومدى قدرة البرجوازية القطرية التابعة المساهمة في بناء هذا المشروع.

الورقة الثالثة قدمها د. هشام جعيط: «المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة» اعتبر د. جعيط أن فترة الاستعمار قد برهنت على وجود نوع من التضامن بين المغاربة سريعاً ما تراجع بعد الاستقلالات. واعتبر أن سنة ١٩٥٦ كانت: «قد أجهضت بناء المغرب العربي حتى لا تقول الفكرة في حدّ ذاتها»فقد كرست هذه السنة (١٩٥٦) الاقليمية المغربية بشكل صارخ بعكس أطروحات المرحوم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري التونسي، التي أكدت على ضرورة استمرار الكفاح المسلّح وعدم ترك الجزائر وحدها تواجه فرنسا، ثم عرض بدوره المحاولات التي قامت بها البلدان المغربية من أجل توحيد المغرب العربي منذ عام ١٩٦٤ على أثر دعوة الأمم المتحدة.

٣ ـ الجلسة العلمية الثالثة: ١٩٨٨/٧/١١

خصصت أعمال هذه الجلسة لبحث أ. رضا التليلي (مركز الدراسات والتوثيق للتنمية الثقافية) ومناقشته ثم تقييم الندوة.

قدّم أ. التليلي مداخلة بعنوان: «إشارات حول الوحدة المغربية والتعاون الثقافي» موضحاً أن فلسفة الوحدة، وخصوصاً من خلال نشاط اللجنة الاستشارية الدائمة، قد اقتصرت على الدراسات الاقتصادية والصناعية، أما المسألة الثقافية فقد تم ادراجها بين المسائل الثانوية، مبيناً أنه بين سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٨٢ انعقد ٢٨٦ اجتماعاً بين مسؤولي أقطار المغرب العربي، خصص ٣٣ اجتماعاً فقط لمعالجة المسألة

الثقافية بمفهومها الواسع. أما الاتفاقات الثانوية الثقافية فلا تختلف عن تلك التي عقدتها الأقطار المغربية منفردة مع الدول الأجنبية، وانتهى إلى أن فكرة المغرب العربي الموحد لم تكتسِ حتى الآن الطابع الحضاري.

وبعد الانتهاء من القاء المداخلة تحدث المشاركون عن الندوة فأجمعوا على أنها ذات منحى نقدي حاولت تعميق البحث عن مسائل جوهرية لابدّ من إعادة طرحها برؤى جديدة، كما أجمعوا على أهمية الاشكاليات المطروحة من طرف الجمهور وضرورة تعميقها.

ثالثاً: خلاصة عامة

لقد عالجت الندوة العديد من الاشكاليات المهمة التي تتعلق بقضايا بناء المغرب العربي، واتفق الحاضرون على ضرورة معالجة التاريخ المغربي برؤى نقدية موضوعية، كما عالجوا قضية الوحدة في ظل التبعية، واختلفوا حول مضمون الوحدة المغربية والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة، وعلاقة فكرة المغرب العربي بقضية الوحدة العربية الشاملة، وأكدوا على أهمية الديمقراطية كأحد الأسس القادرة على إنجاح أي مشروع مستقبلي.

ولا يسعنا أخيراً إلاّ تثمين الدور الكبير الذي تقوم به إدارة المهرجان من أجل إقامة مثل هذه الندوات الفكرية المهمة وانجاحها، على الرغم من امكاناتها المحدودة. فقد كانت الندوة مجالاً مهماً مثمراً لحوار جادّ ومعمّق بين مفكرين وجمهور ينتمي إلى تيارات فكرية متباينة، جمهور غير متجانس طبقياً ووظيفياً حيث يناقش العامل والطالب والمدرس والموظف والمفكر وأستاذ الجامعة، ويحاوره على أساس الهموم المشتركة من دون عقد معيّنة.

على أن ذلك لا يمنع من ذكر بعض الملاحظات لادارة المهرجان يمكن أن تساهم في تطوير الندوات وتعميقها باتجاه تحقيق الهدف المنشود، وفي هذا الاطار يمكن أن نشير إلى:

١ ـ ان المداخلات قد غلب عليها الجانب التاريخي، وهي بذلك قد حققت جزءاً مما هو مطروح على الندوة، في حين أن الواقع قد غيب تماماً أو يكاد. فكان الأحرى بالمنظمين استدعاء عالم اجتماع لمعالجة قضايا الدولة والمجتمع في المغرب العربي، وأحد علماء الاقتصاد لتقديم مداخلة حول الواقع الاقتصادي لأقطار المغرب العربي، ولعلّ اعتذار د. المهدي المنجرة في آخر لحظة قد ساهم في الخلل المنهجي وكرّسه.

٢ ـ كما كان من المفروض استدعاء بعض المفكرين من الجماهيرية الليبية والجزائر وموريتانيا حتى تحقق قراءة موضوعية وترسم رؤية شاملة.

٣ ـ ان التنظيم كان محدوداً وربما برّرته الامكانات المادية المحدودة والمتواضعة (بخاصة قاعة الندوات مع الحرارة الشديدة) للمهرجان، ولكن ذلك لا يمنع مثلاً من نسخ المداخلات وتوزيعها على الحاضرين كما جرت العادة في دورات سابقة.

٤ ـ وندعو إدارة المهرجان بإلحاح، إلى توثيق الأنشطة الفكرية خاصّة، حتى تكون مرجعاً للباحثين □

نـدوة «الاعـلان العـالمي لحقوق الانسان في الوطن العربي»

هيلينتـال (النمسـا)، ٢٧ ـ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٨

د. مهدي الحافظ

باحث من العراق.

بمناسبة الـذكرى الأربعـين لإصدار الأمم المتحـدة «الاعلان العـالمي لحقوق الانسـان» الذي اعتمد ونشر بقـرار من الجمعية العـامة بتـاريخ ١٠ كـانون الأول/ ديسمبـر ١٩٤٨، وفي إطـار الاحتفالات والأنشطـة التي نظمت، احتفـاءً بهذه الـوثيقـة الانسـانيـة البـالغـة الأهمية، على صعيد الأمم المتحـدة وغيرها من المنظمات الدولية في بلدان عديدة من العـالم، عقـدت «المنظمة العـربية لحقـوق الإنسـان ـ فرع النمسا» ندوة فكرية حول ما تضمنه هذا الاعلان والنظر من خـلاله إلى أحـوال الوطن العربي بصورة خاصة والتطورات الجاريـة في العالم بصورة عامة.

وقـد نظمـت هـذه النـدوة في منطقـة (هيلينتـال) على مقـربة من مـدينة (بـادن)، واستمرت وقائعها فترة يومين (بـين ٢٧ و٢٩ أيـار/ مـايـو ١٩٨٨)، وسـاهم فيهـا بعض المفكرين والشخصيات المعروفة، كمـا حضرها بعض الـزائـرين؛ وتجـاوز عـدد الحـاضرين الستين شخصاً بمن فيهم بعض أعضاء فرع النمسا. وكان من بين الحضور المشـاركين في وقـائع النـدوة عدد من أعضـاء مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الذين قـدموا خصيصاً لهذه الغاية؛ كذلك سـاهم في الندوة بعض المفكـرين والشخصيـات النمسـاويـة البـارزة هذا وقـد كان من بـين المشاركـين في الندوة عدد من المثقفين العرب والمتخصصـين في الميادين العلمية والتقنية المختلفة والعاملين في الهيئات الدولية.

وقـد تلقت الندوة أثناء انعقادهـا رسالتي تحيـة وتـأييـد، الأولى من السيـد بـرونـو كـرايسكـي (مستشـار النمسـا الأسبـق)، والثانية من السيدة مارغريت آنستي (المديرة العـامة لمكتب الأمم المتحـدة في فيينا، نـائبـة الأمين العام للأمم المتحدة).

كـان الغـرض من النـدوة بحث عـدد من قضـايا حقـوق الانسـان الملحـة والشـديـدة الأهمية في مسيرة التطور الحضاري في الوطن العربي وفي الساحـة العالميـة كذلـك، في ضوء المبـادىء والأفكـار التي يحملهـا «الاعـلان العالمي لحقوق الانسان»، ومع الحرص البالغ عـلى تعميق عـلاقـات التـآلف والتـواصـل الانساني بين المجتمعات الدولية.

تضمنت النـدوة سبع جلسـات، قـدمت في

بداية كل من الجلسات الست الأولى منها أوراق موضوعية تبعها حوار مفتوح ساهم فيه المشاركون. أما الموضوعات التي تناولتها تلك الأوراق فقد كانت منسجمة وعنوان كل جلسة كالآتي:

١ ـ **الاعلان العالمي لحقوق الانسان**، نظرة تاريخية وتحليلية في ضوء الحاجات المتطورة للإنسان بوجه عام وبالارتباط مع متطلبات التطور في الوطن العربي بوجه خاص، مع تناول أثر الحضارة العربية الاسلامية في هذا المضمار.

قام بتقديم الموضوع د. طارق الخضيري و أ. فاروق أبو عيسى.

٢ ـ **حقوق الانسان في الوطن العربي**، نظرة نقدية شاملة في ضوء الدساتير والقوانين المعلنة مقابل الممارسات الفعلية، مع الاشارة إلى الضمانات الضرورية لاحترام وتعزيز حقوق الانسان (التركيز على صيغة الديمقراطية السياسية المنشودة).

قام بتقديم الموضوع أ. محمد فائق ود. حميد فياض.

٣ ـ **حقوق المرأة والطفل**، معالم الواقع والحاجة إلى بلورة وصياغة مفهوم عصري متقدم مع بحث أساليب وآليات ضمان هذه الحقوق وتعزيزها.

قامت بتقديم الموضوع السيدة ليلى شرف والسيدة نهاد سالم.

٤ ـ **الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف**، نظرة مستقبلية في ضوء التطورات الجديدة في الأرض المحتلة (الانتفاضة الشعبية).

قام بتقديم الموضوع أ. أحمد حمروش و أ. نبيل بسطالي ود. سري نسيبه.

٥ ـ **حقوق الجماعات القومية (الاثنية) والدينية في الوطن العربي**، نظرة إجمالية إلى طبيعة وأبعاد المسألة، وتناول أسس وآليات التعايش الوطيد والمواطنة المتكافئة.

قام بتقديم الموضوع د. برهان غليون ود. فاضل رسول.

٦ ـ **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية**:

أ ـ ظاهرة التفاوت في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وكيفية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في المجتمع.

ب ـ الخلل القائم في علاقات الأقطار العربية مع العالم الخارجي (التبعية الاقتصادية) وكيفية معالجة ذلك.

قام بتقديم الموضوع د. ابراهيم سعد الدين ود. جعفر عبد الغني.

أما الجلسة السابعة، فقد تضمنت حواراً مفتوحاً حول قضايا الوطن العربي وعلاقتها بالوضع العالمي الراهن، ساهم فيه ثمانٍ من الشخصيات السياسية والفكرية أربع من النمسا وأربع من الوطن العربي. وقد تميزت هذه الجلسة بالصراحة وبعد النظر حول العديد من مواضيع الساعة (كالقضية الفلسطينية، ومشكلة الديمقراطية، والأمور التنموية في الوطن العربي، والعلاقات العربية ـ الأوروبية من وجهة النظر الأوروبية (وبخاصة النمساوية) ووجهة النظر العربية).

أدار هذه الجلسة أ. موفق العلاف (المدير السابق لمكتب الأمم المتحدة في فيينا).

وفي جلسة الختام التي أدارها أ. محمد فائق (أمين عام المنظمة) عرض باختصار كل من الأساتذة أديب الجادر (نائب رئيس المنظمة) ومهدي الحافظ (عضو مجلس أمناء المنظمة ورئيس فرع النمسا) حصيلة الندوة والآراء القويمة التي أبديت فيها، والنظرة المستقبلية لطموحات المنظمة في سبيل المناداة بحقوق الانسان في الوطن العربي. هذا وكان قد شارك ثلاثتهم بتقديم الكلمات

المناسبة في جلسة الافتتاح عشية الجمعة في ١٩٨٨/٥/٢٧ .

كانت المناقشات خلال الجلسات الست الأولى تدور باللغة العربية. أما الجلسة السابعة التي ساهمت فيها الشخصيات النمساوية الوارد ذكرها أعلاه، فقد كان الحوار يدور باللغة الانكليزية.

ومن خلال المناقشات التي اتسمت بالصراحة والاتزان وتميزت بأسلوبها العلمي المنطقي، ظهر جلياً أن موضوع حقوق الانسان في الوطن العربي في حاجة ماسة إلى تعميق وتحليل وتوعية أوسع مما جرى حتى الآن؛ إذ إن إدراك هذا الموضوع لم يزل غير واضح يكتنفه الابهام والتشويش، ويحيط به التعتيم والتجاهل في الوطن العربي لأسباب عديدة متداخلة، منها ما يعود إلى خلفية المجتمع التاريخية، ولاسيما ما تراكم فيه من سلبيات منذ انحسار المدّ الحضاري التطوري في المنطقة انعكست على المسلك الإدراكي والتربوي، وما أعقبه من تخبطٍ في الاتجاه ولجوء ارتجالي قسري إلى الأسلوب التجريبي. ومن تلك الأسباب أيضاً ما يعود إلى جملةٍ من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية والدولية وما تمخضت عنه من أساليب في الحكم وفي الرؤية والممارسة معاً، والمساس بحرمة القضاء والقانون، وغياب دور المواطن في المساهمة في إدارة شؤون المجتمع والدولة غياباً كلياً في غالبية الأحيان.

وتأكيداً على اختلال التوازن بين النظرية والممارسة وتأثير ذلك على مستوى إدراك موضوع حقوق الانسان، أوردت بحوث الندوة والتعقيبات عليها أمثلة عدة عبر تاريخ هذه المنطقة المتوسطة من العالم، ولاسيما التاريخ العربي ـ الاسلامي، قوامها المحبة والإخاء، والشورى والعدل وغيرها من القيم التي لم تكن قط دخيلة على هذه المنطقة، وأكدت على الأسس الجوهرية التي لا بدّ من اعتمادها في سبيل تعزيز كرامة الفرد وإيمانه بحقه، ومن ثمّ ضمان مكانته في المجتمع ليتفاعل معه ويساهم في دعمه وتطويره ويحسن استخدام طاقاته. وأهم هذه الأسس هو ضمان حرية الفرد الكاملة، وضمان تمتعه بحقوقه الانسانية الثابتة مع التأكيد الفعلي على دوره في المجتمع وكذلك على دور المجتمع كله في ضمان الحريات والحقوق وممارستها في نطاق العدالة والمساواة وبأسلوب سلمي. ومن أهم ما ذكر من نقاط حول التصور الوارد أعلاه ممكن استنباطه من المقولات التالية:

أ ـ حقوق الفرد وواجباته ركائز مترابطة يكمل بعضها البعض ضمن الاطار الاجتماعي المقبول لدى الأغلبية في المجتمع، وهذا ما يعزز وشائج الربط بين حقوق الانسان وممارسة الديمقراطية. وتشمل حقوق الانسان الأساسية الثابتة أولاً حقه في الحياة والأمان لكي يمارس حقوقه الإنسانية الأخرى التي تضمن معيشته وقوته وكرامته ونماءه بما يعود بالنفع والخير على المجتمع كله.

ب ـ إن حقوق الانسان هدف أساسي نادت به الشرائع السماوية السمحة والمذاهب الفكرية والنظريات الاجتماعية العقلانية، كما نصت عليه أو تضمنت مفاهيمه ومبادئه بيانات الثورات الفكرية والسياسية والشعبية، بخاصة تلك الثورات التي ترجمت نصوصها إلى كيانات اجتماعية جديدة غيرت وجه التاريخ كالثورة الفرنسية والأمريكية وثورة اكتوبر الاشتراكية. وأياً كانت المعتقدات، فإن هذا الهدف السامي سيبقى مطمحاً طبيعياً وأصيلاً لكل فرد وكل شعب. وأما مقومات هذا الهدف فهي: سيادة القانون العادل وضمان الحرية الفكرية، وصون الحقوق الأساسية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة والظروف الاجتماعية المنصفة، وإبعاد شبح الحرب وتحقيق السلام.

ج ـ على الرغم مما تحقق من إنجازات

مهمة في سبيل هذا الهدف خلال القرنين المنصرمين، وعلى الرغم من ظهور الاتجاهات الجديدة الرامية إلى تثبيت مفهوم حقوق الانسان كركيزة أساسية في تقدم الانسانية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن العالم ما زال يتخبط في صراعات مأساوية رائدها الاستبداد والطغيان والجور في الحكم، إذ استفحل الإرهاب الذي يجرّ إلى الإرهاب، وغلب القمع والتعذيب والتنكيل بالمعارضين وبأصحاب الفكر المغاير، إضافة إلى الإبادات الجماعية والاحتلال والتشريد، فضلاً عن التمييز العنصري والطائفي، واستمرار هدر الثروات الطبيعية الوطنية، مؤدياً ذلك كله إلى تفشي الفساد وتدني مستويات المعيشة وازدياد التفاوت الاجتماعي والاقتصادي مع طغيان النزعات الفردية والجشع المتمثل بالنمط الاستهلاكي غير المتوازن، مما زاد من حدة الفوارق الاجتماعية في أغلب الدول النامية. وعليه لا بدّ من الانكباب بقوة وجدية على دراسة الأسباب والظروف الظاهرة والخفية التي تؤدي إلى حرف المبادىء والنظريات عن أهدافها المعلنة، وظهور الهوة الشاسعة بين الحاكم والمحكوم، وبين القول والشعار، والمبدأ من ناحية والفعل والتطبيق والممارسة من ناحية أخرى. فلا جدوى من أي إعلان عالمي أو وطني، ومن أي اتفاق دولي أو عقد اجتماعي أو بيان ثوري إن لم يحقق غاياته ومقاصده المعلنة.

د ـ إن الوطن العربي، شأنه شأن العديد من الدول النامية إن لم يكن أغلبها، يعاني من الأمور الواردة أعلاه، إضافة إلى معاناته الخاصة بسبب التدخلات والضغوط الأجنبية وما نجم عن احتلال الأرض الفلسطينية من اغتصاب لحقوق المواطن وتوطين النازحين الأجانب، مؤدياً ذلك كله إلى استمرار صيغة عدم الاستقرار وسلبيات المؤسسة السياسية التي تميزت بها أغلب البلدان العربية لفترة طويلة من الزمن. وتتجلى سلبية المؤسسة السياسية في العديد من الممارسات والأوضاع الشاذة كالأحكام العرفية أو العسكرية لفترات طويلة أو متواصلة؛ وتعطيل الدستور؛ ووضع خطط تنموية لا تتلاءم ومتطلبات المجتمع وقواه العاملة على المدى البعيد وفي ضوء المتغيرات العالمية المستمرة؛ وحلّ مجالس الأمة أو تجميد فاعليتها، مما أبعد الشعب عن صانعي القرار أو المشرع. ونتج عن هذا كله إضافة إلى الانتقاص من حق الانسان وتفتيت مقومات المجتمع، حالة من اللاأبالية شجعت على الهجرة (إلى خارج الوطن العربي) وعلى النزاعات المحلية والصراعات السياسية والحروب الاقليمية المدمرة، وازدياد حدة الفوارق الاجتماعية وطغيان النزعات العنصرية والعرفية والمذهبية.

هـ ـ إن أغلب دساتير البلدان العربية تضمنت بنوداً خاصة بحقوق الإنسان. إلّا أن تضارب أحكام بعض هذه البنود وأحكام بنود أخرى، بخاصة تلك التي لها علاقة بآلية التطبيق (ومهمة السلطة التنفيذية)، أدى إلى صعوبة التفسير اللازم لسنّ القوانين المطلوبة لتطبيق أحكام الدستور. وقد أدى ذلك أحياناً إلى سنّ قوانين مغايرة بجوهرها لمنطوق الدستور. اضافة إلى هذا، فإن استمرارية الأحكام العرفية المفروضة لأسباب معينة، والتدخل في شؤون القضاء من قبل السلطة التنفيذية وتمحور السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بخاصة في البلدان التي ليس لديها دساتير، وتعطيل المجالس النيابية، أدى ذلك كله إلى تمييع موضوع حقوق الانسان في الوطن العربي.

و ـ إن المسألة الفلسطينية تعتبر أمراً أساسياً في النزاع مع الاستعمار والهيمنة الأجنبية، وإن حقوق الإنسان العربي الفلسطيني يجب أن ينظر إليها كحق مجتمع سلبت أرضه، وفرض عليه مشروع رفضه ولم يتمكن من أخذ المبادرة للدفاع عن نفسه ضدّ

الاستيطان الأجنبي والاحتلال الذي فرضته (من خلال القوى الاستعمارية) الصهيونية العالمية التي اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة أنها حركة عنصرية. فإضافة إلى حقوق الانسان المقهور في الأرض المحتلة، هناك حقوق مجتمع مهدد بمحو هويته، ولا بدّ من إعانته على الكفاح من أجل الصمود ضد المحتل ومن أجل تقرير مصيره على أرض وطنه بدعم انتفاضته وتعزيز مواقعه على المسرح الدولي.

ز ـ للجماعات العرقية والدينية والقومية الأخرى في الوطن العربي حقوق ذات طابع مميز. فعلى الرغم من أن لأفراد هذه الفئات حقوقاً تتشابه وتتساوى مع حقوق المنتمين للأغلبية في الوطن ولا بدّ من صيانتها على الأسس نفسها وبالمستوى نفسه، فإن لمجتمعات الأقليات وبخاصة الكبيرة منها (كالأكراد والبربر وشعب جنوب السودان وغيرها) حقوقاً أخرى تمت بصلة إلى تركيبة تلك المجتمعات وتاريخها وثقافتها وجغرافية استيطانها على الأرض التي عاشت عليها لقرون طويلة. إن معاناة هذه الجماعات كانت على مستويين: **الأول** له علاقة بالقهر الذي يعانيه الأفراد من هدر لحقوقهم أسوة بغيرهم من أبناء الشعب. **والثاني** هو الانتقاص من حقوقهم الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالتقاليد والممارسات التي لا تلحق ضرراً بالأغلبية أو بسلامة الوطن. والحل الأسمى لهذه الأوضاع هو عن طريق الديمقراطية بممارسة جميع الحقوق بما فيها حق تقرير المصير، مع الأخذ بعين الاعتبار أن استقلالية هذه الجماعات على أرض معينة وانفصالها لن يؤديا إلى أي خير لمجتمع الأغلبية أو الأقلية، إذ إن الكيانات الصغيرة لا مجال مأموناً لها في التطور. كما أن شعور الأقليات بأن الأغلبية هي الجهة المناوئة لحقوقها أمر يخالف الواقع. فالاضطهاد القومي هو مظهر لغياب الديمقراطية في حياة المجتمع ككل.

ح ـ إن النظرة القاصرة إلى حقوق الإنسان في الوطن العربي امتدت إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية. فقد أهمل تقدير حق الانسان بالتمتع بثروات الوطن ومساهمته بتنمية هذه الثروات، مما أفسح المجال للاستغلال الخارجي، ووضع البلاد في موضع التابع للهيمنة الاقتصادية الدولية بسبب سوء التدبير ورسم خطط تنموية خاطئة. وقد أدى هذا إلى خلق خلل بالمستويات الاقتصادية، وظهور بعض الجوانب السلبية في المجتمع كالفردية الاتكالية، والتفاوت بالدخول، والانقياد إلى مآرب فئات طفيلية أجحفت بحق الفرد والمجتمع.

ط ـ بسبب الظروف التاريخية وما رافقها من بعض التقاليد البالية والتفسيرات المغرضة لأحكام الشرائع والقوانين، صار للمرأة والطفل وضع خاص لا ينسجم ومتطلبات العصر، ولا يتوافق مع متطلبات المجتمع الحديث القاضية بالتعاون على شؤون الحياة وتربية الجيل الناشىء تربية صالحة لخدمة مجتمع مستقر على مقومات التعايش والتعاون والإخاء والسلام والتنعم بخيرات البلاد وإفساح الفرص المتكافئة. ولما للمرأة والطفل من وضع مرتبك في الوطن العربي على الرغم من التقدم الذي أحرزاه، خصوصاً من خلال بعض التشريعات القطرية، لا بدّ من تفهم الرجل والمرأة لهذا الوضع، وتكاتفهما لإسناد بعضهما البعض مع التأكيد على مقاومة التفسيرات المتأتية من النعرات الموروثة الضارة، وعلى تصحيح خطط التنفيذ التي لا تتلاءم وجوهر التشريعات السليمة الخاصة بحقوق المرأة والطفل.

ي ـ على الرغم من تعاطف بعض الفئات الأوروبية مع بعض القضايا العربية، ما زال التعاون بين الجانبين العربي والأوروبي على مستوى محدود لا يتعدى، في أغلب الأحيان، المصالح التجارية التي طالما كانت بمجملها

منسجمة وأهداف المجتمع الأوروبي الذي تنافت، أحياناً، سبل تعاونه ومبادىء حقوق المجتمع في الوطن العربي. وأوروبا التي تطورت على مراحل عبر التاريخ وعن طريق ثورات كبرى وحركات فكرية وانحرفت أحياناً عن مساراتها الصحيحة، لا بدّ لها من تفهم تطلعات الوطن العربي في الحرية والاستقلال بسياساته الاستراتيجية والاقتصادية بعيداً عن التدخل والمؤثرات الخارجية وبفرض ظروف تهدد استقراره ونموه.

ولا بد لمجتمع الوطن العربي، في الوقت نفسه، من تفهم الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمرّ بها أوروبا كي يصار إلى ايجاد صيغة عملية للتعاون على أساس الاحترام والمصالح المتبادلة. وبسبب تقهقر الوطن العربي وتأخره عن ركب الحضارة، لا بدّ من العودة إلى مراجعة ظروفه، والتحقق من ذاته ومقوماته لتعديل أوضاعه الديمقراطية وتوطين حقوق الانسان فيه كمؤسسة ثابتة ذات صيغة سليمة تتجاوب مع شريعة المجتمعات الحديثة كي يقف وإياها على قدم المساواة للتفاوض والتعامل بعيداً عن النزوات العاطفية والحماس المفتعل. وللغرض نفسه، وتسهيلاً للوصول إلى المجتمع الأوروبي والعالمي كي يبرز قضاياه من خلال الحوار البناء، لا بدّ للوطن العربي من التعرف والتعامل مع المؤسسات الانسانية والاجتماعية القائمة، مثل مؤسسات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تتشابه أهدافها في هذا المضمار كالهيئات المعنية بحقوق الانسان والمنظمات الدولية غير الحكومية (الأهلية) والانسانية المناضلة من أجل الحرية والسلام والتنمية والتعاون الدولي. إن العدل والحرية والديمقراطية هي مقوّمات البقاء والتعايش والتكافؤ والاستقرار والسلام بين المجتمعات، ولا بدّ من ايجاد صيغ لترجمتها إلى الواقع سواء في نطاق الوطن العربي أم العالم بأسره.

لقد تجلت في الندوة من خلال مناقشة المواضيع المختلفة أفكار سديدة حول أهمية الحوار والعمل المشترك الهادف، في المقام الأول، إلى إيجاد صيغ سليمة لتوطيد التعاون وتعميق الصداقة والإخاء بين مختلف الأفراد والفئات والجماعات والشعوب، وبخاصة عن طريق حركة حقوق الانسان العالمية. كما اتسمت المناقشات بالعمق والشمول وصفاء النية بين المشتركين من شتى الأقطار والاتجاهات والمعتقدات. ومما استرعى الانتباه واستوجب التقدير حسن الإعداد والتنظيم والعمل الجماعي خلال الندوة، قوامه الابتعاد عن الشكليات، يحبوه الاندفاع الطوعي ووضوح مشاعر الودّ والتواصل مؤكدة على أن الأفكار النيرة والمناقشات العقلانية لا يمكن أن تنفصل عن الشعور الإنساني الصادق. هذا وستصدر وقائع الندوة ـ الأوراق والمناقشات ـ في كتاب خاص في وقت لاحق □

تقرير عن حلقة نقاش حول «مجالات التحرك الفلسطيني بعد القرار الأردني تجاه الضفة»

وحيد عبد المجيد

باحث في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - مصر.

ما هي مجالات الحركة السياسية الفلسطينية المتاحة بعد القرار الأردني بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية، وما هو الخيار الأفضل لمنظمة التحرير الفلسطينية إذا أرادت الاتجاه لاعلان شكل من أشكال الكيان الفلسطيني الرسمي؟ كان هذا التساؤل هو محور الجدل في حلقة النقاش المكثفة التي عقدها مركز البحوث والدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب في مقره بالقاهرة يوم ١٥ آب/ اغسطس الماضي.

وقد شارك في هذه الحلقة عدد من خبراء القانون الدولي والسياسة العربية والدولية في مصر، ومسؤولان فلسطينيان هما: جمال الصوراني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ود. نبيل شعث أحد مستشاري السيد ياسر عرفات، رئيس المنظمة.

وعلى مدى أكثر من أربع ساعات متواصلة، ناقش المشاركون مختلف الجوانب المتعلقة بالوضع الفلسطيني على أثر القرار الأردني تجاه الضفة الغربية، بالتركيز على أولويات التحرك الفلسطيني في هذا الاطار.

وبرز خلال الحوار، الذي اتسم بالسخونة في معظم مراحله، اتجاهان رئيسيان بشأن التحرك الفلسطيني في هذه المرحلة.

أولهما يرى ضرورة الاسراع باتخاذ قرار باعلان شكل من أشكال الكيان الفلسطيني الرسمي على الفور، مع تباين في تحديد طبيعة الشكل الأكثر مناسبة. **وثانيهما** لا يرى موجباً لهذا الاسراع ويفضل التريث لإجراء دراسة كافية ومتعمقة يفرضها مصير القرار الفلسطيني.

أولاً: الاتجاه الداعي للكيان الرسمي

بدأ د. نبيل شعث بالتأكيد على الحاجة لاعلان هذا الكيان، حيث أطلق عليه اسم «الشكل الدستوري» انطلاقاً من أن «القرار الأردني أوجد فراغاً دستورياً يخفي وراءه فراغاً سياسياً يتمثل في وجود أرض تحت الاحتلال».

والمثير للانتباه هو اتجاه جميع خبراء القانون الدولي المشاركين في هذه الحلقة

للاتفاق على ضرورة اعلان هذا الشكل الرسمي أو الدستوري. وكان الاتجاه الغالب هو تفضيل إعلان الدولة الفلسطينية لاستثمار المناخ الدولي الجديد الذي يتشكل في هذه المرحلة ممثلاً في التقارب الأمريكي ـ السوفياتي بانعكاساته الايجابية على تسوية النزاعات الاقليمية (د. صلاح عامر أ. القانون الدولي بجامعة القاهرة). بل وذهب رأي من الآراء إلى ضرورة الاسراع بإعلان الدولة الفلسطينية للتحرك على أساسها خلال اجتماعات دورة الجمعية العامة لعام (١٩٨٨) لتوفير الدعم الدولي الضروري لها، انطلاقاً من أن هذا القرار غدا نوعاً من الحتمية ولم يعد خياراً (د. الشافعي بشير رئيس قسم القانون الدولي بجامعة المنصورة). كما تذهب هذه الدعوة إلى عدم وجود ما يمنع من الاعتراف باسرائيل، وتضمين هذا الاعتراف في بيان سياسي يواكب اعلان الدولة الفلسطينية، ويلقي الكرة في ملعب الأمم المتحدة لالتقاط الأنفاس، بحيث يطلب من مجلس الأمن والجمعية العامة القيام بمسؤولياتهما (د. الشافعي بشير). وفي اطار هذه الدعوة، برزت فكرة مؤداها أن العرب أخطأوا بعدم اعلان دولة فلسطينية على أساس قرار التقسيم الصادر عام (١٩٤٧) كما فعلت اسرائيل، وان تصحيح هذا الخطأ يقتضي اعلان الدولة الآن، وبخاصة بعد القرار الأردني الذي يثير التساؤل عن الجهة التي تتبعها الضفة الغربية الآن. ولأن صدور هذا القرار يعطي للانتفاضة شرعيتها من حيث انتمائها لدولة لها كيانها المستقل (د. أحمد رفعت أ. القانون الدولي المساعد بجامعة القاهرة).

لكن الدعوة لاقامة دولة فلسطينية واجهت تساؤلاً مشروعاً مؤداه ألا يعني اعلان قيام الدولة انها لم تكن موجودة، رغم أن هذا غير صحيح تاريخياً؟

وبسبب هذا التخوف، ومع القناعة بضرورة اعلان شكل قانوني فلسطيني، ذهب د. محمد نور فرحات (أ. القانون بجامعة الزقازيق، ومدير مركز البحوث باتحاد المحامين العرب) إلى تفضيل اعلان حكومة فلسطينية كشكل قانوني مناسب ومقبول من المجتمع الدولي يتحدث نيابة عن الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية، ويحل محل السلطة الأردنية في الضفة الغربية.

كما برزت دعوة أكثر تحديداً إلى تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، باعتبارها مسألة حتمية تفرضها اعتبارات الاتصال بالأمم المتحدة والسعي إلى المؤتمر الدولي، وبالتالي يكون الشكل الحكومي الرسمي أكثر ملاءمة من حركة التحرير. وتم التأكيد في هذا السياق على أنه لا محل للتخوف من عدم حصول هذه الحكومة على المستوى نفسه من الاعتراف الدولي الذي تحظى به منظمة التحرير، أو من التخلي عن الكفاح المسلح، لأن هذه الحكومة ستكون هي الذراع السياسي إلى جانب الذراع العسكري، بل إن وجود هذه الحكومة سيعطي شرعية ومبرراً لهذا الكفاح الساعي إلى تحرير الأرض. ولا تنكر هذه الدعوة وجود سلبيات لفكرة الحكومة، منها وجود خلافات بين المنظمات الفلسطينية، لكن د. مفيد شهاب (أ. القانون الدولي بجامعة القاهرة) يصرّ على أنه قد آن الآوان لطرح سؤال داخل الصفوف الفلسطينية حول مدى الاستعداد للتوحد إزاء الظروف الجديدة.

وهكذا يبدو أن داخل هذا الاتجاه الداعي للإسراع بإعلان كيان رسمي فلسطيني، يوجد من يعتبر أن هذا الكيان ينبغي أن يكون الدولة الفلسطينية، ومن يرى أنه يجب أن يكون حكومة في المنفى، مع ملاحظة أن كلتا الدعوتين تنطلقان من اعتبار الكيان الذي تفضلانه مسألة حتمية لا قضية خيار، وإن كان بعض المعبرين عن هذا الاتجاه قد جمعوا بين الدعوة لإعلان الدولة ولتشكيل

حكومة في الوقت نفسه، مثل د. أحمد رفعت الذي يؤكد أنه من أنصار اعلان الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تشكيل حكومة في المنفى بحيث تكون قيادة الانتفاضة ممثلة لهذه الحكومة في الأراضي المحتلة. وهو يرد على التخوف من اعلان الدولة لما قد يوحيه من أنها لم يكن لها وجود تاريخي بالتأكيد، على أن هذا الاعلان ينصب على الوضع الجديد ولا ينفي الحقيقة التاريخية، لأنه يعلن قيام دولة تغيرت حدودها ومعالمها بعد قرار التقسيم.

والملاحظ أن الجانب المتعلق بتفضيل تشكيل حكومة فلسطينية يتحدث عن حكومة في المنفى وليس حكومة مؤقتة، رغم أن الشكل الذي جرى بحثه داخل منظمة التحرير هو الحكومة المؤقتة، فضلاً عن أن هذا الشكل هو الأقرب للحالة الفلسطينية. فالفارق الرئيسي بين الحكومة المؤقتة وحكومة المنفى أن الثانية تعلن عندما تكون هناك حكومة قائمة عند احتلال أرضها.

ثانياً: الاتجاه الداعي للتريث

وينطلق هذا الاتجاه من أن مصير القرار الفلسطيني في هذه المرحلة يفترض عدم التعجل، وضرورة إعطاء الأولوية لدعم الانتفاضة باعتبارها المتغير الأكثر أهمية وتأثيراً. وهو يدعو إلى عدم المبالغة في تقدير نتائج القرار الأردني تجاه الضفة الغربية، على أساس أن هذا القرار لا يخلق واقعاً جديداً وإنما يُقِر بالواقع القائم بالفعل؛ وهو إصرار الغالبية الساحقة من أبناء الأراضي المحتلة على أن منظمة التحرير هي ممثلهم الشرعي الوحيد وليس أي طرف آخر. كما أن هذا القرار لا يخلق فراغاً على أي مستوى يبرر الاسراع بإعلان شكل رسمي فلسطيني لملء هذا الفراغ. فثمة اتجاه قوي في الفقه القانوني الدولي يؤكد وجود سيادة فلسطينية على الأراضي المحتلة، ويذهب إلى أن حرمان الفلسطينيين من ممارستها لا يعني عدم وجودها، وبالتالي فلا مجال للحديث عن فراغ قانوني. وإصرار الفلسطينيين في الضفة والقطاع على تأييد منظمة التحرير واستمرار الانتفاضة منذ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، يرد على أي دعوى بوجود فراغ سياسي. وقد عرض هذا الاتجاه الذي عبر عنه كل من د. أسامة الغزالي حرب ود. محمد السيد سعيد ووحيد عبد المجيد، الخبراء بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عن تصور متكامل تجاه الأفكار القائلة بضرورة الاسراع بإعلان شكل قانوني فلسطيني على النحو التالي:

- إن القرار الأردني لا علاقة له بأهلية السيادة على الأرض، لأن الأردن لم يقل أبداً بالسيادة على الضفة، كما أن الجامعة العربية أصدرت قراراً يحد من طبيعة الضم الأردني للضفة.

- إن المشكلة ليست في اعلان الدولة أو الحكومة، وإنما في تحديد ما إذا كانت هناك متغيرات تمكننا من القول بأن هذا هو الوقت المناسب لمثل هذا الاعلان. فإعلان الحكومة يعني الاستعداد العملي للتفاوض، رغم عدم حدوث متغيرات موضوعية تدفع إلى هذا الاستعداد وبخاصة على صعيد الموقف الأمريكي - الاسرائيلي. ومعنى ذلك أن التوقيت لم يزل غير ملائم لمثل هذا التحرك لأن اعلان الحكومة يجب أن يكون سابقاً مباشرة للتيقن من أن الظروف الموضوعية أصبحت مهيأة، ولكي تتوافر هذه الظروف بالفعل لا بد من دعم الانتفاضة أكثر وتطويرها بما يفرض على العدو التراجع والتسليم بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وقبل الوصول إلى هذا المستوى يصبح اعلان الدولة أو تشكيل الحكومة نوعاً من المبالغة في القرار الأردني وتأثيراته الحقيقية على الواقع.

– إن اتخاذ القرار ليس هو الأمر المهم، ولكن القدرة على تنفيذ هذا القرار. وهذه القدرة تفترض تغيير التوازن القائم الآن بما يمكن من فرض القرار الفلسطيني. وقد وضعت الانتفاضة أساساً مقرباً ينبغي البناء عليه، لكنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي يؤدي لتغيير هذا التوازن، حتى لا يصبح القرار مجرد ورقة جديدة من الأوراق الكثيرة التي يحفل بها تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي.

– إن تشكيل حكومة لا تمارس سلطاتها الفعلية لفترة طويلة يؤثر سلباً على مصداقيتها ويحملها أعباء السلطة الشكلية ويجعلها عرضة للابتزاز الدبلوماسي المستمر، كما أن اعلان دولة دون أساس واقعي لها يجعلها معتمدة على عوامل خارجية بالأساس، الأمر الذي يعرضها لتشوهات هيكلية تؤثر سلباً عليها في المستقبل.

– إن القول بوجود تسويات دولية للنزاعات الاقليمية ترتبط بالتطورات الايجابية في العلاقات الأمريكية – السوفياتية لا يعني بالضرورة تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي. فلهذا النزاع خصوصيته المتميزة النابعة من الطابع الاستعماري – الاستيطاني – الاسرائيلي، كما أن تسويته تفترض بداهة استعداداً اسرائيلياً – أمريكياً للتنازل، وهو أمر لم يظهر أي مؤشر دال عليه حتى الآن، في الوقت الذي اتسمت النزاعات الأخرى التي وضعت على بداية الطريق المؤدي للتسوية بتنازل الاتحاد السوفياتي وحلفائه، كما حدث في افغانستان وناميبيا وكمبوديا. بينما تعثرت التسوية في أمريكا الوسطى لأنها تتوقف على تنازل من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها (الكونترا).

– إن الآثار التي ستترتب على اتخاذ قرار سريع غير مدروس جيداً ستكون سلبية، ومحصلتها النهائية الاستعداد لتقديم تنازل مجاني دون مقابل.

ثالثاً: دور الأمم المتحدة

لكن رغم هذا الخلاف بين الاتجاهين الرئيسيين اللذين ظهرا في الحوار، وحتى داخل الاتجاه الداعي للإسراع بإعلان شكل قانوني أو كيان رسمي فلسطيني بين الراغبين في اعلان الدولة والمحبذين لتشكيل حكومة في المنفى، فقد كان هناك اتفاق عام على الأهمية القصوى لدور الأمم المتحدة في هذه المرحلة من نضال الشعب الفلسطيني. والمثير للانتباه أن أنصار الدعوة لاعلان الدولة الفلسطينية في التو واللحظة لم يجدوا أي نوع من التعارض بين هذه الدعوة والتأكيد على دور جوهري للأمم المتحدة يصل إلى حد فرض الوصاية على الأراضي المحتلة. ويمكن تلخيص أهم التصورات التي عُرضت حول الدور المنوط بالأمم المتحدة على النحو التالي:

– إن على الأمم المتحدة مسؤولية قانونية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، لكن الحكومات العربية حجبت هذه المسؤولية لفترة طويلة، ومصدر هذه المسؤولية أنه لما كان الشعب الفلسطيني تحت الانتداب لم تقم الأمم المتحدة بتأمين قيام الدولة الفلسطينية.

– ينبغي اللجوء إلى الأمم المتحدة لتوفير فريق عمل لتسيير الأمور الادارية في الأراضي المحتلة حتى تسليم السلطة للحكومة الفلسطينية المستقلة، على نحو ما قامت به المنظمة الدولية في الكونغو من قبل.

– يمكن أن تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية للأمم المتحدة بإجراء استفتاء حول وضع الأراضي المحتلة. وقد حدث خلاف حول هذه الأطروحة على أساس أن الاستفتاء يأتي بعد تحرير الأراضي المحتلة وليس قبل التحرير، وأن الانتفاضة تمثل استفتاء واضحاً لا يخطىء.

ـ يمكن دعوة الأمم المتحدة للإشراف على الأراضي المحتلة في صورة فرض الوصاية الدولية عليها، وتشكيل مجلس فلسطيني (على غرار مجلس ناميبيا) يعهد إليه بهذه المهمة.

وهكذا كان دور الأمم المتحدة، وضرورة اللجوء إليه،هو نقطة الاتفاق الرئيسية بين المشاركين في حلقة النقاش، والذين اختلفوا بعد ذلك على مدى وجود ضرورة موضوعية لاعلان شكل قانوني أو كيان رسمي فلسطيني في هذه الآونة؛ الأمر الذي يعكس التعقيدات التي تحيط بهذا الموضوع وتفرض دراسته بعناية وموضوعية ووعي بالظروف المحيطة بالنضال الفلسطيني من مختلف الجوانب □